



الجوانب التحليلية والسياسات  
الخاصة بالبرمجة المالية:

---

دراسة تطبيقية حول مصر



Analytical and Policy Aspects  
of Financial Programming

---

*The Case of Egypt*



طاهر الدجاني • سمير الخوري • محمد حسني • منير راشد

Taher Dajani • Samir El-Khouri • Mohamed Hosny • Mounir Rached

---

International Monetary Fund

---



معهد صندوق النقد الدولي  
الجوانب التحليلية والسياسات  
الخاصة بالبرمجة المالية:  
دراسة تطبيقية حول مصر

IMF INSTITUTE  
**Analytical and Policy Aspects of  
Financial Programming:  
The Case of Egypt**

طاهر الدجاني سمير الخوري محمد حسني منير راشد

©1990 International Monetary Fund

Cover design by IMF Graphics Section

Library of Congress Cataloging-in-Publication Data

الجوانب التحليلية والسياسات الخاصة بالبرمجة المالية: دراسة تطبيقية

حول مصر / طاهر الدجاني

. . . [et al.]

= Analytical and policy aspects of financial programming : the case of Egypt /  
Taher Dajani . . . [et al.].

p. cm.

At head of title:

Includes bibliographical references.

Romanized record.

ISBN 1-55775-161-7

1. Monetary policy—Egypt—Congresses. 2. Finance, Public—Egypt—  
Congresses. 3. Balance of payments—Egypt—Congresses. 4. Egypt—Economic  
policy—Congresses. 5. International Monetary Fund—Egypt—Congresses.  
I. Dajani, Taher. II. IMF Institute. III. Title: Analytical and policy aspects of  
financial programming.

HG1336.J38 1990

332'.0962—dc20

90-5291

CIP

Price: US\$12.50

Address orders to:

International Monetary Fund, Publication Services  
700 19th Street, N.W., Washington, D.C. 20431, U.S.A.  
Telephone: (202) 623-7430  
Telefax: (202) 623-7491  
Cable: Interfund

## مقدمة الكتاب

يحتوي هذا الكتاب على حلقات دراسية تطبيقية تدور حول اقتصاد جمهورية مصر العربية. والغرض الأساسي للكتاب هو استخدامه كمرجع رئيسي في الدورات التدريبية بمعهد صندوق النقد الدولي الخاصة بالتحليل المالي والسياسة المالية، كما قد يكون ذا نفع لوضعي السياسة على المستوى القومي.

أنشئ معهد صندوق النقد الدولي في عام ١٩٦٤ لعقد دورات تدريبية للموظفين الرسميين من المؤسسات المالية للبلدان الأعضاء في الصندوق، وخصوصاً البلدان النامية. وفي السنوات الأخيرة، إتسع نطاق أنشطته بسرعة للوفاء بالاحتياجات المتزايدة لهذه البلدان في مجالات المساعدة المالية والفنية لمواجهة مشاكلهم الاقتصادية. وقد ساعدت الدورات الدراسية التي تقدم باللغات الانجليزية والعربية والفرنسية والاسبانية على نشر المعلومات بشأن الاطار الاحصائي وأساليب التحليل التي قام الصندوق بتطويرها، كما ساعدت على زيادة المعرفة بأنشطة الصندوق وإجراءاته. وقد اشترك ما يقرب من ٦٢٠٠ موظف رسمي ينتمون الى ١٥١ بلداً في أكثر من مئة دورة دراسية.

وترتكز دورة التحليل المالي والسياسة المالية بدرجة كبيرة على أساليب التحليل التي يتبعها الصندوق والتي تعكس خبرة الصندوق في برامج التصحيح المرتبطة بميزان المدفوعات. وتهتم الدورة الدراسية بصياغة السياسات العامة حيث تركز على السياسات الفعالة لإدارة الطلب، كما تؤكد أهمية التدابير التي تهدف الى زيادة العرض والادخار والاستثمار. كذلك تستعرض الدورة الاطار الاحصائي وأدوات التحليل الكمي للاقتصاد الكلي وتقدم دراسات بشأن فاعلية أدوات السياسة النقدية والمالية وسياسة ميزان المدفوعات فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الاقتصادية. وتمثل الحلقات الدراسية التطبيقية محاولة لتوضيح نوع الأساليب الفنية التي تجري دراستها خلال الدورة بطريقة عملية.

وإني على ثقة بفائدة هذا الكتاب للمؤسسات والأفراد المعنيين في البلدان الأعضاء، وخاصة البلدان العربية النامية، من خلال تعزيز فهمهم لكيفية عمل الأدوات الرئيسية للسياسة المالية. وأمل أن يؤدي هذا الفهم الى تحسين إدارة الاقتصادات القومية. ومن شأن نشر هذا الكتاب أيضاً أن يؤدي الى تقوية التعاون النقدي الدولي، وهو الغرض الأساسي لوجود الصندوق.

ميشيل كامديسو  
المدير العام  
صندوق النقد الدولي



## تمهيد

يقدم هذا الكتاب سلسلة من الحلقات الدراسية التطبيقية التي تستخدم في دورة معهد صندوق النقد الدولي بشأن التحليل المالي والسياسة المالية. وتمثل الحلقات الدراسية التي تدور حول مصر تطبيقاً عملياً للمفاهيم والنظريات الاقتصادية المتعارف عليها.

وقد سعى المعهد منذ بدايته لجعل دوراته الدراسية مرتبطة باحتياجات المشتركين فيها، وهم موظفون رسميون في المؤسسات المالية في البلدان الأعضاء بالصندوق. ولتحقيق ذلك الهدف العام روعي أن تكون المادة الدراسية مستمدة من التجارب الفعلية للدول الأعضاء في الأونة الأخيرة. وكخطوة رئيسية في هذا الاتجاه بدأ المعهد في مطلع عقد السبعينات إعداد سلسلة من الحلقات الدراسية التطبيقية عن بلد معين يستخدم كحالة دراسية في دورات التحليل المالي والسياسة المالية. وقد ساعد ذلك على تحقيق توازن ملائم بين الجوانب النظرية والعملية لهذه الدورات.

ويجري إعداد الحلقات الدراسية التطبيقية بحيث يكون للمشاركين دوراً في جميع مراحل العمل المؤدي الى وضع برنامج مالي متنسق بغرض الاستفادة مما تعلموه بعد عودتهم الى بلدانهم. وتتناول كل حلقة دراسية تطبيقية قطاعاً معيناً في الاقتصاد وتقدم معلومات أساسية ذات صلة بالموضوع. وتضم تمارين وأسئلة تتعلق بالبيانات الاحصائية. وتتطلب الحلقات الدراسية التطبيقية الخاصة بالتنبؤ قيام المشتركين بتنبؤات عن القطاعات التي تجري دراستها بناء على فرضيات بشأن الوضع العالمي والسياسات. وتستخدم هذه التنبؤات في الحلقة الدراسية التطبيقية النهائية حيث يقوم المشاركون بوضع برامجهم المالية التي تتضمن الأهداف والسياسات المرغوبة.

وقد أجريت بعض التغييرات على الحلقات الدراسية التطبيقية التي يقدمها معهد صندوق النقد الدولي بمرور السنوات وذلك في ضوء خبرة الصندوق إزاء المشكلات الاقتصادية للبلدان الأعضاء. ومن المؤكد أن يستمر تحسين نوعية الحلقات الدراسية في المستقبل. ولذلك لا تعتبر النسخة المنشورة التي بين يدي القارئ منتجاً نهائياً.

وأود أن أؤكد أن هذه الحلقات الدراسية التطبيقية ينبغي ألا ينظر إليها بأنها تمثل في تفاصيلها الأساليب الفنية الدقيقة التي ينتهجها بالضرورة خبراء الصندوق عند التعامل مع كل بلد من البلدان الأعضاء. ومع ذلك، فهي تعكس النهج العام الذي يستخدمه الاقتصاديون في الصندوق عند قيامهم بتحليل الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان.

وفي حين إستفادت الحلقات الدراسية التطبيقية المتضمنة في هذا الكتاب من تعقيبات دائرة الشرق الأوسط، يتحمل معهد الصندوق وحده مسؤولية حدوث أية أخطاء أو تناقضات.

جيرار تيسييه

مدير

معهد صندوق النقد الدولي



## كلمة شكر

قام باعداد هذه الحلقات الدراسية التطبيقية السيد طاهر الدجاني، رئيس القسم العربي بمعهد الصندوق، والسيد سمير الخوري، مساعد رئيس القسم، والسيد محمد حسني، إقتصادي أول، والسيد منير راشد، إقتصادي. وقد تم تحضير هذا الكتاب تحت إشراف السيد أنتوني لانيي، نائب مدير المعهد. واستفاد القسم العربي من خبرة الأقسام الأخرى في تحضير ونشر حلقات مشابهة، ومن المساعدة التي قدمها مكتب الترجمة في الصندوق، ومن الملاحظات القيمة التي أبدتها البنك المركزي المصري على المسودة. واشتركت السيدتان تريز برلموتر وهالة حوراني بمراجعة الجداول الإحصائية وقراءة الطبعة النهائية للكتاب.



## المحتويات

### الصفحة

مقدمة الكتاب	
تمهيد	
كلمة شكر	
الفصل الأول: مقدمة للحلقات الدراسية التطبيقية	١
الفصل الثاني: لمحة عن الاقتصاد المصري	٧
١ - مقدمة	٧
٢ - الهيكل الاقتصادي	٨
٣ - الأداء الاقتصادي	١١
الفصل الثالث	
الحلقة الدراسية التطبيقية ١: المسح النقدي والمالي	١٤
القسم الأول: عروض وتقديم الاحصاءات النقدية والمالية	١٤
١ - خلفية	١٤
٢ - ١ المستوى الأول: السلطات النقدية	١٥
٢ - ٢ المستوى الأول: مصارف الودائع النقدية	٢٧
٢ - المستوى الثاني: المسح النقدي	٢٩
٤ - المستوى الثالث: المسح المالي	٤٣
٥ - مسائل للمناقشة	٤٣
القسم الثاني: المسح النقدي لمصر	٤٤
١ - الهيكل المؤسسي	٤٤
٢ - تمارين	٤٤
٣ - مسائل للمناقشة	٤٥
جداول النص	
١ - السطور الخاصة بالبيانات النقدية والمالية	١٧
٢ - نموذج نمطي لميزانية عمومية للسلطات النقدية	٢٣
٣ - نموذج نمطي لميزانية عمومية موحدة لمصارف الودائع النقدية	٣٠
٤ - نموذج نمطي للمسح النقدي	٣١
٥ - نموذج نمطي لميزانية عمومية موحدة للمؤسسات المالية غير النقدية ...	٣٨
٦ - نموذج نمطي للمسح المالي	٤٢

- ٧ - مصر: ملخص حسابات البنك المركزي، ١٩٨٣ - ١٩٨٦ ..... ٤٦  
 ٨ - مصر: ملخص حسابات مصارف الودائع النقدية، ١٩٨٣ - ١٩٨٦ ..... ٤٨  
 ٩ - مصر: المسح النقدي ١٩٨٣ - ١٩٨٦ ..... ٥١  
 ١٠ - مصر: التغييرات السنوية في بنود المسح النقدي ١٩٨٤ - ١٩٨٦ ..... ٥٢

#### الفصل الرابع

- الحلقة الدراسية التطبيقية ٢: إحصاءات مالية الحكومة ..... ٥٣  
 مقدمة ..... ٥٣  
 القسم الأول: مبادئ إحصاءات مالية الحكومة ..... ٥٣  
 ١ - تعريف إصطلاح الحكومة ..... ٥٤  
 ٢ - قياس المعاملات الحكومية ..... ٥٤  
 ٣ - تبويب المعاملات الحكومية ..... ٥٦  
 ٤ - أسئلة ومسائل للمناقشة ..... ٦٥  
 القسم الثاني: إحصاءات مالية الحكومة - مصر ..... ٦٦  
 ١ - نطاق تغطية الميزانية وإجراءاتها ..... ٦٦  
 ٢ - جداول إحصائية ..... ٧٢  
 ٣ - تمارين ..... ٧٢  
 ٤ - مسائل للمناقشة ..... ٩٢

#### جداول النص

- ١ - وحدات الحكومة العامة ..... ٦٧  
 ٢ - حسابات وصناديق الحكومة ..... ٦٩  
 ٣ - مصادر البيانات ..... ٧٠  
 ٤ - المنشآت العامة غير المالية ..... ٧٠  
 ٥ - المؤسسات المالية العامة ..... ٧٢  
 ٦ - إحصاءات مالية الحكومة ..... ٧٥  
 الملحق جداول إحصاءات مالية الحكومة ..... ٩٣

#### الفصل الخامس

- الحلقة الدراسية التطبيقية ٣: إحصاءات ميزان المدفوعات ..... ١٠٤  
 مقدمة ..... ١٠٤  
 القسم الأول: عرض إحصاءات ميزان المدفوعات ..... ١٠٥  
 ١ - مبادئ التجميع ..... ١٠٥

١٠٨	٢ - تبويب البنود .....
١١٧	٣ - المصادر الرئيسية للبيانات .....
١١٩	٤ - التقسيم التحليلي .....
١٢١	٥ - تمارين ومسائل للمناقشة .....
١٢٢	القسم الثاني: بيانات ميزان مدفوعات مصر .....
١٢٢	١ - البيانات .....
١٢٢	٢ - تمارين ومسائل للمناقشة .....

### جداول النص

١١٠	١ - العناصر النمطية لميزان المدفوعات .....
	٢ - مصر: عرض تجميعي: بيانات عن المعاملات بالفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ .....
١٢٥	المعاملات بالفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ .....

### الفصل السادس

#### الحلقة الدراسية التطبيقية ٤: العلاقات المترابطة بين

١٢٨	الحسابات الاقتصادية الكلية .....
١٢٨	مقدمة .....
١٢٨	القسم الأول: السمات المشتركة للحسابات: المقيمون والأجانب .....
١٢٩	القسم الثاني: المعاملات الاقتصادية .....
	القسم الثالث: العلاقة بين حسابات الدخل والنتاج القومي، وميزان المدفوعات .....
١٣٠	١ - حسابات الدخل والنتاج القومي .....
١٣٣	٢ - الرابطة مع ميزان المدفوعات .....
	القسم الرابع: إحصاءات مالية الحكومة، وحسابات الدخل والنتاج القومي، وميزان المدفوعات .....
١٣٥	١ - إحصاءات مالية الحكومة، وحسابات الدخل والنتاج القومي .....
١٣٨	٢ - إحصاءات مالية الحكومة وميزان المدفوعات .....
١٤٢	القسم الخامس: علاقة المسح النقدي بالحسابات الاقتصادية الكلية الأخرى ..
١٤٤	القسم السادس: تدفق الأموال .....
١٤٧	القسم السابع: تمارين .....

## جدول النص

١٣٣	١ - مصر: الاتفاق على اجمالي الناتج القومي، ١٩٨٥/٨٤ - ١٩٨٦/٨٥
١٣٤	٢ - مصر: موجز ميزان المدفوعات، ١٩٨٥/٨٤ - ١٩٨٦/٨٥
١٣٩	٣ - مصر: إحصاءات مختارة من الحسابات الموحدة لمالية الحكومة المركزية، ١٩٨٥/٨٤ - ١٩٨٦/٨٥
١٤٠	٤ - مصر: موجز للحسابات الموحدة لمالية الحكومة المركزية، ١٩٨٥/٨٤ - ١٩٨٦/٨٥
١٤١	٥ - مصر: العلاقة بين تبويب إحصاءات مالية الحكومة وحسابات ميزان المدفوعات
١٤٥	٦ - مصر: المسح النقدي، ١٩٨٤/٨٣ - ١٩٨٦/٨٥
١٤٦	٧ - مصر: مخطط لتدفق الأموال
١٤٨	٨ - مصر: تدفق الأموال، ١٩٨٥/٨٤
١٤٩	ملحق: تعريف المتغيرات

## الفصل السابع

١٥٠	الحلقة الدراسية التطبيقية ٥: التنبؤ بالمجملات النقدية
١٥٠	مقدمة
	القسم الأول: التطورات النقدية في مصر
١٥١	خلال الفترة ١٩٨٢/١٩٨١ - ١٩٨٦/١٩٨٥
١٥٤	القسم الثاني: التنبؤ بالمجملات النقدية للسنة ١٩٨٧/٨٦
١٥٤	١ - الطلب على النقود
١٥٦	٢ - عرض النقود
١٦٢	القسم الثالث: تمارين ومسائل للمناقشة
١٦٢	١ - تمارين
١٦٣	٢ - مسائل للمناقشة

## جدول النص

١٥٧	١ - مصر: معادلات الطلب على النقود باستخدام بيانات سنوية، ١٩٧٠/٦٩ - ١٩٨٦/٨٥
١٥٨	٢ - مصر: القيم الفعلية والمنتبأ بها لمعادلات مختارة، ١٩٧٠/٦٩ - ١٩٨٦/٨٥

- ١٦٤ ..... مصر: المسح النقدي، ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٦/٨٥
- ١٦٥ ..... مصر: ملخص حسابات السلطات النقدية، ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٦/٨٥

### الرسوم البيانية

- ١ - مصر: سرعة التداول، والتضخم، وأسعار الفائدة، ١٩٧٢ - ١٩٨٦/٨٥ ..... ١٥٩
- ٢ - مصر: مضاعف النقود ونسب الاحتياطي والعملية، ١٩٧٢ - ١٩٨٦/٨٥ ..... ١٦١

### الملحق الأول

- الجدول الأول - مصر: سرعة التداول، ومعدل التضخم وسعر الفائدة، ١٩٧٠/٦٩ - ١٩٨٦/٨٥ ..... ١٦٦
- الجدول الثاني - مصر: مضاعف النقود، ونسب العملة والاحتياطي، ١٩٧٠/٧٩ - ١٩٨٦/٨٥ ..... ١٦٧
- الجدول الثالث - مصر: بيانات إحصائية مختارة، ١٩٧٠/٧٩ - ١٩٨٦/٨٥ ..... ١٦٨
- الملحق الثاني تعريف المتغيرات ..... ١٦٩

### الفصل الثامن

- الحلقة الدراسية التطبيقية ٦: التنبؤ بالميزانية ..... ١٧١
- مقدمة ..... ١٧١
- القسم الأول: التنبؤ بالإيرادات ..... ١٧١
- ١ - إعداد البيانات ..... ١٧٢
- ٢ - التقدير الإحصائي ..... ١٨٣
- ٣ - مسائل للمناقشة وتمارين ..... ١٨٧
- القسم الثاني: التنبؤ بانفاق الحكومة ..... ١٨٨
- ١ - إعداد البيانات عن مصر ..... ١٨٩
- ٢ - التنبؤ ..... ١٨٩
- ٣ - تمرين ..... ١٩٠

### جداول النص

- ١ - مصر: الإيراد الضريبي للحكومة المركزية، (السنوات المالية ١٩٧٥ - ١٩٨٦/١٩٨٥) ..... ١٧٤
- ٢ - مصر: أوعية بديلة مقترحة للإيرادات الضريبية ..... ١٧٧

١٧٨	١٩٧٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦	٣ - مصر: بيانات عن الأوعية البديلة.
١٧٩	١٩٧٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦	٤ - مصر: تقديرات لآثار التدابير الضريبية الاستثنائية على الإيرادات، السنوات المالية ١٩٧٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦
١٨٤	١٩٧٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦	٥ - مصر: الإيرادات غير الضريبية للحكومة المركزية، السنوات المالية ١٩٧٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦
١٨٧	١٩٧٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦	٦ - مصر: القيم الفعلية والمتبأ بها للإيرادات حسب المعادلات المختارة، السنوات المالية ١٩٧٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦
١٩١	١٩٧٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦	٧ - مصر: النفقات وصافي اقراض الحكومة المركزية، حسب النمط الاقتصادي، للسنوات المالية ١٩٧٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦

### الملحق الأول

١٩٢	عن أثارها الإيرادية	مصر: التدابير الضريبية الاستثنائية التي تتوفر بيانات
-----	---------------------	--

### الملحق الثاني

١٩٣	للبائانات، الإيراد الضريبي	مصر: جدول إيضاحي لبيان أسلوب التعديل التناسبي
-----	----------------------------	---

### الفصل التاسع

١٩٤	مقدمة	الحلقة الدراسية التطبيقية ٧: التنبؤ بميزان المدفوعات
١٩٥	١ - هيكل القطاع الخارجي	القسم الأول: القطاع الخارجي في مصر
٢٠٣	٢ - التطورات الأخيرة لميزان المدفوعات	
٢٠٤	١ - الواردات	القسم الثاني: منهجية للتنبؤ بميزان المدفوعات
٢٠٧	٢ - الصادرات	
٢٠٨	٣ - الخدمات	
٢١٠	٤ - بنود أخرى	
٢١١	١ - الواردات	القسم الثالث: المبادئ التوجيهية للتنبؤ بتطورات ميزان المدفوعات في مصر
٢١٢	٢ - الصادرات	
٢١٣		



- ٢١٧ ..... ٣ - الخدمات
- ٢١٧ ..... ٤ - بنود أخرى
- ٢١٧ ..... القسم الرابع: تمارين ومسائل للمناقشة

### جداول النص

- ١ - مصر: الواردات من الفئات المتنوعة،  
١٩٨٣/١٩٨٢ - ١٩٨٧/١٩٨٦ ..... ١٩٦
- ٢ - مصر: التركيب السلعي للصادرات،  
١٩٨٣/١٩٨٢ - ١٩٨٧/١٩٨٦ ..... ١٩٧
- ٣ - مصر: إتجاه التجارة، ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ..... ١٩٩
- ٤ - مصر: ميزان المدفوعات، ١٩٨٠ - ١٩٨٦ ..... ٢٠١
- ٥ - مصر: المؤشرات السعرية، ١٩٨٣ - ١٩٨٧ ..... ٢١٦
- ٦ - مصر: القيم الفعلية والمنتبأ بها لمعادلات مختارة ..... ٢١٩

### الملحق الأول

- مصر: بيانات عن متغيرات مختارة تؤثر في  
ميزان المدفوعات، ١٩٧٠ - ١٩٨٦ ..... ٢٢٠

### الملحق الثاني

- تعريف المتغيرات ..... ٢٢٢

### الفصل العاشر

- الحلقة الدراسية التطبيقية ٨: البرمجة المالية ..... ٢٢٣
- مقدمة ..... ٢٢٣
- القسم الأول: مقدمة في البرمجة المالية ..... ٢٢٣
- ١ - طبيعة البرمجة المالية ..... ٢٢٣
- ٢ - الأساليب الفنية لإعداد برنامج مالي ..... ٢٢٥
- ٣ - خطوات متبعة في إعداد برنامج مالي ..... ٢٢٦
- القسم الثاني: مصر: التطورات الاقتصادية الحديثة ..... ٢٣٠
- ١ - التطورات الاقتصادية للفترة ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ..... ٢٣٠
- ٢ - خطة التنمية الخمسية، ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ ..... ٢٤٦
- القسم الثالث: تمارين ومسائل للمناقشة ..... ٢٤٨

## جداول النص

٢٣١	١ - مصر: الأصل القطاعي لاجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦
٢٣٢	٢ - مصر: معدلات النمو القطاعية، ١٩٨٢/١٩٨٢ - ١٩٨٧/١٩٨٦
٢٣٤	٣ - مصر: الانفاق على إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦
٢٣٥	٤ - مصر: الاستثمارات الفعلية العامة والخاصة، ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦
٢٣٦	٥ - مصر: التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومكوناته، ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦
٢٣٧	٦ - مصر: مالية الحكومة المركزية، ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦
٢٣٩	٧ - مصر: موجز حسابات السلطات النقدية، ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦
٢٤٠	٨ - مصر: موجز حسابات مصارف الودائع النقدية، ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦
٢٤١	٩ - مصر: المسح النقدي، ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦
٢٤٢	١٠ - مصر: موجز ميزان المدفوعات، ١٩٨٢ - ١٩٨٦
٢٤٤	١١ - مصر: الدين الخارجي، ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦
٢٤٧	١٢ - مصر: الانفاق على إجمالي الناتج المحلي، الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١
٢٤٨	١٣ - مصر: الادخار والاستثمار، الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١
٢٤٩	١٤ - مصر: الأصل القطاعي لاجمالي الناتج المحلي، الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١

## الملحق

٢٥١	الجدول الأول: مصر: بيانات إحصائية مختارة، ١٩٧٠/٦٩ - ١٩٨٧/٨٦
٢٥٣	تعريف المتغيرات في الجدول الأول
٢٥٤	الجدول الثاني: مصر: بيانات إحصائية مختارة، ١٩٧٠ - ١٩٨٦
٢٥٦	تعريف المتغيرات في الجدول الثاني

## الفصل الأول

### مقدمة للحلقات الدراسية التطبيقية

يستخدم معهد صندوق النقد الدولي في دوراته الدراسية عن التحليل المالي والسياسة المالية مجموعة متكاملة من الحلقات الدراسية التطبيقية، أعدت بطريقة تمكن المشاركين في هذه الدورات من تطبيق الأدوات التحليلية على إقتصاد بلد عضو في صندوق النقد الدولي. وهذه الحلقات الدراسية التطبيقية، التي تم تطويرها وتنقيحها خلال السنوات الماضية على ضوء الخبرات المكتسبة في التدريس، تساعد المشاركين في إعداد برنامج مالي لبلد معين. ويتكون البرنامج المالي هذا من مجموعة سياسات في المجالات النقدية والمالية وميزان المدفوعات تهدف الى تحقيق توازن بين الموارد المتاحة والاحتياجات. وعلى ذلك فان هذه الحلقات الدراسية التطبيقية تهتم باعداد البيانات الاحصائية في إطار مناسب وتحليل هذه البيانات وبوضع السياسات الملائمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

ويلى هذه المقدمة فصل يدور حول هيكل الإقتصاد المصري وتطوره في السنوات الأخيرة. وتتوالى بعد ذلك الحلقات الدراسية التطبيقية وعددها ثمانية، كل حلقة تعالج في فصل مستقل. وتهدف الحلقات الدراسية التطبيقية أساساً الى تعريف القارئ بالاطار الاحصائي والوضع المؤسسي لقطاعات الإقتصاد المصري المختلفة حتى يتسنى له تحليل البيانات، والتنبؤ بالمجملات الهامة على أساس السياسات المفترضة والقيم المتوقعة للمتغيرات الأخرى المستقلة، ووضع إطار منسق يجمع التنبؤات القطاعية المختلفة مع بعضها البعض وذلك في الحلقة الدراسية التطبيقية عن «البرمجة المالية».

ويفترض أن يكون القارئ ملماً بمبادئ النظرية العامة للإقتصاد الكلي والمالية العامة والنقود والإقتصاد الدولي. ويفترض كذلك معرفة مبادئ الاحصاء وأساليب الإقتصاد القياسي مثل تقدير معادلات الانحدار وتفسير نتائجها.

تتبع طريقة عرض الحلقات الدراسية التطبيقية أسلوباً متناسقاً. فكل حلقة دراسية تطبيقية تقدم البيانات (وتعرض كذلك، إذا احتاج الأمر، للوضع المؤسسي) لقطاع معين في الاقتصاد أو لجانب من جوانب الاداء الاقتصادي والمالي لمصر. وقد أخذت هذه البيانات من المصادر المنشورة، وخصوصاً مطبوعات صندوق النقد الدولي: الإحصاءات المالية الدولية و الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة و الكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات. وعلى أساس هذه البيانات يطلب من القارئ أن يقوم بحل التمارين. وأخيراً فإن كل حلقة دراسية تطبيقية تشمل بعض المسائل للمناقشة بهدف إطلاع القارئ على نوع المشاكل التي تواجه المحللين والمستشارين الاقتصاديين في تحليل البيانات ووضع السياسات الاقتصادية الملائمة. وفيما عدا الحلقة الدراسية التطبيقية الأخيرة عن «البرمجة المالية» فإن التمارين في كل حلقة تخص إما السنة الميلادية ١٩٨٦ أو السنة المالية ١٩٨٧/٨٦، أيهما أنسب. أما إعداد البرنامج المالي فيكون عن السنة المالية ١٩٨٨/٨٧.

### الحلقات الدراسية التطبيقية عن الحسابات الكلية

تركز الحلقات الدراسية التطبيقية الأربع الأولى على نظم الإحصاءات أو الحسابات الكلية للاقتصاد المصري. والغرض منها هو إطلاع القارئ على هيكل وشمولية الإحصاءات النقدية والمالية وإحصاءات ميزان المدفوعات وكذلك إعطاء تفسير اقتصادي للعلاقات التي تربط هذه البيانات تمهيداً لمناقشة آثار تدابير السياسة الاقتصادية فيما بعد. وتنقسم كل من هذه الحلقات الدراسية الى جزئين: ويعنى الجزء الأول بعرض المفاهيم والمبادئ المتعلقة بتجميع وتصنيف وتحليل البيانات. أما الجزء الثاني فيهتم بتطبيق هذه المفاهيم والمبادئ على البيانات المصرية.

وتناقش الحلقة الدراسية التطبيقية الأولى بعنوان «المسح النقدي والمالي» مبادئ تنظيم وتجميع بيانات المؤسسات المالية المشروحة بالتفصيل في دليل إحصاءات النقود والبنوك الذي نشره الصندوق في عام ١٩٨٤، وتطبيق هذه المبادئ على إحصاءات مصر تبعاً للأسلوب المستعمل في نشرة الإحصاءات المالية الدولية التي يقوم صندوق النقد الدولي بإصدارها شهرياً. وينصب الاهتمام على حسابات النظام النقدي في مصر وعلى المعلومات التي توفرها هذه الحسابات فيما يتعلق بالتطورات النقدية.

وتهتم الحلقة الدراسية التطبيقية الثانية «إحصاءات مالية الحكومة» بتقديم إطار تحليلي لتبويب المعاملات الحكومية طبقاً لما جاء بدليل إحصاءات مالية الحكومة الذي نشره الصندوق في عام ١٩٨٦، وتطبيق هذا الاطار على إحصاءات

مالية الحكومة المصرية، على أساس الأسلوب المتبع في الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة الذي يقوم الصندوق بنشره سنوياً. وتشير هذه الحلقة الدراسية كذلك الى استعمال إحصاءات مالية الحكومة في تحليل تطورات ميزانية الدولة والى أهمية تناسق حسابات الحكومة مع الحسابات النقدية وميزان المدفوعات.

وتعرض الحلقة الدراسية التطبيقية الثالثة «إحصاءات ميزان المدفوعات» المبادئ الأساسية لاعداد وتبويب إحصاءات ميزان المدفوعات بطريقة متسقة، طبقاً لما جاء بالطبعة الرابعة لدليل ميزان المدفوعات الذي نشره الصندوق في عام ١٩٧٧. وتعالج هذه الحلقة التقسيم التحليلي وتطبيقه على بيانات ميزان مدفوعات مصر تبعاً للأسلوب المستعمل في الكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات الذي يقوم الصندوق بنشره سنوياً. وتركز الحلقة على أهمية المؤشرات المختلفة لأداء المدفوعات، كما تفحص العلاقة بين ميزان المدفوعات والحسابات النقدية.

وتناقش الحلقة الدراسية التطبيقية الرابعة «العلاقات المترابطة بين الحسابات الاقتصادية الكلية» الترابط بين الحسابات القومية، والمسح النقدي، وإحصاءات مالية الحكومة، وميزان المدفوعات، وكيفية وضع هذه الحسابات في نظام واحد متماسك. وتعرض الحلقة أيضاً لطريقة إعداد جدول تدفق الأموال بين القطاعات الأساسية المختلفة وأهمية هذا الجدول في تصميم السياسة الاقتصادية.

## الحلقات الدراسية التطبيقية عن التنبؤ

تهدف الحلقات الدراسية التطبيقية عن التنبؤ الى عرض وتطبيق أساليب عملية للتوصل الى تنبؤات للمتغيرات الاقتصادية الكلية الهامة بناء على الاتجاهات في الماضي وافتراضات معينة بشأن التوقعات الخاصة ببعض المتغيرات التفسيرية وبوضع اتجاهات السياسات الاقتصادية. وتعطي كل من هذه الحلقات معلومات عن الخلفية المؤسسية والتطورات الحديثة (بما فيها تدابير السياسة) فيما يتعلق بموضوع الحلقة المعنية، وذلك من أجل تسهيل وضع الافتراضات المطلوبة للقيام بالتنبؤ. ويجب التأكيد هنا على أن التنبؤات في هذه الحلقات الدراسية التطبيقية لا تقوم فقط على أساس اتجاهات الماضي، وبالتالي فليس الهدف هو الخروج بتنبؤات يمكن بطريقة آلية «إدراجها» في الحلقة الدراسية التطبيقية الأخيرة عن البرمجة المالية. كما أن المنهجية المبينة في حلقات التنبؤ هذه يمكن استخدامها للوصول لأي عدد آخر من التنبؤات البديلة حيث يتوقف الأمر على الافتراضات الموضوعية حول ما ستكون عليه التطورات الاقتصادية وإجراءات السياسة في المستقبل. وهناك أساليب أخرى للتنبؤ قد تكون مقبولة من الناحية الفنية أيضاً وقد يؤدي استعمالها الى تنبؤات مختلفة. وعموماً

لا بد من اعمال الخبرة والحكم الشخصي لتعديل القيم المتنبأ بها لتتناسب بدرجة أكبر مع تصورات الواقع.

تستعرض الحلقة الدراسية التطبيقية الخامسة عن «التنبؤ بالمجملات النقدية» التطورات النقدية في مصر في السنوات الأخيرة ثم تقدم منهجاً للتنبؤ بهذه المجملات التي تمثل المكونات الرئيسية في الميزانيات العمومية للنظام المصرفي. وتستند هذه التنبؤات على المعلومات المعطاة وإجراءات السياسة ونواياها، وكذلك على العلاقات الدالية للمجملات النقدية، والتي يمكن على أساسها احتساب قيم المعلمات (مثل المضاعف النقدي). ويتم في هذه الحلقة التنبؤ بالنقود وشبه النقود بناء على عوامل تتعلق بالعرض والطلب كما يتم فحص مضمون السياسات المستوحاة من هذه التنبؤات.

وتصف الحلقة الدراسية التطبيقية السادسة عن «التنبؤ بالميزانية» هيكل الإيرادات والنفقات الحكومية في مصر، وتقدم أسلوباً للتنبؤ بالإيرادات الحكومية بناء على العلاقات الدالية المعدلة على ضوء أثر التغيرات التقديرية في النظام الضريبي وذلك عن طريق «التعديل التناسبي للبيانات». ومن بين القضايا المعروضة للمناقشة أهمية التصنيف الملائم للإيرادات الحكومية واختيار الأوعية البديلة للضريبة وأثر تغيرات الأسعار. وتعرض هذه الحلقة أيضاً لأساليب التنبؤ بالنفقات الحكومية في مصر.

وتحوي الحلقة الدراسية التطبيقية السابعة عن «التنبؤ بميزان المدفوعات» وصفاً للقطاع الخارجي والتطورات الأخيرة في ميزان المدفوعات المصري، وتتناول بعض المبادئ التوجيهية للتنبؤ بالمكونات الأساسية لميزان المدفوعات باستعمال تحليل الانحدار بالإضافة إلى الاجتهاد الشخصي. وتركز الحلقة على ضرورة الأخذ في الاعتبار التطورات الاقتصادية في مصر وفي العالم الخارجي.

وتستعرض الحلقة الدراسية التطبيقية الثامنة والأخيرة عن «البرمجة المالية» الأساليب والخطوات التي تتبع لإعداد برنامج مالي شامل ومتسق – أي مزيج مناسب من السياسات المالية والنقدية وسياسات ميزان المدفوعات وكذلك سياسات جانب العرض المصممة لتحقيق أهداف اقتصادية كلية محددة في إطار العلاقات المفترضة بين المجملات الاقتصادية. ويمكن استخدام التنبؤات التي حسبت في دراسات تطبيقية سابقة لهذا الغرض، ولكن غالباً ما يحدث أن تكون مثل هذه التنبؤات القطاعية غير متسقة مع بعضها البعض من منظور الاقتصاد الكلي أو مع الافتراضات والسياسات التي تتضمنها الأجزاء الأخرى من البرنامج المالي. ولذلك قد يتعين وضع تنبؤات متتالية (باستخدام المنهجية التي جرى عرضها في الحلقات السابقة)، بغرض التوصل بالتدرج إلى الاتساق المرغوب بين مختلف أجزاء البرنامج المالي. ويؤخذ في

الحسبان القيود على تحديد الأهداف والسياسات البديلة في ظل هذه القيود. ويتم تقييم آثار السياسات المقترحة على جميع أجزاء البرنامج المالي، والتأكد من الاتساق الداخلي للبرنامج، عن طريق إجراء اختبارات محددة من أجل ذلك.

ومرة أخرى، لا بد من تحذير القارئ من مشاكل الاعتماد الكلي في التنبؤ على التطبيق الآلي لأدوات التحليل الإحصائي، وتذكيره بأنه قد يكون من المناسب في حالات عديدة تعديل القيم المتنبأ بها، على أساس اجتهادي مستمد من الخبرة، وذلك للتوصل لتنبؤات يمكن استخدامها كأساس لاتخاذ الإجراءات الاقتصادية المناسبة. وأهم المشاكل التي قد تجعل التنبؤ الآلي غير كاف هي قصور قاعدة البيانات، والتحيز الناتج عن عدم التقدير الآني للمعادلات، وسوء صياغة النماذج الاقتصادية، ووجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة، وعدم تقييم البواقي.

١ - **قصور قاعدة البيانات:** إن البيانات الاقتصادية المتوفرة عن دولة نامية تعاني غالباً من أربع نواقص هامة. أولاً: من الممكن أن تكون معظم متغيرات الاقتصاد الكلي قد شهدت تغيرات أساسية خلال بعض السنوات الماضية. وعلى ذلك تكون المدة التي يتوفر عنها بيانات في ظل هيكل اقتصادي مستقر قصيرة بدرجة قد لا تتوفر معها الثقة الكافية في نتائج معادلات الانحدار المستعملة. ثانياً: لأسباب عديدة، قد تتضمن بعض البيانات المستعملة أخطاء في القياس، وبالتالي تعتبر غير دقيقة. ثالثاً: كثيراً ما يتم تعديل السلاسل الزمنية الهامة بدون أن تكون هذه التعديلات مصحوبة بمعلومات كافية عن أسباب التعديل وطريقة التوصل إليه وعلاقة البيانات المعدلة بالبيانات قبل التعديل. أخيراً، عندما يكون هناك فروق في التغطية الزمنية للبيانات المختلفة، مثل الإحصاءات المالية وإحصاءات الحسابات القومية، فإن هذه البيانات قد تحتاج إلى تعديل قبل استعمالها في تقدير المعادلات، غير أن المعلومات التي يتطلبها هذا التعديل تكون غالباً غير متوفرة.

٢ - **التحيز الناتج عن عدم التقدير الآني للمعادلات:** ينتج هذا التحيز من أن تطبيق نموذج الانحدار الخطي على معادلة للتنبؤ بمتغير معين يتضمن عادة افتراضاً غير صحيح تماماً ماله أن هناك اتجاهاً وحيداً للسببية، بمعنى أن المتغيرات المستقلة في المعادلة تؤثر في المتغير التابع ولا تتأثر به. ولكن الواقع أن معظم العلاقات الاقتصادية تنطوي على الاعتماد المتبادل بين المتغيرات الداخلة في النموذج بمعنى أن هناك على الأقل عدداً من المتغيرات تتحدد أنياً، أي أنها تؤثر وتتأثر ببعضها البعض.

٣ - **سوء صياغة النموذج:** وتعزى هذه المشكلة إلى سوء صياغة النموذج «الحقيقي» الذي يمثل علاقة إقتصادية تفسر ظاهرة معينة، مثل الطلب على الواردات. وقد يأخذ سوء الصياغة عدة أشكال: فقد يكون مثلاً، نتيجة إسقاط متغيرات معينة ذات

أثر معنوي لعدم توفر بيانات عنها، أو نتيجة لافتراض علاقة خطية بين المتغيرات بينما أن العلاقة الحقيقية غير خطية.

٤ - وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة: غالباً ما تكون المجملات الاقتصادية المعبر عنها بالأسعار الجارية على درجة عالية من الارتباط لا سيما إذا كان معدل التضخم مرتفعاً. كذلك عندما يدخل متغير بقيمة الجارية وقيمه المتأخرة ضمن المتغيرات التفسيرية فمن الطبيعي أن يكون هناك ارتباطاً بين القيم الجارية والقيم المتأخرة لهذا المتغير. وإذا وجد هذا الارتباط بين المتغيرات التفسيرية فقد يصعب تقدير أثر كل متغير تفسيري على حدة على الظاهرة موضع البحث، وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى نتائج غير معقولة. ومع ذلك فقد يكون من المفيد الإشارة إلى أنه إذا كان الغرض من النموذج هو التنبؤ بقيمة المتغير التابع، فيمكن في هذه الحالة التغاضي عن مشكلة ارتباط المتغيرات التفسيرية بافتراض أن يكون الارتباط المشاهد بين هذه المتغيرات في العينة مستمراً على نفس الوتيرة خلال فترة التنبؤ.

٥ - تقييم البواقى: هناك عدد من العوامل التي قد تؤدي إلى توليد بواقى تختلف بشكل كبير في السنوات الأخيرة عنها في السنوات التي قبلها. في هذه الحالة يجب تقييم هذه البواقى بالنسبة لمشاهدات السنوات الأخيرة عند القيام بالتنبؤ، وذلك للحكم على مدى ملائمة التنبؤ المبني على التقدير لنقطة (Point estimate) للفترة التالية. ويجدر بالذكر أن التمثيل البياني لنتائج الانحدار من أجل التعرف على البواقى الكبيرة وعلى أنماطها هو أداة ذات أهمية جوهرية في هذا الصدد. على سبيل المثال، قد يؤدي حدوث ازدهار في الصادرات في إحدى الفترات الأخيرة إلى توليد بواقى كبيرة موجبة في معادلة الطلب على النقود، ومن المهم للغاية تقييم نمط مثل هذه البواقى، لأنه سوف يؤثر على تصميم السياسات الملائمة.



## الفصل الثاني

### لمحة عامة عن الاقتصاد المصري

#### ١ - مقدمة

تحتل جمهورية مصر العربية الركن الشمالي الشرقي لأفريقيا، وتمتد عبر خليج السويس الى سيناء التي تقع من الناحية الجغرافية في آسيا. ويجري نهر النيل عبر الثلث الشرقي للبلاد، وتوجد على جانبي وادي النيل هضاب صحراوية تنتشر فيها الواحات. وفي الشمال تجاه البحر المتوسط تنخفض الهضاب في حين ترتفع في جنوب القاهرة وتبلغ حداً أقصاه ١٠١٥ قدماً فوق سطح البحر.

وتبلغ مساحة مصر حوالي ٢٨٦ ٠٠٠ ميل مربع، غير أنه لا يستخدم منها سوى شريط ضيق في وادي النيل والدلتا يساوي أقل من ٤ بالمئة من المساحة الكلية. ويعيش في هذه المنطقة أكثر من ٩٦ بالمئة من مجموع السكان ومعظم الباقي يعيش على طول قناة السويس. ويبدو عدد سكان مصر عن ٥٠ مليون (في منتصف ١٩٨٧)، ويزداد بمعدل قدره ٢٫٨ بالمئة سنوياً. وتأتي مصر في المرتبة الأولى من ناحية عدد السكان في العالم العربي وفي المرتبة الثانية (بعد نيجيريا) في أفريقيا. وتعتبر القاهرة أكبر المدن في كل من أفريقيا والشرق الأوسط.

يعتبر نهر النيل صالحاً للملاحة على طول مجراه في مصر، ويوفر وسيلة للنقل الرخيص للبضائع الثقيلة. وتعتبر الاسكندرية الميناء الرئيسي. وتبدأ دلتا النيل على بعد ١٠٠ ميل جنوب البحر الأبيض المتوسط وتتفرع في اتجاه البحر الى فرعي دمياط ورشيد، بالإضافة الى الترع والقنوات المحفورة. أما قناة السويس فهي ممر مائي إصطناعي طوله نحو ١٠٠ ميل ويقع بين بورسعيد على البحر الأبيض المتوسط والسويس على البحر الأحمر.

أصبحت السياسة الاقتصادية للحكومة تدريجياً أكثر مركزية خلال عقد الخمسينات والستينات وتميزت بالتركيز على التصنيع ووضع ضوابط على الأسعار والأجور. وفي مطلع عقد السبعينات جرى تحول في توجه السياسة إذ بدأت الحكومة

في التشجيع النشط للاستثمار الخاص لكل من المصريين والأجانب بموجب «سياسة الباب المفتوح».

## ٢ - الهيكل الاقتصادي

لدى مصر قاعدة اقتصادية متنوعة. وفي ١٩٨٧/١٩٨٦ ساهمت القطاعات المنتجة للسلع بما يزيد قليلاً عن نصف إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج. وفي نطاق القطاعات المنتجة للسلع، بلغ نصيب الزراعة مقدار الثلث، وتبعها الصناعة والتعدين، والبتروول، والانشاءات. وفي قطاعات الخدمات، سيطرت حصة التجارة والنقل والتمويل على إجمالي القيمة المضافة، واحتلت حصة قناة السويس والسياحة وتحويلات العمال المقيمين بالخارج مكاناً خاصاً في الاقتصاد باعتبارها من أكبر المصادر لكسب النقد الأجنبي.

### أ - الزراعة

من الخصائص الأساسية لقطاع الزراعة وجود مساحة صغيرة نسبياً للأرض القابلة للزراعة، والملكية الخاصة لحيازات الأرض، وتدخل الحكومة في تحديد أنماط الزراعة بالنسبة للمحاصيل التقليدية، وتحديد أسعار الناتج، وتسويق جزء منه. وقد ظلت المساحة القابلة للزراعة ثابتة نسبياً لعدة سنوات، على الرغم من جهود الحكومة لزيادتها عن طريق استصلاح الأراضي الصحراوية. ويتم استغلال الأراضي الزراعية القديمة بصورة مكثفة، مع الاستفادة من الهبات الطبيعية مثل التربة الخصبة والري الدائم من النيل. ومن الناحية التاريخية، فقد قامت الزراعة حول خمسة محاصيل رئيسية: القمح والبرسيم في الشتاء، والقطن والأرز والذرة في الصيف/ الخريف، وتجري زراعة هذه المحاصيل على حيازات كبيرة نسبياً في ظل الملكية الخاصة. ويخصص حوالي ٨٠ بالمئة من الأراضي الزراعية في الوقت الحاضر لزراعة المحاصيل التقليدية في حين تخصص نسبة ٢٠ بالمئة المتبقية لمحاصيل الفول والبصل وقصب السكر والفاكهة والخضروات.

في حين ظل معدل النمو في القطاع الزراعي لسنوات عديدة دون معدل نمو القطاعات الأخرى المنتجة للسلع، فإن الزراعة لا تزال أكبر قطاع اقتصادي من ناحية مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي والعمالة (حوالي ١٧ بالمئة و٤٠ بالمئة على التوالي، في ١٩٨٧ / ١٩٨٦) وقد تأثر الانتاج الزراعي بالربحية المنخفضة للمحاصيل التقليدية نتيجة للضوابط الحكومية، مما أدى بمرور السنوات الى تحول أنماط المحاصيل بعيداً عن المحاصيل التقليدية (القطن والقمح والأرز) ونحو محاصيل أخرى مثل الذرة والفاكهة والخضروات.

لدى مصر برنامجاً واسع النطاق لدعومات الغذاء حيث يباع الخبز والكميات المخصصة للفرد من السكر والشاي وزيت الطعام والأرز وواردات وزارة التموين من اللحوم الحمراء والدجاج والأسماك وغيرها من المواد الغذائية للمستهلكين بأسعار منخفضة. ويهدف هذا البرنامج الى توفير حد أدنى لمستوى معيشي للعائلات ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وقد توسعت دعومات الغذاء بدرجة كبيرة منذ ١٩٧٤ نتيجة لنمو السكان، والزيادة في معدل استهلاك الفرد للعديد من السلع المدعومة، والزيادة في الأسعار العالمية. ويتم استيراد أكثر من ٦٥ بالمئة من كل الغذاء المدعم، ويعتبر القمح السلعة الرئيسية المستوردة. أما الأرز فهو السلعة الوحيدة الهامة من الحبوب التي ما زال إنتاجها المحلي يحقق الاكتفاء الذاتي.

قامت السلطات بتحسين حوافز الانتاج في عام ١٩٨٦ عن طريق إلغاء نظام التوريد الاجباري الذي ظل قائماً لمدة طويلة، وتحرير أسعار جميع المحاصيل الزراعية باستثناء القطن والسكر ونصف محصول الأرز. وقد أبقى على الضوابط في حالة القطن الذي يستخدم بكثافة في صناعة النسيج المحلية بهدف منع حدوث زيادات كبيرة في أسعار الأقمشة الشعبية. وبالمثل، يعتبر الأرز والسكر سلعتين هامتين في سلة استهلاك الفئات ذات الدخل المنخفض، وتشكل معامل إنتاج السكر في صعيد مصر المصادر الرئيسية للعمالة في هذا الاقليم.

## ب - الصناعة والتعدين

تمثل الصناعة والتعدين (باستثناء البترول) ١٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي. وتسيطر مؤسسات القطاع العام على النشاط الصناعي نتيجة للتأميمات التي جرت في مطلع عقد الستينات وكذلك نتيجة لما تبع ذلك من استثمارات حكومية كبيرة في الصناعات التحويلية. ومع ذلك، فقد تزايد النشاط الصناعي للقطاع الخاص بعد انتهاء سياسة الباب المفتوح في ١٩٧٤.

لا يزال الانتاج الصناعي موجهاً أساساً نحو السوق المحلي نتيجة للحماية الفعالة التي يتمتع بها هذا القطاع في الداخل وعدم قدرته على المنافسة في الأسواق الدولية. وكان الدافع الرئيسي لسياسة التصنيع هو خلق صناعات تحويلية تعتمد على الانتاج المحلي للسلع الرئيسية مثل القطن، وكذلك صناعة المدخلات، مثل الأسمدة وعربات النقل، لنشاطي الزراعة والتشييد. وتتركز صادرات القطاع الصناعي في المنسوجات، والمصنوعات المعدنية والمنتجات الهندسية. ويعتبر خام الحديد والجبس والفوسفات الصخري والحجر الجيري والملح أهم الصناعات الاستخراجية غير المولدة للطاقة.

ولم يكن الأداء المالي للقطاع العام الصناعي قوياً، كما يتبين من الحالات

العديدة للشركات التي كانت تتطلب تحويلات من ميزانية الحكومة المركزية. وقد نتجت الربحية المنخفضة للقطاع من الارتفاع النسبي لتكلفة العمالة وعدم المرونة الكافية في قرارات التسعير والادارة. واضطرت شركات عديدة للاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي لتمويل الاستثمارات التي لم تكن تغطيها تخصيصات الميزانية. ومع إدراك السلطات للتشوهات التي تحدثها ضوابط الأسعار، تم تقليص قائمة السلع الخاضعة لهذه الضوابط خلال ١٩٨٦ - ١٩٨٧ من ٢٩ الى ١٩ سلعة.

### ج - البترول والغاز الطبيعي والكهرباء

أصبحت مصر مصدراً صافياً للبترول والمنتجات البترولية منذ منتصف عقد السبعينات. وفي ١٩٨٦/١٩٨٧ كان قطاع البترول يمثل حوالي نصف قيمة البضائع المصدرة و١٢ بالمئة من إيرادات الحكومة المركزية. وبلغ مستوى احتياطيات النفط الخام ٤٣ مليار برميل في منتصف ١٩٨٧. ويعتمد الهيكل التنظيمي لصناعة البترول على اتفاقات المشاركة في الإنتاج بين الهيئة العامة للبترول في مصر (EGPC)، وهي سلطة القطاع العام المسؤولة عن الإنتاج والتوزيع، وبين الشركات الأجنبية. وتقوم هذه الشركات بتمويل تكاليف الاستكشاف والاستخراج، ثم تستردها بعد ذلك في صورة بترول «استرداد التكلفة». وتتقاسم الشركات الأجنبية والمؤسسة العامة للبترول بقية «بترول الربح» تبعاً لنسب محددة في عقد الامتياز. وقد بلغ متوسط إنتاج النفط الخام في عام ١٩٨٦/١٩٨٧ حوالي ٨٧٠ ٠٠٠ برميل يومياً، وبلغت حصة مصر حوالي ثلثي الاجمالي. واستخدمت معامل التكرير المحلية حوالي ثلاثة أرباع حصة مصر من الإنتاج الكلي وذلك للوفاء بمتطلبات الاستهلاك المحلي أساساً.

ظلت أسعار البيع المحلي لمعظم منتجات البترول، وخاصة تلك المستخدمة في الصناعة، منخفضة لسنوات عديدة، مما أدى الى تشجيع الاستهلاك المحلي. وعلى الرغم من الزيادات المتكررة في أسعار المنتجات البترولية المتنوعة خلال ١٩٨٥ - ١٩٨٧، بلغ متوسط السعر المرجح لمنتجات البترول في آذار/مارس ١٩٨٨ حوالي ٣٤ بالمئة فقط من السعر المعادل خارج معامل التكرير في جنوبي أوروبا. وتشمل منشآت النفط ستة معامل للتكرير تخدم الاحتياجات المحلية، وخط أنابيب سوميد الذي يربط خليج السويس بالاسكندرية.

ويعتبر إنتاج الغاز الطبيعي عنصراً رئيسياً في مستقبل الطاقة في مصر. ويقدر أنه ارتفع من ٢٢ مليون طن في ١٩٨٢/١٩٨٣ الى ٤٥ مليون طن في ١٩٨٧/١٩٨٦، ومن المتوقع حسب الخطة أن يصل الى ١٠٩ مليون طن في ١٩٩١/١٩٩٢. وفي الوقت الحاضر، يستخدم الغاز الطبيعي في إمداد محطات الطاقة المتعددة وصناعات الأسمدة والاسمنت والحديد والصلب، وقد جرى إحلال الغاز بدرجة كبيرة محل زيت الوقود.

وتمشياً مع استهلاك الطاقة الكلي، فقد نما استخدام الكهرباء بمعدلات مرتفعة في السنوات الأخيرة، مما يعكس نمو الاقتصاد وتوسيع شبكة التوزيع وانخفاض الأسعار الحقيقية للطاقة والاستخدام الواسع النطاق لمجمع صهر الألومنيوم. وزاد توليد الكهرباء من حوالي ١٨ مليار كيلووات ساعة في ١٩٨٢/١٩٨١ إلى ما يقدر بـ ٤٥ مليار في ١٩٨٧/١٩٨٦ نتيجة لاضافة محطات عديدة. وقد رفعت الأسعار عدة مرات منذ شهر نيسان/ ابريل ١٩٨٢، وذلك من أجل كبح نمو الاستهلاك.

#### د - السياحة وقناة السويس وتحويلات العمال

إجذبت مصر في المتوسط حوالي ١٥ مليون سائح سنوياً في السنوات الأخيرة. وتأتي الأغلبية من أوروبا الغربية والولايات المتحدة عادة في رحلات منظمة خلال شهور الشتاء. وخلال السنوات، تم تطوير عدد كبير من أماكن الإقامة والترفيه في القاهرة، والاقصر، وأسوان، ولدى مصر إمكانات هائلة لاجتذاب السائحين المهتمين بالسياحة، وصيد الأسماك، والغوص في أعماق البحر على طول شواطئ البحر المتوسط ومناطق البحر الأحمر وشبه جزيرة سيناء.

وتعتبر قناة السويس أيضاً مصدراً رئيسياً للنقد الأجنبي، إذ بلغت إيراداتها حوالي ١١ مليار دولار أمريكي في ١٩٨٧/١٩٨٦. وعقب استكمال توسيع وتعميق القناة في أواخر ١٩٨٠، زاد متوسط حمولة السفن العابرة بالتدرج حتى ١٩٨٤/١٩٨٣. ولكن اتجه حجم المرور للانخفاض منذ ذلك التاريخ، ويرجع ذلك أساساً إلى بطء نمو التجارة العالمية وركود إنتاج البترول في المنطقة.

أما بالنسبة لتحويلات العاملين بالخارج، والتي تدرج في حسابات الدخل القومي، فقد انخفضت إلى حوالي ٢٫٨ مليار دولار أمريكي في ١٩٨٧/١٩٨٦ مقارنة بـ ٣٫٩ مليار دولار أمريكي في ١٩٨٤/١٩٨٣ بسبب الركود الاقتصادي في الدول المجاورة المنتجة للبترول وبسبب القيود التي وضعتها بعض الدول على التحويلات إلى الخارج، بالإضافة إلى أن أسعار الصرف والفائدة السارية حينئذ لم تشجع على تدفق التحويلات.

#### ٣ - الأداء الاقتصادي

منذ منتصف الستينات وحتى منتصف السبعينات، نما الاقتصاد المصري بمعدل بطيء نسبياً، ويقدر متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال تلك الفترة بحوالي ٣ بالمئة سنوياً، وهو ما يزيد قليلاً عن معدل نمو السكان. وكانت معدلات النمو المنخفضة في هذه الفترة ترجع إلى العبء الثقيل للدفاع (وحروب ١٩٦٧ و ١٩٧٣) وإلى ندرة النقد الأجنبي التي أدت إلى انخفاض مستويات الاستثمار وعاقبت نمو الانتاج السلعي. وفضلاً عن ذلك، فإن الأثر التراكمي لفرض ضوابط حكومية

على الأسعار في ظل العلاقات المتغيرة الخاصة بالأسعار والتكاليف ربما ساعد على كبت الحوافز.

وفي النصف الثاني من عقد السبعينات وحتى عام ١٩٨٢/١٩٨٣، كان معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أعلى بكثير مما كان عليه في العقد السابق، وبلغ في المتوسط حوالي ٩ بالمئة سنوياً. ومع أن الإداء الأفضل كان يعزى من ناحية الى عوامل خارجية أثرت أساساً في القطاع الخارجي، فإن إعادة توجيه السياسة الاقتصادية قام أيضاً بدور هام. فمع الاعلان عن سياسة «الباب المفتوح» في عام ١٩٧٤، حدث تحول نحو نظام أكثر تحرراً للتجارة والصراف، ونحو تشجيع أكبر لمبادرات القطاع الخاص المحلي وكذلك فيما يتعلق بالاستثمار الخارجي المباشر في مصر.

وكانت أهم القطاعات الرائدة هي صناعة البترول وقناة السويس، التي ساعد على نموها قوة الطلب الخارجي وتوفر التمويل الأجنبي. وقد أدى الدخل المتزايد من نشاط السياحة وصناعة البترول وعبور قناة السويس بالإضافة الى تدفقات تحويلات العاملين والمعونات الخارجية الى تشجيع قطاعات أخرى في الاقتصاد وخاصة قطاع الانشاءات والتجارة والخدمات المالية.

وقد صاحب التوسع في النشاط الاقتصادي خلال هذه الفترة وجود معدل منخفض للتضخم أمكن تحقيقه الى حد كبير عن طريق التدخل الحكومي المتواصل في عملية تحديد الأسعار. وكان من أهداف سياسة التسعير مساعدة مؤسسات القطاع العام من الناحية المالية عن طريق الحد من تكلفة عناصر الإنتاج. وكان معظم تدخل الحكومة مركزاً بصورة كبيرة على قطاعي الزراعة والصناعة. ونتيجة لتمتع أسعار الخدمات بمرونة أكبر، تم اجتذاب الموارد من قطاع الزراعة على الأخص وكذلك من قطاع الصناعة الى قطاع الخدمات (باستثناء قطاع الاسكان الخاضع لنظام الإيجارات الثابتة) مما سبب انخفاض النمو في القطاعات المنتجة للسلع.

وبينما أدى توافر الموارد الخارجية مبدئياً الى تدعيم الوضع المالي للبلاد ومساعدة استمرار النظام الشامل للدعومات وضوابط الأسعار، فقد عانى الاقتصاد من اختلالات هيكلية متزايدة شجعت على الاستهلاك والاستيراد ولم تشجع على إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري. ومع حصول الحكومة على جزء كبير من إيرادات النقد الأجنبي المتزايدة، زادت النفقات العامة بسرعة، في حين أن تعبئة الإيرادات من المصادر التقليدية لم تتزايد بصورة نشطة. وفي نهاية الأمر، فإن تكاليف الدعومات وغيرها من النفقات فاقت تدفق الموارد الخارجية بشروط ميسرة. وقد تم تمويل المصروفات المتزايدة عن طريق الاقتراض الأجنبي وكذلك باللجوء الى التمويل المصرفي المحلي. وقد ساعدت تغذية الاقتصاد بالسيولة المحلية المتزايدة على إضافة عنصر الطلب الزائد الى الاختلالات الهيكلية.

خلال الفترة ١٩٨٣/١٩٨٤ - ١٩٨٥/١٩٨٦، أدت الانخفاضات في أسعار النفط العالمي وما تلى ذلك من انخفاض في تحويلات العاملين المقيمين في الخارج الى التركيز على المشكلات الاقتصادية والمالية التي تواجه الاقتصاد وعلى ضرورة تحسين وضع ميزان المدفوعات، إذ شهدت مصر طلباً كلياً مفراطاً متواصلاً وضغوطاً متزايدة على الأسعار، وانعكست هذه الضغوط في صورة عجوزات مرتفعة في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وزيادة في التزامات خدمة الدين الخارجي وتراكم مدفوعات خدمة الدين الخارجي المتأخرة. وفي ظل هذه الظروف، حدث انخفاض حاد في قيمة الجنيه المصري في السوق الحر على الرغم من تكثيف القيود على الواردات، وتباطأ الاقتصاد الحقيقي بدرجة ملحوظة.

وفي عام ١٩٨٦/١٩٨٧ إتخذت السلطات المصرية عدداً من الاجراءات لمواجهة الموقف الاقتصادي والمالي المتراجع. ففي القطاع الحقيقي، تم تعديل عدد من الأسعار الخاضعة للضوابط الحكومية، في حين استحدثت إجراءات تحرير في مجال الزراعة، بما في ذلك إلغاء نظام التوريد وتحرير أسعار جميع المنتجات الزراعية ما عدا القطن والسكر ونصف محصول الأرز. ومع أن نظام الصرف ظل غير موحد، فقد لجأت الهيئات العامة الى القيام بعدد متزايد من المعاملات الأجنبية بأسعار السوق أو ما يقرب من ذلك. وفي قطاع التجارة، جرى إصلاح شامل للتعريفات الجمركية في شهر آب/أغسطس ١٩٨٦، مما أدى الى ترشيد هيكل التعريفات، وتخفيض الاعفاءات، واستحداث سعر صرف أكثر ملاءمة لأغراض تقييم الجمارك. ومع ذلك، فقد تبع هذا الإصلاح مزيداً من التقييد لنظام الاستيراد، وظلت الاختلالات المحلية والخارجية كبيرة.

تقدم الحلقة الدراسية التطبيقية بشأن البرمجة المالية تفاصيل عن التطورات الاقتصادية والمالية خلال الفترة ١٩٨٢/١٩٨٣ - ١٩٨٦/١٩٨٧. هذا بالإضافة الى ما تقدمه الحلقات الدراسية التطبيقية عن التنبؤ بالمجمعات النقدية والتنبؤ باليرادات، والتنبؤ بميزان المدفوعات من معلومات بشأن التطورات النقدية والمالية وميزان المدفوعات خلال الفترة.

## الفصل الثالث

### الحلقة الدراسية التطبيقية ١

## المسح النقدي والمالي

### القسم الأول: عرض وتقديم الاحصاءات النقدية والمالية

يناقش هذا الفصل عمليات التقسيم القطاعي وادماج بيانات الأصول والخصوم المالية للمؤسسات المالية في بلد ما. والأسلوب المقدم هنا هو نفسه المستخدم في نشرة صندوق النقد الدولي الشهرية «الاحصاءات المالية الدولية» (IFS). وهناك ثلاثة اعتبارات عامة تستند إليها تلك النشرة في عرضها التحليلي للاحصاءات النقدية والمصرفية. أولاً، هناك أوجه تشابه هامة في أنماط التحليلات النقدية التي ظهرت بالبلدان المختلفة مما يبرر بشكل عام عرض البيانات على نطاق دولي. ثانياً، إن الاختلاف في عملية الإبلاغ بالبيانات من جانب البلدان الأعضاء يتطلب حداً أدنى من التوحيد القياسي للبيانات الأساسية من أجل إجراء مقارنات دولية للتطورات النقدية. ثالثاً، إن الاهتمامات الخاصة للصندوق لا تتطلب فقط إجراء مقارنات دولية بل تقترح أيضاً بعض الاستخدامات التحليلية للاحصاءات النقدية والمصرفية.

### ١ - خلفية

يمكن تقسيم المؤسسات المالية الى مجموعتين. وتشتمل المجموعة الأولى المؤسسات التي تلعب دوراً مباشراً في عملية خلق النقود مثل السلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية. أما المجموعة الثانية فتضم المؤسسات المالية الأخرى غير النقدية.

تقدم نشرة الاحصاءات المالية الدولية البيانات النقدية والمالية في ثلاثة مستويات. ويتضمن المستوى الأول دمجاً للبيانات المالية في ثلاث مجموعات وظيفية هي: السلطات النقدية، مصارف الودائع النقدية، والمؤسسات المالية غير النقدية. وتعلق نشرة الاحصاءات المالية الدولية أهمية خاصة على حسابات السلطات النقدية نظراً لأن هذه الحسابات تشكل قاعدة أساسية للبيانات اللازمة لإجراء تقييم في الوقت المناسب للتطورات النقدية، بما فيه حركات الاحتياطي الأجنبي، ولصياغة السياسة



النقدية. ويتم في المستوى الثاني دمج البيانات الخاصة بالسلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية في «المسح النقدي»، وهذا من شأنه أن يوفر قياساً إحصائياً للنقود والائتمان. أما المستوى الثالث، وهو أكثر دمجاً وتوحيداً، فهو يجمع بيانات المؤسسات المالية غير النقدية والمسح النقدي في «المسح المالي»<sup>١</sup>، وذلك لقياس السيولة الكلية في القطاع الخاص، وللإسهام في توضيح منشأها، وتوفير معلومات تفيد في تفهم العلاقة بين النظام المالي والقطاعات الأخرى في الاقتصاد. وتركز نشرة الإحصاءات المالية الدولية إهتمامها على البيانات النقدية والمالية لأنها تعمل على توضيح طريقة تمويل المصروفات القطاعية والاجمالية، ولأنها تتميز بسرعة توفرها حتى في البلدان النامية.

## ٢ - ١ المستوى الأول: السلطات النقدية

إن البيانات الخاصة بالسلطات النقدية، والتي ترد في السطور من (11) إلى (17)<sup>٢</sup> في الصفحات المخصصة للبلدان في نشرة الإحصاءات المالية الدولية (كما تظهر في الجدول رقم ١)، توحد حسابات المصرف المركزي والمؤسسات الأخرى التي تقوم بخلق الاحتياطي النقدي، وتحفظ بالاحتياطيات القومية من الذهب، والنقد الأجنبي، وحقوق السحب الخاصة (SDRs)، وتتحكم في النظام النقدي، وتعمل كمصرف للحكومة. ويقوم المصرف المركزي بصفة عامة بمعظم هذه المهام، ولكن هناك بلداناً كثيرة تقوم الخزانة فيها بإصدار العملات المعدنية، وبلداناً أخرى تقوم الخزانة فيها بالاحتفاظ بالاحتياطيات الرسمية من الذهب والنقد الأجنبي، أو يقوم بذات المهمة صندوق يخضع لإشراف الخزانة ويعمل على تثبيت أسعار الصرف. ويجب أن تدمج هذه الوظائف النقدية للحكومة مع حسابات المصرف المركزي حتى يتسنى تقديم كل وظائف السلطات النقدية معاً في قسم واحد.

ويتطلب الأمر تصنيف البيانات المستقاة من كشوف الميزانية العمومية للمؤسسات التي تدرج تحت هذا القسم بطريقة من شأنها أن توفر أكبر قدر ممكن من المعلومات الخاصة بمهامها. ومن ثم، فمن الأهمية بمكان معرفة كيفية تأثير معاملات البلدان مع بقية العالم على ما تحوزه السلطات النقدية من أصول أجنبية، وكيف تعمل هذه المؤسسات كي تتحكم في التوسع الائتماني لمصارف الودائع النقدية، وكيف يتم تخصيص الائتمان للحكومة وسائر القطاعات الأخرى.

١ يظهر المسح المالي في نشرة الإحصاءات المالية الدولية بالنسبة لعدد محدود فقط من البلدان وذلك بسبب النقص في البيانات الملائمة.

٢ يشير الرقم الموضوع بين قوسين إلى السطر الخاص بالبنود في الصفحات المخصصة للبلدان في نشرة الإحصاءات المالية الدولية (أنظر الجدول رقم ١).

ويقدم الجدول رقم ٢ نموذجاً نمطياً للحسابات الرئيسية للسلطات النقدية. وفي الصفحات المخصصة للبلدان في نشرة الإحصاءات المالية الدولية، تتضمن الأصول الأجنبية (11) الذهب، والعملات بالنقد الأجنبي، والودائع بالنقد الأجنبي المحتفظ بها في الخارج، والاستثمار في سندات الدين للبلدان الأخرى، وحقوق السحب الخاصة، ووضع الاحتياطي للبلد لدى صندوق النقد الدولي. ويعني البند الأخير المبلغ القائم الذي يمكن للبلد العضو سحبه بدون شرط بموجب سياسات الصندوق بالنسبة للشريحة العادية بالإضافة الى قيمة تعادل المبالغ القائمة التي أقرضها البلد للصندوق بموجب ترتيبات الاقتراض.

وتحاول نشرة الإحصاءات المالية الدولية الفصل بين مستحقات الجهاز المصرفي على القطاع العام غير المالي والتزاماته نحوه وإدراجها في ثلاث فئات: الحكومة المركزية، حكومات الولايات والحكومات المحلية، والمؤسسات العامة غير المالية. وتتضمن الحكومة المركزية المؤسسات الحكومية الخاضعة لإشرافها المباشر وكذلك صناديق الضمان الاجتماعي. وبالنسبة لتلك البلدان التي تتوفر فيها البيانات، فإن هذه الفئات تحدد على أساس نفس التعاريف المستخدمة في «مالية الحكومة»<sup>١</sup>. وتقوم معالجة المؤسسات الحكومية غير المالية على أساس المعايير العامة ذاتها المستخدمة في إحصاءات مالية الحكومة وهي: وجود ملكية للحكومة و/أو إشراف لها، وإلى أي مدى تقوم عملية إتخاذ القرارات على أساس اعتبارات تجارية، وعماً إذا كان سوق تصريف منتجات هذه الشركات أو المؤسسات يقع إلى حد كبير في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص. وتوجد في نشرة الإحصاءات المالية الدولية، أسطر مستقلة للمستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية والمستحقات على المؤسسات العامة غير المالية. وفي حالة عدم توفر البيانات اللازمة لاجراء الفصل بين هاتين المجموعتين، تدرج المعلومات تحت عنوان «الهيئات الرسمية». وتدرج المؤسسات المالية العامة التي تتمتع بالاستقلال الذاتي (مثل المصارف الرسمية للبنمية، ومكاتب ادخار البريد وغيرها من المصارف الرسمية للدخار، والمصارف الرسمية للرهونات... الخ) بالإضافة الى المؤسسات الخاصة المشابهة لها في قسم منفصل يسمى «المؤسسات المالية غير النقدية» وهو ما تأتي مناقشته فيما بعد في القسم الأول ٢ - ٢ الخاص بمصارف الودائع النقدية. ويختلف العنوان المستخدم في نشرة الإحصاءات المالية الدولية فيما يتعلق بهذا القسم من بلد إلى آخر، ويتوقف ذلك على طابع المؤسسات.

١ أنظر أيضاً: الحلقة الدراسية التطبيقية - ٢ عن إحصاءات مالية الحكومة.

الجدول رقم ١ – السطور الخاصة بالبيانات النقدية والمالية  
في نشرة الإحصاءات المالية الدولية

أسعار الصرف	
aa	سعر وحدة حقوق السحب الخاصة
ae/ag	سعر السوق (نهاية الفترة)
af/ah	سعر السوق (متوسط الفترة)
de/dg	سعر التعادل أو السعر المركزي (نهاية الفترة)
rf/rh	سعر التعادل/سعر السوق (متوسط الفترة) والتحويل التجاري
السيولة الدولية	
11.d	إجمالي الاحتياطيات ناقص الذهب
1b.d	حقوق السحب الخاصة
1c.d	وضع الاحتياطي لدى الصندوق
1d.d	النقد الأجنبي
1ad	الذهب (مليون أونصة ذهب خالص)
1and	الذهب (التقييم القومي)
	الوضع في الصندوق
2e.d	إستخدام ائتمان الصندوق
2e*d	ومنه: عن طريق التسهيلات
2f.d	الحصص
2ctd	القروض القائمة من الصندوق الإستثماني (Trust Fund)
4.d	السلطات النقدية: خصوم (أجنبية) أخرى
7a.d	مصارف الودائع النقدية: أصول (أجنبية)
7add	مصارف الودائع النقدية: إستحقاقات على جهات غير مصرفية (أجنبية)
7b.d	مصارف الودائع النقدية: خصوم (أجنبية)
7bdd	مصارف الودائع النقدية: خصوم لجهات غير مصرفية (أجنبية)
7e.d	مؤسسات مالية أخرى: أصول (أجنبية)
7edd	مؤسسات مالية أخرى: إستحقاقات على جهات غير مصرفية (أجنبية)
7f.d	مؤسسات مالية أخرى: خصوم (أجنبية)
7fdd	مؤسسات مالية أخرى: خصوم لجهات غير مصرفية (أجنبية)
7k.d	المصارف الدولية ذات التراخيص: أصول (أجنبية)
7kdd	المصارف الدولية ذات التراخيص: إستحقاقات على جهات غير مصرفية (أجنبية)
7m.d	المصارف الدولية ذات التراخيص: خصوم (أجنبية)
7mdd	المصارف الدولية ذات التراخيص: خصوم لجهات غير مصرفية (أجنبية)
9a.d	إلتزامات الولايات المتحدة للبلد
9add	إستحقاقات الولايات المتحدة على البلد

الجدول رقم ١ - السطور الخاصة بالبيانات النقدية والمالية  
في نشرة الاحصاءات المالية الدولية (تابع)

السلطات النقدية	
11	الأصول الأجنبية
12a	مستحقات على الحكومة المركزية
12b	مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية
12c	مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية
12d	مستحقات على القطاع الخاص
12e	مستحقات على مصارف الودائع النقدية
12f	مستحقات على مؤسسات مالية غير نقدية
14	النقد الاحتياطي
14a	ومنه: عملة خارج البنوك
15	ودائع لأجل وإدخارية وودائع بالنقد الأجنبي
16a	سندات
16b	ودائع للاستيراد وودائع مقيدة
16c	خصوم أجنبية
16cl	خصوم أجنبية طويلة الأجل
16d	ودائع الحكومة المركزية
16e	الأموال المقابلة
16f	أموال الاقتراض الحكومي
17a	حسابات رأس المال
17r	بنود أخرى (صافية)
مصارف الودائع النقدية	
20	إحتياطيات
21	أصول أجنبية
22a	مستحقات على الحكومة المركزية
22b	مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية
22c	مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية
22d	مستحقات على القطاع الخاص
22f	مستحقات على المؤسسات المالية غير النقدية
24	ودائع تحت الطلب
25	ودائع لأجل وإدخارية وودائع بالنقد الأجنبي
26aa	أدوات سوق المال
26ab	سندات
26b	ودائع مسبقة للاستيراد وودائع مقيدة

الجدول رقم ١ – السطور الخاصة بالبيانات النقدية والمالية  
في نشرة الإحصاءات المالية الدولية (تابع)

26c	خصوم أجنبية
26cl	خصوم أجنبية طويلة الأجل
26d	ودائع الحكومة المركزية
26e	أموال مقابلة
26f	أموال الاقراض الحكومي
26g	ائتمان من البنك المركزي
26i	خصومات لمؤسسات مالية غير نقدية
27a	حسابات رأس المال
27r	بنود أخرى (صافية)

المسح النقدي

31n	أصول أجنبية (صافية)
32	ائتمان محلي
32an	مستحقات على الحكومة المركزية (صافي)
32b	مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية
32c	مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية
32d	مستحقات على القطاع الخاص
32f	مستحقات على مؤسسات مالية غير نقدية
34	النقود
35	شبه النقود
36a	سندات وأدوات سوق المال
36b	ودائع مسبقة للاستيراد وودائع مقيدة
36cl	مستحقات أجنبية طويلة الأجل
36e	أموال مقابلة
36f	أموال الاقراض الحكومي
37r	بنود أخرى (صافية)

المؤسسات المالية غير النقدية

	بنوك التنمية
40	الاحتياطيات
41	الأصول الخارجية
42a	مستحقات على الحكومة المركزية
42b	مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية
42c	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية

الجدول رقم ١ - السطور الخاصة بالبيانات النقدية والمالية  
في نشرة الاحصاءات المالية الدولية (تابع)

42d	مستحقات على القطاع الخاص
42e	مستحقات على مصارف الودائع النقدية
45	ودائع لأجل وادخارية وودائع بالنقد الأجنبي
46aa	أدوات سوق المال
46ab	سندات
46c	خصوم أجنبية
46cl	خصوم أجنبية طويلة الأجل
46d	ودائع الحكومة المركزية
46e	أموال مقابلة
46f	أموال الاقراض الحكومي
46g	اتتمان من البنك المركزي
46h	اتتمان من مصارف الودائع النقدية
47a	حسابات رأس المال
47r	بنود أخرى (صافية)
	بنوك الادخار
40..s	إحتياطيات
41..s	أصول أجنبية
42a.s	مستحقات على الحكومة المركزية
42b.s	مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية
42c.s	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية
42d.s	مستحقات على القطاع الخاص
42e.s	مستحقات على مصارف الودائع النقدية
44..s	ودائع تحت الطلب
45..s	ودائع ادخارية
46a.s	سندات الادخار
46c.s	خصوم أجنبية
46d.s	ودائع الحكومة المركزية
47a.s	حسابات رأس المال
47r.s	بنود أخرى (صافية)
	شركات التأمين
40..1	إحتياطيات
41..1	أصول أجنبية
42a.1	مستحقات على الحكومة المركزية
42b.1	مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية

الجدول رقم ١ – المسطور الخاصة بالبيانات النقدية والمالية  
في نشرة الإحصاءات المالية الدولية (تابع)

42c.1	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية
42d.1	مستحقات على القطاع الخاص
42e.1	مستحقات على مصارف الودائع النقدية
46c.1	خصوم أجنبية
47a.1	حسابات رأس المال
47c.1	أموال احتياطي التأمين
47r.1	بنود أخرى (صافية)

**المسح المالي**

51n	الأصول الأجنبية (صافية)
52	الائتمان المحلي
52an	مستحقات على الحكومة المركزية (صافية)
52b	مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية
52c	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية
52d	مستحقات على القطاع الخاص
55l	خصوم سائلة
56a	سندات وأوراق سوق المال
56b	ودائع مسبقة للاستيراد وودائع مقيدة
56cl	خصوم أجنبية طويلة الأجل
56f	أموال الاقتراض الحكومي
57c	أموال إحتياطي التأمين
57r	بنود أخرى (صافية)

**الفائدة والأسعار والانتاج**

60	سعر الخصم (نهاية الفترة)
60c	سعر أدونات الخزنة العامة
61a	عائدات السند الحكومي: متوسط الأجل
61	طويل الأجل

**مالية الحكومة**

80	العجز (-) أو الفائض
81	الإيراد
81g	المنح المقبوضة
82	النفقات

الجدول رقم ١ - السطور الخاصة بالبيانات النقدية والمالية  
في نشرة الإحصاءات المالية الدولية (تمة)

83	الاقراض ناقص السداد التمويل
84a	الاقترض الصافي: المحلي
85a	الأجنبي
86c	تمويل آخر
87	إستخدام أرصدة نقدية
88a	الدين: المحلي
89a	الأجنبي
	<b>الحسابات القومية</b>
90c	الصادرات
91f	الاستهلاك الحكومي
93e	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
93i	الزيادة في المخزون
96f	الاستهلاك الخاص
98c	ناقص: الواردات
99b	إجمالي الناتج المحلي
98e	ناقص: صافي مدفوعات عوامل الإنتاج بالخارج
99a	إجمالي المصروفات القومية - إجمالي الناتج القومي
99e	الدخل القومي بأسعار السوق
99b.p	إجمالي الناتج المحلي: بأسعار ١٩٧٥



الجدول رقم ٢ - نموذج نمطي لميزانية عمومية للسلطات النقدية

رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية
11	الأصول الأجنبية	14 نقد احتياطي
	الذهب	14a منه: عملة خارج المصارف
	النقد الأجنبي	(14b) عملة لدى مصارف الودائع النقدية
	وضع الاحتياطي لدى الصندوق	(14c) ودائع مصارف الودائع النقدية
	حيازات حقوق السحب الخاصة	(14d) ودائع القطاع الخاص
	استثمارات أجنبية	(14e) ودائع أخرى للقطاع العام
12a	مستحقات على الحكومة المركزية	(14f) ودائع المؤسسات المالية غير النقدية
	أذونات الخزنة العامة	15 الودائع لأجل والادخارية وبالنقد
	أوراق مالية حكومية	الأجنبي
	سلفيات قصيرة الأجل	16a السندات
12b	مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية	16b ودائع الاستيراد وودائع مقيدة
	أذونات الخزنة العامة	16c خصوم أجنبية
	سندات وأوراق مالية أخرى	16c1 خصوم أجنبية طويلة الأجل
	قروض وسلفيات	16d ودائع حكومية
12c	مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية	16e الأموال المقابلة
	أذونات	16f أموال الإقراض الحكومي
	أوراق مالية	17a حسابات رأس المال
	قروض وسلفيات	رأس المال الاحتياطيات
12d	مستحقات على القطاع الخاص	17r بنود أخرى (صافية)
12e	مستحقات على مصارف الودائع النقدية	خصوم غير مصنفة
	إعادة الخصم	ناقص: أصول غير مصنفة
	قروض وسحب على المكشوف	
12f	مستحقات على مؤسسات مالية غير نقدية	
	إعادة الخصم	
	أوراق مالية	
	قروض وسلفيات	

١ تشير الأرقام بين الأقواس إلى البنود التي لا تنشر في المعتاد بالاحصاءات المالية الدولية.

وفي حسابات السلطات النقدية لبلد ما، وجرياً على التمييز السابق الإشارة إليه، تقسم المستحقات على القطاع العام الى أقسام فرعية هي: مستحقات على الحكومة (12a)، ومستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية (12b)، ومستحقات على المؤسسات العامة غير المالية (12c)، حيثما تتوفر عنها بيانات منفصلة، في حين تدرج المستحقات على المصارف الرسمية للتنمية والادخار في المستحقات على المؤسسات المالية غير النقدية (12f). وبصفة عامة، فإن المستحقات على القطاع الخاص (12d) تميل الى أن تكون طفيفة. وتعامل عمليات إعادة الخصم وحيازات السلطات النقدية من الالتزامات التي تصدرها المصارف على أنها مستحقات على مصارف الودائع النقدية (السطر 12e) نظراً لأنه ينظر إليها على أنها معاملة بين المصرف المركزي ومصارف الودائع النقدية لإعادة تغذية سيولة الأخيرة. وعلى مستوى مصارف الودائع النقدية، تدرج عمليات إعادة الخصم على أنها مستحقات على غير المقيمين، أو الحكومة، أو القطاع الخاص (حسب الحال) مع قيد مقابل في جانب الخصوم في صورة ائتمان من المصرف المركزي. أما الأصول غير المصنفة (13) فهي تشمل جميع الأصول التي لم تظهر منفصلة من قبل.

ويعتبر النقد الاحتياطي البند الرئيسي في جانب الخصوم. وهو القاعدة النقدية التي يمارس المصرف المركزي من خلالها تأثيره على سيولة مصارف الودائع النقدية، ومن ثم على مقدرتها على خلق الودائع النقدية. وتشكل العملة المتداولة خارج المصارف، أي العملة التي في حوزة الجمهور، (14a) جزءاً كبيراً من مكونات النقد الاحتياطي. وتكتسب العملة المحتفظ بها في خزائن المصارف (14b) وودائع المصارف لدى السلطات النقدية (14c) أهمية بالنسبة للتحليل الاقتصادي، نظراً لأنها تشكل قاعدة إجمالي الودائع تحت الطلب للمجتمع. أما وداائع القطاع الخاص (14d)، فهي صغيرة بصفة عامة شأنها شأن المستحقات على القطاع الخاص. وتدرج وداائع القطاع العام غير المالي الأخرى وودائع المؤسسات المالية غير النقدية التي لا يبلغ عنها بشكل مستقل في الودائع تحت الطلب للقطاع الخاص (14d)، أو في الودائع لأجل (15) وفقاً لمقتضيات الحال ولكن يجب إدراجها بالسطرين 14e و 14f في حالة الإبلاغ عنها بشكل مستقل. وتشمل الخصوم الأجنبية (16c) كل الخصوم لغير المقيمين بالعملة المحلية والأجنبية بما في ذلك الودائع المستحقة للسلطات النقدية الأجنبية. ويدرج تحت البند (16c) استخدام العضو لموارد الصندوق الائتمانية، وهو يقيس صافي استخدام البلد العضو لما يخصه من حقوق السحب المشروطة في الصندوق. ويدرج المقابل لمخصصات حقوق السحب الخاصة تحت البند (17b) وليس تحت خصوم أجنبية. ومن ثم فإن أي تخصيص من حقوق السحب الخاصة سيضيف الى صافي وإجمالي احتياطيات البلدان الأعضاء المشاركين. وفي حين ينبغي أن يشمل البند (17r) أساساً حسابات رأس المال للمؤسسات المالية المدرجة، ناقصاً حيازاتها من

الأصول الملموسة، إلا أنه في الواقع يمثل فئة متبقيات ويشمل تلك البنود التي لم يتم تصنيفها في مكان آخر. ووفقاً للتعريف الوارد في نشرة الإحصاءات المالية الدولية، تتضمن الودائع بالعملة الأجنبية بالسطر (15) الخصوم للمقيمين فقط، ولذلك فهي ليست مدرجة كخصوم أجنبية. وتدرج ودائع الحكومة المركزية بالسطر (16d) وليس في الاحتياطي النقدي. وتتولد الأموال المقابلة بالعملة المحلية (16e) من مبيعات سلع للمقيمين، وهي السلع المستوردة بموجب اتفاقيات المعونة الثنائية، وخاصة تلك التي تتم بموجب القانون العام رقم ٤٨٠ (PL-480) للولايات المتحدة. وعادة ما تستخدم هذه الأرصدة كمصدر لتمويل المشروعات المتفق عليها بين الحكومات المتعاقدة<sup>١</sup>. أما أموال الاقراض الحكومي المدرجة تحت البند 16f، فهي أموال تقدمها الحكومة لأغراض خاصة وذلك عن طريق المؤسسات المالية.

وعند عرض حسابات السلطات النقدية في بلد ما نواجه عدداً من المشكلات.

١ – تنطوي عملية عرض حسابات السلطات النقدية، حتى في المستوى الأول، على قدر من الدمج. فهناك، أولاً، عملية دمج حسابات المصرف المركزي مع حسابات معينة للخزانة، أو هيئة أخرى مشابهة من هيئات الحكومة، وذلك مثل حسابات العملات الورقية أو المعدنية للخزانة، وما تحوزه الحكومة من أصول أجنبية والمعاملات مع الصندوق<sup>٢</sup>، بما في ذلك دفع حصة الاشتراك بالعملة المحلية. ويحتاج الأمر، ثانياً، إلى عملية دمج فيما بين مختلف إدارات المصرف المركزي، وذلك في حالة وجود إدارتين منفصلتين، إحداهما للاصدار والأخرى للمهام المصرفية، وتقوم كل منهما بوظائف السلطات النقدية. وفي الحالات التي يقوم بها المصرف المركزي

---

١ تقدم الولايات المتحدة بموجب PL-480 إلى البلدان التي تعاني مصاعب في ميزان مدفوعاتها معونات سلعية (أغلبها في صورة حبوب)، وعادة ما تكون في صورة قرض طويل الأجل يسد بالعملة المحلية. وتولد العائدات الناتجة من مبيعات هذه السلع المستوردة الأرصدة المقابلة لها بالعملة المحلية والتي تعتبر ملكاً للولايات المتحدة (أي إلزام البلد المتلقي للمعونة تجاه الولايات المتحدة). وتعقد الولايات المتحدة مع البلد المتلقي للمعونة إتفاقيات فيما يتعلق بطرق التصرف في هذه الأرصدة والتي تتخذ صوراً متنوعة في مختلف البلدان. وعادة ما تحول معظم هذه الأرصدة إلى حكومة البلد في صورة قروض طويلة الأجل بالعملة المحلية وذلك لتوفير التمويل اللازم لمشروعات التنمية المتفق عليها فيما بينهما. ويجوز، مع ذلك، تخصيص جزء من هذه الأرصدة كي تستخدمه سفارة الولايات المتحدة في تمويل مصروفاتها بالعملة المحلية. ويمكن استخدام جزء آخر من هذه الأرصدة (عادة ما يكون صغيراً) لتقديم قروض بالعملة المحلية للشركات أو المؤسسات التابعة للولايات المتحدة والتي تعمل في هذا البلد. ويمكن تحويل جزء صغير نسبياً من هذه الأرصدة للحكومة المحلية في صورة منحة.

٢ في معظم البلدان، تظهر هذه في حسابات البنك المركزي.

بوظائف المصارف التجارية (سواء من خلال إدارة منفصلة للعمليات المصرفية أو غير ذلك)، أو على العكس في حالة قيام أحد مصارف الودائع النقدية، وعادة ما يكون مصرفاً رسمياً، ببعض وظائف المصارف المركزية أو كلها، فإنه يتعين الفصل. وتدخل العمليات المصرفية التجارية التي يقوم بها المصرف المركزي في عملية الدمج الخاصة بمصارف الودائع النقدية، ويدخل العنصر الذي له صلة بمهمة المصرف المركزي، والذي تقوم به مصارف الودائع النقدية، في حسابات السلطات النقدية.

٢ - وفي الحالات التي يتم فيها دمج الأصول الأجنبية التي في حوزة الخزانة، أو صندوق تثبيت أسعار الصرف، أو مؤسسة حكومية أخرى مشابهة مع حسابات السلطات النقدية، يجوز إدراج بنود القيد الموازنة إما عن طريق الخصم من المستحقات على الحكومة (12a) أو في حالة ما إذا أدى ذلك إلى رقم سالب، عن طريق الإضافة إلى ودائع الحكومة (16d). ولا تدرج الخصوم الأجنبية للحكومة مثل تلك المتعلقة بقروض التنمية، في حسابات السلطات النقدية.

٣ - ويدرج وضع حساب الاحتياطي لدى الصندوق في السطر (11)، حتى في الحالات التي يظهر فيها جزء من حسابات الصندوق (مثل الاكتتاب بالعملة المحلية) في حسابات الخزانة، أو أية مؤسسة حكومية أخرى، ولا يظهر في كشف الميزانية العمومية للمصرف المركزي. ويتم، في مثل هذه الحالات، إدراج بنود قيد ميزانية وفقاً للأسلوب المتبع في الفقرة (٢) أعلاه. وينطبق الشيء نفسه على استخدام موارد الصندوق الائتمانية، ذلك لأن مسك دفاتر حسابات الصندوق هي أحد المهام النقدية للحكومة ولذا يتعين دمجها مع بيانات المصرف المركزي.

٤ - ويستخدم تعبير «مستحقات» (على الحكومة، والمصارف، ... الخ) ليشمل، ليس فقط الائتمان المباشر في صورة عمليات إعادة الخصم، والقروض، والسلف، بل يشمل أيضاً الائتمان غير المباشر في صورة استثمارات في الأوراق المالية (بما في ذلك الإصدار الجديد، والأوراق المالية المشتراة).

٥ - وفيما يتعلق بتصنيف القطاع العام إلى مختلف مكوناته، لم يتيسر تقديم صورة موحدة للبيانات الخاصة بكل البلدان في نشرة الإحصاءات المالية الدولية وذلك لنقص البيانات. وفي بعض الحالات، قد لا تدرج إطلافاً حكومات الولايات والحكومات المحلية، أو قد تدرج في الحكومة المركزية (12a) بدلاً من السطر (12b). وقد تدرج، في حالات أخرى، المؤسسات العامة المستقلة ضمن الحكومة المركزية (12a). وذلك بدلاً من المؤسسات العامة غير المالية (12c). وفي حالات أخرى قد تدرج هيئات التنمية الرسمية ومصارف الادخار مع المؤسسات العامة غير المالية (12c) أو حتى مع الحكومة المركزية (12a) بدلاً من إظهارها منفصلة كمؤسسات مالية غير نقدية (12f). وبالمثل فإن ودائع هيئة رسمية أو مصرف رسمي للتنمية قد تظهر في

ودائع الحكومة المركزية (1bd) بدلا من ودائع القطاع الخاص (14d) أو الودائع لأجل (15). وتدون في هذه الحالات ملحوظة بصفحات البلدان بالاحصاءات المالية الدولية تشير الى عدم كفاية البيانات.

٦ - وقد تشير عملية التمييز بين مصارف الودائع النقدية والمؤسسات المالية غير النقدية (أنظر القسم الأول ٢ - ٢ فيما يلي بشأن مصارف الودائع النقدية) مشكلات مشابهة لتلك الخاصة بتصنيف مستحقات السلطات النقدية أو خصومها على مثل هذه المؤسسات. وقد يكون لهذا، كما هو الحال بالنسبة للفقرة (٥) أعلاه، تأثير على المجملات في المسح النقدي.

## ٢ - ٢ المستوى الأول: مصارف الودائع النقدية

تضم مصارف الودائع النقدية الواردة في السطور (20)-(27r) في الصفحات المخصصة للبلدان في نشرة الاحصاءات المالية الدولية جميع المصارف والمؤسسات المشابهة لها، فيما عدا تلك التي سبق تصنيفها كسلطات نقدية، والتي لها خصوم كبيرة في صورة ودائع يمكن تحويلها بشيكات أو التي يمكن استخدامها بطرق أخرى لأداء مدفوعات.

يعتبر هذا التعريف وظيفياً أكثر من كونه مؤسسياً وذلك بسبب تنوع المسميات المؤسسية في هياكل النظم المالية القومية. ويختلف استخدام المصطلحات المؤسسية اختلافاً كبيراً، فهناك أحيانا أسماء مؤسسات تشير الى ما يمكن تصنيفه بطريقة ملائمة كمصارف وداائع نقدية في بلد ما، في حين أن نفس الأسماء تشير الى ما يمكن تصنيفه في بلد آخر كمؤسسات مالية غير نقدية أو حتى مؤسسات غير مالية. وعلاوة على ذلك فإن الخصائص الوظيفية للمؤسسات المالية قد تتغير بمرور الوقت في حين تظل الأسماء المؤسسية بدون تغيير. ولتوضيح ذلك نجد، مثلا، أن مصارف الادخار تعتمد عادة على الودائع لأجل والودائع الادخارية التي يودعها لديها صغار المدخرين، وتقوم هذه المصارف بدورها باستثمارها في أدوات مالية على نطاق محدود وبصفة خاصة في الأوراق المالية الحكومية والرهونات. وقد وسعت هذه المصارف، في بلدان كثيرة، من نطاق نشاطاتها بمرور الوقت بحيث تضمنت قبول الودائع تحت الطلب على نطاق يؤهلها لأن تعتبر من مصارف الودائع النقدية. وقد درجت نشرة الاحصاءات المالية الدولية على اعتبار مثل هذه المؤسسات المالية كمصارف وداائع نقدية إذا ما توفر لها قدر كبير من الخصوم في صورة ودائع قابلة للتحويل.

إن وجود خصوم في صورة ودائع قابلة للتحويل تشكل عنصراً هاماً في التصنيف، إلا أنه لا يكفي لكي يتقرر ما إذا كان ينبغي تصنيف مصرف معين على أنه مصرف

للودائع النقدية. فمثل هذه الخصوم يجب أن تكون كبيرة، ولا يجب أن تكون شيئاً عارضاً بالنسبة للأنشطة المالية الرئيسية للمصرف أو أن تكون على هامش عملية خلق وسائل الدفع في البلد المعني. ويستخدم تعبير «مصارف تجارية» في نشرة الإحصاءات المالية الدولية حالياً في بعض البلدان كعنوان للسطور (20)-(27r)، في حين يستخدم تعبير «مصارف الودائع النقدية» أو تعبير آخر في بلدان أخرى (مثل المصارف الأساسية بالنسبة ليوغوسلافيا، والمصارف التجارية والتعاونية بالنسبة للهند، والمصارف التجارية والادخارية بالنسبة لاسبانيا، ومصارف الودائع والمدخرات بالنسبة للمكسيك... الخ).

ويقدم الجدول رقم ٢ نمجاً لحسابات كشوف الميزانية العمومية لمثل هذه المؤسسات. ولا تحتاج معظم البنود في هذا الجدول الى شرح أكثر مما قدم لذات البنود تحت السلطات النقدية. وتكمن أهم مشكلة عند وضع جدول من هذا النوع، في عملية تقسيم حسابات الودائع بين ودائع تحت الطلب (24) وخصوم شبه نقدية (25) (أو «شبه النقود»). ويشتمل بند شبه النقود أساساً على الودائع لأجل والودائع الادخارية التي يحتفظ بها القطاع الخاص المحلي لدى المؤسسات التي تدخل ضمن مصارف الودائع النقدية<sup>١</sup>. وتعتبر ودائع القطاع الخاص بالنقد الأجنبي، والودائع الأخرى للمقيمين بالنقد الأجنبي شبه نقود وليس خصوماً أجنبية.

يشتمل البند (26aa) على أنواع مختلفة من الأوراق المالية. وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من جانب المؤسسات المالية لما اصطلح على تسميته بإدارة الخصوم، مما أدى الى انتشار ترتيبات مالية جديدة لا يمكن تصنيفها بطريقة واضحة على أنها إما ودائع أو أوراقاً مالية. وقد تكون هناك، على وجه الخصوص، إلتزامات ينظر اليها على أنها بدائل للودائع، مثل شهادات الإيداع. وثمة نوع آخر من المعاملات المالية اكتسب أهمية وهو اتفاق إعادة الشراء، وبمقتضاه تستطيع مؤسسة مالية الحصول على (أو تقديم) نقد فوري عن طريق بيع (أو شراء) أداة مالية قائمة فعلاً ويقترن ذلك باتفاق في نفس الوقت على عكس الصفقة في تاريخ وبسعر يجري تحديدهما مسبقاً.

ونلاحظ فيما يلي بعض المشكلات التي نواجهها في عرض وتقديم حسابات مصارف الودائع النقدية.

١ - عند القيام بعملية الدمج لحسابات مصارف الودائع النقدية، يجب استبعاد المعاملات العائمة بين المصارف، وسائر المستحقات والخصوم الأخرى بين المصارف إن وجدت.

١ يناقش التمييز بين النقود وشبه النقود بمزيد من الاستفاضة في القسم الأول - ٢ حول المستوى الثاني: المسح النقدي.

٢ – إن عملية الفصل بين مصارف الودائع النقدية والمؤسسات المالية غير النقدية يجب أن تأخذ في الحسبان مشكلة التمييز بين المؤسسات المالية النقدية والمؤسسات المالية غير النقدية من واقع الممارسة، وكذلك مشكلة الاتساق في معالجة مستحقات النظام النقدي على المؤسسات المالية غير النقدية وخصومه تجاهها، ويتم البت في حالات التصنيف التي تقع على الحد الفاصل بين المجموعتين (وهي كثيرة) على أساس كل حالة على حدة، وبالرجوع إلى القاعدة القانونية، والعرف، والظروف. ويقوم عدد كبير من البلدان بالإبلاغ عن المستحقات على المؤسسات المالية غير النقدية، التي تظهر بالسطر (22f) بالاحصاءات المالية الدولية، وهي تشكل جزءاً كبيراً من إجمالي ائتمان مصارف الودائع النقدية في حالة بعض البلدان الصناعية مثل السويد والمملكة المتحدة. كذلك يقوم عدد قليل من البلدان (المغرب والسويد وتركيا) بالإبلاغ عن الالتزامات تجاه المؤسسات المالية غير النقدية.

٣ – ويتضمن التعبير «مستحقات» الائتمان المباشر وغير المباشر، كما ورد تفسير ذلك في الفقرة (٤) من القسم الأول ٢ – ١ بشأن السلطات النقدية.

٤ – وتمائل مشكلة تصنيف مستحقات وخصوم مصارف الودائع النقدية، والناشئة من التمييز بين الحكومة والهيئات الرسمية، ذات المشكلة الوارد تفسيرها في الفقرة (٥) من القسم الأول ٢ – ١ حول السلطات النقدية. وتظهر المستحقات على الحكومة المركزية، والمستحقات على حكومة الولاية والحكومة المحلية، والمستحقات على المؤسسات العامة غير المالية بشكل مفصل بالسطور (22a) و(22b) و(22c) على التوالي. وتظهر ودائع الحكومة المركزية في السطر (26d)، وودائع الهيئات الرسمية في السطر (24)، إذا كانت ودائع تحت الطلب، أو في السطر (25) إذا كانت ودائع لأجل أو ودائع إدارية.

### ٣ – المستوى الثاني: المسح النقدي

من الأهداف الرئيسية للمسح النقدي إتاحة إجراء تحليل للمجمعات المالية التي تتأثر بقدر كبير بسلوك السلطات النقدية، والتي لها دور فعال في التأثير على المجمعات الاقتصادية الأخرى. ولتحقيق هذا الهدف، يتم دمج بيانات الميزانية العمومية لجميع مصارف الودائع النقدية مع الميزانية العمومية للسلطات النقدية وتوحيدها في أقسام قليلة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاديين وواضعي السياسة (انظر الجدول رقم ٤).

لا يتضمن المسح النقدي سوى المؤسسات المالية المذكورة آنفاً وذلك لأسباب عدة. أولاً، تشكل السلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية ما قد يسمى بجوهر نظام الوساطة المالية في أي بلد معين، وتكتسب التغيرات في حسابات هذه المؤسسات

أهمية أساسية لأغراض التحليل النقدي. ثانياً، لا تتوفر كشوف الميزانية العمومية الخاصة بالمؤسسات المالية غير النقدية عادة إلا بعد تأخير كبير، الأمر الذي يحد من فائدة هذه البيانات في صياغة السياسة النقدية. وأخيراً، فإن الأدوات المتاحة للبنوك المركزية من أجل التحكم في السياسة النقدية عادة ما تؤثر مباشرة على عمليات مصارف الودائع النقدية، ولكنها لا تمس بنفس الدرجة عمليات المؤسسات المالية الأخرى.

الجدول رقم ٣ - نموذج نمطي لميزانية عمومية موحدة لمصارف الودائع النقدية

رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية
20	24	21	22a
الاحتياطيات عملة	ودائع تحت الطلب حسابات جارية	ودائع لدى البنك المركزي	مستحقات على بنوك غير مقيمة
21	25	22b	22c
أصول أجنبية	ودائع لأجل وإدخارية وبالنقد الأجنبي	مستحقات على جهات غير مصرفية غير مقيمة	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية
22a	26aa	22b	22c
مستحقات على الحكومة المركزية	أدوات سوق المال	مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية
أذونات الخزانة العامة	شهادة إيداع	مستحقات على الحكومات الولايات والحكومات المحلية	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية
أوراق مالية حكومية	سندات أذنية	مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية
قروض وسلفيات	سندات	مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية
22b	26ab	22b	22c
مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية	ودائع استيراد مسبقة	مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية
22c	26b	22c	22d
مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية	ودائع مقيمة	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية
أذونات	مدفوعات استيراد مسبقة	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية
قروض وسلفيات	ودائع على خطابات اعتماد الواردات	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية
22d	26c	22d	22d
مستحقات على القطاع الخاص	خصوم أجنبية	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية
عمليات خصم	بنوك غير مقيمة	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية
قروض وسلفيات	جهات غير مصرفية غير مقيمة	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية
رهونات	خصوم أجنبية طويلة الأجل	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية
إستثمارات	ودائع الحكومة المركزية	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية
	ودائع الخزانة العامة تحت الطلب ولأجل	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية



الجدول رقم ٢ – نموذج نمطي لميزانية عمومية موحدة لمصارف الودائع النقدية  
(تتمة)

رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية
وإذاعات وكالات الحكومة المركزية وإذاعات بالنقد الأجنبي		سحب على المكشوف
أموال مقابلة	26e	22f مستحقات على مؤسسات مالية غير نقدية
أموال الإقراض الحكومي	26f	
إلتئمان من البنك المركزي	26g	
إلتئمانات لمؤسسات مالية غير نقدية	26i	
حسابات رأس المال	27a	
بنود أخرى (صافية)	27r	
خصوم غير مصنفة ناقص: أصول غير مصنفة		

الجدول رقم ٤ – نموذج نمطي للمسح النقدي

رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية
النقود	34	31n الأصول الأجنبية (صافية)
شبه النقود	35	32 الإلتئمان المحلي
السندات وأدوات سوق المال	36a	32an مستحقات على الحكومة المركزية (صافية)
وإذاعات الإلتئمان المسبقة والوإذاعات المقيدة	36b	32b مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية
خصوم أجنبية طويلة الأجل	36c1	32c مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية
أموال مقابلة	36e	32d مستحقات على القطاع الخاص
أموال الإقراض الحكومي	36f	32f مستحقات على المؤسسات المالية غير النقدية
بنود أخرى (صافية)	37r	

ويجب أن يعد المسح النقدي بحيث يستبعد «المعاملات العائمة» ويصفي جميع الحسابات بين المصارف، وتشق البنود الواردة في المسح النقدي والمأخوذة من كشفي الميزانيتين العموميتين المدمجين على النحو التالي<sup>١</sup>:

### أصول

= الأصول الأجنبية (صافية) (31n)

الأصول الأجنبية للسلطات النقدية (11)

زائد: الأصول الأجنبية لمصارف الودائع النقدية (21)

ناقص: الخصوم الأجنبية للسلطات النقدية (16c)

ولمصارف الودائع النقدية (26c)

ملحوظة: إذا كانت الخصوم أكبر من الأصول، فإن الفرق يدرج كرقم سالب تحت

(31n)

= مستحقات على الحكومة المركزية (صافية) (32an)

مستحقات السلطات النقدية (12a) ومستحقات مصارف الودائع النقدية

(22a)

ناقص: ودائع الحكومة المركزية لدى السلطات النقدية (16d) ولدى مصارف

الودائع النقدية (26d)

= مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية (32b)

مجموع (12b) و(22b)

= مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية (32c)

مجموع (12c) و(22c)

= مستحقات على القطاع الخاص (32d)

مستحقات السلطات النقدية على القطاع الخاص (12d)

زائد: مستحقات مصارف الودائع النقدية على القطاع الخاص (22d)

١ في حالة البلدان الناطقة بالفرنسية، يحتاج الأمر إلى إدخال التعديلات التالية على الجدول: تدرج ودائع القطاع الخاص في حسابات توفير البريد وفي الخزنة تحت (34) مع قيد مقابل في (32an)، ويدرج الدين البريدي في (31n) و(32an)، وتدرج فواتير الرسوم الجمركية التي تحتفظ بها الخزنة تحت (32an) و(32d) (قارن في نشرة الإحصاءات المالية الدولية الصفحات المخصصة لفرنسا والدول الأعضاء في مصرف دول أفريقيا الوسطى (BEAC) والمصرف المركزي لدول أفريقيا الغربية (BCEAO)).

مستحقات على المؤسسات المالية غير النقدية (32f) =  
مجموع (12f) و(22f)

### خصوم

النقود (34) =  
العملة خارج مصارف الودائع النقدية (14a)  
زائد: ودائع القطاع الخاص لدى السلطات النقدية (14d)  
زائد: ودائع القطاع العام الأخرى لدى السلطات النقدية (14e)  
زائد: ودائع المؤسسات المالية غير النقدية لدى السلطات النقدية (14f)  
زائد: ودائع تحت الطلب بالعملة المحلية في مصارف الودائع النقدية (24)

شبه النقود (35) =  
ودائع لأجل وادخارية وبالنقد الأجنبي لدى السلطات النقدية (15)  
زائد: ودائع لأجل وادخارية وبالنقد الأجنبي لدى مصارف الودائع النقدية (25)  
سندات وأدوات سوق المال (36a) = مجموع (16a) و (26aa) و (26ab)  
ودائع للاستيراد وودائع مقيدة (36b) = مجموع (16b) و (26b)  
خصوم أجنبية طويلة الأجل (36c1) = مجموع (16c1) و (26c1)  
أموال مقابلة (36e) = مجموع (16e) و (26e)  
أموال الاقتراض الحكومي (36f) = مجموع (16f) و (26f)

بنود أخرى (صافية) (37r) وتشمل:<sup>١</sup>

بنود أخرى (صافية) (17r) و (27r)  
ائتمان من البنك المركزي (26g)  
حسابات رأس المال (17a) و (27a)  
عملة في الخزنة وودائع لدى مصارف الودائع النقدية (14b) و (14c)  
ناقص: احتياطات مصارف الودائع النقدية (20)  
ناقص: مستحقات على مصارف الودائع النقدية (12e)

<sup>١</sup> السطر (37r) هو حساب متبقيات يشمل جميع البنود غير المصنفة في مكان آخر. وينطبق المبدأ نفسه على (17r) و (27r) في ملخص حسابات السلطات النقدية وملخص حسابات مصارف الودائع النقدية على التوالي.

ومعظم بنود القيد واضحة لا تحتاج الى شرح مسهب. ويشمل بند صافي الأصول الأجنبية (31n) الذهب وكل المستحقات المالية على غير المقيمين، ناقص الخصوم الأجنبية القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل للمؤسسات التي يشملها المسح. والقصد هو تبيان الأثر النقدي المحلي لمعاملات بلد ما مع بقية العالم مقاساً بالتغير الذي يحدث في صافي الأصول الأجنبية. ويشمل الائتمان المحلي<sup>١</sup> (وهو أحد أصول النظام المصرفي) كل الائتمان القائم الممنوح من النظام المصرفي للحكومة، وللهيئات الرسمية، وللقطاع الخاص (بما في ذلك، على سبيل المثال، الأفراد، والشركات، والمؤسسات المالية غير النقدية). أما الائتمانات الممنوحة من المصرف المركزي لمصارف الودائع النقدية ومن هذه المصارف لبعضها البعض، فهي تختفي في عملية الدمج.

وتدرج في المسح النقدي، المستحقات على الحكومة على أنها صافي، أي أن الأرقام المقابلة لهذا البند تشمل كل الائتمان الممنوح من النظام المصرفي للحكومة المركزية ناقص كل ودائع الحكومة المركزية في النظام المصرفي. ويسهل هذا الأسلوب قياس أثر عمليات الحكومة المركزية على سيولة الاقتصاد. كذلك فإن الحكومة المركزية هي السلطة المسؤولة عن السياسة الاقتصادية، ولذلك فإن قراراتها الخاصة بالانفاق لا تعتمد عادة على كمية الودائع التي لديها، بل على مقاييس أوسع نطاقاً، وذلك لأنها غير مقيدة باعتبارات السيولة مثل تلك التي تنطبق على قطاعات أخرى. وتظهر المستحقات على الهيئات الرسمية منفصلة وذلك نظراً لأهميتها وبسبب المشكلات الخاصة فيما يتعلق بهذه الهيئات، وبصفة خاصة في البلدان الأقل نمواً. وتدرج المستحقات على الهيئات الرسمية على أنها إجمالي وذلك لأنه يعتقد أن كمية الودائع التي تمتلكها (أي سيولتها) تؤثر على انفاقها. وتشمل المستحقات على القطاع الخاص كل الائتمان المقدم للأفراد وللمؤسسات الخاصة ويدرّج على أنه إجمالي نظراً للاعتبارات الموضحة أعلاه فيما يتعلق بالمستحقات على الهيئات الرسمية. ويشمل هذا البند أيضاً المستحقات على المؤسسات المالية غير النقدية التي تدرّج على أساس إجمالي.

يعرف تعبير «النقود» نظرياً وعملياً بطرق شتى. ويشمل أحد التعاريف الذي يلقي قبولاً أكثر من غيره كل العملة المتداولة خارج النظام المصرفي والحكومة، أي العملة التي في حوزة القطاع الخاص والهيئات الرسمية، وكل ودائع القطاع الخاص والهيئات الرسمية التي يمكن استخدامها كوسائل للدفع. والودائع بصفة عامة هي ذلك الجزء من النقود الذي يمكن تحويله بواسطة شيك. ويمكن أن يتضمن هذا التعريف أيضاً

١ يشمل الائتمان المحلي ومكوناته أيضاً استثمارات النظام المصرفي في الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية غير النقدية.

ودائع أخرى ذات معدل الدوران المرتفع مثل الودائع الادخارية وذلك بموجب بعض الترتيبات المؤسسية. وفي المسح النقدي، تشمل النقود العملة المتداولة والودائع التي لها سمة الودائع تحت الطلب، وتظهر على أنها خصوم على النظام النقدي. والعملة هي أحد خصوم السلطات النقدية، والودائع تحت الطلب هي خصوم على مصارف الودائع النقدية. وتعد شبه النقود أحد الخصوم الأخرى على المصارف وتشمل كل الودائع الأخرى لدى النظام النقدي والتي لا تستخدم مباشرة كوسيلة للدفع، ولها معدل دوران أقل. وتعني هذه بصفة عامة الودائع لأجل والودائع الادخارية لدى النظام المصرفي، وودائع المقيمين بالنقد الأجنبي. أما وداائع الاستيراد فهي مبالغ يدفعها مقدماً المستوردون عندما يقدمون طلباً للحصول على نقد أجنبي، ولا يدخل هذا البند في شبه النقود. ولا تدخل الودائع الحكومية في النقود ولا في شبه النقود، خاصة وأنها لا تمثل سيولة بمعنى أنها لا تحد من سياسات الانفاق الحكومي ومن ثم فهي تختلف في طابعها عن وداائع القطاع الخاص.

ومن الضروري أن يأخذ المسح النقدي في الاعتبار الخصائص المميزة للهيكال المالي في أي بلد. ففي فرنسا وفي البلدان التي تتبع نهج الأساليب المصرفية الفرنسية، تقوم الخزانة وحسابات توفير البريد بدور خاص للغاية يجب أخذه في الاعتبار عند إجراء المسح النقدي. وقد يقوم، في بلدان أخرى، أحد المصارف الخاصة سابقاً مقام الخزانة باعتباره الوكالة المعنية بكل حسابات الحكومة. ونظراً لأن هذه الخصائص المتميزة، أو الخارجة عن المألوف يتكرر وجودها، تتضمن نشرة الاحصاءات المالية الدولية شرحاً لمثل هذه المؤسسات أو الحسابات في ملحوظات في حواشي جداول مثل هذه البلدان.

وتجدر الإشارة الى بعض جوانب عملية الدمج التي تتعلق بالمسح النقدي:

أ – كما هو الحال في عملية دمج حسابات مصارف الودائع النقدية، فإن عملية الدمج لغرض المسح النقدي من شأنها أن تستبعد تلك القيود المتعلقة بالمعاملات بين السلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية. ومن ثم فقد تم تصفية السطور 12c، 14b، و 14c في حسابات السلطات النقدية، والسطور 20 و 26g في حسابات مصارف الودائع النقدية ودمجها مع البنود الأخرى (37r).

ب – عبارة «مستحقات» لها نفس المعنى السابق شرحة في الفقرة (٤) من القسم الأول ٢ – ١ بشأن السلطات النقدية.

ج – ووفقاً لما سبق شرحة في الفقرة (٢) من القسم الأول ٢ – ٢ عن مصارف الودائع النقدية، لا يشمل المسح النقدي المؤسسات المالية غير النقدية، لهذا، لا تعكس الأرقام الخاصة بشبه النقود في المسح النقدي أية وداائع تحت الطلب أو وداائع

ودائع لأجل أو ودائع ادخارية يحتفظ بها في المؤسسات المالية غير النقدية<sup>١</sup>. ومع ذلك، فإن كمية الودائع تحت الطلب التي استبعدت على هذا النحو من المسح النقدي تكون على الأرجح صغيرة، نظراً لأن حجم الودائع تحت الطلب، كما أوضحنا في القسم السابق، هو المعيار الأساسي للتصنيف تحت مصارف الودائع النقدية أو مؤسسات مالية غير نقدية.

د – تظهر المستحقات على المؤسسات المالية غير النقدية بصورة منفصلة بالنسبة لبلدان عديدة بالأسطر (12f) و (22f) بحسابات السلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية على التوالي. وتعد هذه المعلومات لازمة، في حالة توفرها، لعملية تجميع بنود المسح المالي وذلك من أجل تسوية المستحقات والخصوم بين السلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية من جانب، والمؤسسات المالية غير النقدية من جانب آخر. ويجري تسوية البنود (12f) و (22f) مع التزامات المؤسسات المالية غير النقدية تجاه السلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية. وبالمثل، تتوازن في عملية التجميع مستحقات المؤسسات المالية غير النقدية على السلطات النقدية وعلى مصارف الودائع النقدية (البنود 40، 40..s، 40..l، 42e، 42e.s، 42e.l و 42e.1 بالجدول رقم ٥) مع التزامات السلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية تجاه المؤسسات المالية غير النقدية.

هـ – وعلى جانب الأصول تبوب المستحقات المحلية في عملية الدمج بالمسح النقدي بحسب القطاعات أو مكونات القطاع في السطور (32an) و (32b) و (32c) و (32d) و (32f). ويتم التصنيف على جانب الخصوم أساساً وفقاً لطابع السيولة (كما سبق شرحه فيما يتعلق بالنقود، وشبه النقود، وودائع الحكومة). ومن ثم تعتبر ودائع الهيئات الرسمية بأن لها نفس خصائص السيولة مثل ودائع القطاع الخاص وتوضع في النقود (34) أو شبه النقود (35) في عملية الدمج والتوحيد في المسح النقدي (وهذا يتوقف على ما إذا كانت ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل وودائع ادخار)، حتى ولو كانت قد ظهرت منفصلة في المستوى الأول لعملية الدمج تحت البند (14dx) مثلاً. وتدرج ودائع المؤسسات الرسمية أو الخاصة بالانماء والادخار (المؤسسات المالية غير النقدية) في ودائع القطاع الخاص في حسابات السلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية وكذلك في المسح النقدي.

١ تدرج مستحقات النظام النقدي على المؤسسات المالية غير النقدية إما منفصلة، إذا كانت كبيرة، أو ضمن المستحقات على القطاع الخاص، وتضمن ودائعها لدى النظام النقدي في النقود وشبه النقود.

و – تدرج ضمن شبه النقود في نشرة الإحصاءات المالية الدولية الودائع بالنقد الأجنبي التي يحتفظ بها مقيمون والتي ترد منفصلة في بيانات عدد قليل من البلدان (أنظر البند 15b بحسابات السلطات النقدية بالنسبة لحالة شيلي ورومانيا، والبند 25b بحسابات مصارف الودائع النقدية كما في حالة بوليفيا وشيلي وهولندا وجزر الانتيل ورومانيا والمملكة العربية السعودية)، وذلك لأن خصائصها تشبه خصائص المكونات الأخرى لشبه النقود بالرغم من أنها محررة بالنقد الأجنبي.

ز – وتظهر الأموال المقابلة (36e) منفصلة في المسح النقدي في نشرة الإحصاءات المالية الدولية إذا كانت كميتها كبيرة، كما هو الحال بالنسبة لبوليفيا، السلفادور، باكستان، باراغواي، تونس، وزائير.

#### ٤ – المستوى الثالث: المسح المالي

توجد مجموعة متنوعة من المؤسسات المالية الأخرى التي تعمل أساساً في مجال تقديم الخدمات المالية ولكن دون أن تتحمل التزامات يمكن أن يستخدمها آخرون كوسائل للدفع. وفي حين يغطي المسح النقدي السلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية فقط يتضمن المسح المالي حسابات الوسطاء الماليين الآخرين إذا كانت لهم أهمية في الهيكل المالي للاقتصاد، وإذا كانت البيانات المطلوبة متوفرة في كشوف ميزانياتها. وتفيد المعلومات الخاصة بأنشطتهم بالنسبة للتحليل النقدي والمالي. وينشأ المسح المالي رابطة بين خلق النقود وتقديم التسهيلات الائتمانية من ناحية، وجمع المدخرات من ناحية أخرى. ويستفاد من المسح المالي، بالإضافة إلى ميزان المدفوعات والحسابات المالية للقطاع الحكومي في وضع بيان مالي عن جزء أكبر من المعاملات المالية للقطاع الخاص مقارنة بما يتيح المسح النقدي.

وقد يشمل الوسطاء الماليون الآخرون مؤسسات ائتمان متخصصة مثل مكاتب توفير البريد ومصارف الادخار، ومصارف الرهونات، ومصارف التنمية، أو مصارف متخصصة في تقديم القروض لقطاعات التعدين أو الزراعة. وقد تحتل مؤسسات التأمينات والمعاشات أيضاً مكانة هامة في هذه المجموعة من الوسطاء الماليين.

ويعكس كشف الميزانية العمومية لكل من هذه المؤسسات طابعها المتميز. ومن ثم، فإن عملية الدمج لكشوف الميزانية العمومية للمؤسسات الرئيسية في هذا القطاع في بيان مالي موحد للوسطاء الماليين كثيراً ما تثير مشكلات بالغة الصعوبة تتعلق بصافي التسوية والتقسيم إلى فئات. وعلى أية حال فإن هذا البيان يأخذ، حيثما يمكن ذلك، شكلاً يماثل الشكل المبين في الجدول رقم ٦.

وبقدر ما تتسق الأساليب المحاسبية لهؤلاء الوسطاء الماليين مع تلك الخاصة

بالنظام المصرفي، فإن البيانات تدمج في المسح المالي في نشرة الإحصاءات المالية الدولية.

الجدول رقم ٥ - نموذج نمطي لميزانية عمومية موحدة للمؤسسات المالية غير النقدية

رقم السطر بالإحصاءات المالية الدولية	رقم السطر بالإحصاءات المالية الدولية	رقم السطر بالإحصاءات المالية الدولية	رقم السطر بالإحصاءات المالية الدولية
45	40	41	42a
وَدائع لَاجلِ وَاِدخارِيةِ وِبالنقدِ الأجنبِ	إحتياطيات أصول أجنبية	42a	42b
46aa	42a	42b	42c
أدوات سوق المال	مستحقات على الحكومة المركزية	42b	42c
46ab	42b	42c	42d
سندات	مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية	42c	42d
46c	42c	42d	42e
خُصوم أجنبية	مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية	42d	42e
46c1	42d	42e	
خُصوم أجنبية طويلة الأجل	مستحقات على القطاع الخاص		
46d	42e		
وَدائعِ الحكومةِ المركزيّةِ	مستحقات على مصارف الودائع النقدية		
46e			
أموال مقابلة			
46f			
أموال الإقراض الحكومي			
46g			
ائتمان من البنك المركزي			
46h			
ائتمان من مصارف الودائع النقدية			
47a			
حسابات رأس المال			
47r			
بنود أخرى (صافية)			

#### بنوك الإدخار

44.s	40.s	41.s	42a.s
وَدائع تحت الطلب	الإحتياطيات	الأصول الأجنبية	42b.s
45.s	41.s	42a.s	42b.s
وَدائع ادخارية	42a.s	42b.s	
46a.s	42b.s		
سندات ادخار	مستحقات على الحكومة المركزية		
46c.s	42b.s		
خُصوم أجنبية	مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية		
46d.s			
وَدائعِ الحكومةِ المركزيّةِ			



الجدول رقم ٥ – نموذج نمطي لميزانية عمومية موحدة للمؤسسات المالية  
غير النقدية (تتمة)

رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	الخصوم	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	الأصول
47a.s	42c.s	حسابات رأس المال	42c.s	مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية
47r.s	42d.s	بنود أخرى (صافية)	42d.s	مستحقات على القطاع الخاص
	42e.s		42e.s	مستحقات على مصارف الودائع النقدية

شركات التأمين

46c.1	40.1	خصوم أجنبية	40.1	الاحتياطيات
47a.1	41.1	حسابات رأس المال	41.1	أصول أجنبية
47c.1	42a.1	أموال احتياطي التأمين	42a.1	مستحقات على الحكومة المركزية
47r.1	42b.1	بنود أخرى (صافية)	42b.1	مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية
	42c.1		42c.1	مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية
	42d.1		42d.1	مستحقات على القطاع الخاص
	42e.1		42e.1	مستحقات على مصارف الودائع النقدية

تشقق البنود المدرجة بالمسح المالي، المترتبة على دمج المسح النقدي وموازنة المؤسسات المالية غير النقدية على النحو التالي:

الأصول

$$\begin{aligned} &= \text{الأصول الأجنبية (صافية) (51n)} \\ &\text{الأصول الأجنبية (صافية) بالمسح النقدي (31n)} \\ &\text{زائد: الأصول الأجنبية لمصارف التنمية (41)} \\ &\text{الأصول الأجنبية لمصارف الادخار (41..s)} \end{aligned}$$

والأصول الأجنبية لشركات التأمين (41..1)

ناقص: الخصوم الأجنبية لمصارف التنمية (46c)

الخصوم الأجنبية لمصارف الادخار (46c.s)

والخصوم الأجنبية لشركات التأمين (46c.1)

= مستحقات على الحكومة المركزية (صافية) (52an)

مستحقات على الحكومة المركزية (صافية) بالمسح النقدي (32an)

زائد: مستحقات مصارف التنمية على الحكومة المركزية (42a)

مستحقات مصارف الادخار على الحكومة المركزية (42a.s)

ومستحقات شركات التأمين على الحكومة المركزية (42a.1)

ناقص: ودائع الحكومة المركزية بمصارف التنمية (46d)

وودائع الحكومة المركزية بمصارف الادخار (46d.s)

= مستحقات على حكومة الولاية والحكومة المحلية (52b)

مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية بالمسح النقدي (32b)

زائد: مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية بمصارف التنمية

(42b)، ومصارف الادخار (42b.s) وشركات التأمين (42b.1)

= مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية (52c)

مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية بالمسح المالي (32c)

زائد: مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية بمصارف التنمية (42c)، وبمصارف

الادخار (42c.s)، وشركات التأمين (42c.1)

= مستحقات على القطاع الخاص (52d)

مستحقات على القطاع الخاص بالمسح النقدي (32d)

زائد: مستحقات على القطاع الخاص من جانب مصارف التنمية (42d)، ومصارف

الادخار (42d.s)، وشركات التأمين (42d.1)

## الخصوم

- = خصوم سائلة (551)
- النقود بالمسح النقدي (34)
- زائد: ودائع مصارف الادخار تحت الطلب (44..s)
- ناقص: احتياطيات مصارف التنمية (40)
- احتياطيات مصارف الادخار (40..s)
- احتياطيات شركات التأمين (40..1)
- زائد: شبه النقود بالمسح النقدي (35)
- الودائع لأجل والادخارية وبالنقد الأجنبي لدى مصارف التنمية (45)،  
والودائع الادخارية لدى مصارف الادخار (45..s)
- = سندات وأدوات سوق المال (56a)
- سندات وأدوات سوق المال بالمسح النقدي (36a)
- زائد: أدوات سوق المال لدى مصارف التنمية (46ab)، وسندات مصارف  
التنمية (46ab)، وسندات ادخار لدى مصارف الادخار (45..s)
- = ودائع استيراد وودائع مقيدة (56b)
- ودائع استيراد وودائع مقيدة بالمسح النقدي (36b)
- = خصوم أجنبية طويلة الأجل (56c1)
- خصوم أجنبية طويلة الأجل بالمسح النقدي (36c1)
- زائد: خصوم أجنبية طويلة الأجل لدى مصارف التنمية (46c1)
- = أموال الاقتراض الحكومي (56f)
- أموال الاقتراض الحكومي بالمسح النقدي (36f)
- زائد: أموال الاقتراض الحكومي لدى مصارف التنمية (46f)

= أموال احتياطي التأمين (57c)

أموال احتياطي التأمين الخاص لدى شركات التأمين (47c.1)

= بنود أخرى (صافية) (57r)

بنود أخرى (صافية) بالمسح النقدي (37r)

زائد: بنود أخرى (صافية) لدى مصارف التنمية (47r)، ومصارف الادخار

(47r.s)، وشركات التأمين (47r.1)،

أموال مقابلة في المسح النقدي (36e) وفي مصارف التنمية (46e)

حسابات رأس المال في مصارف التنمية (47a)، ومصارف الادخار

(47a.s)، وشركات التأمين (47a.1)

ائتمان من المصرف المركزي في مصارف التنمية (46g)

ائتمان من مصارف الودائع النقدية في مصارف التنمية (46h)

ناقص: مستحقات على مصارف الودائع النقدية في مصارف التنمية (42e)،

ومصارف الادخار (42e.s)، وشركات التأمين (42e.1)

مستحقات على مؤسسات مالية غير نقدية بالمسح النقدي (32f)

### الجدول رقم ٦ - نموذج نمطي للمسح المالي

رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية	رقم السطر بالاحصاءات المالية الدولية
51n	أصول اجنبية	551	خصوم سائلة
52	ائتمان محلي	56a	سندات وأدوات سوق المال
52an	مستحقات على الحكومة المركزية (صافية)	56b	ودائع استيراد وودائع مقيدة
52b	مستحقات على حكومات الولايات والحكومات المحلية	56c1	خصوم اجنبية طويلة الأجل
52c	مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية	56f	أموال الاقراض الحكومي
52c	مستحقات على مؤسسات عامة غير مالية	57c	أموال احتياطي التأمين
52d	مستحقات على القطاع الخاص	57r	بنود أخرى (صافية)

## ٥ – مسائل للمناقشة

١ – يوجد ثلاثة مستويات لتجميع الاحصاءات النقدية في نشرة الاحصاءات المالية الدولية. ما هي أهداف جمع الاحصاءات عند كل مستوى؟

٢ – يتم التصنيف على جانب الأصول في كشوف الميزانية العمومية للنظام المصرفي على أساس القطاعات، أي القطاع الأجنبي، قطاع الحكومة، القطاع الخاص... الخ. ويتم التصنيف على جانب الخصوم على أساس نوع الخصوم، أي النقود، شبه النقود، بنود أخرى.. الخ. فما هو (أ) الهدف من هذا التصنيف غير المتماثل؟ و(ب) ما هي مزايا وعيوب هذا التصنيف؟

٣ – لماذا تعالج الودائع المقومة بالنقد الأجنبي التي يحتفظ بها المقيمون وغير المقيمين بطرق مختلفة؟ ولماذا تدخل مثل هذه الودائع في شبه النقود حينما يحتفظ بها المقيمون؟ ولماذا لا تعامل الأرصدة المقابلة على أنها خصوم أجنبية أو شبه نقود؟

٤ – ما هي بعض المشكلات التي نواجهها عند تطبيق المعايير للتمييز بين مصارف الودائع النقدية والمؤسسات المالية غير النقدية؟ وكيف يؤثر مثل هذا التمييز على الأرقام الخاصة بالانتماء المحلي والنقود؟

٥ – كيف يؤثر التمييز بين الحكومة والهيئات الرسمية (أي إدخال هيئة رسمية معينة في واحدة أو أخرى من الفئتين) على الأرقام الخاصة بصافي الانتماء للحكومة، الانتماء المحلي، والنقود؟ ولماذا تعالج المستحقات على الهيئات الرسمية، في إطار التقسيم الى قطاعات، بطريقة مختلفة عن معالجة الخصوم لهذه الهيئات؟ ولماذا لا تظهر المستحقات على المصارف الرسمية للانماء والادخار والخصوم لها بطريقة منفصلة؟

٦ – لماذا لا تعالج الودائع الحكومية على أنها نقود أو شبه نقود؟ ولماذا يعرض المسح النقدي الانتماء للحكومة على أنه صافي من الودائع الحكومية؟ وهل هناك وضع يمكن ألا يكون هذا العرض فيه أفضل أسلوب للعرض من وجهة نظر التحليل الاقتصادي؟ ولماذا تعالج ودائع الهيئات الرسمية بطريقة مختلفة عن معالجة ودائع الحكومة؟

٧ – لماذا يظهر المسح النقدي الأصول الأجنبية على أنها صافي، أي بعد طرح الخصوم الأجنبية؟

## القسم الثاني: المسح النقدي لمصر

يقوم هذا القسم بتطبيق المبادئ العامة التي استعرضناها في القسم الأول على البيانات النقدية لمصر. وتركز التمارين على المبادئ المتبعة في الإدماج والتبويب على مستوى المسح النقدي. وتتناول المسائل الخاصة بالمناقشة أيضاً الاستخدامات التحليلية للبيانات النقدية وعلاقتها بالحسابات القطاعية الأخرى.

### ١ - الهيكل المؤسسي

توسع النظام المصرفي المصري توسعاً كبيراً في السنوات الأخيرة، من ناحية عدد المؤسسات المصرفية ومن ناحية تنوع الأعمال المصرفية التي تقوم بها. وفي نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ كان هناك بالإضافة إلى البنك المركزي ٢٧ بنكاً تجارياً<sup>١</sup>، و ٣٢ بنكاً للأعمال والاستثمار، و ٤ بنوك متخصصة<sup>٢</sup>. وفي نهاية حزيران/ يونيو ١٩٨٧، كانت البنوك التجارية تحوز على ٨٦ بالمئة من إجمالي ودائع القطاع الخاص القائمة لدى النظام المصرفي و ٦٤ بالمئة من مستحقات النظام المصرفي على القطاع الخاص. وكان نصيب بنوك الأعمال والاستثمار ١١ بالمئة و ١٨ بالمئة على التوالي، والبنوك المتخصصة ٣ بالمئة و ١٨ بالمئة على التوالي.

### ٢ - تمارين

أ - يقدم الجدولان ٧ و ٨ الحسابات الموجزة للسلطات النقدية ومصارف الودائع النقدية. المطلوب هو إعداد المسح النقدي لعام ١٩٨٦ على أساس تلك البيانات مستخدماً النسق الوارد بالجدول (٩)<sup>٢</sup>.

ب - يقدم الجدول (١٠) التغيرات في بنود المسح النقدي (بالجنهيات وبالنسبة المئوية) خلال ١٩٨٤ و ١٩٨٥. المطلوب هو استكمال الأعمدة لعام ١٩٨٦.

١ يشمل هذا العدد الاجمالي البنك الوطني للتنمية، ولهذا البنك ١٧ فرعاً إقليمياً، كل منها حاصل على ترخيص مستقل، ولا تدخل هذه الفروع في العدد الكلي المذكور.

٢ يشمل هذا العدد بنكاً صناعياً، بنكين عقاريين والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي (ولدى الأخير ١٧ بنكاً بالمحافظات).

٣ لن تظهر المعاملات بين السلطات النقدية والبنوك التجارية في المسح النقدي. وقد لا تظهر نفس المبالغ الخاصة باستحقاقات السلطات النقدية على، وخصوصها إلى، مصارف الودائع النقدية بالجدولين (٧) و(٨). وهذه الفروق تعكس شيكات وبنود أخرى في مرحلة انتقال كما تعكس فروق التوقيت في تسجيل المعاملات. وسوف تظهر مثل هذه الفروق في المسح النقدي في «بنود أخرى (بالصافي)».

ج – استخدم الجدول (٩) في احتساب إسهام التغيرات في صافي الأصول الخارجية ( $\Delta NFA$ ) وصافي الاستحقاقات على الحكومة ( $\Delta NDCG$ ) والائتمان المحلي المقدم الى قطاعات أخرى غير الحكومة ( $\Delta DCP$ ) والبنود الأخرى بالصافي ( $\Delta OIN$ ) في نمو النقود وشبه النقود في ١٩٨٦، مع الاستعانة بالمتطابقة المحاسبية التالية إذا لزم الأمر.

$$\frac{\Delta MQ_t}{MQ_{t-1}} = \frac{\Delta NFA_t}{MQ_{t-1}} + \frac{\Delta NDCG_t}{MQ_{t-1}} + \frac{\Delta DCP_t}{MQ_{t-1}} \pm \frac{\Delta OIN_t}{MQ_{t-1}}$$

### ٣ – مسائل للمناقشة

أ – استعرض التطورات النقدية في ١٩٨٣ – ١٩٨٦ إستناداً الى المعلومات الواردة بالجداول من ٧ الى ١٠. ناقش أثر التغيرات في صافي الأصول الخارجية والائتمان المحلي الى كل من الحكومة والقطاع الخاص على العرض النقدي في ١٩٨٥ و ١٩٨٦. هل تتوقع أن تتأثر التغيرات في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أو الاسمي أو في هيكل الطلب بمعدلات نمو النقود أو الائتمان؟

ب – ناقش كيف يمكن ربط التغيرات في صافي الأصول الخارجية وصافي الاستحقاقات على الحكومة كما وردت بالجداول من ٧ الى ٩ بالتطورات في كل من ميزان المدفوعات وميزانية الحكومة؟

ج – ما هي العلاقة بين «النقد الاحتياطي» (الجدول ٧) و«الاحتياطيات» (الجدول ٨)؟ قارن بين معدلات نمو النقد الاحتياطي، والنقود، والنقود زائد شبه النقود في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦. ما هي العوامل التي قد تعزى اليها أي فروق في معدلات نمو تلك المجمعات؟ وهل تكون مثل الفروق هامة عند تحليل التطورات النقدية؟

د – هل تكون لزيادة الائتمان المحلي من جانب السلطات النقدية نفس الأثر على الكتلة النقدية الذي تحدثه زيادة الائتمان المحلي من جانب مصارف الودائع النقدية؟

هـ – عقب على معالجة تخصيصات حقوق السحب الخاصة وقروض صندوق الائتمان بالجدول (٧) وودائع الحكومة والتزاماتها الخارجية بالجدول (٩).

الجدول رقم ٧ - مصر: ملخص حسابات البنك المركزي، ١٩٨٣ - ١٩٨٦  
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	نهاية الفترة
٢ ١٢٨,٣	١ ٨٨٧,٨	١ ٨٨٨,٣	٢ ٠٣٠,٠	الأصول الخارجية
٣٨٣,٦	٣٢٢,٣	٢٢٠,٣	١٧٣,٧	أوراق مالية خارجية
١ ٣٠٩,٣	١ ١٦٠,٧	١ ١٩٢,٧	١ ٣٠٣,٣	المستحق من المراسلين بالخارج
-	٠	٠,٢	٠,٢	المقتنيات من حقوق السحب الخاصة
٤٣٥,٤	٤٠٤,٧	٤٧٥,١	٥٢٩,٨	الذهب
-	-	-	٢٢,٠	وضع الاحتياطي في الصندوق
١٧ ٨٤٠,٩	١٥ ٩٦٥,٨	١٤ ٣٧٦,٧	١٢ ٦٢٧,١	مستحقات على الحكومة
٣ ٣٧٣,١	٣ ٣٦٤,٤	٢ ٩٢٣,٤	٢ ٤٧٦,٢	قروض للحكومة المركزية
-	-	-	-	قروض لسلطات الخدمات العامة
-	-	-	-	أذونات الخزنة
١٤ ٣٥٣,٨	١٢ ٤٥٨,٣	١١ ٢٨٥,٠	٩ ٩٧٩,٢	سندات الحكومة المركزية
-	-	-	-	مستحقات على الحكومة المحلية
٨٨,٢	٨٦,٤	٨١,٨	٧١,٤	أوراق مالية وعمليات للخزنة
٦٥,١	٩٠,٧	١١٢,٣	١٢٤,٩	قروض صندوق الاستثمار
٣٩,٤-	٣٤,٠-	٢٥,٩-	٢٤,٧-	تسوية الخزنة مع صندوق النقد
٤٩١,٩	٤٢٤,٥	٣٣٤,٠	٣٥٠,٧	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية
٤٩١,٩	٤٢٤,٥	٣٣٤,٠	٣٥٠,٧	مستحقات على السلطات الاقتصادية العامة
١ ١٧٣,٤	١ ٠٧٥,٤	٨٩٧,٧	٦٤٢,٩	مستحقات على مصارف الودائع النقدية
٣٨٢,٩	٤٢٤,٠	٤١٣,٤	٢٨٧,٢	مستحقات على البنوك التجارية
٧٩٠,٥	٦٥١,٤	٤٨٤,٣	٣٥٥,٧	المستحق من بنوك الأعمال والاستثمار
١ ٠٧٧,٦	٨٣٧,٤	٦٦٥,٤	٥٥٠,٩	مستحقات على مؤسسات أخرى شبه مصرفية
١ ٠٧٧,٦	٨٣٧,٤	٦٦٥,٤	٥٥٠,٩	المستحق من البنوك المتخصصة
-	-	-	-	سندات بنك الائتمان الزراعي
-	-	-	-	سندات البنك الصناعي للتنمية
-	-	-	-	قروض لمؤسسات مالية غير مصرفية
٤٤٩,٣	٤٣٤,٢	٣٥٠,٥	٢٤٨,٣	أصول غير مصنفة



الجدول رقم ٧ - مصر: ملخص حسابات البنك المركزي، ١٩٨٣ - ١٩٨٦ (تمة)  
(بملايين الجنيهات المصرية)

نهاية الفترة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
النقد الاحتياطي	١١ ٨٧٤ر٨	١٣ ٥٤٣ر٩	١٥ ٨١٣ر٧	١٧ ٦٥٤ر٥
عملة خارج البنوك	٦ ٤٧٥ر٤	٧ ٠٩٧ر٥	٨ ٢٨٤ر٥	٨ ٨٠٢ر٦
عملة بخزائن البنوك	٣٥٨ر١	٥٠١ر٠	٦١٢ر٨	٧٠٧ر٤
ودائع البنوك	٤ ٣٨٢ر٣	٥ ١٥٣ر٦	٦ ١١٠ر٩	٧ ١٠٨ر٨
ودائع تحت الطلب	٦٥٩ر٠	٧٩١ر٨	٨٠٥ر٥	١٠٣٥ر٧
خصوم أجنبية	٣ ٣٠٨ر٠	٣ ٢٢٦ر٠	٣ ٠٢١ر٤	٣ ٤١٣ر٤
المراسلون بالخارج	٣ ٢٤١ر٧	٣ ١٩٤ر٢	٣ ٠٢١ر٥	٣ ٤٦٦ر٤
ودائع الأجانب	١ ٠٤٦ر١	١ ٠٤٥ر٠	١ ٠٣٧ر٥	١ ٠٣٣ر٢
قروض صندوق الاستثماران	١٢٤ر٩	١١٢ر٣	٩٠ر٧	٦٥ر١
ودائع صندوق النقد الدولي (-)	٣٩ر١-	٦٢ر٠-	٦٠ر٠-	٦٠ر٠-
تخصيصات حقوق السحب الخاصة <sup>١</sup>	١٠٢ر٩-	٩٩ر٦-	٩٤ر٣-	١١١ر٩-
إستخدام ائتمانات الصندوق	٣٧ر٣	٣٦ر١	٣٦ر٠	٢٠ر٦
ودائع الحكومة المركزية	٨٤٦ر٧	١ ٠٦١ر٧	٩٣٣ر٤	١ ٢٠٨ر٩
ودائع الحكومة	٨٤٦ر٧	١ ٠٦١ر٤	٩٣٣ر١	١ ١٩٨ر٤
ودائع سلطات الخدمات العامة	-	٠ر٣	١٠ر٣	١٠ر٥
ودائع الحكومة المحلية	-	-	-	-
حسابات رأس المال <sup>١</sup>	٤٧٠ر٦	٥١٩ر٦	٥٩٩ر٥	٧١٧ر٧
خصوم غير مصنفة <sup>٢</sup>	٤٩ر٧	١٦١ر٣	٢٥٧ر١	١٦٦ر٩

المصدر:

International Monetary Fund, *International Financial Statistics*, December 1987.

١ لا تصنف تخصيصات حقوق السحب الخاصة كبنود من بنود الخصوم الأجنبية في نشرة الاحصاءات المالية الدولية (IFS) وعليه فقد طرحت من هذه الخصوم وأضيفت الى حسابات رأس المال.

٢ يشمل هذا البند ودايع أخرى بالنقد الأجنبي بمقدار ٠,١٥٠,٢٣٢ مليون جنيه للأعوام ١٩٨٣ و١٩٨٥ و١٩٨٦ على التوالي. وتظهر هذه المبالغ في المسح النقدي ضمن شبه النقود.

الجدول رقم ٨ - مصر: ملخص حسابات مصارف الودائع النقدية،  
١٩٨٣ - ١٩٨٦<sup>١</sup>،<sup>٢</sup>  
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	نهاية الفترة
٩ ٢٦١٫٨	٧ ١٦٤٫٣	٦ ١٢٣٫٥	٥ ٠٣٨٫٨	الاحتياطيات
٧٠٧٫٤	٦١٢٫٨	٥٠١٫٠	٣٥٨٫١	نقد
٨ ٥٥٤٫٤	٦ ٥٥١٫٥	٥ ٦٢٢٫٥	٤ ٦٨٠٫٧	ودائع بالبنك المركزي
٩ ٢٤٥٫٨	٦ ١٤٢٫٤	٥ ٨٦٤٫٤	٦ ٣٤٤٫٢	الأصول الخارجية
٢٧٩٫٧	١٨٥٫٣	١٣٥٫٣	١٥٠٫٢	أوراق مالية خارجية
١٨٫٧	١١٫٩	١٥٫٥	٢٨٫٥	سندات مستحقة بالخارج
٧ ٦٢٨٫٢	٥ ٣٦٦٫٤	٥ ١٨٩٫٢	٥ ٥٩٩٫١	المستحق من المراسلين بالخارج
١ ٢٠٩٫٢	٥٧٨٫٨	٥٢٤٫٤	٥٦٦٫٤	قروض لأجانب
٣ ٩١٠٫٧	٢ ٦٨٣٫٧	١ ٩٧٣٫٢	١ ٢٠٦٫١	مستحقات على الحكومة
٢٢٩٫٩	١ ١٥٠٫٩	٩٢٤٫٤	٦١٨٫٩	قروض للحكومة المركزية
١٠٫٦	٦٫٤	٥٫٧	٢٫٢	قروض لسلطات الخدمات العامة
-	-	-	-	أذونات الخزنة
٣ ٥٧٥٫١	١ ٤٣٦٫٩	٩٧٠٫٢	٥٢٨٫٩	سندات الحكومة المركزية
٩٥٫١	٨٩٫٥	٧٢٫٩	٥٦٫٠	مستحقات على الحكومة المحلية
٩ ٦٨٢٫٧	٨ ٥٢٨٫٥	٧ ١٤٥٫٤	٥ ٥٧٦٫٣	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية
٦ ٠٣٨٫٧	٥ ٤٢٤٫٥	٤ ٢٨٩٫٧	٣ ٣١٦٫٦	قروض لشركات القطاع العام
١٩٫٣	١٧٫٧	١٧٫٧	١٧٫٧	أوراق مالية لشركات القطاع العام
٣ ٦٢٢٫٠	٣ ٠٨٣٫٣	٢ ٨٣٤٫٤	٢ ٢٢٨٫٢	قروض للسلطات الاقتصادية العامة
٢٫٧	٢٫٠	٢٫٦	٢٫٨	أوراق مالية للسلطات الاقتصادية العامة
١٢ ٨٨٧٫٩	١٠ ١٤٥٫١	٨ ٢٨٤٫٢	٦ ٨٧٥٫٦	مستحقات على القطاع الخاص
٨٫٩	٧٫٢	١٠٫٠	٩٫٥	أذونات مضمونة
١١ ٧٣٣٫٠	٩ ٠٩٩٫٠	٧ ٤٣١٫٩	٦ ٠٤٦٫٤	قروض لقطاع الأعمال الخاص
٥٠٣٫٢	٤٣٥٫٧	٣٦٢٫٠	٢٨٧٫٥	أوراق مالية لقطاع الأعمال الخاص
٦٤٢٫٨	٦٠٣٫٢	٤٨٠٫٣	٥٣٢٫٢	قروض لقطاع الأسر

الجدول رقم ٨ - مصر: ملخص حسابات مصارف الودائع النقدية،  
١٩٨٣ - ١٩٨٦، ٢ (تابع)  
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	نهاية الفترة
١ ١٢٢ر٥	٦٨٥ر٦	٣٩١ر٠	٣٠٩ر١	مستحقات على المؤسسات شبه المصرفية
١ ١٢٢ر٣	٦٨٥ر٤	٣٩٠ر٨	٣٠٨ر٩	المستحق من البنوك المتخصصة
ر٢	ر٢	ر٢	ر٢	المساهمات في البنوك المتخصصة
٦ ٤٣٠ر٩	٤ ٧٤٠ر٠	٣ ٩٧٠ر٨	٣ ٦٢٠ر٦	أصول غير مصنفة
٦ ١٣٤ر٧	٥ ٦٠٥ر٨	٤ ٥٥٤ر٠	٣ ٧٩٨ر٣	ودائع تحت الطلب
١ ٤٦١ر٠	١ ٤٧٥ر٥	١ ٢٩٨ر٣	١ ١٤٧ر٧	شركات القطاع العام
١ ٣٨٨ر٤	١ ١٢٨ر٣	٩٩٤ر٩	٨١٠ر٠	قطاع الأعمال الخاص
٢ ٥٦٦ر٧	٢ ٠٩٦ر١	١ ٧٤١ر١	١ ٦١٩ر٢	قطاع الأسر
ر٣	٤ر٩	٣ر٥	٤ر٥	البنوك المتخصصة
٧١٣ر٣	٩٠١ر٠	٥١٦ر٢	٢١٦ر٩	ودائع السلطات الاقتصادية العامة
٢١ ١٣٦ر٩	١٥ ٩٧٨ر٢	١٣ ٤٨٦ر٠	١٠ ٨٨٤ر٤	ودائع لأجل وادخار وبالعملة الاجنبية
٢ ٥٧٤ر٠	٢ ٢٩٦ر٤	٢ ٠٧٤ر٤	١ ٥٦٤ر٦	شركات القطاع العام
٢ ٦٣٦ر٥	١ ٩٦٨ر٠	١ ٧٢٥ر٠	١ ٥٩١ر٢	قطاع الأعمال الخاص
١٤ ٧٠٠ر٣	١٠ ٧٤٠ر٢	٨ ٩٩٨ر٩	٧ ١٩٠ر٣	قطاع الأسر
٣٧ر٣	١٠ر١	١٦ر٤	٢٠ر٨	البنوك المتخصصة
١ ١٩٨ر٨	٩٦٣ر٥	٦٧١ر٣	٥١٧ر٥	ودائع السلطات الاقتصادية العامة لأجل والادخار
٣ ١٠٨ر٢	١ ٩٤٢ر٣	١ ٧٥٣ر٣	١ ٦٧٧ر٢	ودائع الاستيراد
٩٤٦ر٦	٥٦٨ر١	٥٠١ر٣	٤٨٢ر٥	شركات القطاع العام
١ ١٩٢ر٣	٧١٤ر٤	٦٨٠ر٥	٦٤٦ر٢	قطاع الاعمال الخاص
٣٦٨ر١	١٩٧ر٥	١٨٦ر٧	٢٢٠ر٠	قطاع الأسر
-	-	-	-	البنوك المتخصصة
٧٠١ر٣	٤٦٢ر٣	٣٨٤ر٨	٣٢٨ر٥	السلطات الاقتصادية العامة
٦ ٥٧٥ر٠	٤ ٣٦٧ر٥	٤ ٣٧٦ر٩	٤ ٣٩٨ر٢	خصوم خارجية
٥ ٦٥١ر٩	٣ ٨٩٨ر٠	٣ ٩٢٣ر٧	٣ ٨٥٠ر٥	المستحق للمراسلين بالخارج
٩٢٣ر١	٤٦٩ر٥	٤٤٢ر٢	٥٤٧ر٧	إستحقاقات أخرى

الجدول رقم ٨ - مصر: ملخص حسابات مصارف الودائع النقدية،  
١٩٨٣ - ١٩٨٦<sup>١</sup>، <sup>٢</sup> (تتمة)  
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	نهاية الفترة
١٠٥٨٦	٦٦٣ر٤	٥٥٥ر١	٥٤٥ر٣	ودائع الحكومة
٦٤٥ر١	٣٣٣ر٢	٢٨٣ر٧	٣١١ر٢	الحكومة المركزية
١٧٣ر٨	١١١ر٢	٨٤ر١	٩٣ر٩	سلطات الخدمات العامة
٢٤٠ر٧	٢٢٠ر٠	١٨٧ر٣	١٤١ر٢	الحكومة المحلية
١٥٤٩ر٥	١٢٤١ر٩	١١٠٧ر٨	٨٥٧ر٥	ائتمان البنك المركزي
٤٧٧٥ر٧	٣٦٢٨ر٦	٣١٣٧ر٤	٣٦٩٩ر١	حسابات رأس المال
٨٢١٣ر٦	٦٦٦١ر٩	٤٧٨٢ر٠	٤١١٠ر٧	خصوم غير مصنفة

المصدر:

International Monetary Fund, *International Financial Statistics*, December 1987.

١ يشمل البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال باستثناء المصرف العربي الدولي (حيث لا توجد بيانات متاحة له).

٢ تأثرت القيمة المعادلة لأرصدة الأصول والخصوم بالعملات الأجنبية بالتغيرات التي طرأت على أسعار الصرف التي تم التقييم على أساسها. فقد جاء جانب ملموس من الزيادة في الأرصدة في نهاية حزيران/ يونيو ١٩٨٦ على أساس سعر الصرف بعلاوة (١٣٣ قرشاً للدولار الأمريكي) بدلا من سعر صرف مجمع البنوك المعتمدة في نهاية حزيران/ يونيو ١٩٨٥ (حوالي ٨٣ قرشاً للدولار).

الجدول رقم ٩ - مصر: المسح النقدي ١٩٨٣ - ١٩٨٦  
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	نهاية الفترة
				الأصول الخارجية (صافي)
	٦٤١٢	١٤٩٧	٦٦٨٠	السلطات النقدية
	١ ٨٨٧٨	١ ٨٨٨٣	٢ ٠٣٠٠	الأصول الخارجية
	٣ ٠٢١٤-	٣ ٢٢٦١-	٣ ٣٠٨١-	الخصوم الخارجية
	٦ ١٤٢٤	٥ ٨٦٤٤	٦ ٣٤٤٢	مصارف الودائع النقدية
	٤ ٣٦٧٥-	٤ ٣٧٦٩-	٤ ٣٩٨٢-	الأصول الخارجية
				الخصوم الخارجية
	٣٧ ٦٧٣٨	٣١ ٥٥٣١	٢٦ ١٠٣٨	الائتمان المحلي
	١٧ ٠٥٢٧	١٤ ٧٣٣١	١٢ ٤٤١٢	مستحقات على الحكومة (صافي)
	٨ ٩٥٣٠	٧ ٤٧٩٤	٥ ٩٢٧٠	مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية
	١٠ ١٤٥١	٨ ٢٨٤٢	٦ ٨٧٥٦	مستحقات على القطاع الخاص
	١ ٥٢٣٠	١ ٠٥٦٤	٨٦٠٠	مستحقات على مؤسسات أخرى شبه مصرفية
	١٤ ٦٩٥٨	١٢ ٤٤٣٣	١٠ ٩٢٢٧	النقد
	٨ ٢٨٤٥	٧ ٠٩٧٥	٦ ٤٧٥٤	عملة خارج البنوك
	٦ ٤١١٣	٥ ٣٤٥٨	٤ ٤٥٧٣	ودائع تحت الطلب
	١٥ ٩٧٨٢	١٣ ٤٨٦٠	١٠ ٨٨٤٥	شبه النقود
	١٥ ٩٧٨٢	١٣ ٤٨٦٠	١٠ ٨٨٤٥	ودائع لأجل وادخارية
	(٥ ٢٢٩٧)	(٤ ٦١٦٢)	(٤ ٣٠٠٨)	منها: ودائع بالعملة الأجنبية
	١ ٩٤٢٣	١ ٧٥٣٣	١ ٦٧٧٢	ودائع الاستيراد
	٥ ٦٩٧٣	٤ ٠٢٠٢	٣ ٢٧٧٢	بنود أخرى (صافي)

المصدر: الجدولان ٨.٧.

الجدول رقم ١٠ - مصر: التغيرات السنوية في بنود  
المسح النقدي ١٩٨٤ - ١٩٨٦

(بملايين الجنيهات المصرية وبالنسبة المئوية)

البند	١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦
	المقدار	بالمئة	المقدار	بالمئة	المقدار بالمئة
الأصول الخارجية (صافي)	- ٥١٨٣	- ٧٧٦	٤٩١٥	٣٢٨٣	
الائتمان المحلي	٥ ٤٤٩٣	٢٠٩	٦ ١٢٠٧	١٩٤	
مستحقات على الحكومة	٢ ٢٩١٩	١٨٤	٢ ٣١٩٦	١٥٧	
مستحقات على المؤسسات					
العامة غير المالية	١ ٥٥٢٤	٣٦٢	١ ٤٧٣٦	١٩٧	
مستحقات على القطاع الخاص	١ ٤٠٨٦	٢٠٥	١ ٨٦٠٩	٢٢٥	
مستحقات على مؤسسات أخرى					
شبه مصرفية	١٩٦٤	٢٢٨	٤٦٦٦	٤٤٢	
النقود وشبه النقود	٤ ١١٢٢	١٨٨	٤ ٧٤٤٧	١٨٣	
النقود	١ ٥١٠٦	١٣٨	٢ ٣٥٢٥	١٨١	
شبه النقود	٢ ٦٠١٦	٢٣٩	٢ ٤٩٢٢	١٨٤	
ودائع الاستيراد	٧٦١	٤٥	١٨٩٠	١٠٨	
بنود أخرى (صافي)	٧٤٣	٢٢٧	١ ٦٧٧١	٤١٧	

المصدر: الجدول رقم ٩.

## الفصل الرابع

### الحلقة الدراسية التطبيقية ٢

## إحصاءات مالية الحكومة

### مقدمة

تؤثر الحكومة في الاقتصاد القومي من خلال قيامها بعدد متنوع من المعاملات مثل مشترياتها من سلع وخدمات وما تدفعه نظير ذلك، ومن خلال حصيلتها من الضرائب والمبيعات، والمدفوعات التحويلية، وعمليات الاقتراض والاقتراض. وبغية توفير بيانات عن نشاطات الحكومة بغرض التحليل الاقتصادي، يجري تجميع وتدوين المعاملات المذكورة على شكل إحصاءات مالية للحكومة. وفي حين تعكس هذه الإحصاءات بالضرورة مؤسسات الدولة المعنية والممارسات المتبعة فيها، فإن الأخذ بنظام موحد للتعريفات والتبويب يساعد مستخدمي هذه الإحصاءات على التعرف بصورة أوضح على ما للعمليات الحكومية من آثار على الاقتصاد القومي، فضلاً عن تسهيل عمليات المقارنة بين البلدان. ولتحقيق هذا الغرض يقوم صندوق النقد الدولي سنوياً إعتباراً من عام ١٩٧٧ بإصدار الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة *Government Finance Statistics Yearbook*، الذي يعرض بيانات موحدة عن العمليات التي تجريها الحكومات الأعضاء<sup>١</sup>، وتستند التعريفات والمعايير المتبعة في وضع البيانات أساساً على دليل إحصاءات مالية الحكومة،

الذي جرت مناقشة مسودته *A Manual on Government Finance Statistics* الذي جرت مناقشة مسودته (الصادرة في ١٩٧٤) مع ممثلي الحكومات قبل نشره في صورته المنقحة في ١٩٨٦.

يبحث القسم الأول من الحلقة الدراسية التطبيقية هذه أنواع النشاطات الحكومية المراد قياسها والوسائل التي تقاس بها، كما يقدم إطاراً تحليلياً لتبويب

---

١ انظر مثلاً صندوق النقد الدولي *Government Finance Statistics Yearbook* المجلد الحادي عشر (١٩٨٧)، والمشار إليه فيما بعد بالكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة.

المعاملات الحكومية في فئات رئيسية متنوعة. ويبين القسم الثاني بعض التطبيقات العملية لهذه المبادئ مع الإشارة إلى البيانات الخاصة بمصر.

### القسم الأول: مبادئ إحصاءات مالية الحكومة

لا توجد طريقة واحدة مثلى لتنظيم المعاملات المالية للحكومة بحيث يمكن استخدامها في أن واحد لأغراض المحاسبة والرقابة المالية والتحليل الاقتصادي والمالي. وفي هذا القسم من الحلقة الدراسية التطبيقية نناقش المبادئ التي يتبعها «الدليل» بهدف تسهيل التحليل الاقتصادي والمالي. ويحدد الدليل ثلاثة مبادئ توجيهية هي:

١ - أن القطاع المؤسسي في الاقتصاد - المسمى بقطاع الحكومة - ينبغي ألا يعرف بمعايير قانونية أو هيكلية وإنما على أساس الوظيفة التي يؤديها - وهي أساساً تنفيذ السياسة العامة من خلال توفير الخدمات غير السوقية للاستهلاك الجماعي وتحويل الدخل، بالاستعانة بالضرائب الإلزامية المفروضة على القطاعات الأخرى.

٢ - من أجل توفير البيانات اللازمة للتحليل الاقتصادي والمالي للحكومة ولآثارها على الاقتصاد، يفضل قياس، وليس تقدير، تدفق المدفوعات بين قطاع الحكومة وسائر قطاعات الاقتصاد الأخرى خلال فترة معينة من الزمن.

٣ - نظراً لأن الأثر النهائي لكل معاملة على سائر القطاعات الأخرى قد يكون غير محدد أو غير واضح، فينبغي ألا تبوب المعاملات وفق أهدافها أو نتائجها النهائية بل وفق طبيعة وخصائص كل معاملة حين وقوعها.

وسوف نبحث فيما يلي بشيء من التفصيل معنى كل مبدأ من هذه المبادئ الثلاثية وما يترتب عليه من آثار عملية.

#### ١ - تعريف إصطلاح الحكومة

تعرف الحكومة على أنها تشمل جميع الوحدات التي تؤدي وظائف حكومية - أي تنفيذ السياسة العامة من خلال توفير الخدمات غير السوقية وتحويل الدخل، مستندة بصورة رئيسية على الضرائب الإلزامية المفروضة على القطاعات الأخرى<sup>١</sup>.

الحكومة العامة هي أوسع تعريف للحكومة وتتكون من: (١) الحكومة المركزية، وتشمل كل الوحدات التي هي وكالات أو أدوات للسلطة المركزية للبلاد والتي يمتد نفوذها ليشمل سائر أرجاء أراضيها، (٢) حكومات الولايات أو المقاطعات أو

١ انظر *Government Finance Statistics Yearbook*, Vol. XI (1987), P.7



الأقاليم وهي تتألف من الوحدات الحكومية التي تمارس اختصاصها مستقلة عن الحكومة المركزية في جزء من أراضي الدولة قد يضم عدداً من الحكومات المحلية، (٣) الحكومات المحلية التي تتألف من الوحدات الحكومية التي تمارس سلطات مستقلة في مختلف المناطق الحضرية والريفية لأقليم دولة ما، (٤) أية سلطات عليا تمارس وظائف تتعلق بالضرائب والانفاق الحكومي داخل الأراضي القومية.

وتدخل صناديق الضمان الاجتماعي ضمن القطاع الحكومي، كما هو معرف أعلاه، وتعامل كجزء من الحكومة المركزية أو من أي مستوى حكومي آخر تعمل فيه، ولا تعامل كقطاع فرعي منفصل عن الحكومة العامة.<sup>١</sup> وتعكس هذه المعاملة التشابه الأساسي بين الضمان الاجتماعي والبرامج الاجتماعية الحكومية الأخرى والاندماج المتزايد لعمليات الضمان الاجتماعي في المزيج الواسع لسياسات الحكومة الاجتماعية والاقتصادية في الاتجاه المضاد للدورة الاقتصادية.

وتعامل المؤسسات التابعة للدوائر الحكومية *Departmental Enterprises* (يشار إليها فيما بعد بالمؤسسات الحكومية) كجزء من مستوى الحكومة الذي تنتمي إليه، وتتكون هذه المؤسسات الحكومية من وحدات صناعية أو تجارية غير مساهمة وثيقة الصلة ببقية المصلحة الحكومية أو الهيئة الحكومية، وهي تقوم أساساً بتوفير السلع والخدمات لوحدة حكومية أخرى أو بيع السلع والخدمات للجمهور على نطاق ضيق. ومن أمثلة المؤسسات العامة غير المالية التابعة لإدارات الدولة، خدمات الطباعة والنشر للحكومة (وحدات مساعدة)، والمطاعم الحكومية في المباني العامة، والوحدات السكنية المؤجرة لموظفي الحكومة.

وتصنف المؤسسات العامة غير المالية خارج القطاع الحكومي ولكنها تدخل ضمن القطاع العام غير المالي. فالوحدات الصناعية أو التجارية التي تملكها الحكومة و/أو تسيطر عليها والتي تعتبر بمثابة شركات مساهمة أو التي تتولى بيع السلع والخدمات لبقية الاقتصاد على نطاق كبير تدخل ضمن تبويب قطاع المؤسسات العامة غير المالية. ومن أمثلة ذلك السكك الحديدية والخطوط الجوية المملوكة ملكية عامة، ومرفق البريد، والصناعات المؤممة أو التي تنشئها الحكومة بنفسها. أما المؤسسات المالية التي تملكها الحكومة و/أو تسيطر عليها والتي تمارس قبول ودائع تحت الطلب أو لأجل أو ادخارية، أو التي تتعهد بالتزامات وتحصل على أصول مالية في السوق فهذه تدخل ضمن قطاع المؤسسات العامة المالية.

١ تبعاً لنظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة في ١٩٦٨  
*A System of National Accounts*, (New York, 1968) تعتبر صناديق التأمين الاجتماعي كقطاع فرعي منفصل عن الحكومة العامة.

كذلك لا يدخل ضمن قطاع الحكومة أية وظائف نقدية تتولاها الحكومة مثل إصدار العملة أو المعاملات مع صندوق النقد الدولي أو أي قبول للالتزامات مترتبة على ودائع سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو ادخارية.<sup>١</sup> فكل هذه المعاملات تدخل ضمن قطاع المؤسسات العامة المالية ويظهر صافي حركة الأموال من الحكومة أو إليها في الإحصاءات كتدفق بين قطاع الحكومة وقطاع المؤسسات العامة المالية.

## ٢ - قياس المعاملات الحكومية

يناقش هذا القسم بعض المبادئ الأساسية لقياس المعاملات الحكومية وفق ما ورد في دليل إحصاءات مالية الحكومة.

### أ - مبدأ الدفع النقدي

حسب القواعد المتبعة في صندوق النقد الدولي والخاصة بتجميع إحصاءات مالية الحكومة يجري قيد معاملات الحكومة على أساس نقدي، ويتم تسجيل سائر متحصلات الحكومة ومدفوعات اعتباراً من تاريخ تسويتها نقداً.<sup>٢</sup> إن هذا الأساس في إعداد التقارير يبين على وجه التقريب حركة تدفق الأموال والموارد بين الحكومة وسائر قطاعات الاقتصاد الأخرى، ويتلافى مشكلات التقييم، ويتمشى بصورة وثيقة مع الإحصاءات المالية الأخرى، وبالتالي فهو مفيد بصورة واضحة للسياسات المالية والبرمجة المالية.

وفي الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة نجد أن البيانات الخاصة بالمجمعات الرئيسية - أي الإيرادات، والمنح، والانفاق، والاقراض ناقص التسديدات، والتمويل - تدون عموماً على أساس الدفع النقدي، إذ أنها تمثل مدفوعات الحكومة لبقية الاقتصاد أو متحصلاتها منه خلال فترة زمنية معينة. وتعتمد الإحصاءات التفصيلية على أكثر البيانات دقة في حسابات الحكومة وأقربها من مرحلة الدفع، وعندما تكون التفاصيل قائمة على أساس مختلف عن الأساس النقدي، يتم إعداد بنود للتسوية.

وعند القيام بمشتريات أو تحصيل إيرادات بموجب صك دين حكومي، تدون مختلف أجزاء العملية كمعاملات مستقلة، فعلى سبيل المثال عندما تقوم حكومة ما

١ في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية (SNA) يدخل قيام الحكومة بمعاملات السلطة النقدية وقبولها للودائع ضمن قطاع الحكومة طالما أن هذا لا يتم عن طريق وحدات تتحمل التزامات وكذلك تحوز أصولاً مالية في السوق.

٢ على العكس من ذلك نجد أن نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية يقوم على أساس الاستحقاق وبالتالي تقيد المعاملات وقت المطالبة أو الالتزام أو لدى استحقاقها بدون جزاءات.

بعملية شراء وتدفع الثمن بموجب سند لأجل ثابت مثلاً، تدون هذه العملية كإفناق وفي نفس الوقت كعملية اقتراض، ولدى سدادها نقداً في وقت لاحق تقيّد كسداد لدين.

## ب – المعاملة الإجمالية مقابل المعاملة الصافية للمتحصلات والمدفوعات

كعبداً عام يتعين أن تظهر المدفوعات والإيرادات التي لا تتعلق بالنشاط الصناعي على أساس إجمالي لكي تعكس الإحصاءات بصورة شاملة حجم وأثر ما تحصله الحكومة من إيرادات وما تنفقه من مصروفات.<sup>١</sup> ومثال ذلك لا تحسب الرسوم المدرسية على أساس أنها مقابل لكلفة توفير الخدمات المدرسية ولا تخصم على أنها «إفناق سالب»، كما أن تكلفة تحصيل الضرائب لا تخصم من الحصيلة الضريبية باعتبارها «إيراد سالب».

وقد يتطلب الأمر أحياناً إجراء تعديلات كبيرة لاستبعاد «الإفناق السالب» الذي يظهر ببعض الحسابات وإدراجه بإجمالي الإيراد. ويشار إلى مثل هذا «الإفناق السالب» في بعض نظم الميزانية بمصطلح الاعتمادات المدعمة لذاتها aid بمعنى الإيراد غير الضريبي الذي يتم تحصيله أثناء قيام المصالح والجهات الحكومية بعملها والذي يعامل «كإفناق سالب» في حساباتها، بحيث يدون المبلغ المتبقي من المصروفات وحده كتكلفة أو اعتماد في حاجة إلى تمويل. ولاظهار الحجم الكامل لكل من إيرادات الحكومة ومصروفاتها، يتعين أن تضاف إلى الإيرادات والنفقات مبالغ الاعتمادات المدعمة لذاتها الواردة «كمصروفات سالبة» في الحسابات.

وبالنسبة للنشاطات الصناعية التي تقوم بها المؤسسات الحكومية فلا يدرج في إيرادات أو مصروفات الحكومة إلا الفوائض أو العجوزات الناجمة عن تشغيل هذه المؤسسات وذلك لأن فائض أو عجز التشغيل هو الذي يوفر إيراداً للحكومة أو يتطلب مصروفات منها.<sup>٢</sup> بيد أن المعاملات الرأسمالية للنشاطات الصناعية تعامل على أساس مجمل كجزء لا يتجزأ من عمليات الحكومة.

## ج – دمج البيانات

عند تجميع إحصاءات مالية الحكومة يتعين استبعاد المعاملات المتبادلة بين

١ في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية تظهر مختلف فئات المصروفات على أساس صاف، أي تظهر مشتريات الأراضي أو الأصول غير الملموسة على أساس القيمة الصافية.

٢ يعامل نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية نشاط المؤسسات التابعة للدوائر الحكومية على أساس صاف أيضاً، غير أنه يدمج عجوزات التشغيل مع فوائضه.

الوحدات الداخلة في دائرة الحكومة وادراج مجمل معاملاتها مع بقية قطاعات الاقتصاد تحت فئات مشتركة. ويطلق على هذه العملية اصطلاح دمج البيانات.

وتتضمن قواعد صندوق النقد الدولي ارشادات لتجميع معاملات قطاع الحكومة العامة وهي تقتضي الدمج على مستويات ثلاثة: (١) الدمج فيما بين أجهزة كل حكومة باستبعاد المعاملات الداخلية فيما بين الوحدات، (٢) دمج بيانات جميع الحكومات على المستوى الواحد، على أن تستبعد فقط المعاملات المشتركة بين الحكومات الاقليمية أو المحلية مثلا، (٣) دمج بيانات الحكومة المركزية والاقليمية والمحلية للوصول الى قطاع الحكومة العامة ككل مع استبعاد المعاملات الحكومية فيما بين المستويات المختلفة للحكومة.

غير أنه بالنسبة لمعظم الدول فإن الكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة *GFS Yearbook* لا يقدم بيانات عن الحكومة العامة المدمجة نظراً للصعوبات العملية المتمثلة في الحصول على بيانات عن جميع القطاعات الفرعية بتفصيل كاف ودون تأخير طويل. وينصب الاهتمام على تجميع معاملات الحكومة المركزية وهي عادة ما تتوفر في وقت مبكر وبتواتر وتفصيل أكثر من المعاملات التي تجريها القطاعات الفرعية الأخرى للحكومة العامة. وإضافة الى ذلك، تعتبر الحكومة المركزية أهم قطاع فرعي للحكومة العامة من وجهة نظر السياسة المالية.

ويرد في الكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة *GFS Yearbook* بيانات تفصيلية عن الميزانيات المدمجة للحكومة المركزية وبيانات منفصلة عن ميزانية الحكومة المركزية والمعاملات خارج الميزانية وصناديق التأمين الاجتماعي. غير أنه في عدد من الحالات لا تغطي البيانات الخاصة بالحكومات المركزية جميع وحدات الحكومة المركزية، (كما هو مشار اليه في نهاية الملاحظات المتعلقة بالبلدان المختلفة بالكتاب السنوي). وبالنسبة لأنشطة حكومات الولايات والحكومات المحلية يقدم الكتاب السنوي بيانات موجزة عن بلدان عديدة، كما يقدم في بعض الحالات بيانات عن التحويلات بين مستويات الحكومة المختلفة بحسب الوظيفة.

## ٢ - تبويب المعاملات الحكومية

يحدد هذا القسم الاطار التحليلي لتبويب المعاملات الحكومية حسب الفئات الرئيسية للنظام الاحصائي: الإيرادات، والمنح، والانفاق، والاقرض ناقص التسديدات، والتمويل. وترد تعليقات على التبويب داخل كل فئة رئيسية<sup>١</sup>.

١ يرد في الملحق الجدول الموجز لعمليات الحكومة المركزية في الكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة، والذي يحوي المجملات الرئيسية والجداول المكونة. وتبين الجداول من A وحتى G التفاصيل الخاصة بالإيرادات والمنح والانفاق، والاقرض ناقص التسديدات، والتمويل، والدين.

## أ - فوارق أساسية

عادة ما تبويب المعاملات في الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة *GFS Yearbook* من حيث خصائصها وقت الدفع لا على أساس الاستخدام اللاحق لها. وقد وردت في دليل إحصاءات مالية الحكومة ٦ فوارق أساسية في طبيعة المعاملات الحكومية. وينطبق الفارق الأول، بين المتحصلات والمدفوعات، والفارق الثاني بين المعاملات واجبة السداد وغير واجبة السداد، على جميع المعاملات. أما الفارقان التاليان بين المعاملات بمقابل والمعاملات بدون مقابل، وبين المعاملات الجارية والرأسمالية، فلا ينطبقان إلا على المعاملات غير واجبة السداد. وينطبق آخر فارقين بين الأصول المالية والخصوم المالية، وبين المعاملات لأغراض السياسة العامة والمعاملات لأغراض السيولة فقط على المعاملات واجبة السداد.

ونناقش فيما يلي مدلول كل فارق بإيجاز:

١ - المتحصلات والمدفوعات: يظهر التمييز الأساسي بين جميع المعاملات في كونها إما متحصلات (أي مصادر للأموال بالنسبة للحكومة) أو مدفوعات (إستخدام للأموال).

٢ - المعاملات واجبة السداد والمعاملات غير واجبة السداد: المعاملات واجبة السداد هي تلك التي تولد أو تنهي استحقاقاً واجب السداد، وتتميز عن المعاملات غير واجبة السداد التي لا تتضمن استحقاقاً للسداد.

٣ - المعاملات بمقابل والمعاملات بدون مقابل: المعاملات بمقابل هي التي تتطلب الدفع نظير مقابل مثل الحصول على سلع أو خدمات، أو استخدام الممتلكات أو حيازتها، أو خدمات عوامل الانتاج المقدمة كمقابل، في حين أن المعاملات بدون مقابل، مثل الضرائب، لا تشمل على نظير مقابل.

٤ - المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية: يرتكز مصدر التمييز بين المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية على أساس أن استخدام السلع الرأسمالية (وهي التي يزيد عمرها الاقتصادي عن مدة عام) في عملية الانتاج يؤثر في الدخل المقبل، وأن هذه السلع الرأسمالية تمثل ثروة من حيث أنها القيمة الرأسمالية الحالية للتدفق المستقبلي للدخل.

٥ - الأصول والخصوم المالية: يجب التمييز بين المعاملات الواجبة السداد التي تنطوي على استحقاقات للحكومة وتلك التي تنطوي على التزامات الحكومة لآخرين. ومثل هذا التمييز ضروري بسبب عدم التماثل (*asymmetry*) بين

الأصول والخصوم المالية للحكومة. ونظراً لامكانية لجوء الحكومة للبنك المركزي، فإنها ليست بحاجة الى الاحتفاظ بأصول مالية سائلة. وعلى عكس القطاعات الأخرى فإن الحكومة لا تشعر بأنها أغنى وتتصرف بطريقة مختلفة عندما تزيد أصولها المالية، كما أنها لا تدير وضع أصولها وخصومها المالية بهدف الاحتفاظ بالسيولة المرغوبة بأقل تكلفة ممكنة. وفي حين يوجه الاقتراض الحكومي للوفاء بالاحتياجات المالية الحكومية، فإن الاقتراض الحكومي يتم في العادة لأغراض متعلقة بالسياسة العامة (تماماً مثل دوافع السياسة العامة التي تؤدي الى نفقات حكومية مباشرة غير واجبة السداد) وليس لغرض إدارة السيولة.

٦ - معاملات لأغراض السياسة العامة ومعاملات لأغراض السيولة: إن جميع المعاملات الواجبة السداد التي تؤثر في الالتزامات المالية للحكومة تكون لأغراض إدارة السيولة. ولكن المعاملات الحكومية التي تؤثر في الالتزامات المالية المستحقة على الآخرين لا تكون جميعها لأغراض تنفيذ السياسة العامة. فهناك استثناءات بالنسبة للحكومة المركزية وكل من حكومات الولايات والحكومات المحلية تنطوي على اكتساب الحكومة لأصول مالية لأغراض السيولة لا لأغراض السياسة العامة. وتشمل هذه الاستثناءات، على مستوى الحكومة المركزية، صناديق استهلاك الدين الحكومي وبعض نظم الضمان الاجتماعي التي تسعى لتعظيم عائدها والاحتفاظ بوضع للأصول يتمشى مع هيكل استحقاق التزاماتها المتوقعة. كذلك قد يكون اقراض حكومة الولاية أو الحكومة المحلية لمستوى حكومي أعلى لأغراض إدارة السيولة. وللحفاظ على هذا التمييز الهام يجب، في حالة احتفاظ الحكومة بأصول مالية لأغراض السيولة لا لأغراض السياسة العامة، تصنيف المعاملات التي تتضمن هذه الأصول مع المعاملات المتعلقة بالالتزامات الحكومية.

أما بخصوص التغيير في الأرصدة النقدية للحكومة فبالرغم من أن هذا التغيير لا يعد في حد ذاته معاملة، يجب ادراجه في حيازات الحكومة من العملة والودائع في أي إطار تحليلي يضم العلاقات المتشابكة الكاملة بين جميع المتحصلات والمدفوعات الحكومية. وبخلاف ما يتصل باعادة التقييم فإن التغيير في الأرصدة النقدية للحكومة بين بداية فترة ونهايتها يعكس مجموع المتحصلات والمدفوعات خلال الفترة.

ويمكن توييب أي معاملة تحت المجموعة المناسبة من النظام الإحصائي وذلك بمقارنتها بالمعايير الستة الواردة أعلاه.

## ب – الإيرادات

تشمل الإيرادات كافة المتحصلات غير واجبة السداد، سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل، ما عدا المنح الواردة من حكومات أخرى أو من مؤسسات دولية. ويرد في الملحق (الجدول A) تبويب تفصيلي للإيرادات والمنح. وتقسم الإيرادات إلى إيرادات جارية وأخرى رأسمالية، ولا تتضمن الأخيرة سوى المتحصلات من بيع الأصول الرأسمالية، وعلى ذلك فإن الإيرادات الجارية تشمل جميع الإيرادات الضريبية والإيرادات الجارية غير الضريبية.

وتعرف الضرائب بأنها مبالغ إلزامية بلا مقابل وغير واجبة السداد، تفرضها الحكومة لأغراض تتعلق بالمصلحة العامة. وتظهر حصيلة الضرائب صافية من المبالغ المستردة خلال الفترة وصافية من المعاملات التصحيحية، على أنه لا يخضع منها أي مصروفات حكومية مقابل جبايتها وإدارة العملية الضريبية. كذلك تشمل الضرائب اشتراكات الضمان الاجتماعي الإلزامية، فضلاً عن الأرباح المحولة للحكومة من الاحتكارات المالية واحتكارات الاستيراد والتصدير واحتكار شراء وبيع النقد الأجنبي، التي تعكس استخدام السلطة الضريبية للحكومة في تحصيل إيرادات شبيهة برسوم الإنتاج عن طريق البيع الاحتكاري لمنتجات معينة. وتصنف حصيلة الضرائب إلى سبع فئات رئيسية وفقاً لطبيعة الوعاء الذي تفرض على أساسه الضريبة أو نوع الإجراء المؤدي إلى وجود التزام ضريبي.

وتشمل الإيرادات غير الضريبية المتحصلات بمقابل الناشئة من دخل الملكية، والاعتاب والرسوم، والمبيعات غير الصناعية والعرضية، وفوائض تشغيل المؤسسات الحكومية. كما أنها تشمل أيضاً بعض المتحصلات بدون مقابل مثل الغرامات والمصادرات والتبرعات الجارية من الأفراد.

وتشمل الإيرادات الرأسمالية قيمة مبيعات الحكومة من الأصول الرأسمالية الثابتة والمخزونات الاستراتيجية والأراضي والأصول غير الملموسة.

## ج – المنح

تعرف المنح بأنها متحصلات غير إلزامية بلا مقابل وغير واجبة السداد وتحصل من حكومات أخرى ومن المؤسسات الدولية. والمنح الجارية هي التي تستخدم لأغراض الاتفاق الجاري أو لأغراض عامة أو غير محددة. وإذا كان الهدف من المنح السماح للحكومة المتلقية للمنحة باكتساب أصول رأسمالية أو مالية أو لتعويضها عن تلف أو تدمير أصول رأسمالية فإنها تصنف كمنح رأسمالية. لا تدرج منح السلع والخدمات التي تلقاها حكومة عيناً في إحصاءات مالية الحكومة المعدة على أساس

نقدي، ولكنها تظهر، لأغراض التحليل، كبنود للتذكير بالجدول الخاص بالايادات والمنح.

ويصنف دليل إحصاءات مالية الحكومة المنح، مثل الايرادات، كمعاملات من شأنها أن تخفض حجم العجز وليس تمويله. ويمثل هذا الاختيار ما هو متبع في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية SNA وكذلك المتبع في دليل ميزان المدفوعات<sup>١</sup> الذي يصدره صندوق النقد الدولي.

#### د - النفقات

تشمل النفقات جميع مدفوعات الحكومة غير واجبة السداد التي تقوم بها الحكومة سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل وسواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية. وتشكل مدفوعات المنح أو التحويلات لحكومات أخرى قسماً من أقسام النفقات ذاتها وليس قسماً منفصلاً عنها كما هو الحال بالنسبة للمتحصلات.

ويتسم عدد من الفوارق المميزة بين أنواع النفقات بأهمية خاصة فيما يتعلق بالمقاييس الشاملة لنشاط الحكومة والنشاط الاقتصادي بصفة عامة، فالتمييز بين المدفوعات بمقابل وبدون مقابل يتضح أهميته من أن المدفوعات بمقابل هي وحدها التي تساهم في قياس كل من الاستهلاك، وتكوين رأس المال، والنتاج في نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة. وكذلك فإن التمييز بين المدفوعات الجارية والرأسمالية ضروري لقياس المدخرات الحكومية.

وينتهج تبويب النفقات خطين رئيسيين هما: الأثر الاقتصادي للنفقات على المجتمع، والغرض أو الوظيفة التي تخدمها النفقات. وللتبويب الاقتصادي أهمية خاصة في التحليل الاقتصادي الكلي.

عند تبويب النفقات والاقراض ناقص السداد على أساس النمط الاقتصادي في الملحق (الجدول C)، يتم التمييز بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية وبين المدفوعات بمقابل والمدفوعات بدون مقابل. وتضم النفقات الجارية النفقات على السلع والخدمات، ومدفوعات الفائدة والإعانات، وغير ذلك من التحويلات الجارية. وتصنف النفقات على السلع المعمرة والمعدات الخاصة بالاقراض العسكرية كنفقات جارية، فيما عدا النفقات على المصانع والمسكن التي يقيم فيها العسكريون.

وتشمل النفقات الرأسمالية حياة الأصول الرأسمالية الثابتة التي يزيد عمرها العادي عن عام واحد والتي تزيد قيمتها عن حد أدنى معين، والمشتريات من المخزونات الاستراتيجية، والمشتريات من الأراضي والأصول غير الملموسة،

<sup>١</sup> International Monetary Fund, *Balance of Payments Manual*, 4th ed.



والتحويلات الرأسمالية. أما شراء الحكومة للأصول الرأسمالية لاستخدامها خارج القطاع الحكومي، في المؤسسات العامة غير المالية مثلاً، فيبوب كشراء أسهم رأس مال ويقيد كجزء من الاقتراض ناقص السداد.

هناك ٩ فئات رئيسية لتبويب النفقات حسب الوظيفة كما ورد في الملحق (الجدول B)، وتضم كل فئة عدداً من الفئات الفرعية. ويركز هذا التبويب على الغرض الذي تمت من أجله النفقات، بغض النظر عن الجهة الحكومية التي تم الصرف عن طريقها.

#### ٥ - الاقتراض ناقص السداد

يتضمن الاقتراض ناقص السداد المعاملات الحكومية المتعلقة باستحقاقات الحكومة على الغير والتي تقوم بها لتحقيق أغراض متعلقة بالسياسة العامة وليس بغرض إدارة سيولة الحكومة أو اكتساب عائد. وهذا البند يغطي كل من الاقتراض الحكومي لأغراض السياسة العامة ناقص أي مدفوعات سداد للحكومة ويغطي أيضاً حصص مشاركة الحكومة في رأس المال لاهداف السياسة العامة ناقص مبيعات حصص الحكومة في رأس المال. أما التغييرات في الأرصدة التي تحتفظ بها الحكومة من عملات وودائع فتدرج ضمن عمليات التمويل وليس ضمن الاقتراض ناقص السداد. كذلك فإن ما تقرضه الحكومة لأغراض تحقيق السيولة سواء عن طريق صندوق سداد القروض أو برامج الضمان الاجتماعي أو أية وحدات حكومية أخرى، فيدرج ضمن التمويل وليس ضمن الاقتراض ناقص السداد.

وبغية الوصول الى العجز أو الفائض الكلي يصنف دليل إحصاءات مالية الحكومة الاقتراض ناقص السداد مع المصروفات لا مع التمويل، وهو بهذا يختلف عن نظام الحسابات القومية الذي يدرج تحت بند التمويل جميع المعاملات التي تؤثر على المستحقات. ويعكس هذا الأسلوب التباين بين الأسباب التي تدعو الحكومة للاقتراض وتلك التي تدعوها للاقتراض، حيث تقوم الحكومة بالاقتراض لا من أجل اكتساب أصل مالي مريح بل لانتهاج أهداف السياسة العامة مثل توفير المساكن، أو إعادة إصلاح التدمير الناشء عن الحروب، أو لتنفيذ مشروعات إنمائية أخرى قد لا يتوفر من أجلها رأس مال خاص. ويمكن تبويب الاقتراض ناقص السداد أيضاً بحسب الوظيفة أو الغرض الذي يتم من أجله. ويظهر ذلك في الجدول B. 1 من الملحق ويشمل فئات تماثل تلك الواردة في الجدول B من الملحق.

#### ٦ - التمويل

يعادل إجمالي التمويل، من حيث التعريف، العجز أو الفائض الكلي، لذلك فإنه يمثل الاقتراض الحكومي، ناقص سداد أصل الدين، ناقص اكتساب الحكومة

لاستحقاقات على الغير لأغراض السيولة صافية من مبيعات أو سداد مثل هذه الاستحقاقات، زائد الانخفاض الصافي في أرصدة الحكومة النقدية بين بداية الفترة ونهايتها الناشء عن معاملات لا عن تعديلات التقييم. ولا تدرج مدفوعات الفائدة على الدين الحكومي تحت التمويل وإنما مع الانفاق الحكومي. والمتبع عرفاً هو وجود علاقة موجبة أمام الفوائض وعلامة سالبة أمام العجوزات ويغطيان بتمويل مساو في المقدار ولكن بعلامة عكسية.

يعتبر اختيار المتحصلات والمدفوعات التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد العجز أو الفائض في الميزانية أحد العوامل الهامة في تنظيم معاملات الحكومة. وفي أي نظام للمحاسبة على أساس نقدي يجب أن يكون إجمالي المتحصلات زائد أي انخفاض في الحيازات النقدية مساو لإجمالي المدفوعات زائد أي زيادة في الحيازات النقدية. وانطلاقاً من هذا المفهوم تكون المتحصلات زائد الانخفاض في النقدية والمدفوعات زائد الزيادات النقدية متساويين بحيث لا يكون هناك فائض أو عجز. ولكن المعاملات تختلف من جوانب عديدة هامة، ويمكن باختيار أنواع معينة فقط من المعاملات كمعاملات تحدد العجز وأنواع أخرى كمعاملات تمول العجز إستخلاص مقياس مفيد لرصيد معاملات الحكومة بالنسبة لبعض المعايير التحليلية.

ووفقاً لمفهوم العجز الكلي/ الفائض الكلي المستخدم في الدليل ترتب عناصر المدفوعات والمتحصلات كما يلي:

العجز/ الفائض = النفقات على سلع وخدمات وتحويلات  
زائد الاقراض ناقص السداد  
ناقص الإيرادات والمنح

العجز/ الفائض = تمويل  
اقتراض صاف  
خارجي  
محلي  
الجهاز المصرفي  
البنك المركزي  
بنوك الودائع النقدية  
غير مصرفي (بما في ذلك المؤسسات المالية غير النقدية)  
التغير في حيازات العملة والودائع

وتكمن ميزة مفهوم العجز الكلي/ الفائض الكلي في تمثيله بطريقة شاملة

لوضع الحكومة المالي وأثره في معظم الظروف على الاحوال النقدية وميزان المدفوعات. إلا أنه لتحديد الاثر الدقيق فان الامر يتطلب تحليلاً أدق لمكونات التمويل، وصلاحيه استخدامه في حالات معينة. ويقصد بتبويب عمليات التمويل اظهار مصادر الاموال التي يتم الحصول عليها لتغطية عجز الحكومة أو استخدامات الاموال المتوفرة من فائض الحكومة.

ويقسم التمويل الى تمويل محلي، يتم الحصول عليه من المقيمين، وتمويل من الخارج، يتم الحصول عليه من غير المقيمين. وعلاوة على ذلك يبويب التمويل بحسب نوع الدائنين كما هو وارد في الجدول D من الملحق، وبحسب نوع أداة الدين كما هو وارد في الجدول E من الملحق. ولغرض التحليل الاقتصادي والمالي فان التبويب بحسب نوع الدائنين ربما كان أكثرها فائدة، نظراً لأنه يجمع بين الدائنين ذوي أنماط السلوك الاقتصادي المتجانسة. وبالحد الذي تكون فيه أدوات الدين بحوزة مجموعات ذات أنماط سلوكية اقتصادية متجانسة، يمكن بالمثل أن يكون هذا التبويب مفيداً.

#### ز – الدين

يمثل الدين الرصيد القائم من الالتزامات المباشرة للحكومة المعترف بها تجاه بقية الاقتصاد والعالم الخارجي، وهي التزامات نشأت في الماضي وأدرجت لها جداول زمنية للسداد عن طريق العمليات الحكومية المستقبلية أو لتبقى كديون دائمة. ولا يدرج بالدين سوى الالتزامات المالية التي تقر بها الحكومة والتي تخدم من خلال مدفوعات الفائدة أو سداد أصل الدين أو كليهما. ويستثنى من الدين الحكومي التزامات السلطات النقدية، الناتجة عن اصدار العملة مثلاً، إذ لا تعتبر وظائف السلطات النقدية جزءاً من الحكومة بل من قطاع المؤسسات المالية. ويستبعد أيضاً من أرقام الدين الحكومي الدين العائم لالتزامات الحكومة قيد التسوية ما لم يتم الاقرار به وتحويله الى التزامات تعاقدية محددة لأجل.

ويصنف الدين الى فئات بحسب نوع الدائنين كما هو وارد في الجدول (F) من الملحق، وبحسب نوع أداة الدين المستخدمة كما هو وارد في الجدول (G) من الملحق، وتناظر فئاتها الفئات الخاصة بالتمويل.

#### ٤ – أسئلة ومساائل للمناقشة

- ١ – كيف يعرف الفائض الكلي/ العجز في دليل إحصاءات مالية الحكومة؟ اشرح ما يبرر هذا التعريف. كيف يختلف تعريف العجز الكلي/ الفائض الكلي/ العجز في ميزانية بلدك عن هذا التعريف؟ ما هو مبرر التعريف المستخدم في بلدك؟
- ٢ – كيف يعامل الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة الصناديق المالية

مثل صناديق الضمان الاجتماعي، وصندوق سداد الديون. ما هو مبرر الكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة في ادراج هذه الصناديق في حسابات الميزانية؟

٢ - كيف يعامل الكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة المعاملات مع صندوق النقد الدولي؟

٤ - كيف يعامل الكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة التمييز بين الانفاق الرأسمالي والانفاق الجاري؟ ما هو المبرر لهذه المعاملة؟

٥ - كيف يعامل الكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة الأنواع المختلفة من المعاملات الحكومية والمتضمنة استحقاقات مالية؟

### القسم الثاني: إحصاءات مالية الحكومة - مصر

يبين هذا القسم من الحلقة الدراسية بعض التطبيقات العملية للمبادئ التي جرت مناقشتها من قبل، مع الإشارة بنوع خاص الى مصر.

#### ١ - نطاق تغطية الميزانية وإجراءاتها

يضم القطاع العام في مصر الادارات المركزية والمحلية، وعدداً كبيراً من السلطات العامة، وشركات القطاع العام (أنظر الجداول ١ الى ٥). وتشمل الحكومة المركزية الادارة المركزية (الوزارات والهيئات التشريعية) وهيئات الخدمات العامة التي تقوم أساساً بتنفيذ مهام حكومية مثل البحوث الزراعية، والتعليم العالي. وتشمل الحكومة المحلية على ٢٦ محافظة وعدد كبير من البلديات التي تتبعها. وتستمد الحكومات المحلية إيراداتها من مصادر محلية تشمل ضرائب ورسوم وأتعاب بالإضافة الى ضرائب مخصصة (ضرائب الأراضي الزراعية وضرائب العقارات والضرائب الاضافية على الدخل) وتحويلات من الحكومة المركزية. وتتكون المؤسسات العامة غير المالية من سلطات عامة اقتصادية وشركات القطاع العام. وتقوم السلطات العامة الاقتصادية بتقديم خدمات حكومية ولكنها منظمة على أسس تجارية (مثل هيئة قناة السويس وهيئة السكك الحديدية وهيئة الطرق والجسور وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية وهيئة البريد والكهرباء). وتعمل شركات القطاع العام في مجال واسع من الأنشطة الاقتصادية ومعظمها يهيمن على نشاط القطاع الذي تعمل به، فعلى سبيل المثال تمثل الشركات الصناعية العامة نحو ثلثي الانتاج الصناعي.

وتبدأ السنة المالية من أول تموز/يوليو وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيو. وتتكون

ميزانية الدولة من ميزانيات مستقلة للحكومة المركزية، والحكومات المحلية، وهيئات الخدمات العامة. وبغية إتاحة المزيد من المرونة التشغيلية للهيئات العامة الاقتصادية، فإنه يتم اعداد ميزانياتها بطريقة مستقلة، ولا تدخل هذه الميزانيات في ميزانية الدولة التي تضم فقط المعاملات بين الحكومة من ناحية والهيئات العامة الاقتصادية وشركات القطاع العام من ناحية أخرى، بالإضافة الى الانفاق الاستثماري للقطاع العام بأسره.

### شمولية البيانات

تغطي البيانات الواردة بجدول الحكومة المركزية عمليات الوحدات من ١ - ٧ المدرجة بالجدول رقم ١، وتعتبر الوحدتان ٢ و ٦ وحدات من خارج الميزانية، أما الوحدتان ٤ و ٥ فيضمان صناديق الضمان الاجتماعي.

### الجدول رقم ١ - وحدات الحكومة العامة

رقم الإشارة	الوحدات	الحسابات المستخدمة	مصادر البيانات (مرجع الجدول ٢)
<b>وحدات الحكومة المركزية المشمولة بالميزانية العامة</b>			
١ -	رئاسة الجمهورية، ومجلس الشعب، والهيئة التشريعية، و ٢٩ وزارة، و ٦٧ هيئة ومؤسسة مركزية	١	٤.٢.١
٢ -	٢٦ سلطة محلية	١	٤.٢.١
<b>وحدات الحكومة المركزية ذات الميزانيات الخاصة</b>			
٢ -	١٢ صندوقاً لأنشطة معينة	٣	٣
٤ -	الهيئة العامة للتأمين والمعاشات (المعاشات التقاعدية لموظفي الحكومة)	٤	٣
٥ -	الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (المعاشات التقاعدية لموظفي المؤسسات العامة)	٤	٣
٦ -	٥٩ هيئة عامة للخدمات السيادية	٤	٣
٧ -	حسابات الخزانة العامة	٢	٣

السنة المالية: تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيو بعد عام ١٩٧٩، وتنتهي في ٣١ كانون

## الجدول رقم ١ - وحدات الحكومة العامة (تمة)

رقم الإشارة	الوحدات	(مرجع الجدول ٢)	الحسابات المستخدمة (مرجع الجدول ٣)	مصادر البيانات
----------------	---------	--------------------	---	-------------------

الأول/ديسمبر حتى عام ١٩٧٩.

فترة التسوية أو الفترة التكميلية: شهران

أساس تسجيل المتحصلات: النقدية والشيكات المودعة

أساس تسجيل المدفوعات: النقدية المدفوعة والشيكات المصدرة، الودعتان ١، ٢

تواتر البيانات: سنوياً وشهرياً

التأخر الزمني في توفر البيانات: ٩ أشهر للحسابات السنوية النهائية، وشهران للبيانات الشهرية.

ملحوظة: تضم الوحدة (٣) صندوق الميزانية الزراعية، وصندوق الأراضي الزراعية، وصندوق دعم السينما، وصندوق المباني القضائية، والصندوق المصرفي للمعونة الفنية لأفريقيا، وصندوق تمويل مباني وزارة الخارجية بالخارج، وصندوق تحسين وتطوير خدمات الطيران المدني، وصندوق تحسين القطن المصري، وصندوق المشروعات المقامة على أراضي وزارة الداخلية، وصندوق تسجيل الملكية، وصندوق البحوث والدراسات الخاصة بمشروعات الانشاءات، وصندوق تحصيلات رسوم الخدمات.

وتضم الوحدة (٦) مركز البحوث الزراعية، وجامعة الاسكندرية، وأكاديمية الفنون، وجامعة أسيوط وهيئة إستاذ القاهرة، وجامعة القاهرة، والهيئة المركزية للكتب المدرسية والجامعية، وهيئة الآثار المصرية، والهيئة المصرية العامة للكتاب، والهيئة المصرية العامة للطيران المدني، والهيئة المصرية العامة لخفر السواحل، والهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف، والهيئة المصرية العامة لمساحة الأراضي، والهيئة المصرية العامة للطرق والكباري، والهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي، وهيئة الأوقاف المصرية، وجامعة عين شمس، ومركز تخطيط الطاقة، وجامعة حلوان، وجامعة المنصورة، وجامعة المنوفية، وجامعة المنيا، والهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي، والهيئة القومية للصحة بالاسكندرية، والهيئة القومية لمترو الانفاق، والمركز القومي لدراسات التأمين الصناعي، والمعهد القومي للاتصالات الكبلية، والمعهد القومي للتدريب على الطيران المدني، والمعهد القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، والمعهد القومي للنقل، والمجلس القومي للسكان، والمشروع القومي لتنظيم الأسرة، وهيئة تنفيذ مشروعات تحسين الأراضي، والهيئة العامة لخزان أسوان، والهيئة العامة لمركز بحوث البناء والاسكان، والهيئة العامة لسوق رأس المال، والهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة، والهيئة العامة لنظافة وتجميل الجيزة، والهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي، والهيئة العامة للتخطيط الانمائي، والهيئة العامة لتنمية السياحة، والهيئة العامة لمراقبة الصادرات، والهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات،

والهيئة العامة لمشروعات المساحة التطبيقية والتعدين، والهيئة العامة لخدمات الحكومة، والهيئة العامة للتأمين الصحي، والهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية، والهيئة العامة للاستعلامات، والهيئة العامة لاستصلاح الأراضي، والهيئة العامة للأرصاد الجوية، والهيئة العامة للنقل النهري، والهيئة العامة للصرف الصحي بالقاهرة الكبرى، والهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل، والهيئة العامة للخدمات البيطرية، والمركز الاقليمي لتعليم البالغين، وجامعة قناة السويس، وجامعة طنطا، ومركز بحوث المياه، وجامعة الزقازيق.

### الجدول رقم ٢ – حسابات وصناديق الحكومة

الوحدات المستخدمة للحساب (مرجع الجدول ١)	رقم الإشارة
	<b>تحت رقابة وزارة المالية</b>
٢، ١	١ – حسابات الإيرادات والنفقات الخاصة بالميزانية الإدارية. متحصلات: إيرادات، وتحويلات داخل القطاع الحكومي الواحد، واقتراض. مدفوعات: نفقات مرخص بها من جانب مسؤولي وزارة المالية بكل وزارة أو مصلحة أو هيئة.
	<b>تحت رقابة وحدات أخرى للحكومة المركزية</b>
٧	٢ – حساب الخزانة العامة. متحصلات: إيرادات، وتحويلات داخل القطاع الحكومي الواحد واقتراض. مدفوعات: تحويلات داخل القطاع الحكومي الواحد، وامتلاك، مرخص بها من وزارة المالية.
٣	٣ – حسابات مفردة لصناديق مخصصة لأنشطة معينة. متحصلات: إيرادات، وتحويلات داخل القطاع الحكومي الواحد، واقتراض. مدفوعات: نفقات وتحويلات داخل القطاع الحكومي الواحد.
٦، ٤	٤ – حسابات مفردة لوحدات أخرى. متحصلات: إيرادات، وتحويلات داخل القطاع الحكومي الواحد، واقتراض. مدفوعات: نفقات وتحويلات داخل القطاع الحكومي الواحد.

## الجدول رقم ٢ - مصادر البيانات

رقم الإشارة

## وزارة المالية

- ١ - حسابات الدولة النهائية (سنوية)  
٢ - تقارير المتابعة، مصلحة المتابعة والحسابات الختامية (شهرية، فيما عدا شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، غير منشورة)

## وحدات أخرى للحكومة المركزية

- ٣ - حسابات هيئات وصناديق مفردة (غير منشورة)

## البنك المركزي المصري

- ٤ - النشرة الاقتصادية (ربع سنوية باللغتين العربية والانجليزية)  
٥ - التقرير السنوي (باللغتين العربية والانجليزية)  
ملحوظة: جميع المصادر باللغة العربية ما لم يذكر خلاف ذلك.

## الجدول رقم ٤ - المنشآت العامة غير المالية

- هيئة إنشاء مشروعات توليد الطاقة الكهربائية بالقوة المائية  
هيئة محطات الطاقة النووية لتوليد الكهرباء  
هيئة المجتمعات الانتاجية الجديدة  
إتحاد الاذاعة والتلفزيون  
هيئة ميناء القاهرة الجوي  
هيئة القاهرة للنقل العام  
هيئة ميناء دمياط  
شركة مصر للطيران  
هيئة الزراعة المصرية  
هيئة الكهرباء المصرية  
المؤسسة المصرية العامة للبترول  
الهيئة المصرية العامة لمستحضرات المصل واللقاح  
صندوق التصنيع والانتاج بالسجون



الجدول رقم ٤ - المنشآت العامة غير المالية (تتمة)

---

الهيئة العامة للسلع التموينية
وزارة الدفاع، هيئة الخدمات العامة
الهيئة القومية للسكك الحديدية المصرية
الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية
الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية
الهيئة القومية للبريد
الهيئة العامة لمشروعات الانعاش والتنمية الزراعية
الهيئة العامة لميناء الاسكندرية
الهيئة العامة لمرفق مياه الاسكندرية
الهيئة العامة للبناء والاسكان التعاوني
الهيئة العامة لبناء المجمعات الصناعية والتعدينية
الهيئة العامة لفرز القطن وتسوية المنازعات
الهيئة العامة لتنمية مصايد الأسماك
الهيئة العامة لتنمية المحالج
الهيئة العامة للمطابع الحكومية
الهيئة العامة للتصنيع
الهيئة العامة للأسواق والمعارض الدولية
الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى
الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية
الهيئة العامة لميناء بور سعيد
الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر
٤٢٩ مؤسسة اقتصادية عامة، تضم ٢٧ شركة قابضة و٤٠٢ فرعاً
هيئة كهربية الريف
هيئة قناة السويس
المؤسسة العلاجية لمحافظة الاسكندرية
المؤسسة العلاجية لمحافظة القاهرة

---

## الجدول رقم ٥ - المؤسسات المالية العامة

---

البنك المركزي المصري
البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي (شركة قابضة يتبعها ١٧ بنكاً إقليمياً)
بنك الاسكندرية (بنك تجاري)
بنك القاهرة (بنك تجاري)
البنك العقاري المصري
صندوق التمويل الخاص بمشروعات الاسكان التابعة لوزارة التعمير والمجتمعات الجديدة
صندوق التأمين الحكومي للودائع المضمونة
صندوق استصلاح الأراضي
بنك مصر (بنك تجاري)
البنك العقاري العربي
بنك ناصر (بنك تجاري)
البنك الأهلي المصري (بنك تجاري)
بنك الاستثمار القومي
صندوق توفير البريد
الهيئة العامة للرقابة على التأمين
بنك التنمية الصناعية

---

المصدر:

International Monetary Fund, *GFS Yearbook*, Vol. XI (1987), pp. 346-7.

## ٢ - جداول إحصائية

تشير بيانات إحصاءات مالية الحكومة الواردة أدناه في الجدول رقم (٦) الى الحسابات المدمجة لميزانية الحكومة المركزية. وتشمل هذه ميزانية الادارة المركزية، وميزانيات ٢٦ سلطة محلية، بالاضافة الى عدد من الصناديق وهيئات الخدمات العامة التي لها ميزانياتها الخاصة خارج ميزانية الحكومة العامة. وهناك ثلاثة جداول موجزة تمثل العمليات المدمجة لميزانية الحكومة المركزية، وصناديق التأمين الاجتماعي، والصناديق خارج الميزانية. وبالاضافة الى ذلك، فهناك بيانات تفصيلية عن الإيرادات المدمجة للحكومة المركزية وكذلك انفاقها وتمويلها. وتغطي السلسلة الزمنية السنوات المالية العامة ١٩٨٠/١٩٨١ - ١٩٨٥/١٩٨٦.

## ٣ - تمارين

١ - تتضمن البنود من (١) الى (١٣) أدناه البيانات الخاصة بعمليات الميزانية المدمجة للحكومة المركزية عن السنة المالية ١٩٨٦/١٩٨٧. حدد المجملات الخاصة

بايرادات ونفقات وعجز وتمويل الحكومة المركزية، مسترشداً بالسطور الواردة في الجدول الموجز – ميزانية الحكومة المركزية المدمجة.

بملايين الجنيهات المصرية	
١ ٨٦٠٫٧	(١) الضرائب المحلية على السلع والخدمات
١ ٠٨٠٫٥	(٢) المنح الأجنبية
١٥ ٠٠٦٫١	(٣) النفقات الجارية
٧ ٩٠٤٫٧	(٤) إيرادات ضريبية أخرى
٢ ٢٩٧٫١	(٥) صافي التمويل المحلي
٢ ٥٦٤٫٨	(٦) حيازة أصول رأس المال الثابت
٢ ٣٧٢٫٩	(٧) الاقتراض ناقص التسديدات
١ ٨٩٠٫٣	(٨) دخل الملكية
٤٩٥٫٩	(٩) سحوبات القروض الأجنبية
١ ٢٦٠٫٥	(١٠) إيرادات وأسماوية
٣ ٨٥٢٫٢	(١١) إيرادات أخرى غير ضريبية
١٨٠٫٢	(١٢) اهتلاك القروض الأجنبية
٥١٧٫٩	(١٣) النفقات الرأسمالية الأخرى

ب – إشرح كيف تصنف البنود التالية في حسابات الميزانية بالإشارة الى الجداول أ، ج، د من الجدول رقم (٦)

- (١) رواتب شخصية
- (٢) تشييد الأبنية والأشغال للقوات المسلحة
- (٣) المشاركة في أسهم رأس المال في التجارة والصناعة
- (٤) أرباح البنك المركزي
- (٥) شراء القاطرات والعربات لخطوط السكك الحديدية التابعة لحكومة مصر
- (٦) قروض من البنك الدولي
- (٧) إكتتابات رأس المال الخاصة بالمساهمة الحكومية في البنوك
- (٨) إيجار المكاتب الحكومية
- (٩) نفقات السفر والإقامة
- (١٠) استرداد رسوم الاستيراد

البرمجة المالية

- (١١) رسوم المغادرة  
(١٢) المتحصلات من الفوائد على القروض  
(١٣) شراء الأراضي  
(١٤) إنشاء شبكات المياه  
(١٥) المنح الدراسية للطلاب  
(١٦) معاشات التقاعد  
(١٧) المدفوعات الحكومية لسداد أصل الديون  
(١) ديون خارجية  
(٢) ديون محلية  
(١٨) مبنى جديد لوزارة الخزانة  
(١٩) بيع آلات ومعدات  
(٢٠) بيع منتجات المزارع  
(٢١) الرسوم المدرسية

الجدول رقم (٢١)

جدول موجز

	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١
	بملايين الجنيهات: تنتهي السنة المالية في ٣٠ حزيران/يونيو					
	١٥٨٨٣	١٣٩٠٠	١٣٣٤٦	١١٠٧٧	٩٧١٧	٨٠٨١
	١٥٠٠٨	١٣٦٨١	١٣٣٤٥	١٠٩٧٧	٩٧١١	٨٠٧٣
	١٤٨٤٠	١٣٠٣٦	١١٩٥٠	١٠٦١٤	٩٧١٠	٧٨٨٤
	٩٣٧٣	٨٣٧٣	٧٣٣٣	٦٧٨٣	٥٩٢٣	٥٠٠٦
	٥٤٦٧	٤٧٥٤	٤٧١٧	٣٨٣١	٣١٨٧	٢٨٧٨
	٦٦٨	٦٥٥	٣٩٥	٣٦٣	٦٠١	١٨٨
	٣٧٤	٣١٩	١	١٠٠	٦	٩
	٦١	-	-	-	-	-
	٣١٣	٣١٩	١	١٠٠	٦	٩
	٢٠٥٣٧	١٧٣٣٩	١٥٦٠٤	١٣٤٤١	١٣٣٧١	٩١٧٧
	١٧٥٥٣	١٤٩٤٥	١٣٣٦١	١١١٩٥	١١٥٩٥	٧٨٩٢
	١٥٠٠٥	١٣٨٩١	١٣٥١٩	٩٦٣٧	٩٣٤٧	٦٣٣٣
	٢٤٩٧	٢٠٥٤	١٨٣٤	١٥٥٨	٢٢٤٨	١٥٥٩
	-	-	-	-	-	-
	٢٩٨٥	٢٣٩٤	٢٢٤٣	٢٢٤٦	١٦٦٦	١٢٨٥
	٢١٥ -	١٣٥	٥٦٩ -	٩١٧	٣٣٧ -	١٥٥١
	١٨٦٦	١٣٠٧	١٢٤٨	١٠٩٤	١٦٦٥	٨٦٣
	ميزانية الحكومة المركزية المدمجة					
١	إجمالي الإيرادات والبيع (A.I)					
٢	إجمالي الإيرادات (A.II)					
٣	الإيرادات الجارية (A.III)					
٣ - ٢	الإيرادات الضريبية (A.IV)					
٣ - ٣	الإيرادات غير الضريبية (A.V)					
٤	الإيرادات الرأسمالية (A.VI)					
٥	البيع (A.VII)					
٥ - ٥	جارية (A17.1 + A18.1 + A19.1)					
٥ - ٥	رأسمالية (A17.2 + A18.2 + A19.2)					
٦	إجمالي النفقات والأقساط - السداد (C.I)					
٧	إجمالي النفقات (C.II)					
٨	النفقات الجارية (C.III)					
٩	النفقات الرأسمالية (C.IV)					
	تعديل للأقساط					
١٠	الأقساط - السداد (C.V)					
١١	فائض الحساب الجاري (بدون البيع) (٣ - ٨)					
١٢	إجمالي تكفين رأس المال الناتج (A14 - C4)					

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
بملايين الجنيهات: تتغير السنة المالية في ٣٠ حزيران/يونيو						
١ ٨٣٩	١ ٢٩٨	١ ٢٣٩	١ -٨٩	١ ١٦١	٨٦٠	(C4 + C5 - A14 - A15) إجمالي تكين رأس المال
£ ٦٥٥ -	T ٤٣٩ -	T ٢٥٨ -	T ٣٦٤ -	T ٥٥٤ -	١ -٩٦ -	التفاضل/المجزء الكلي (٦ - ١)
£ ٦٥٥	T ٤٣٩	T ٢٥٨	T ٣٦٤	T ٥٥٤	١ -٩٦	التحويل (D١ أو E١) (-)
٣٣٤	٤٩٢	٣٥٢	٣٣٠	٥٢٥	٣٦٥	من الخارج (DIII أو EIII)
£ ٤٣٣	T ٩٤٧	T ٠٠١	T -٣٤	T -١٩٩	٣٣١	محلياً (DII أو EII)
٣٢٥	٢٤٥	٤٢٤	٣٨٤	١٨٨	١٧٤	غير المصروف (D.1 + D.4 + A.5)
٥٧ -	٣٥٢	٤٤٧	٥٨٨	٤٣٣	٥٠٩	يزيد الواردات النقدية (D.3)
£ ١٦٠	T ٨٠٩	T ٤٦٧	١ ٤٧٩	T ٣٢٩	٤٨	السلطات النقدية (D.2)
£ ٤٧٧ -	٤٥٩ -	٣٣٧ -	٣١٧ -	-	-	سداد ديون محلية غير موزون
						بيوتو للتذكير
٤٩٧ -	٤٥٩	٣٣٧	٣١٧	٣٨١	٢٠٥	سداد الدين محلياً
١٧١ -	١١٢	١٢٢	١٠٧	١٠٤	٣٧٨	سداد الدين في الخارج
						وحدات العملة الوطنية/الدولار الأمريكي (متوسط سنوي)
-٧٠٠٠٠	-٧٠٠٠٠	-٧٠٠٠٠	-٧٠٠٠٠	-٧٠٠٠٠	-٧٠٠٠٠	متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك (١٩٨٠ = ١٠٠٠)
٣٣٤٣	٢٠١٩	١٧٣٤	١٤٩٥	١٣٩٧	١١٦٥	مؤشر إجمالي الناتج المحلي (١٩٨١ = ١٠٠٠)
١٥٧٢٦	١٤٧٨٨	١٣٢٨٨	١٢٥٢٩	١١٢٢١	١٠٠٠٠	إجمالي الناتج المحلي
٣٨٢٣١	٢٤٢١١	٣٨١٠٠	٢٤٨٢٤	٢٠٨٨١	١٧١٤٩	إجمالي الناتج المحلي
٤٩٠٠٦	٤٧٨٥٥	٤٦٣٥٦	٤٥٢٠٠	٤٤٢٠٧	٤٢٨٨٨	تعداد السكان في منتصف العام (بالملايين)

الجدول رقم (٣) (تابع)

جدول موجز

ميزانية الحكومة المركزية

11 ٤٤٧	١٠ ٢٤٩	٩ ١٩٧	٨ ٤٣٧	٧ ٢٤٩	٦ ٤٢٢	١	إجمالي الإيرادات والبيع (A.I)
11 ١٩٥	١٠ ٠٠٢	٩ ١٩٦	٨ ٣٧٧	٧ ٢٤٩	٦ ٤٥٢	٢	إجمالي الإيرادات (A.II)
١٠ ٦١٠	٩ ٥٠٨	٨ ٩١٢	٨ ١٠٠	٦ ٨٩٨	٦ ٢١٦	٢	الإيرادات الجارية (A.III)
٧ ١٨٠	٦ ٤١٩	٥ ٨١٢	٥ ٥٩٥	٤ ٨١٢	٤ ٢٨٨	٢	القرضات (A.IV)
٢ ٤٢٩	٢ ٠٨٩	٢ ٠٩٩	٢ ٥٠٥	٢ ٠٢٥	٢ ٠٢٨	٢	غير القرضية (A.V)
٥٠٠	٥٢٢	٤٨٤	٣٧٧	٤٥١	١٣٧	٤	الإيرادات الرأسمالية (A.VI)
٢٢٧	٢١٩	١	١٠٠	-	٩	٥	البيع (A.VII)
٦١	-	-	-	-	-	٥	الجارية (A.VIII)
٢٧٦	٢١٩	١	١٠٠	-	٩	٥	الرأسمالية (A.IX)
1٦ ٧٦٠	1٤ 1٥٩	1٢ ٧٩٢	11 ٠٨٠	11 ٠٦٠	٧ ٦٥١	٦	إجمالي النفقات والالتزامات (C.I)
1٢ ٧٧٥	11 ٧٦٥	١٠ ٥٤٩	٨ ٨٢٤	٩ ٢٨٤	٦ ٢٦٦	٧	إجمالي النفقات (C.II)
1٢ ٢٦٦	١٠ ٤٤٤	١٠ ٢٥٧	٧ ٨٢٦	٧ ٧٢٠	٥ ١٩٤	٨	النفقات الجارية (C.III)
١ ٤٠٧	١ ٢٦٦	١ ١٨٤	٩٧٨	١ ٦٥٤	١ ١٧٢	٩	النفقات الرأسمالية (C.IV)
-	-	٩٩٢	-	-	-	١٠	تسليم الالتزامات (C.V)
٢ ٩٨٥	٢ ٢٩٤	٢ ٤٤٢	٢ ٤٤٦	١ ٧٧٦	١ ٢٨٥	١١	التزامات البيع (C.VI)
١ ٦٩٦	٩٢٦	١ ٤٤٥	٢٦٤	٨٢٢	١ ١٢٢	١١	التزامات الخصم الجاري (بدون البيع) (٢ - A)
١ ٠١٥	٨١٨	٧٩٦	٣٣٧	٧١٨	٥٦٨	١٢	إجمالي تكافؤ رأس المال الجديد (A14 - C4)
١ ٠٠٨	٨٠٩	٧٨٧	٣٢٢	٧١٤	٥٦٥	١٢	إجمالي تكافؤ رأس المال القديم (A15 - C4 + CS)
٥ ٢١٢	٢ ٩١٠	٢ ٥٩٥	٢ ٦٠٢	٢ ٧١١	١ ١٨٩	١٤	المعجزات الائتمانية الكلي (١ - ١)
٤ ٤٧٤	٢ ٢٢٦	٢ ١٥٦	٢ ٢٢٩	٢ ٤١١	١ ٠١٦	١٥	التسويق (D.I أو E.I)
٤٠	٢٧٩	١٥٥	٢٤٢	٤٢٢	٢٩٩	١٦	الخارجي (D.III أو E.III)

Σ

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١
<b>بملايين الجنيهات: تحتوي السنة المالية في ٣٠ حزيران/يونيو</b>					
٤ ٤٣٣	٢ ٩٤٧	٢ ٠٠١	١ ٩٨٧	٢ ٩٨٨	٧٧٧
٨٦٦	٢٤٥	٤٢٤	٣٣٧	١٥٧	١٦٠
٥٧ -	٢٥٢	٤٤٧	٥٨٨	٤٣٣	٥٠٩
٤ ١٦٢	٢ ٨٠٩	٢ ٤٦٧	١ ٤٧٩	٢ ٢٩٩	٤٨
٤٩٧ -	٤٥٩ -	٣٣٧ -	٣١٧ -	-	-
٤٩٧ -	٤٥٩	٣٣٧	٣١٧	٣٨١	٢٠٥
١٧١ -	١١٣	١٢٢	١٠٧	١٠٤	٣٨

الجدول رقم (٦) (تابع)

٤

المحلي (D.II) أو (E.II)

غير المصنفي (D.1 + D.4 + D.5)

بيوت التوزيع النقدية (D.3)

السلطات النقدية (D.2)

إحتلاك محلي غير موزع

بيود للتكثير

إحتلاك محلي

إحتلاك بالبحر

جدول موجز  
الحكومة المركزية - صناديق التأمين الاجتماعي

١	إجمالي الإيرادات والتمتع (A.I)
٢	إجمالي الإيرادات (A.II)
٣	الإيرادات التجارية (A.III)
١ - ٢	الإيرادات العريضة (A.IV)
٢ - ٣	الإيرادات غير العريضة (A.V)
٤	الإيرادات الرأسمالية (A.VI)
٦	إجمالي التفتت والافوض - السداد (C.I)
٧	إجمالي التفتت (C.II)



إحصاءات عالية الحكومة - الحلقة الدراسية التطبيقية ٧

1 W/O	1 T-2	1 o/A	1 T/W	1 A/A	Aoo
T0	T1	T2	T3	T4	T5
٢٣٣١	١٧٢٤	١٣١٢	١-٩٥	٩٠٥	٧٢٤
-	٤	١	-	٢	١
-	٤	١	-	٢	١
٢٣٣١	١٧١٢	١٣١٢	١-٩٥	٩٠٥	٧٢٢

التفصيلات لجزئية (C.III)  
التفصيلات لرسمية (C.IV)  
تلفظ الصافي الجزائي (المتج W/O) (١-٢)  
إجمالي تكوّن رأس المال الثابت (C4 - A14)  
إجمالي تكوّن رأس المال (C4 + C5 - A14 - A15)  
التلفظ/المجموع الكلي (1 - 6)

جدول موجز

حسابات خارج الميزانية للحكومة المركزية

٢٩٥	٢٠٥	٢٤٦	٢٠٠	٢٥٢	١٢٢
T0٩	٢٠٥	٢٤٦	٢٠٠	٢٤٦	١٢٢
٢٢٥	١٩٢	١٥٧	١٤٢	١٠٩	٨٩
١٧	١٧	١٦	١٢	٩	١١
٢٠٨	١٧٥	١٤١	١٢٩	١٠٠	٧٨
١٢٤	١١٢	٨٩	٥٨	١٢٧	٢٤
٢٧	-	-	-	١	-
١٩٦٩	١٥٤٧	١٣٧١	١-٥٦	٩٩٢	٦٥٢
١٩٦٩	١٥٤٧	١٣٧١	١-٥٦	٩٩٢	٦٥٢
٩١٤	٨٤٥	٦٤٤	٥٢٤	٤١٩	٢٨٤
١-٥٧	٧٠٢	٦٢٧	٥٢٢	٥٧٤	٢٦٩
٦٨٩-	٦٥٢-	٤٨٧-	٦٨٢-	٢١٠-	١٩٥-

إجمالي الإيرادات والمنتجات (A.I)  
إجمالي الإيرادات (A.II)  
الإيرادات الجزئية (A.III)  
الإيرادات الفرضية (A.IV)  
الإيرادات غير الفرضية (A.V)  
الإيرادات الرأسمالية (A.VI)  
المتج (A.VII)  
إجمالي التفتتات والأراض - المتدا (C.I)  
إجمالي التفتتات (C.II)  
التفتتات الجزئية (C.III)  
التفتتات لرسمية (C.IV)  
تلفظ الصافي الجزائي (المتج W/O) (١-٢)

البرمجة المالية

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١
بملايين الجنيهات: تتبني السنة المالية في حزيران/يونيو					
AT1	EMO	ES1	CTV	EEE	Y1E
AT1	EMO	ES1	CTV	EEE	Y1E
١٥٧٤ -	١٢٤٢ -	١٠٢٥ -	AS1 -	٧٤١ -	٥٣٠ -
٧٨٣	٧٧٣	١-٢	١٣٥	١٤٣	٨٠
٧٨٣	٧٧٣	١-٢	AA	٧٧٣	٦٦
-	-	-	EV	٣١	١٤
-	-	-	EV	٣١	١٤
-	-	-	-	-	١٤
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
١٥٨٨٣	١٣٩٠٠	١٢٤٤٦	١١٠٧٧	٩٧٧٧	٨٠٨١
١٥٥٠٨	١٣٦٨١	١٢٢٤٥	١٠٩٧٧	٩٧١١	٨٠٧٣
١٤٨٤٠	١٣٠٣٦	١١٩٥٠	١٠٦١٤	٩١١٠	٧٨٨٤
٩٦٧٤	٨٦٧٣	٧٦٣٣	٦٧٨٣	٥٩٣٣	٥٠٠٦

الجدول رقم (٦) (تابع)

<

١٢ إجمالي تكوين رأس المال التحت (C4 - A14)

١٣ إجمالي تكوين رأس المال (C4 + C5 - A14 - A15)

١٤ اللامضي/المجزئ الكلي (١ - ٦)

١٥ التمويل (D1 أو E1)

١٦ من الخارج (D1D أو E1D)

١٧ محلياً (D1D أو E1D)

١٨ غير المصرفي (D1 + D4 + A5)

بيانات للتفكير

٢٠ سداد الدين محلياً

٢١ سداد الدين في الخارج

الجدول (٦) الإيرادات والتمتع

الميزانية المدمجة للحكومة المركزية

I إجمالي الإيرادات والتمتع (II + VIII)

II إجمالي الإيرادات (III + VII)

III الإيرادات الجارية (IV + V)

IV الإيرادات الفريضة

إحصاءات مالية الحكومة - الحلقة الدراسية التطبيقية ٢

٢٣٣	١ ٧٧٨	١ ٦٣٤	١ ٦٤٥	١ ٦٠٥	١ ٤٨١	١	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
٢٢٢	١٦٠	١٢٩	١١١	٨٦	...	١-١	ضرائب على الأشخاص
١ ٥٥١	١ ٦٥٠	١ ٣٣٩	١ ٦٩٦	...	...	٢-١	الضرائب على الشركات
٢٦٠	١٦٨	١٦٦	١٣٨	...	...	٢-١	ضرائب أخرى غير مبرومة على الدخل
٢ ١٧٧	١ ٨٦٦	١ ٤٠٤	١ ١٧٥	١ ٠٥١	٧٠٧	٢	إشتراكات التأمين الاجتماعي
٢ ١٧٧	١ ٨٦٦	١ ٤٠٤	١ ١٧٥	١ ٠٥١	٧٠٧	٢	منها: صناديق التأمين الاجتماعي
٨٤٢	٧٤٨	٥٥٧	٤٥٢	٤٠٢	٢٦٨	٢-٢	العمالين
١ ٤٤٣	١ ٨٧٠	٨٦٥	٧١٦	٦٤٢	٤٣٥	٢-٢	أصحاب العمل
١	١	٢	٧	٦	٤	٢-٢	العمالة الذاتية أو العاطلين
-	-	-	-	-	٤٦	٢	ضرائب يدفعها أصحاب العمل على الرواتب
١٤٢	١٢١	١١٢	١١٦	١١٨	١٠٦	٤	ضرائب على الأملاك
٥٢	٤٧	٤٣	٥٢	٦٦	٦٧	٤-١	ضرائب مذكورة على الأملاك غير المنقولة
١٩	١٦	١٤	١٢	٩	٨	٤-٢	ضرائب على التركات والميراث والهبات
٧٠	٧٥	٥٥	٥١	٤٢	٢١	٤-٤	ضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية
١ ٨٦١	١ ٣٥١	١ ٣٧٧	١ ٣١٢	٨٢٤	٦٨٥	٥	ضرائب محلية على السلع والخدمات
١ ٧٤٣	٣٣٤	١ ٤٥٢	١ ٤٢١	٧٧٧	٦٧١	٥-٥	رسوم
٤٢	٩٢	٣٢	٨٧	١٦	١٣	٤-٥	ضرائب على خدمات نوعية
-	-	-	-	-	-	٥-٥	منها: حسابات خارج الميزانية
١١	٧٥	٥٠	٣٣	٢٢	٧٨	٥-٥	ضرائب على استخدام السلع أو التصريح باستخدامها
-	-	-	-	-	-	٥-٥	الترخيص التجارية والمهنية
١١	٧٥	٥٠	٣٣	٢٢	٧٨	٥-٥	ضرائب على السيارات
-	-	-	-	-	-	٦-٥	ضرائب أخرى على السلع والخدمات

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١
------	------	------	------	------	------

الجدول رقم (٣١) (تابع)

بملايين الجنيهات: تنتهي السنة المالية في ٣٠ حزيران/يونيو					
٢٠٦٠	٢٠٧٦	٢٠٢٤	١٧٣٣	١٨٦٤	١٥٨٣
١٩٢٧	٢٠٧٣	٢٠٣٦	١٧١٩	١٧٠٧	١٤٣٥
١٧٧٥	١٨٧٠	١٨٨٥	١٦٦٦	١٥٥٧	١٣٦٦
١٥٢	٢٠٢	١٤٦	٤٨	١٥٠	١١٩
١٣٣	٣	٣	١٤	١٥٧	١٤٨
-	-	-	-	-	-
٩٣٩	٧٢٠	٦١٢	٥٠٢	٤٦١	٣٨٨
٣٨٣	٣٤٤	٣٠٨	٢٥٤	٢٣٩	١٦٨
٥٤٨	٣٧٦	٣٠٤	٢٤٨	٢٢٢	٢٣٠
١٧	١٧	١٦	١٣	٩	١١
٥٤٦٦	٤٧٥٤	٤٧١٧	٣٨٣٦	٣١٨٧	٢٨٧٨
٣١٧٥	١٩٦٨	٢٠٨٨	٢٠٦٠	١٦٤٥	١٧١٢
٣١٥٧	١٩٤٤	٢٠٧٥	٢٠٤٥	١٦٣٤	١٦٩٧
١٨	٢٤	١٣	١٥	١١	١٥
٩٣٩	٨٣٠	٦١٠	٣٦٧	٣٧٢	٢٤٨
٩٢	٧٥	٦٢	٥٢	٣٤	١٩

٦ فرائب على التجارة والمعاملات الدولية

٦-١

٦-١ رسوم الواردات

٦-١-١

٦-١-١ الرسوم الجمركية

٦-١-١

٦-١-١ رسوم أخرى على الاستيراد

٦-١

٦-١ رسوم الصادرات

٦-١

٦-١ أرباح النقد الأجنبي

٧

٧ الفوائب الأخرى

٧-٢

٧-٢ رسوم الدمغة

٧-٢

٧-٢ فرائب أخرى لم يرد تصنيفها في باب الآخر  
منها: حسابات خارج الميزانية

٧

٧ إيرادات غير ضريبية

٩

٩ إيرادات الملكية  
من مشروعات الأعمال العامة غير المالية ومن  
المؤسسات المالية العامة  
بند آخرى خاصة بالأملان  
رسوم وبنقات إدارية وبيانات غير صناعية  
منها: حسابات خارج الميزانية

إحصاءات مالية الحكومة - الحلقة الدراسية التطبيقية ٢

	١٧ ٥٥٢	١٤ ٩٤٥	١٣ ٣٦١	١١ ٥٩٥	١١ ٥٩٥	٧ ٨٩٢	
١١	-	٢	٢	٢	١	١	غزلان ومضارون
	-	٢	٢	٢	١	١	منها: حصيات خلع الميراثية
١٢	٢ ٣٥٢	١ ٩٥٤	١ ٩٢٧	١ ٤٢٢	١ ٣٦٩	٩١٧	بئو أخرى الأيرلات غير الفرنسية
	١١٦	٩٨	٧٧	٧٥	٦٥	٥٨	منها: حصيات خلع الميراثية
	١ ٨٢٩	١ ٤٩٠	١ ٤٧٧	١ ١٩٧	١-٥٢	٧٧٢	منها: صافي التامين الاجمالي
	٦٧٨	٦٥٥	٦٩٥	٣٦٢	٦-١	١٨٨	إيرلات رسمية
	١٩٢	٢٨٠	١٢٠	٤٥	١٨	١٢	مبيات أصول رسمية ثابتة
	٢٩	٦٥	٥٢	٢٨	١٤	١٢	منها: حصيات خلع الميراثية
	٧	٩	٩	٥	٤	٤	مبيات أرصدة
١٦	٤٦٩	٣٦٦	٣٦٦	٣١٢	٥٧٩	١٧٦	مبيات الأراضي والأصول غير المنسومة
	٩٥	٤٨	٢٧	٢٠	١٢٢	٢٢	منها: حصيات خلع الميراثية
	٢٩	٢٠	٢٢	٢٨	١٢	١٧	منها: صافي التامين الاجمالي
VIII	٣٧٤	٢١٩	١	١٠٠	٦	٩	المنح
	٩٨	٢١٩	١	١٠٠	٦	٩	منح من الخارج غير السلطات الدولية العليا
	٦١	-	-	-	-	-	منح جارية
	٢٧	٢١٩	١	١٠٠	٦	٩	منح رسمية
	٢٧	-	-	-	٦	-	منها: حصيات خلع الميراثية
I	١٧ ٥٥٢	١٤ ٩٤٥	١٣ ٣٦١	١١ ٥٩٥	١١ ٥٩٥	٧ ٨٩٢	الاجمالي (ب) التفتت بحسب الوظيفة - الميراثية المدعمة للحكومة المركزية اجمالي التفتت (CID)

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١
١ ١٨٠	١٠٤١	٩٢٣	٧٧٨	٦٤٨	٤٤٥
٣٣	١٩	١٥	١٤	١٤	٩
٣٠٩٨	٢٧٨٧	٢٤٥٢	١٧٥٤	١٤٧١	١٠٦٨
١٩٢٠	١٦٨٦	١٤٠١	١١٩٤	١٠٦٧	٦٧٥
١١٠٤	٩٥١	٨٠٥	٦٨٠	٥٨٤	٣٥٩
٦٥٩	٥٩٣	٤٨٧	٤٣٠	٤٠٤	٢٦٤
٥٣٨	٤٧٧	٣٩٣	٣٤٦	٣٢٣	٢٠٩
١٥٧	١٤٢	١٠٩	٨٤	٧٩	٥٢
٦٨	٦٩	٤٩	٣٣	٢٤	٢٣
٢١٢	٢٨٩	٢٤٧	٢١٨	٢٧٨	١٧٧
٢٧	٢٥	١٩	٢١	١٥	٨
٢٧	٢٥	١٩	٢١	١٥	٨
٢٨٣	٣٦١	٣٢٥	٢٩٥	٢٦١	١٦٧
-	-	-	-	٢	٢
٢	٢	٢	٢	٢	٢
٢	٢	٢	٢	٢	٢
١٩٠٦	١٧٣٠	١٦٢١	١٦٨١	١٦٩٢	٩٥٦
١٩٠٦	١٧٣٠	١٦٢١	١٦٨١	١٦٩٢	٩٥٦
٢	٢	١	١	١	١
١٨٠٩	١٦٢٣	١٤٥١	١٣٠٥	١٢١٨	٨٧٣

بملايين الجنيهات: تقفي السنة المالية في ٣٠ حزيران/يونيو

الجدول رقم (٦) (تابع)

١ الخدمات العامة  
 منها: حسابات خارج الميزانية  
 الدفاع  
 ٢  
 التعليم  
 ٣  
 المدارس  
 ٢-٣  
 الجامعات والمعاهد  
 ٣-٣  
 منها: حسابات خارج الميزانية  
 بواقع أخرى  
 ٦-٣  
 منها: حسابات خارج الميزانية  
 الصحة  
 ٤  
 المستشفيات والعيادات  
 ٢-٤  
 منها: حسابات خارج الميزانية  
 خدمات صحية للأفراد  
 ٣-٤  
 منها: حسابات خارج الميزانية  
 مبروقات أخرى  
 ٦-٤  
 منها: حسابات خارج الميزانية  
 التأمينات والخدمات الاجتماعية  
 ٥  
 ١-٥  
 التأمينات والمساعدات الاجتماعية  
 منها: حسابات خارج الميزانية  
 ١-٥  
 منها: صناديق التأمين الاجتماعي

إحصاءات مالية الحكومة - الحلقة الدراسية التطبيقية ٢

٧٢٣	٥٥٥	٣٧٦	٧٨٦	٣٥٤	٢٧٨	١	الإسكان والمرافق العامة
٤٩٨	٢٨٥	٢٥٤	١٧٦	١٩٥	١٣٠	١ - ٦	الإسكان
٥	٥	٤	٤	٧	١	٢ - ٦	تنمية البيئة
٥	٥	٤	٤	٧	١	٢ - ٦	منها: حسابات خارج الميزانية
٢٢٥	١٦٥	١١٨	١٠٦	١٥٢	٩٧	٢ - ٦	خدمات الرعاية الصحية
٢٢٥	١٦٥	١١٨	١٠٦	١٥٢	٩٧	٢ - ٦	منها: حسابات خارج الميزانية
١٥١	١٠٩٨	١٠١٥	٨٠٠	٧٥١	٦٠٢	٧	خدمات بيئية واجتماعية أخرى
٧٨	٦٧	٥٨	٤٠	٣٧	٢٩	٧	منها: حسابات خارج الميزانية
١٦٣٧	١٦٣٢	١١٣٥	٩٦١	٧٦٩	٥٤٩	٨	الخدمات الاقتصادية
٨٩	٨٣	٧٩	٦٧	٣٥	١٤	١ - ٨	الإدارة العامة والتنظيم والبحث
٧٨	٦٤	٦٣	٥٢	٢٢	٧	١ - ٨	منها: حسابات خارج الميزانية
١١٦	٦٢٢	٥٨٠	٥٢٦	٤٢٧	٣٦١	٢ - ٨	الزراعة والغابات وصيد الأسماك
٢٤٨	٢١٢	١٩٤	١٨٧	١٥٧	١٤٥	٢ - ٨	منها: حسابات خارج الميزانية
٢٢	٢٥	٢٥	٢٩	١٦	١٤	٢ - ٨	التعدين والصناعة والبناء
١١	١٠	٩	٩	٥	٥	٢ - ٨	منها: حسابات خارج الميزانية
٢٢٢	١٢٩	١٤١	٩٦	٦٥	٣٧	٢ - ٨	الكهرباء والغاز والبخر والماء
١١٩	١١٩	١٢٢	٨٧	٥٧	٣١	٢ - ٨	منها: حسابات خارج الميزانية
٥٠٣	٢٢٨	١٦٠	١٠٤	١٢٧	٥٠	٥ - ٨	الطرق
٣٠٣	٢٢٧	١٥٨	١٠٢	١٢٦	٤٩	١ - ٨	منها: حسابات خارج الميزانية
٣٣	٥٥	٤٢	٢٧	١٧	١٨	١ - ٨	الخطوط الملاحية الداخلية والساحلية
٧٩	٣٧	٦٦	٦٩	٥٢	٢٨	٧ - ٨	مصرفات أخرى للنقل والمواصلات
٧٣	٦٧	٦٠	٦٤	٤٧	٢٥	٧ - ٨	١ - مصرفات أخرى للنقل
٧	٧	٦	٥	٥	٣	٧ - ٨	٢ - مرافق أخرى
٧	٧	٦	٥	٥	٣	٧ - ٨	منها: حسابات خارج الميزانية

البرمجة المالية	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١
-----------------	------	------	------	------	------	------

بملايين الجنيهات: تنتهي السنة  
٣٠ حزيران/يونيو

٥١	٤٦	٤١	٣٣	٣٠	١٧
٨	٨	٧	٤	٢	٥
٥٥٥	٤٣٩٧	٥٠٨٣	٣١٤٣	٤٩٦٠	٣١٩٢
١٥٥٦	١٣٧٣	١١٧٨	٨٩٩	٥١٦	٤٦٦
٣٩٥٩	٣١٢٤	٣٩٥٥	٢٧٤٤	٤٤٤٤	٢٧٦٦
-	-	٩٩٢-	-	-	-

٨-٨ خدمات اقتصادية أخرى  
منها: حسابات خارج الميزانية

٩ اغراض أخرى  
فوائد الدين العام  
ممرورات أخرى

ممرورات غير مبررة: تعديل للاقراض

الجدول رقم (ب - ٣) النفقات الرأسمالية بحسب الوظيفة

الميزانية المدمجة للحكومة المركزية

إجمالي النفقات الرأسمالية	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١
١ الخدمات العامة	٣٤٩٨	٣٥٠٨	٣٨٣٤	٥٥٥	٢٢٤٨	١٥٥٩
٢ الدفاع	١٣٦	١٦٥	١٥٠	١١٩	٧٨	٥٩
٣ التعليم	١	٢	٧	-	١	٣
٢-٢ المدارس	٢٧٠	٨٢٧	٣٢٤	١٠	٢٤٨	١٣٠
٢-٢ الجامعات والمعاهد	١٠٤	١٠٢	٨٦	٦٨	٥٣	١٠
٢-٢ نواحي أخرى	١٥٠	١٢٩	١٣١	٧٨	١٧٧	١١٥
٤ الصحة	١٢	٥٥	٤٣	٥٥	٢٥	٧٤



إحصاءات مالية حكومية - الحلقة الدراسية التطبيقية ٢

١٢	٧	٥	٧	٥	٢	٢-٤	المستشفيات والمعدات
٥٠	٤٣	٢٢	٧٣	٤٣	٥٥	٢-٤	خدمات صحية للأفراد
-	١	-	-	١	-	٦-٤	مرفقات أخرى
٣٠	١٣	٢١	٢٢	٧٨	٢٢	٥	التأمينات والخدمات الاجتماعية
٣٠	١٣	٢١	٢٢	٧٨	٢٢	٥	التأمينات والخدمات الاجتماعية
٤٦٥	٤٤٢	٢٢٩	٦٢٩	٢٠٨	٢٠١	٦	الإسكان والمراقب العامة
٨٤٣	٢٢٢	٢١٠	١٤٠	١٧١	١١٥	٦	الإسكان
٢	٢	٢	٢	٢	-	٦	تنمية البيئة
١٠	١٠	٧٨	٤٧	١٢٤	٨٦	٦	خدمات الوقاية الصحية
٢٠٤٣	٥٤٣	٢٧٩	٣٧٩	٢٤٩	٢٠٩	٧	خدمات بيئة واجتماعية أخرى
٧٦٨	٤٠	١١٢	٥١٠	٣٩٠	٣٠٠	٨	الخدمات الاقتصادية
٢٠	١٧	٥٥	٢١	١٠	٢	٨	الإدارة العامة والتنظيم والبحوث
٥١٤	٨٧١	٢٦٧	٢٤٧	١٨٨	١٩٨	٨	الزراعة والغابات والمصيد
١٢	١٥	١٠	١٦	٦	٧	٨	التعدين والصناعة والبناء
٧١٢	١١٧	١٢١	٧٨	٣٥	٢٩	٨	الكهرباء والغاز والبحار والماء
١٦٤	١٨٢	١١١	٦٩	٩٢	٢٩	٨	الطرق
٥٤	١٢	٢٢	٦١	٧	٩	٨	الخطوط الملاحية الداخلية والساحلية
١٨	١١	٢٩	٢٧	٢٢	٢١	٨	مرفقات أخرى للنقل والمواصلات
٢٠	٣١	٢٧	٢٧	٢٢	٢١	٨	مرفقات أخرى للنقل
١	٢	٢	-	-	-	٨	مواصلات
١	٢	٢	-	-	-	٨	مواصلات
٤٨	٧	٦	-	-	-	٨	منها: حسابات خارج الميزانية
٣	٤٣	٧٥	٢٨	٣٩٤	٥٠٦	٩	خدمات اقتصادية أخرى
							أغراض أخرى

بملايين الجنيهات: تنتهي السنة  
المالية في ٣٠ حزيران/يونيو

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١
٢٠٥٣٧	١٧٣٣٩	١٥٦٠٤	١٣٤٤١	١٣٣٧١	٩١٧٧
١٧٥٥٢	١٤٩٤٥	١٣٣٦١	١١١٩٥	١١٥٩٥	٧٨٩٢
١٥٠٠٤	١٣٨٩١	١٢٥١٩	٩٦٣٧	٩٣٤٧	٦٣٣٣
٧٧٧٧	٧٠٠١	٦٠٣٤	٤٧٠٥	٤١١٨	٣٠٣٩
٢٤٩٧	٢٢٠٤	٢٦٥٧	٢٣٣١	٢٠١٢	١٤٧٨
٥٥٦	٥٠٩	٣٦٩	٢٠٢	٢٤٠	١٥١
٥١	٤٥	٣٧	٢٤	٣٧	١٦
٤٣٣٠	٣٧٩٧	٣٣٧٧	٢٤٦٨	٢١٠٦	١٥٦١
٣٧٨	٣٥٨	٣٣١	١٧٤	١٥١	١٠٨
٤	٤	٤	٢	٢	٢
١٥٦٧	١٣٧٢	١١٢٨	٨٩٩	٥١٦	٤٦٦
١٢	١٢	٦	٢	٢	٢
٥٧٦٩	٤٦١٨	٥٣٥٧	٤٠٣٢	٤٧٧٢	٢٨٢٨
٤٨	٦٥	٤٨	٤٤	٣٦	٢٢
١٧٢٠	١٥٥٢	١٤٧٧	١٢٤٠	١١٧٨	٨٢٧
٢٤٧٨	٢٠٥٤	١٨٢٤	١٥٥٨	٢٢٤٨	١٥٥٩
٢٠٢٧	١٥٨٧	١٣٧٨	١١٢٩	١١٨٢	٨٧٦

الجدول (ج) التفتحات والأقرض ناقص  
المداد بحسب النظم الاقتصادي

الميزانية المدمجة للحكومة المركزية

I إجمالي التفتحات والأقرض ناقص المداد (III + IV)

II إجمالي التفتحات (III + IV)

III التفتحات الجارية

١ التفتحات على السلع والخدمات  
الأجور والعرجات

١-١ منها: حسابات خارج الميزانية

١-١ منها: صناديق التأمين الاجتماعي

١-١ مشتريات أخرى من السلع والخدمات

١-١ منها: حسابات خارج الميزانية

٢ منها: صناديق التأمين الاجتماعي

٢ مدفوعات القروض

٢ منها: حسابات خارج الميزانية

٢ الاعانات والتحويلات الجارية الأخرى

٢ منها: حسابات خارج الميزانية

٢ منها: صناديق التأمين الاجتماعي

٢ مبررات رسمية

٢ حيازة أصول رسمية تامة

٤



البرمجة المالية					
١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١
بملايين الجنيهات: تنتهي السنة المالية في ٣٠ حزيران/يونيو					
٢٦٠	٧٨٢	٢٦١	٧١٤	١٥٤	١٤٥
-	-	-	-	-	٨
٤٩٧-	٤٥٩-	٢٣٧-	٢١٧-	-	-
٢٢٣	٤٩٢	٢٥٧	٢٣٠	٥٢٥	٢٦٥
٢٥٢	٢٩١	٧٨٦	٢١١	١٤٦	١٢٥
١٤١	١١٢	١٠٢	٨٨	٨٠	٦٦
٤٢	٢٠٩	٩٢	٢٢٦	٢٨٩	٢٤٠
-	-	-	-	-	-
١٧١-	١١٢-	١٢٢-	١٠٧-	-	-
٤٧٥٥	٢٤٢٩	٢٧٥٨	٢٢٦٤	٢٥٥٤	١٠٩٦
٤٤٢٣	٢٩٤٧	٢٠٠١	٢٠٢٤	٢٠١٩	٧٣١
١٤٢٧	-	٢٦٦	-	١٥٢٥	-
٧٥٨	٤٥٢	٧٥٩	١١٢٢	٦٧٢	٨٦٥
٢٢٤٥	٢٠٨٢	١٨٠٤	٤٥٩	٧٦٩	٢٢٥-

الجدول رقم (٦) (تمة)

٢ - ٤	من مشروعات الاعمال غير المالية
٢ - ٤	من القطاع الخاص غير المالي
	سداك بينين محلية غير مبرومة
	التحويل الخارجي
III	من مؤسسات إقليمية دولية
٦	منها: حسابات خارج الميزانية
	من حكومات اجنبية
٧	القروضات خارجية اخرى
٨	سداك بينين خارجية غير مبرومة
	الجدول (٨) التمويل بحسب نوع اإدارة الدين
	الميزانية المدمجة للحكومة المركزية
I	إجمالي التمويل (كما ورد في DI)
II	التمويل المحلي (كما ورد في DII)
١	سدادات طويلة الأجل
٢	قروض طويلة الأجل (لم يرد تبويبها في مكان آخر
٤	قروض وسلفات قصيرة الأجل

٥	التزامات أخرى						
	منها: حسابات خارج الميزانية						
٦	التغير في النقد، الودائع، الخ						
	سداد ديون محلية غير مبنوية						
III	التمويل الخارجي (كما ورد في D.III)						
٩	قروض طويلة الأجل (لم يرد تبويبها في مكان آخر)						
	منها: حسابات خارج الميزانية						
١١	التزامات أخرى						
	سداد ديون خارجية غير مبنوية						

المصدر: - International Monetary Fund, GFS Yearbook, Vol. XI (1987), pp. 342-346

## ٤ - مسائل للمناقشة:

- (أ) ما هو المبرر لإدراج بيانات المؤسسات العامة غير المالية ضمن حسابات القطاع العام، وعدم إدراج بيانات المؤسسات العامة المالية؟
- (ب) ما هو المبرر لتضمين صناديق التأمين الاجتماعي في حساب الحكومة المركزية (أنظر الجدول رقم ١)؟
- (ج) يمكن الحصول على بيانات بشأن تمويل الدين (الجدول رقم ٦ - د) من التقارير المالية بشأن العمليات التي تقوم بها الحكومة المركزية. حلل مكونات تمويل الدين ووضح كيف يمكنك الربط بين تلك البيانات وبين الحسابات النقدية وحسابات ميزان المدفوعات؟
- (د) بالإشارة إلى البيانات المقدمة في «الجدول الموجز - البيانات المدمجة للحكومة المركزية»، علق على التطورات الإجمالية للميزانية خلال الفترة ١٩٨٠/١٩٨١ - ١٩٨٥/١٩٨٦. وللمساعدة في القيام بالتحليل قم بأعداد جدول يبين تطور المتغيرات المالية العامة الأساسية بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي، مستخدماً الشكل المبين أدناه:

مصر: المتغيرات المالية العامة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي  
(بالنسبة المئوية لإجمالي الناتج المحلي)

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١
(تنتهي السنة المالية في ٣٠ حزيران/يونيو)					
					إجمالي الإيرادات
					إجمالي النفقات
					وصافي الاقتراض
					العجز الكلي
					(١) تمويل خارجي
					(صافي)
					(٢) تمويل داخلي
					(صافي)

للتذكير:  
إجمالي الناتج المحلي  
(بملايين الجنيهات)

## جداول إحصاءات مالية الحكومة

	رقم السطر في الكتاب السنوي	رموز بيانات المندوق
<b>الجدول الموجز لعمليات الحكومة المركزية</b>		
إجمالي الإيرادات والمنح (A.I)	١	81
إجمالي الإيرادات (A.II)	٢	81Y
الإيرادات الجارية (A.III)	٣	81YD
الإيرادات الضريبية (A.IV)	١ - ٢	81YA
الإيرادات غير الضريبية (A.V)	٢ - ٢	81YB
الإيرادات الرأسمالية (A.VI)	٤	81YC
المنح (A.VII)	٥	81Z
المنح الجارية (A.17.1 + A.18.1 + A.19.1)	١ - ٥	81ZN
المنح الرأسمالية (A.17.2 + A.18.2 + A.19.2)	٢ - ٥	81ZP
إجمالي النفقات والاقتراض ناقصاً السداد (C.I)	٦	82Z
إجمالي النفقات (C.II)	٧	82
النفقات الجارية (C.III)	٨	82R
النفقات الرأسمالية (C.IV)	٩	82V
الاقتراض ناقصاً السداد (C.V)	١٠	83
فائض أو مدخرات الحساب الجاري (باستثناء المنح) (٣ - ٨)	١١	80S
إجمالي تكوين رأس المال الثابت (C.4 - A.14)	١٢	82SA
إجمالي تكوين رأس المال (C.4 + C.5 - A.14 - A.15)	١٣	82SB
العجز الكلي أو الفائض الكلي (1-6)	١٤	80
التمويل (D.I أو E.I) (= 14)	١٥	80H
التمويل الخارجي (D.III أو E.III)	١٦	85
التمويل الداخلي (D.II أو E.II)	١٧	84
التمويل غير المصرفي (D.1 + D.4 + D.5)	١ - ١٧	84AB
مصارف الودائع النقدية (D.3)	٢ - ١٧	84C
السلطات النقدية (D.2)	٣ - ١٧	84D
<b>بنود للتذكير:</b>		
الدين الحكومي القائم (G.I أو F.I)	١٨	88Z

## جداول إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

رموز بيانات الصندوق	رقم السطر في الكتاب السنوي	
84Q	١٩	التغير في الديون العامة
84P	٢٠	سداد الدين المحلي
85P	٢١	سداد الدين الخارجي
84M	٢٢	تمويل صناديق التأمين الاجتماعي لحكومة مركزية أخرى
..RF.ZG	٢٣	وحدات العملة الوطنية/الدولار الأمريكي (متوسط سنوي)
64..ZG	٢٤	متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك (١٩٨٠ = ١٠٠)
99BI.ZG	٢٥	مخفض إجمالي الناتج المحلي (١٩٨٠ = ١٠٠)
99B..ZG	٢٦	إجمالي الناتج المحلي
99Z..ZG	٢٧	تعداد السكان من منتصف العام (بالملايين)

## الجدول (A) الإيراد والمنح

I	81	إجمالي الإيرادات والمنح (II + VII)
II	81Y	إجمالي الإيرادات (III + VI)
III	81YD	الإيرادات الجارية (IV + V)
IV	81YA	الإيرادات الضريبية
١	81A	ضرائب على الدخل والإرباح والمكاسب الرأسمالية
١ - ١	81AB	ضرائب على الأشخاص
٢ - ١	81AA	ضرائب على الشركات
٢ - ١	81AZ	ضرائب أخرى على الدخل غير مبيوة
٢	81B	اشتراكات التأمين الاجتماعي
١ - ٢	81BB	للموظفين
٢ - ٢	81BA	لأصحاب العمل
٢ - ٢	81BC	لأصحاب التوظيف الذاتي أو غير المستخدمين
٤ - ٢	81BD	اشتراكات تأمين اجتماعي أخرى غير مبيوة
٣	81C	ضرائب يدفعها أصحاب العمل على الرواتب أو اليد العاملة
٤	81D	ضرائب على الأملاك
١ - ٤	81DW	ضرائب متكررة على الأملاك غير المنقولة
٢ - ٤	81DH	ضرائب متكررة على صافي الثروة



## جداول إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

رموز بيانات الصندوق	رقم السطر في الكتاب السنوي	
81DC	٤ - ٢ - ١	ضرائب على صافي ثروة الأشخاص
81DD	٤ - ٢ - ٢	ضرائب على صافي ثروة الشركات
81DK	٤ - ٣	ضرائب التركات والميراث والهبات
81DG	٤ - ٤	ضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية
81DX	٤ - ٥	ضرائب غير متكررة
81DZ	٤ - ٦	ضرائب متكررة أخرى على الملكية
81E	٥	ضرائب محلية على السلع والخدمات
81EA	٥ - ١	ضرائب عامة على المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة
81EG	٥ - ٢	رسوم إنتاج
81EH	٥ - ٣	ضرائب على أرباح الاحتكارات المالية العامة.
81ER	٥ - ٤	ضرائب على خدمات نوعية
81ES	٥ - ٥	ضرائب على استخدام السلع أو التصريح باستخدامها أو القيام بنشاطات معينة
81ET	٥ - ٥ - ١	التراخيص التجارية والمهنية
81EU	٥ - ٥ - ٢	ضرائب على السيارات
81EV	٥ - ٥ - ٣	ضرائب أخرى على استخدام السلع، الخ
81EZ	٥ - ٦	ضرائب أخرى على السلع والخدمات
81F	٦	ضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
81FG	٦ - ١	رسوم الواردات
81FA	٦ - ١ - ١	الرسوم الجمركية
81FB	٦ - ١ - ٢	رسوم أخرى على الاستيراد
81FC	٦ - ٢	رسوم الصادرات
81FD	٦ - ٢	ضرائب على أرباح هيئات تسويق الواردات أو الصادرات
81FE	٦ - ٤	أرباح عمليات الصرف
81FF	٦ - ٥	ضرائب على عمليات الصرف
81FZ	٦ - ٦	ضرائب أخرى على التجارة والمعاملات الدولية
81G	٧	ضرائب أخرى
81GA	٧ - ١	ضريبة الاقتراع

## جداول إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

	رقم السطر في الكتاب السنوي	رموز بيانات الصندوق
رسوم الدمغة	٧ - ٢	81GB
ضرائب أخرى لم يرد تصنيفها في باب آخر	٧ - ٢	81GZ
إيرادات غير ضريبية	V	81YB
فوائض تشغيل وحدات الانتاج العامة	٨	81K
إيرادات الاملاك	٩	81H
من المؤسسات العامة غير المالية ومن المؤسسات العامة المالية	٩ - ١	81HA
بنود أخرى خاصة بدخل الاملاك	٩ - ٢	81HN
رسوم ونفقات إدارية ومبيعات غير صناعية	١٠	81JA
غرامات ومصادرات	١١	81JH
مساهمات في صناديق تقاعد موظفي الدولة داخل الحكومة	١٢	81MM
بنود أخرى للإيرادات غير الضريبية	١٣	81X
إيرادات رأسمالية	VI	81YC
مبيعات الأصول الرأسمالية الثابتة	١٤	81MA
مبيعات المخزونات	١٥	81MB
مبيعات الأراضي والأصول غير الملموسة	١٦	81MC
المنح	VII	81Z
منح من الخارج غير السلطات الدولية العليا	١٧	81ZA
منح جارية	١٧ - ١	81ZB
منح رأسمالية	١٧ - ٢	81ZC
منح من مستويات أخرى في الحكومة القومية	١٨	81ZG
منح جارية	١٨ - ١	81ZH
منح رأسمالية	١٨ - ٢	81ZJ
منح من السلطات الدولية العليا	١٩	81ZD
منح جارية	١٩ - ١	81ZE
منح رأسمالية	١٩ - ٢	81ZF
<b>الجدول (B) النفقات بحسب الوظيفة</b>		
إجمالي النفقات (كما ورد في C.II)	I	82
الخدمات العامة	١	82A

## جداول إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

رموز بيانات الصندوق	رقم السطر في الكتاب السني	
82B	٢	الدفاع
82C	٣	التعليم
82CB	٢ - ٣	المدارس (المراحل الأولية، والابتدائية، والثانوية)
82CF	٢ - ٣	الجامعات والمعاهد
82CZ	٦ - ٣	نواحي أخرى
82D	٤	الصحة
82DB	٢ - ٤	المستشفيات والعيادات
82DC	٢ - ٤	الخدمات الصحية للأفراد
82DZ	٦ - ٤	مصرفات أخرى
82E	٥	التأمينات والخدمات الاجتماعية
82EQ	٦/١ - ٥	التأمينات والمساعدات الاجتماعية
82EN	٧ - ٥	الخدمات الاجتماعية
82F	٦	الإسكان والمرافق العامة
82FA	١ - ٦	الإسكان
82FB	٢ - ٦	تنمية المجتمع المحلي
82FC	٢ - ٦	مرافق الصحة العامة
82G	٧	خدمات عامة واجتماعية أخرى
82H	٨	الخدمات الاقتصادية
82HA	١ - ٨	الإدارة العامة والتنظيم (غير مصنف في مكان آخر) والبحوث
82HB	٢ - ٨	الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك
82HC	٣ - ٨	التعدين والصناعة والبناء
82HD	٤ - ٨	الكهرباء والغاز والبخار والماء
82HV	٥ - ٨	الطرق
82HF	٦ - ٨	الخطوط الملاحية الداخلية والساحلية
82HG	٧ - ٨	مصرفات أخرى للنقل والمواصلات
82HE	١ - ٧ - ٨	مصرفات أخرى للنقل
82JB	٢ - ٧ - ٨	المواصلات
82HH	٨ - ٨	خدمات اقتصادية أخرى
82K	٩	أغراض أخرى

## جداول إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

	رقم السطر في الكتاب السنوي	رموز بيانات الصندوق
<b>الجدول (B - 1) الإقراض ناقصاً السداد بحسب الوظيفة</b>		
مجمل الإقراض ناقصاً السداد (كما ورد في C.V)	I	83
الخدمات العامة	١	83A
الدفاع	٢	83B
التعليم	٣	83C
المدارس (المراحل الأولية، والابتدائية، والثانوية)	٢ - ٣	83CB
الجامعات والمعاهد	٣ - ٣	83CF
بنود أخرى	٦ - ٣	83CZ
الصحة	٤	83D
المستشفيات والعيادات	٢ - ٤	83DB
الخدمات الصحية الفردية	٣ - ٤	83DC
بنود أخرى	٦ - ٤	83DZ
التأمينات والخدمات الاجتماعية	٥	83E
التأمينات والمساعدات الاجتماعية	٦/١ - ٥	83EQ
الخدمات الاجتماعية	٧ - ٥	83EN
الاسكان والمرافق العامة	٦	83F
الاسكان	١ - ٦	83FA
تنمية المجتمع المحلي	٢ - ٦	83FB
مرافق الصحة العامة	٣ - ٦	83FC
خدمات عامة واجتماعية أخرى	٧	83G
الخدمات الاقتصادية	٨	83H
الإدارة العامة والتنظيم (غير مصنف في مكان آخر) والبحوث	١ - ٨	83HA
الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك	٢ - ٨	83HB
التعدين والصناعة والبناء	٣ - ٨	83HC
الكهرباء والغاز والبخار والماء	٤ - ٨	83HD
الطرق	٥ - ٨	83HV
الخطوط الملاحية الداخلية والساحلية	٦ - ٨	83HF
مصرفات أخرى للنقل والمواصلات	٧ - ٨	83HG

## جداول إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

رموز بيانات الصدوق	رقم المطر في الكتاب السوي	
83HE	٨ - ٧ - ١	مصروفات أخرى للنقل
83JB	٨ - ٧ - ٢	المواصلات
83HH	٨ - ٨	خدمات اقتصادية أخرى
83K	٩	أغراض أخرى
<b>الجدول (2 - B) النفقات الرأسمالية بحسب الوظيفة</b>		
82V	I	إجمالي النفقات الرأسمالية (كما ورد في C.IV)
82AQ	١	الخدمات العامة
82BQ	٢	الدفاع
82CT	٣	التعليم
82CM	٣ - ٢	المدارس (المراحل الأولية، والابتدائية، والثانوية)
82CN	٣ - ٣	الجامعات والمعاهد
82CP	٣ - ٦	بنود أخرى
82DQ	٤	الصحة
82DM	٤ - ٢	المستشفيات والعيادات
82DN	٤ - ٣	الخدمات الصحية الخاصة
82DP	٤ - ٦	بنود أخرى
82ET	٥	التأمينات والخدمات الاجتماعية
82EM	٥ - ٦/١	التأمينات الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية
82EP	٥ - ٧	الخدمات الاجتماعية
82FT	٦	الاسكان والمرافق العامة
82FM	٦ - ١	الاسكان
82FN	٦ - ٢	تنمية المجتمع
82FP	٦ - ٣	مرافق الصحة العامة
82GQ	٧	خدمات عامة واجتماعية أخرى
82JX	٨	الخدمات الاقتصادية
82MA	٨ - ١	الإدارة العامة والتنظيم (غير مصنف في مكان آخر) والبحوث
82MB	٨ - ٢	الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك
82MC	٨ - ٣	التعدين والصناعة والبناء

## جداول إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

رموز بيانات الصدوق	رقم السطر في الكتاب السنوي	
82MD	٤ - ٨	الكهرباء والغاز والبخار والماء
82MV	٥ - ٨	الطرق
82MF	٦ - ٨	الخطوط الملاحية الداخلية والساحلية
82MG	٧ - ٨	مصروفات أخرى للنقل والمواصلات
82ME	١ - ٧ - ٨	مصروفات أخرى للنقل
82MJ	٢ - ٧ - ٨	المواصلات
82MH	٨ - ٨	خدمات اقتصادية أخرى
82KQ	٩	أغراض أخرى
<b>الجدول (C) النفقات والاقراض الصافي بحسب النمط الاقتصادي</b>		
82Z	I	إجمالي النفقات وصافي الاقراض (II + V)
82	II	إجمالي النفقات (III + IV)
82R	III	النفقات الجارية
82N	١	النفقات على السلع والخدمات
82NA	١ - ١	الأجور والرواتب
82NX	٣/٢ - ١	حصة أصحاب العمل
82NP	٤ - ١	مشتريات أخرى من السلع والخدمات
82PA	٢	مدفوعات الفوائد
82PJ	٣	الاعانات والتحويلات الجارية الأخرى
82PM	٣ - ٣	تحويلات إلى مستويات حكومية أخرى
82PP	٦ - ٣	التحويلات الخارجية
82V	IV	مصروفات رأسمالية
82VA	٤	حيازة أصول رأسمالية ثابتة
82VB	٥	شراء مخزون
82VC	٦	شراء أراضي وأصول غير ملموسة
82U	٧	تحويلات رأسمالية
82UA	١ - ٧	تحويلات داخلية
82UB	١ - ١ - ٧	تحويلات إلى مستويات أخرى من الحكومة القومية

## جداول إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

	رقم السطر في الكتاب السنوي	رموز بيانات الصندوق
تحويلات خارجية	٧ - ٢	82UM
مجمّل الاقراض ناقص التسديدات	٧	83
محلي	٨	83N
الى مستويات أخرى من الحكومة القومية	٨ - ١	83NG
خارجي	٩	83P
<b>بنود للتذكير:</b>		
الانفاق في الخارج (باستثناء التحويلات، والفوائد، وصافي الاقراض ناقص التسديدات)	١٠	82P
<b>الجدول (D) التمويل بحسب فئات الدائنين</b>		
التمويل الاجمالي (II + III)	I	80H
التمويل الداخلي	II	84
من قطاعات أخرى للحكومة العامة	١	84B
من السلطات النقدية	٢	84D
من مصارف الودائع النقدية	٣	84C
من مصادر محلية أخرى	٤	84A
من مؤسسات مالية أخرى	٤ - ١	84AE
من مشروعات الأعمال غير المالية	٤ - ٢	84AG
من القطاع الخاص غير المالي	٤ - ٣	84AJ
التسويات	٥	84X
التمويل الخارجي	III	85
من مؤسسات انمائية دولية	٦	85A
من حكومات أجنبية	٧	85B
قروض خارجية أخرى	٨	85C
التغير في النقود الأجنبية والودائع والأوراق المالية	٩	85N
<b>الجدول (E) التمويل بحسب نوع أداة الدين</b>		
التمويل الاجمالي (كما ورد في D.I)	I	80H

## جداول إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

رموز بيانات الصندوق	رقم السطر في الكتاب السوي	
84	II	التمويل الداخلي (كما ورد في D.II)
84R	١	سندات طويلة الأجل
84S	٢	سندات وأوراق مالية قصيرة الأجل
84T	٣	قروض طويلة الأجل (غير مصنفة في مكان آخر)
84U	٤	قروض وسلف قصيرة الأجل
84V	٥	خصوم أخرى
84W	٦	التغير في الأرصدة النقدية والودائع، الخ
85	III	التمويل الخارجي (كما ورد في D.III)
85R	٧	سندات طويلة الأجل
85S	٨	سندات وأوراق مالية قصيرة الأجل
85T	٩	قروض طويلة الأجل (غير مصنفة في مكان آخر)
85U	١٠	قروض وسلف قصيرة الأجل (غير مصنفة في مكان آخر)
85V	١١	خصوم أخرى
85W	١٢	التغير في الأرصدة النقدية والودائع، الخ
<b>الجدول (F) تصنيف الديون القائمة بحسب نوع الدائنين</b>		
88Z	I	إجمالي الديون (II + III)
88	II	الدين الداخلي
88B	١	مستويات حكومية أخرى
88D	٢	السلطات النقدية
88C	٣	مصارف الودائع النقدية
88A	٤	مصادر داخلية أخرى
88AJ	٣ - ٤	القطاع الخاص غير المالي
88X	٥	تسويات الفروق في تقدير القيمة
89	III	الدين الخارجي
89A	٦	مؤسسات انمائية دولية
89B	٧	حكومات أجنبية
89C	٨	ديون خارجية أخرى
89CQ	١ - ٨	القروض والسلف المصرفية



## جداول إحصاءات مالية الحكومة (تتمة)

رموز بيانات الصندوق	رقم السطر في الكتاب السنوي	
89CR	٨ - ٢	اتتمانات للموردين
89CT	٨ - ٣	بنود أخرى
89X	٩	تسويات الفروق في أسعار العملات
		<b>بنود للتذكير:</b>
88W	١٠	سداد الدين الداخلي بالعملات الأجنبية
89W	١١	سداد الدين الخارجي بالعملة المحلية
		<b>الجدول (G) تصنيف الديون القائمة بحسب نوع أداة الدين</b>
88Z	I	إجمالي الديون (كما ورد في F.I)
88	II	الدين الداخلي (كما ورد في F.II)
88R	١	سندات طويلة الأجل
88S	٢	سندات وأوراق مالية حكومية قصيرة الأجل
88T	٣	قروض طويلة الأجل (غير مصنفة في مكان آخر)
88U	٤	قروض وسلف قصيرة الأجل
88V	٥	خصوم أخرى
89	III	الدين الخارجي (كما ورد في F.III)
89R	٦	سندات طويلة الأجل
89S	٧	سندات وأوراق مالية قصيرة الأجل
89T	٨	قروض طويلة الأجل (غير مصنفة في مكان آخر)
89U	٩	قروض وسلف قصيرة الأجل (غير مصنفة في مكان آخر)
89V	١٠	خصوم أخرى
		<b>مستويات حكومية أخرى</b>
		<b>الجدول S٤ حكومات الولايات أو الأقاليم أو المقاطعات</b>

## الفصل الخامس

### الحلقة الدراسية التطبيقية ٣

## إحصاءات ميزان المدفوعات

### مقدمة

يشكل تحليل وضع ميزان المدفوعات في الدول الأعضاء جزءاً أساسياً من مهام صندوق النقد الدولي. وقد نصت المادة الثامنة من التعديل الثاني للنظام الأساسي للصندوق على أن «هناك حد أدنى من المعلومات اللازمة لقيام الصندوق بمهامه بصورة فعالة، ومنها البيانات التي يجمعها كل بلد بشأن (...) ميزان المدفوعات الدولي، بما في ذلك: (١) تجارة السلع والخدمات، (٢) صفقات الذهب، (٣) معاملات رأس المال المعروفة، (٤) بنود أخرى»<sup>١</sup>. ويوضح دليل ميزان المدفوعات الصادر عن الصندوق كيفية إعداد البيانات الإحصائية للدول الأعضاء على أسس تتيح المقارنة فيما بينها على الصعيد الدولي. ويضع الدليل إطاراً للمفاهيم المتعلقة بأنظمة محاسبة ميزان المدفوعات ومبادئ توجيهية مفصلة خاصة بتصنيف بنود معينة<sup>٢</sup>.

يتناول القسم الأول من هذه الحلقة الدراسية التطبيقية المبادئ الأساسية لأعداد إحصاءات ميزان المدفوعات، ويلقي الضوء على طرق استخدام هذه الإحصاءات لأغراض التحليل. ويبحث أيضاً في مصادر المعلومات التي يمكن استعمالها في إعداد

<sup>١</sup> International Monetary Fund, *Articles of Agreement* (amended effective April 1, 1978, Article VIII, Section 5(a) (vi).

<sup>٢</sup> انظر النسخة العربية من دليل ميزان المدفوعات: International Monetary Fund, *Balance of Payments Manual*, (4th edition, Washington, 1977).

والمشار إليه فيما بعد بكلمة الدليل. وفيما يتعلق بتفسير التعابير المستخدمة في تجميع بيانات ميزان المدفوعات، يمكن الرجوع إلى معجم المصطلحات التالي بالإنجليزية:

International Monetary Fund, Balance of Payments Division, Bureau of Statistics, *The Balance of Payments: A Glossary of Terms*, in accord with the Practice of the International Monetary Fund (Washington, 1979).

الإحصاءات. ويشمل القسم الثاني على تمرين خاص بالتصنيف يوضح كيفية تطبيق هذه المفاهيم على بيانات ميزان المدفوعات لمصر. وينتهي كل قسم بتمارين ومسائل للمناقشة.

## القسم الأول: عرض إحصاءات ميزان المدفوعات

### ١ - مبادئ التجميع

تتمشى المبادئ الأساسية لاعداد حسابات ميزان المدفوعات مع تلك المستعملة في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية،<sup>١</sup> إلا أن هناك فوارق في تبويب قطاع «بقية أنحاء العالم» إذ تتركز حسابات ميزان المدفوعات، بصفة خاصة، على طريقة تبويب أكثر ملاءمة لتحليل الاختلالات مع بقية أنحاء العالم، مقارنة بالتصنيف العريض لقطاعات الانتاج والاستهلاك والتراكم المستخدم في نظام الحسابات القومية.

ويعرّف الدليل (صفحة ٨) ميزان المدفوعات بأنه «بيان إحصائي عن فترة معينة ويشمل على، (أ) المعاملات في السلع والخدمات والدخل بين اقتصاد ما وبقية أنحاء العالم، (ب) التغيرات في الملكية وفي الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة، وفي المستحقات على بقية أنحاء العالم والالتزامات تجاهه، (ج) التحويلات بدون مقابل والقيود المقابلة، المطلوبة لغرض الموازنة بالمعنى المحاسبي، لأية قيود تتعلق بما سبق ذكره من معاملات أو التغيرات التي لم يدرج قيد مقابل لها.

ويؤكد هذا التعريف مدى شمول ميزان المدفوعات ونوعية المعاملات المدرجة فيه. وتدل الإشارة الى فترة معينة على أن بيانات ميزان المدفوعات تمثل «تدفقات»، وليس «أرصدة». وتمثل معظم المعاملات في عمليات تبادل يزيد أحد المتعاملين بموجبها متعاملاً آخرًا بقيمة اقتصادية ويتلقى قيمة معادلة في المقابل. ويمكن تصنيف الأشياء التي تعد ذات قيمة اقتصادية، على وجه العموم، بأنها موارد حقيقية (السلع والخدمات والدخل) وبنود مالية (أصول أو خصوم). وفي الحالات التي تقدم فيها الموارد الحقيقية والبنود المالية كمنح، يسجل القيد الموازن للتدفق الحقيقي أو المالي بميزان المدفوعات تحت عنوان «تحويلات بدون مقابل». وفي الطبقات السابقة من الدليل، كانت تعديلات التقييم تستبعد من ميزان المدفوعات. إلا أن الطبعة الرابعة تستوجب وجود معلومات تكميلية عن التغيرات في قيمة الاحتياطيات. وأن

١ الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية (نيويورك - ١٩٦٨).

الأسلوب المستخدم هو إظهار التغيير في الاحتياطات المترتب على المعاملات كمجموع للتغيرات في الحيازات والبنود المقابلة التي تمثل قيوداً موازنة لتلك التغيرات التي يمكن أن توصف بأنها «خلق أو استنزاف الاحتياطي»<sup>١</sup>. وقد أصبحت الطريقة الأخيرة أكثر شيوعاً مع البدء في استخدام حقوق السحب الخاصة واستخدام أسعار الصرف المعمومة على نطاق واسع. وبالإضافة إلى المبادلات الدولية، تسجل في ميزان المدفوعات المعاملات في الأصول المالية بين المقيمين في ظل ظروف معينة. وعلى سبيل المثال، عندما يبيع مقيم من القطاع الخاص للسلطات النقدية استحقاقاً معيناً على غير مقيم يجب تسجيل عملية البيع. وتستبعد تقليدياً من ميزان المدفوعات أية تغيرات في وضع الاستثمارات الدولية لبلد ما ناشئة عن تغير في أراضيها الأقل<sup>٢</sup>. بينما تدرج تحويلات الأصول الحقيقية والمالية الناشئة عن الهجرة.

ويقدم الدليل توصيات محددة عن طبيعة نظام التسجيل الذي يتعين استخدامه في وضع بيان ميزان المدفوعات، وعن حدود اقتصاد بلد ما والمبادئ التي يجب انتهاجها فيما يتعلق بتوقيت التسجيل وتقييم المعاملات.

ويتخذ نظام تسجيل ميزان المدفوعات شكل بيان محاسبي ذو قيد مزدوج، بحيث تظهر كل معاملة في شكل قيد دائن وآخر مدين. وطبقاً للدليل (صفحة ٩). وبموجب نظام القيد المزدوج تشمل القيود الدائنة على ما يلي: «(أ) الموارد الحقيقية التي تمثل الصادرات، (ب) البنود المالية التي تعكس إما نقصاً في الأصول الخارجية للاقتصاد أو زيادة في خصومه الخارجية. وعلى العكس من ذلك، فإن القيود المدينة تشمل: (أ) الموارد الحقيقية التي تمثل الواردات، (ب) البنود المالية التي تعكس إما زيادة في الأصول أو نقصاً في الخصوم».

وطبقاً للعرف الذي ينص على إظهار القيود الدائنة بعلامة موجبة والقيود المدينة بعلامة سالبة، يجب أن يكون حاصل جمع كل القيود صفراً. ويتم الحصول عادة على المعلومات المتعلقة بالعناصر المدينة والدائنة لعملية ما من مصادر إحصائية مختلفة. وغالباً ما يقتضي النقص في الشمولية والتغيرات في توقيت التسجيل وفي الأساليب المستخدمة لتقييم المعاملات إدراج قيد موازن في الحسابات. ويشار إلى هذا القيد عادة بصافي السهو والخطأ، حيث يؤكد الصافي على أن البند هو لموازنة الأخطاء على جانبي الحسابات.

ويستلزم وضع حسابات متسقة دولياً وجود مبادئ توجيهية عن نطاق الاقتصاد

١ تنص الطبعة السابقة من الدليل على إظهار عملية إسباغ الطابع النقدي على الذهب بأنها تصدير لسعة، وعملية سحب السمة النقدية من الذهب بأنها استيراد. وتشكل هذه القيود البنود الموازنة للتغيرات في الاحتياطات بحساب رأس المال.

المحلي وتعريف مفهوم الإقامة. ويعتبر الفرد أو المؤسسة مقيمين، بصفة عامة، في الاقتصاد الذي يرتبطان به ارتباطاً وثيقاً من أي إقليم آخر أو حيث توجد مصالحهما. ويورد الفصل الثالث من الدليل بعض المبادئ التوجيهية الخاصة بمعنى الإقامة.

### أ – الحكومة العامة

تدرج في تصنيف المقيمين ليس فقط حكومة البلد المركزية وحكوماته الولائية والمحلية بل أيضاً سفاراته وقنصلياته ومنشأته العسكرية في الخارج.<sup>١</sup>

### ب – الأفراد

يعتبر الأفراد المتواجدون في بلد ما على أساس دائم (لعام أو أكثر) مقيمون في ذلك البلد. ويعتبر السياح والزوار الآخرون والعاملون الذين يتواجدون في اقتصاد ما لفترة تقل عن عام مقيمون في بلادهم الأصلية. كذلك لا يعتبر الدبلوماسيون والعسكريون والممثلون الرسميون الآخرون لحكومات أجنبية (بالإضافة إلى من يعولونهم) جزءاً من اقتصاد البلد المضيف. أما عمال الحدود (أي الأشخاص الذين يعملون بانتظام في بلد ما ولكنهم يعيشون في بلد آخر) فهم مقيمون في الاقتصاد الذي يقطنون فيه وليس الذي يعملون به.

### ج – المؤسسات

تعتبر المؤسسات مقيمة في اقتصاد البلد الذي تمارس نشاطها فيه حتى ولو كانت فرعاً أو شركة تابعة لشركة أجنبية. ولذلك قد تتضمن حسابات ميزان المدفوعات تقسيماً نظرياً لكيان قانوني واحد، مع ما يتبع ذلك من مشكلات في احتساب قيمة المعاملات بين الشركة الأم والشركات التابعة لها.

### د – توقيت وتقييم المعاملات

ولتسهيل المقارنات دولياً، يجب أن تستند حسابات ميزان المدفوعات على تعاريف متسقة لتوقيت المعاملات وتقييمها. والمبدأ المتبع هو أن «تسجل المعاملات عندما تتغير الملكية القانونية للموارد الحقيقية أو البنود المالية المعنية، وهو الوقت الذي يقوم فيه الطرفان المعنيان بقيد المعاملات في سجلاتهما» (الصفحة الثانية من الدليل). ويختلف هذا المنهج مع المبادئ البديلة، مثل التسجيل وقت التعاقد أو التخليص الجمركي، كما قد يختلف أيضاً عن مفهوم التوقيت المستخدم في تجميع الإحصائيات الخاصة لتدفق الموارد الحقيقية أو على أساس سجلات النقد الأجنبي.

١ لا تعتبر المنظمات الدولية الرسمية، مثل صندوق النقد الدولي، مقيمة بالنسبة لأي اقتصاد قومي، بما في ذلك اقتصاد البلد الذي تتواجد فيه.

وكما بيّنا في القسم الأول – ٣، قد يستلزم الأمر إجراء تعديلات للتوقيت بالبيانات المأخوذة من المصادر الاحصائية الأصلية.

يجب أن تقيّم المعاملات بسعر السوق، الذي يعرف بأنه السعر الذي يدفعه المشتري الراغب في الشراء للبائع الراغب في البيع، عندما يكون المشتري والبائع أطرافاً مستقلة تحكمها الاعتبارات التجارية وحدها. ومع ذلك، لا تتوفر هذه الشروط بالنسبة لأنواع عديدة من المعاملات. فالمعاملات بين المؤسسات المتفرعة عن إدارة موحدة، على سبيل المثال، لا تجري بين أطراف مستقلة، كما أن الفوارق الدولية في أنظمة الضرائب أو القواعد التنظيمية قد تشكل حافزاً لاستخدام أسعار غير واقعية كوسيلة لتحويل الأرباح فيما بين البلدان. كما تنشأ مشكلة أخرى بالنسبة للتحويلات بدون مقابل التي لا تمثل معاملات تجارية والتي لا يحدد لها سعر معين من حيث التعريف. كذلك، ينبغي احتساب سعر لعمليات المقايضة. وقد تتخذ الأسعار في الأسواق المقارنة أو تكاليف الانتاج كمؤشرات توجيهية عند القيام باحتساب الأسعار.

ونظراً لأن عمليات ميزان المدفوعات تجري بعملات مختلفة، تصبح تحويلات العملة ضرورية لظهور الحسابات مقومة بوحدة حسابية واحدة. وفضلاً عن ذلك، هناك حاجة لوجود وحدة حسابية عالمية لتيسير إجراء المقارنات المشتركة بين البلدان، وللسماع بالتجميع على أساس إقليمي أو عالمي. كما ينبغي تحويل المعاملات، من حيث المبدأ، بسعر الصرف الساري وقت تحرير العقد. أما بالنسبة للبلدان التي تطبق أسعار صرف متعددة، فيجب تحويل معاملات ميزان المدفوعات على أساس سعر صرف موحد مبني على افتراض أن جميع المعاملات تتم عن طريق سوق حرة. ويؤدي ذلك الى تجنب إدخال آثار الضرائب غير المباشرة والدعم بين المقيمين (أي بين الحكومة والمصدر أو المستورد)، الناتجة عن نظم أسعار الصرف المتعددة، في عمليات ميزان المدفوعات. وعادة ما يختلف الأساس الفعلي لتحويلات العملة عن هذه المبادئ النظرية. فقد لا تتوفر المعلومات، على سبيل المثال، عن تاريخ العقد لكل معاملة. كذلك كثيراً ما يحصل جامع بيانات ميزان المدفوعات على بيانات محولة الى العملة المحلية، لأغراض الجمارك أو لأية أغراض أخرى بطرق غير معلومة بدقة لديه<sup>١</sup>. وفي مثل هذه الحالات قد يقتضي الأمر غالباً استخدام متوسط أسعار الصرف خلال الفترة المحاسبية، مما قد ينتج عنه أخطاء لا مفر منها.

## ٢ – تبويب البنود

تقسم معاملات ميزان المدفوعات الى مكونات نمطية معينة (أنظر الجدول رقم

١ قد ينشأ «السهو والخطأ» عن تحويل عملية ما من جانب مسؤولي الجمارك بسعر صرف يختلف عن ذلك الذي يستخدمه البنك المركزي لتقييم التدفق النقدي المقابل.

١). ويميز هذا التقسيم المتغيرات التي تستجيب لقوى اقتصادية معينة والبنود التي قد تكون ذات أهمية في عديد من البلدان من حيث حجمها أو قابليتها للتغير. وقد تعتبر هذه المكونات بدورها وحدات بناء يمكن استعمالها في إعداد عروض تحليلية تتعلق بميزان المدفوعات (أنظر القسم الأول – ٤). وهناك تمييز واضح بين معاملات الحساب الجاري والحساب الرأسمالي.

وتقسم معاملات الحساب الجاري إلى المعاملات الخاصة بالسلع والخدمات والدخل، وتلك الخاصة بالتحويلات بدون مقابل. وعادة ما يكون العنصر الرئيسي الخاص في معاملات الحساب الجاري هو بند السلع، الذي يشمل معظم معاملات ميزان المدفوعات المتعلقة بالسلع المنقولة.<sup>١</sup> وقد وضعت قاعدة لمعالجة خدمات التوزيع، لضمان الاتساق بين التقييم المعطى لسلعة مصدرة من جانب بلد ما والاستيراد المقابل من جانب بلد آخر. وتدرج تكاليف خدمات التوزيع التي تؤدي حتى الحدود الجمركية للبلد المصدر تحت بند السلع، بينما تعالج مثل هذه التكاليف بعد تلك النقطة كمصاريف شحن. ويعني ذلك في مصطلحات ميزان المدفوعات أن الصادرات والواردات تسجل على أساس فوب (f.o.b.) (تسليم ظهر السفينة). وبالنسبة للواردات فإن التسجيل البديل يكون على أساس (c.i.f.) (التكلفة والتأمين وأجرة الشحن)، الذي يشمل جميع الشحن والتأمين الدوليين حتى نقطة التقييم عند الحدود الجمركية للبلد المستورد.

ويشمل الشحن رسوم الشحن والتأمين والخدمات التوزيعية الأخرى المتعلقة بالسلع المصنفة كبضائع ومعظم السلع المنقولة الأخرى. وتمشياً مع معالجة السلع على أساس فوب، يشمل الشحن الخدمات التوزيعية التي تؤدي بعد وصول السلع إلى الحدود الجمركية للبلد المصدر.<sup>٢</sup> وفضلاً عن ذلك، يقتضي العرف باعتبار شحن السلع فيما وراء الحدود الجمركية للبلد المصدر بمثابة خدمة تؤدي لمقيم في الاقتصاد المستورد. وعندما تؤدي الخدمات حتى الحدود الجمركية للبلد المصدر بواسطة مقيمين في البلد المستورد، ينبغي إجراء قيود موازنة تحت بند الشحن. ويتطلب ذلك إجراء قيد دائن بحساب الشحن للبلد المستورد وقيد مدين بحساب الشحن للبلد المصدر.

١ من أمثلة السلع المنقولة التي لا تبوّج تحت بند السلع في الحساب الجاري، السلع التي يحصل عليها المسافرون لاستخدامهم الشخصي والتي تبوّج تحت «السفر» والذهب النقدي الذي يعامل بوصفه أصلاً مالياً.

٢ كانت الطبعات السابقة من الدليل تسمح بمعالجة السلع على أساس سيف عندما لا تتوفر البيانات عنها على أساس فوب، مع إجراء التغييرات المقابلة في تعريف الشحن.

## الجدول رقم ١ - العناصر النمطية لميزان المدفوعات

دائن مدين

## أولا - الحساب الجاري

## ١ - السلع والخدمات والدخل

- السلع
- الشحن
- عمليات النقل الأخرى
- خدمات المسافرين
- خدمات الميناء... الخ.
- السفر
- دخل الاستثمار
- دخل الاستثمار المباشر
- الأرباح المعاد استثمارها
- الأرباح الموزعة
- أخرى
- الرسمي المقيم، بما في ذلك المشتركة بين الهيئات الرسمية
- الرسمي الأجنبي، باستثناء المشتركة بين الهيئات الرسمية
- الخاص
- سلع وخدمات ودخول أخرى
- الرسمي
- المشترك بين الهيئات الرسمية
- أخرى، الرسمي المقيم
- أخرى، الرسمي الأجنبي
- الخاص
- دخل العمل، غير المدرج في مكان آخر
- دخل الملكية، غير المدرج في مكان آخر
- أخرى

## ب - التحويلات بدون مقابل

- الخاصة
- تحويلات المهاجرين
- تحويلات العمال
- أخرى
- الرسمي



مدین دائن

المشترك بين الهيئات الرسمية  
أخرى، رسمي مقيم  
أخرى، رسمي خارجي

ثانياً - حساب رأس المال

١ - رأس المال، باستثناء الاحتياطات

الاستثمار المباشر

في الخارج

مساهمات رأس المال

إعادة استثمار الأرباح

رؤوس أموال أخرى طويلة الأجل

رؤوس أموال قصيرة الأجل

في الاقتصاد القائم بالابلاغ

مساهمات في رأس المال

إعادة استثمار الأرباح

رؤوس أموال أخرى طويلة الأجل

رؤوس أموال قصيرة الأجل

إستثمارات الحافطة

سندات القطاع العام

أصول

خصوم تشكل احتياطات سلطات أجنبية

خصوم أخرى

سندات أخرى

أصول

خصوم تشكل احتياطات سلطات أجنبية

خصوم أخرى

مساهمات تأسيسية في الشركات

أصول

خصوم تشكل احتياطات سلطات أجنبية

خصوم أخرى

رؤوس أموال أخرى

رأس مال طويل الأجل

القطاع الرسمي المقيم

## الجدول رقم ١ - العناصر النمطية لميزان المدفوعات (تابع)

مدین دائن

## ثانياً - حساب رأس المال (تابع)

المسحوبات من القروض المتلقاة والمبالغ المسددة منها
أصول أخرى
خصوم تشكل احتياطات سلطات أجنبية
المسحوبات من القروض المتلقاة الأخرى والمبالغ المسددة منها
خصوم أخرى
بنوك الودائع النقدية
المسحوبات من القروض المتلقاة والمبالغ المسددة منها
أصول أخرى
خصوم تشكل احتياطات سلطات أجنبية: مقومة بالعملة المحلية
خصوم تشكل احتياطات سلطات أجنبية: مقومة بالعملة الأجنبية
المسحوبات من القروض المتلقاة والمبالغ المسددة منها
خصوم أخرى
قطاعات أخرى
المسحوبات من القروض المتلقاة والمبالغ المسددة منها
أصول أخرى
خصوم تشكل احتياطات سلطات أجنبية
مسحوبات من قروض أخرى متلقاة والمبالغ المسددة منها
خصوم أخرى
رؤوس أموال قصيرة الأجل
القطاع الرسمي المقيم
قروض ممنوحة
أصول أخرى
خصوم تشكل احتياطات سلطات خارجية
قروض أخرى ممنوحة
خصوم أخرى
الودائع النقدية
أصول
خصوم تشكل احتياطات سلطات أجنبية: مقومة بالعملة المحلية
خصوم تشكل احتياطات سلطات أجنبية: مقومة بالعملة الأجنبية
خصوم أخرى
قطاعات أخرى

الجدول رقم ١ - العناصر النمطية لميزان المدفوعات (تتمة)

مدین دائن

ثانياً - حساب رأس المال (تابع)

قروض ممنوحة  
أصول أخرى  
خصوم تشكل احتياطيات سلطات أجنبية  
قروض أخرى ممنوحة  
خصوم أخرى

ب - الاحتياطيات

الذهب النقدي  
التغير الاجمالي في الحيازات  
المقابل لاضفاء الصفة النقدية للذهب (سحب الصفة النقدية عن الذهب)  
مقابل تعديلات التقييم  
حقوق السحب الخاصة  
التغير الاجمالي في الحيازات  
مقابل التخصيص/ الالغاء  
مقابل تعديلات التقييم  
وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي  
التغير الاجمالي في الحيازات  
مقابل تعديلات التقييم  
الأصول بالنقد الأجنبي  
التغير الاجمالي في الحيازات  
مقابل تعديلات التقييم  
المستحقات الأخرى  
التغير الاجمالي في الحيازات  
مقابل تعديلات التقييم  
إستخدام ائتمان الصندوق  
التغير الاجمالي في الحيازات  
مقابل تعديلات التقييم

المصدر: صندوق النقد الدولي - دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الرابعة (واشنطن ١٩٧٧).

الصفحات ٨٥ - ٨٨.

وتقسم عمليات النقل الأخرى الى خدمات الركاب وخدمات الموانئ. وتشمل الأولى مصاريف النقل الدولي المتعلقة بالأفراد المسافرين (أي تذاكر السفر وأي مصاريف أو رسوم تدفع للناقلات عن سلع أو خدمات متعلقة بسفر الأفراد)، أما خدمات الموانئ فتتطلب على السلع والخدمات، مثل الوقود ومخازن السفن التي تحصل عليها الناقلات وتستهلكها في عمليات التشغيل. ويغطي السفر السلع والخدمات التي يحصل عليها المسافرون خارج بلادهم، سواء لاستعمالهم الخاص أو للهدايا. أما المسافرون فهم أشخاص مثل رجال الأعمال والطلبة والسياح الذين يمكنون لفترة أقل من عام في اقتصاد ليسوا مقيمين فيه.

ويشمل دخل الاستثمار الدخل الناتج عن ملكية الأصول المالية الأجنبية. وأهم بنود دخل الاستثمار هي الفوائد وأرباح الأسهم الموزعة. ويقسم دخل الاستثمار المباشر الى الأرباح التي يعاد استثمارها والأرباح الموزعة. وتعكس فئة الأرباح المعاد استثمارها فكرة أن الدخل غير الموزع يزيد من المشاركة الرأسمالية للشركة الأم. ونتيجة لذلك، تظهر الأرباح المحتفظ بها – بالنسبة للمشاركة المباشرة للمستثمر في رأسمال المنشأة – كدخل الاستثمار المباشر، مع إدراج قيد مقابل بحساب رأس المال في بند إعادة استثمار العائدات. وتظهر مدفوعات دخل الاستثمار المتعلقة بمؤسسات رسمية (بما في ذلك صندوق النقد الدولي) منفصلة عن دخل الاستثمار الخاص الآخر.

تمثل السلع والخدمات والدخول الأخرى فئة متبقيات، مع التمييز الواضح بين التدفقات الرسمية والخاصة. ومن أمثلة التدفقات الرسمية المعاملات بين السفارات في الخارج والبلد المضيف، وخدمات المعونة الخارجية، والخدمات العسكرية بالقدر الذي يمكن قياسها كمياً<sup>١</sup>. وتشمل المعاملات الخاصة دخل العمالة الذي يدفع للعمال الموسمين وعمال الحدود ومشترياتهم من البلد التي يعملون فيها، وبعض البنود الأخرى مثل الدخل المتحصل عن براءات الاختراع والتأمين على البضائع.

تشكل التحويلات بدون مقابل قيوداً موازنة للتدفقات الحقيقية والمالية التي لا تتضمن مقابلاً. وعلى سبيل المثال تظهر منحة من الموارد الحقيقية للبلد الجامع للبيانات كقيد مدين تحت بند الواردات السلعية وكبند دائن تحت بند التحويلات بدون مقابل. وتشمل التحويلات الخاصة بدون مقابل تحويلات المهاجرين والعمال. وتمثل تحويلات المهاجرين القيد المقابل للتحويل في صافي أصول المهاجر الناتجة عن الهجرة. كما تظهر تحويلات ممتلكات المهاجرين من مكان إقامتهم القديم الى مكان الإقامة الجديد على أنها تصدير بالنسبة للاقتصاد الأصلي، مع إدراج قيد مدين موازن

١ ينبغي إدراج الخدمات المتعلقة بالمعونة الخارجية، مثل الشحن، تحت العناوين الخاصة بها.

تحت بند التحويلات بدون مقابل، وبالمثل، توفر التحويلات بدون مقابل قيوداً موازنة للتغير في الأصول والخصوم المالية للبلد والمترتبة على الهجرة. وتدرج تحت بند تحويلات العمال تحويلات الدخل بدون مقابل التي تتم بين المهاجرين والاقتصاد الجامع للبيانات، إذا كانت مدة الإقامة أكثر من عام، وتصنف هذه التحويلات كدخل للعمالة تحت بند سلع وخدمات ودخول أخرى، إذا كانت مدة الإقامة أقل من عام. وتتضمن التحويلات الرسمية بدون مقابل المنح الحكومية من السلع والموارد المالية وخدمات المساعدة الفنية.

ويشمل حساب رأس المال المعاملات في الأصول والخصوم المالية. وبالإضافة إلى ذلك فإن فئة الاحتياطيات تتضمن معلومات تكميلية عن إجمالي التغيرات في الحيازات، فضلاً عن القيود المقابلة الموازنة لتلك التغيرات التي لم تنشأ عن معاملات. وتمثل الأصول، باستثناء الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة، مستحقات على غير المقيمين، بينما تمثل الخصوم مديونية مستحقة لغير المقيمين. وتمشياً مع مبدأ تسجيل المعاملات في ميزان المدفوعات، يتعين أن تمثل الأصول والخصوم التغيرات في المستحقات الفعلية، مع عدم إدراج الاعتمادات المصرفية غير المستخدمة والالتزامات المحتملة الأخرى. ويمكن أن ينشأ قيد مدين، إما عن زيادة في الأصول أو عن نقص في الخصوم، بينما يعكس القيد الدائن نقصاً في الأصول أو زيادة في الخصوم.

ولتسهيل التحليل تصنف المعاملات الرأسمالية باستخدام عدة معايير مثل نوع رأس المال، ومدة الاستحقاق، والأصول والخصوم. ويمثل التصنيف الوظيفي الاحتياطيات، ورأس المال الاستثمار المباشر، ورأس المال حافظة الأوراق المالية ورؤوس الأموال الأخرى. وتحاول الاحتياطيات أن تميز الأصول التي تستجيب لتغيرات العناصر «المستقلة» في ميزان المدفوعات (أنظر القسم الأول - ٤). ويشمل الاستثمار المباشر الأصول والخصوم المتعلقة بمصالح دائمة في منشأة ما، بينما يتضمن رأس المال حافظة الأوراق المالية السندات طويلة الأجل الأخرى والمساهمات التأسيسية بالشركات. وباستثناء الاستثمار المباشر تظهر تحركات في الأصول والخصوم بالنسبة لكافة العناصر بصورة منفصلة. ويتم التمييز كذلك بين رؤوس الأموال القصيرة والطويلة الأجل، أي رؤوس الأموال التي تستحق في غضون عام أو أقل، وتلك المستحقة خلال فترة تزيد عن عام. ولا يطبق هذا التمييز على الاحتياطيات لأنه لا يؤثر على سلوك مختلف عناصر هذه الفئة، أما رأس المال حافظة الأوراق المالية فهو رأس مال طويل الأجل بحكم التعريف. وهناك ثمة تركيز خاص في الطبقات السابقة من الدليل على التصنيف القطاعي لتحركات رأس المال. ومع ذلك، لا يتضح هذا التصنيف في الطبعة الرابعة من الدليل إلا بالنسبة «لرؤوس الأموال الأخرى»، حيث يجري تحديد القطاع على أساس أنه يتعلق بالدائن المحلي بالنسبة للأصول وبالمدين المحلي بالنسبة للخصوم. ويشمل التصنيف

القطاعي القطاع الرسمي وبنوك الودائع النقدية والحائزون الآخرون، بينما تشكل الخصوم احتياطات السلطات الخارجية التي تظهر بصورة منفصلة في كل حالة من الحالات.

«يشير الاستثمار المباشر الى الاستثمار الذي يستهدف الحصول على حصة دائمة في منشأة تعمل في اقتصاد غير الاقتصاد الذي ينتمي اليه المستثمر، ويكون غرض المستثمر في أن يصبح لديه صوت فعال في إدارة المؤسسة» (أنظر صفحة ١٧٢ من الدليل). وترتبط المعايير المحددة لتمييز الاستثمار المباشر عادة بدرجة الملكية الأجنبية ومقدار توزيع الحصص فيما بين الملاك. ومن الناحية العملية، فإن عدد الحالات التي يصعب فيها تحديد ما إذا كان يتعين تصنيف الاستثمار على أنه «مباشر» قليل، نظراً لأن معظم مثل هذه المنشآت مملوكة بالكامل للأجانب. كذلك لا توجد أهمية كبيرة من الناحية الكمية للحالات التي تقع على حدود التعريف، وينص الدليل على أن يصنف كاستثمار مباشر نصيب المستثمر المباشر في تدفقات رأس المال. أما القيد المقابل ليند إعادة استثمار الأرباح المدرج تحت دخل الاستثمار المباشر في الحساب الجاري فيظهر في حساب رأس المال كعنصر مستقل من عناصر رأس مال الاستثمار المباشر. ويشمل الاستثمار في حافظة الأوراق المالية «السندات طويلة الأجل وأسهم الشركات فيما عدا تلك المشمولة في فئات الاستثمار المباشر والاحتياطات» (ص ١٨٠ من الدليل). ويتم الفصل بين سندات القطاع العام والسندات الأخرى والمساهمات برأس مال الشركات. وتمثل «رؤوس الأموال الأخرى» بنداً متبقياً.

إن بنود التمويل الاستثنائي تعكس الصعوبات غير العادية المتعلقة بميزان المدفوعات وتمويله والتي عانى منها عدد كبير من البلدان منذ بداية الثمانينات. وتدرج هنا البنود المقابلة للدين المعاد جدولته وأقساط الدين المتفق عليها والتي عجزت البلدان عن سدادها (المتأخرات). وتدرج أيضاً بعض الأموال التي تقدمها الهيئات الوطنية والدولية بصدد أوضاع المدفوعات في البلدان ذات المديونية العالية، ومن بينها المنح المعطاة من حسابات الدعم بالصندوق ومن نظام تثبيت حصيدا الصادرات (ستابكس). وتدرج كذلك قروض البنك الدولي لأغراض التصحيح الهيكلي، والمسحوبات من الصندوق الاستئماني لصندوق النقد الدولي، والقروض من صندوق النقد العربي ومن نظام تثبيت حصيدا الصادرات (ستابكس)، وبعض الحسابات على المكشوف التي تسمح بها البنوك المركزية ببلدان الشركاء التجاريين للسلطات النقدية في البلدان المدينة. وتصنف بنود التمويل الاستثنائي أحياناً تحت «إلتزامات إحتياطية»، وجاء استخدامها جزئياً نتيجة لزيادة القروض القصيرة الأجل للسلطات

النقدية بالبلدان المدينة مقابل حيازاتها من الأصول الأجنبية السائلة، وذلك لتوضيح مدى إمكانية التعهد مقدماً بالاحتياطيات الدفترية.

تتكون **الاحتياطيات من «الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي، ووضع الاحتياطي لدى الصندوق، واستخدام ائتماناته، والاستحقاقات القائمة على غير المقيمين المتاحة للسلطات المركزية سواء لتمويل الاختلالات في المدفوعات مباشرة أو للتحكم في حجم مثل هذه الاختلالات عن طريق التدخل للتأثير على سعر صرف العملة المحلية»** (ص ١٨٦ من الدليل). وتحتفظ السلطات المركزية بالجانب الأكبر من الاحتياطيات، كما تدرج الأموال التي تحتفظ بها بنوك الودائع النقدية في الاحتياطيات إذا كانت خاضعة لسيطرة الحكومة. وتظهر التغيرات في وضع الاحتياطي لدى الصندوق (أصول) بصورة منفصلة عن استخدام الائتمان المقدم من الصندوق (خصوم). وكما أوردنا في القسم الأول - (١)، يدرج خلق الاحتياطيات (من خلال إعطاء السمة النقدية للذهب أو تخصيصات حقوق السحب الخاصة) والتغيرات المتعلقة بالتقييم كمعلومات تكميلية، مع إدراج قيد موازن (مقابل).

تمثل الاحتياطيات الدولية في المعتاد العنصر الرئيسي لصافي الأصول الخارجية في المسح النقدي. ويبين ميزان المدفوعات التغيرات في الاحتياطيات - رقم تدفق - على حين يظهر المسح النقدي رصيد صافي الأصول الخارجية. كذلك، قد تكون هناك فوارق في شمولية صافي الأصول الخارجية في المسح النقدي والاحتياطيات في ميزان المدفوعات. وتشمل صافي الأصول الخارجية في المسح النقدي بصفة خاصة الأصول والخصوم الخارجية لبنوك الودائع النقدية التي قد لا تعتبر في بعض الحالات احتياطيات لأغراض تبويب ميزان المدفوعات. وغالباً ما تعكس المشكلات الناجمة عن مطابقة بيانات ميزان المدفوعات مع بيانات المسح النقدي الخاصة بالاحتياطيات الدولية اختلافاً في أسعار الصرف المستخدمة في التحويل في كلا المصدرين. وفضلاً عن ذلك، تدرج التغيرات المتعلقة بالتقييم، من ناحية المبدأ، في صافي الأصول الخارجية بالمسح النقدي، مع إدراج تغير موازن في الخصوم غير المبوّنة. وتوصي الطبعة الرابعة من الدليل بإدخال معلومات إضافية عن التغير الكلي في كل بنود الاحتياطيات وفي البند المقابل لهذا التغير الناتج عن إعادة التقييم.

## ٢ - المصادر الرئيسية للبيانات

المصادر الرئيسية للبيانات الخاصة بالمعاملات التجارية هي البيانات التجارية وسجلات النقد الأجنبي. وتسجل البيانات التجارية الانتقال المادي للسلع عبر الحدود، بينما تبين سجلات النقد الأجنبي المدفوعات والمتحصلات المرتبطة بالسلع. ولا

يتمشى كليهما بالضرورة مع مبدأ ميزان المدفوعات الخاص بتسجيل المعاملات في الوقت الذي تتغير فيه الملكية كما هو وارد بدفاتر البائع والمشتري. ولذا، قد يقتضي الأمر إجراء تعديلات لاحتساب التغيرات في الشمولية والتبويب والتوقيت والتقييم<sup>١</sup> ومن الضروري إجراء تعديلات للشمولية بسجلات النقد الأجنبي بما يسمح بتسجيل المعاملات التي لا تتم تسويتها عن طريق النظام المصرفي. وتعد عمليات الاتجار عن طريق المقايضة والتحويلات العينية بدون مقابل والمعاملات التي تسوى مباشرة بأجراء التغيرات في الأصول والخصوم المالية المحتفظ بها في الخارج بمثابة أمثلة عن البنود التي لا تدرج في سجلات النقد الأجنبي. وإن إدخال المنتجات البحرية التي تقوم السفن المحلية باصطيادها في البحار المفتوحة وبيعها في الخارج مباشرة في بيانات التجارة يعتبر مثالا على تعديل الشمولية الذي يجب تطبيقه على تلك البيانات. وقد تكون تعديلات التبويب ضرورية لإظهار المعاملات على أساس (فوب)، مع إجراء التعديلات المقابلة في حساب الشحن. وتعد التعديلات في التوقيت ذات أهمية خاصة عندما تكون هناك تغيرات جوهرية في حجم التدفقات التجارية أو عندما يحتفظ المقيمون بمخزون كبير من السلع في الخارج أو لدى احتفاظ غير المقيمين بهذا المخزون في الداخل. وتسجل بيانات التجارة الانتقال المادي للسلع، ومن المتوجب تعديلها لاحتساب التغيرات في المخزون. وكذلك يجب إجراء تعديلات التوقيت على سجلات النقد الأجنبي لكي تسمح بإظهار المدفوعات المسبقة والائتمانات التجارية، مع إجراء قيود موازنة للتغيرات في الأصول والخصوم المدرجة بحساب رأس المال. وتصبح تعديلات التقييم لازمة إذا كانت البيانات المأخوذة بأسعار السوق غير مسجلة أصلا. ومن الأمثلة على ذلك تسجيل أي تقييم خاص تقوم به مصلحة الجمارك في بيانات التجارة.

عادة ما تكون المعلومات المتعلقة بمعاملات ميزان المدفوعات التي تقوم بها المؤسسات المالية والقطاع العام متوفرة بسهولة. كما تتيح بيانات التجارة وسجلات النقد الأجنبي معلومات عن العناصر الأخرى لحسابات ميزان المدفوعات. وعن طريق بيانات التجارة، على سبيل المثال، يمكن الحصول على البيانات الأساسية الخاصة «بالشحن» وبعنصر المخازن والوقود في «عمليات النقل الأخرى». كما تورّد سجلات النقد الأجنبي معلومات عن كافة عناصر ميزان المدفوعات الخاضعة للرقابة على النقد، على الرغم من إمكان حدوث مشكلات كبيرة في التصنيف، وبالنسبة للبلدان التي تكون فيها الرقابة على النقد محدودة بصفة خاصة، قد يلزم تقدير بعض المعاملات الخاصة بالاستعانة بالاستبيانات وأساليب البحث بالعينة. ويقدر عنصر السفر بميزان المدفوعات أحيانا باستخدام متوسط تكاليف الإقامة اليومية مضروبة

١ راجع الدليل الملحق «ب» للحصول على بيان أكثر شمولاً عن التعديلات.



بعدد الأيام التي قضاها المقيمون بالخارج والتي قضاها الأجانب في البلد القائم بالإبلاغ. وقد تستند تقديرات تكاليف الإقامة على المعلومات التي يتم الحصول عليها من وكالات السياحة أو البنوك أو الفنادق أو المتاجر. ويمكن الاحتفاظ بسجل نظامي عن عدد الليالي التي قضاها السياح الأجانب في الفنادق. كما يمكن التحقق من المعلومات الخاصة بالسياحة في بعض الأحيان عن طريق تبادل المعلومات فيما بين البلدان. كذلك يمكن استخدام الاستبيانات للحصول على المعلومات عن أسعار السفر من شركات الملاحة والطيران وعن دخل الاستثمار المباشر من الشركات المتعددة الجنسيات. وقد تزودنا حسابات الشركات بمعلومات عن المعاملات التجارية التي يتعين إدراجها بميزان المدفوعات. وغالباً ما تعتبر البيانات الخاصة بالتدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل غير دقيقة بصفة خاصة. ويعكس ذلك مشكلة الحصول على معلومات منفصلة عن الانتمانات التجارية عندما تشكل سجلات النقد الأجنبي المصدر الأساسي للبيانات، أو مشكلة الحصول على استجابة كافية عن طريق الاستبيانات فيما يتعلق بالشمولية والموثوقية.

#### ٤ - التقسيم التحليلي

إن أحد الأغراض الرئيسية لحسابات ميزان المدفوعات هو إعطاء مؤشر بخصوص الحاجة لتعديل السياسة العامة لاصلاح الاختلال الخارجي. ويوحى النظام المحاسبي ذو القيد المزدوج بوجود توازن بميزان المدفوعات. ويتضمن الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات عملية تجميع لبنود معينة من المعاملات الخارجية وتمييز المعاملات «فوق الخط» عن البنود «تحت الخط». ويتأثر القرار المتخذ بشأن مكان وضع الخط بوجهة النظر بخصوص مجموعة المعاملات التي توضح أكثر من غيرها الحاجة لتعديل وضع ميزان المدفوعات. ويقترح أحد الأساليب المستخدمة في هذا الصدد بوجود الفصل بين المعاملات التي تتم لذاتها والمعاملات التي تتم لمجرد التعويض عن هذه العناصر المستقلة. ويؤكد أسلوب آخر على قابلية المعاملات للتقلب، بحيث توضع البنود التي تعد غير مستقرة «تحت الخط»، من أجل الحصول على مؤشر عن الوضع الأساسي لميزان المدفوعات. ولسوء الحظ لا توجد معايير واضحة للتمييز بين البنود المستقلة والبنود المعوضة لأن مثل هذا التقسيم يعكس أساساً وجهة نظر الشخص القائم بالتصنيف حول الدافع الموضوعي لصاحب المعاملة. كما أنه ليس من السهل تحديد نوع الأصول المالية التي يحتمل تقلبها بصورة خاصة. ولذلك فليس من المستغرب نشوء مجموعة مختلفة من المفاهيم المتعلقة بالموازن التحليلية.

ويرتبط أضيق تعريف لميزان المدفوعات بالميزان التجاري، أي الفرق بين الصادرات والواردات، على أساس (فوب). ومع ذلك، فإن التمييز بين تدفق السلع

وتدقق الخدمات هو بالضرورة تمييز كفي، ويمكن تبرير أهمية هذا الميزان أساساً إلى تيسر الحصول على البيانات السلعية من الاستثمارات الجمركية.

ويمثل الحساب الجاري ميزاناً أكثر أهمية من الناحية التحليلية. ويتمثل هذا الميزان، أحياناً، في المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل، ويقترح البعض تضمينه التحويلات الخاصة بدون مقابل، أو جميع التحويلات بدون مقابل. ويمكن إدراج التحويلات الخاصة بدون مقابل على أساس أنه من غير الطبيعي من وجهة نظر تصحيح ميزان المدفوعات وضع دخل العمالة، غير المدرج في مكان آخر، فوق الخط ووضع تحويلات العمالة تحت الخط وتستبعد التحويلات الرسمية أحياناً بافتراض أنها تمثل بقدر كبير تدفقات رأسمالية وليس تدفقات جارية.<sup>١</sup> وإن وضع التحويلات بدون مقابل تحت الخط تخلق مشكلة لأنها تصور استلام منحة من الموارد الحقيقية كعامل يسيء لوضع ميزان المدفوعات بالنسبة للبلد المتلقي. ويبين ميزان السلع والخدمات والدخل والتحويلات بدون مقابل التغيير الصافي في الأصول المالية الناشئة عن المعاملات الحقيقية لاقتصاد ما. ويتمشى ذلك مع الفائض أو العجز الجاري في قطاع بقية أنحاء العالم في الحسابات القومية، بافتراض أن جميع التحويلات هي تحويلات جارية. وهنا يمكن التساؤل عما إذا كانت الاختلالات في الحساب الجاري تستدعي بالضرورة تعديل السياسة العامة. وقد يرغب بلد نام، على سبيل المثال، في تمويل العجز في الحساب الجاري عن طريق تدفق رأسمالي طويل الأجل مرتبط بالانفاق الانمائي. وقد يرغب بلد ما، بدلاً من ذلك، في إحداث فائض في الحساب الجاري من أجل تمويل الاستثمار الخارجي.

ويهدف الميزان الأساسي إظهار مركز ميزان المدفوعات على المدى الأطول، عن طريق وضع المعاملات التي يحتمل انعكاس مسارها على المدى القصير تحت الخط وتدرج التدفقات الرأسمالية الطويلة الأجل فوق الخط بالإضافة إلى بنود الحساب الجاري. ويعكس استبعاد التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل الافتراض باحتمال عدم استقرار هذه التدفقات بصفة خاصة. كما أن هذا الميزان قد يكون حساساً إزاء وضع السهو والخطأ فوق الخط أو تحته.<sup>٢</sup>

ويضع الميزان الكلي تحت الخط فقط التغييرات في الأصول الاحتياطية والخصوم التي تستخدم في تسوية الاختلالات في المدفوعات. ويركز هذا الميزان على

١ لا يميز الدليل بين التحويلات الجارية والتحويلات الرأسمالية.

٢ يعتبر «ميزان السيولة» صيغة بديلة للميزان الأساسي، حيث تدرج المستحقات المحلية القصيرة الأجل على غير المقيمين فوق الخط. ومع ذلك، يبدو أن الحجج التي تقول بأن الأموال المحتفظ بها محلياً لا تخضع بالضرورة للرقابة الرسمية وبأنها أكثر استقراراً من الالتزامات القصيرة الأجل للأجانب ما زالت موضع جدل.

استخدام الاحتياطات والقيود القصيرة الأجل الناشئة عن محدودية التمويل المتاح. ويشير القرار الخاص بالبنود التي تشكل احتياطات مشكلات معينة، ناقشنا بعضاً منها في القسم الأول – ٢. فإذا تم إدراج الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة وأصول السلطات النقدية ضمن الاحتياطات، كما جرت العادة، تصبح معالجة الأصول المماثلة في بنوك الودائع النقدية مسألة اجتهادية، وتتوقف على درجة تحكم السلطات في استخدام هذه الأصول. وتنشأ أيضاً مشكلات أخرى فيما يتعلق بمعالجة الخصوم. فييُبوب استخدام ائتمانات الصندوق مع الاحتياطات، كما توضع الالتزامات المرتبطة بالاحتياطات تحت الخط في بعض المعالجات (مثل ذلك حسابات البنوك المركزية مع بعضها البعض). ويتميز هذا الاجراء باضفاء عنصر الاتساق فيما بين الدول على تعريف الموازين.

## ٥ – تمارين ومسائل للمناقشة

### تمارين

أ – بين القيود الدائنة والمدينة التي يجب إجراؤها للمعاملات التالية في حسابات البلد الذي يقوم بتجميع إحصاءات ميزان المدفوعات:

١ – استيراد سلع مصنعة ممولة عن طريق ائتمان تجاري لمدة ستة أشهر من جانب المصدر.

٢ – تصدير بن دفعت قيمته بالنقد الأجنبي الذي أودعه المصدرون لدى البنوك التجارية المحلية، والذي أودعته البنوك التجارية بدورها لدى بنوكها المراسلة في الخارج.

٣ – منحة من الأغذية قدمت للبلد من حكومة أجنبية.

٤ – بيع ذهب مستخرج من المناجم المحلية للبنك المركزي.

٥ – استثمار مباشر من قبل أجانب غير مقيمين ممول بالعملة المحلية المسحوبة من ودائع غير المقيمين لدى البنوك التجارية في البلد القائم بالتجميع.

٦ – تحويل ودائع بالنقد الأجنبي من قبل مقيمين الى بنوك في الخارج.

٧ – متأخرات في الفائدة ورأس المال على ديون طويلة الأجل.

٨ – أرباح فرع لشركة أجنبية في البلد المعني التي تم إعادة استثمارها.

ب – بين ما هي التعديلات التي ينبغي إجراؤها لمعالجة المشكلات التالية المتعلقة بالبيانات:

١ – سلع مسجلة في بيانات الجمارك بوصفها مصدرة ولم يتم بيعها بعد لغير مقيمين.

وتظل هذه السلع مملوكة لمقيمين، وتمثل زيادة في المخزون السلعي المحتفظ به في الخارج.

٢ - معاملة بين شركة أم وشركة تابعة خارجية يبدو أنها لم تسجل بأسعار السوق.

### مسائل للمناقشة

أ - علق على الاستخدامات التحليلية للميزان التجاري، وميزان الحساب الجاري، والميزان الأساسي، والميزان الإجمالي، مع تقييم أهميتها كمؤشرات لاداء ميزان المدفوعات في بلدك.

ب - ما هي المعلومات التي يوفرها تمويل عجز الحساب الجاري عن التغييرات في مركز الدين الخارجي لبلد ما؟ وإلى أي مدى تؤثر طبيعة مثل هذا التمويل على تحليلك لاداء ميزان المدفوعات؟

### القسم الثاني: بيانات ميزان مدفوعات مصر

#### ١ - البيانات

يورد هذا الجزء بيانات المعاملات الدولية لمصر عن عام ١٩٨٦، لايضاح كيفية تطبيق المبادئ الخاصة بوضع حسابات ميزان المدفوعات، وتستند هذه البيانات على مطبوعات صندوق النقد الدولي واحصاءات ميزان المدفوعات<sup>١</sup>.

#### ٢ - تمارين وموضوعات للمناقشة

##### تمارين

أ - قم على أساس المعلومات المقدمة أدناه بأعداد العمود الخاص بميزان مدفوعات مصر لعام ١٩٨٦ على غرار الشكل المبين في الجدول رقم (٢).

ب - استخرج من الجدول رقم (٢) كلا من الميزان التجاري والميزان الأساسي والميزان الكلي لعام ١٩٨٦.

##### مسائل للمناقشة

أ - ناقش تطور مركز ميزان مدفوعات مصر خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ على أساس الجدول رقم (٢).

ب - علق على نقاط القوة والضعف في هيكل ميزان مدفوعات مصر.

ج - هل أضاف القطاع الخارجي لمصر إلى المدخرات المحلية خلال الفترة موضوع البحث؟

<sup>١</sup> صندوق النقد الدولي - إحصاءات ميزان المدفوعات (واشنطن) المجلد رقم ٣٥ لعام ١٩٨٤.

المعاملات الدولية لمصر عن عام ١٩٨٦  
(بالملايين من حقوق السحب الخاصة)

أولاً - الحساب الجاري	
٢ ٢٤٤	الصادرات، (فوب)
٢٣٩	متحصلات عن سلع وخدمات مشتراة من جانب مسافرين غير مقيمين
٢ ١٣٦	تحويلات بدون مقابل من العاملين بالخارج
٨	تحويلات خاصة أخرى بدون مقابل في الخارج
٦ ٢٩١	الواردات، سيف بسجل الصرف
	متحصلات عن نقل أفراد وخدمات مرفئية وغيرها بما في ذلك رسوم
١ ٦٤١	قناة السويس
	أرباح محولة من جانب الشركات التابعة بمصر الى الشركات الأم
٩٦٠	بالخارج
٣٤٧	دخل حصلت عليه الشركات المصرية من المنشآت التابعة بالخارج
٢٣٤	مدفوعات لقاء خدمات لغير المقيمين من جانب القطاع الرسمي المقيم
٦٢٩	مدفوعات الشحن والتأمين لغير المقيمين المدرجة بالواردات، سيف
٤٠	مدفوعات معاملات رسمية قدمها غير المقيمين
	متحصلات من غير المقيمين عن خدمات متنوعة لم تدرج في بنود
٩٤٢	أخرى
٢٩٩	مدفوعات لغير مقيمين عن نقل أفراد وخدمات مرفئية وغيرها
٤٥	مدفوعات لغير مقيمين عن خدمات سفر
١ ٣٦١	مدفوعات لغير مقيمين عن خدمات متنوعة لم تدرج في بنود أخرى
ثانياً - حساب رأس المال	
	قروض صافية حصلت عليها مؤسسات الاستثمار العاملة في الخارج من
٥	الشركات الأم بمصر
	رأس مال المساهمة المقدم من المستثمرين غير المقيمين للقطاع
١ ٠٣٨	المحلي بهدف اكتساب حصص دائمة في المنشآت
-	استثمارات الحافظة في سندات القطاع العام المصري
	مسحوبات القطاع الرسمي المقيم بمصر من القروض الخارجية التي
٥٤٤	يزيد أجل استحقاقها عن عام، بما في ذلك الائتمانات التجارية
	مدفوعات سداد القروض الطويلة الأجل لبلدان الاتحاد الاقتصادي
٥٠٣	الاوروبي والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبلدان أخرى
٤	زيادة في الأصول الطويلة الأجل للقطاع الرسمي المقيم
٤٩٢	زيادة في الخصوم الأخرى
	مسحوبات من قروض تلقاها كل من القطاع غير الرسمي والقطاع غير
٦٧٣	المصرفي ذات أجل استحقاق يزيد عن عام
١٢٣	

المعاملات الدولية لمصر عن عام ١٩٨٦ (تتمة)  
(بالملايين من حقوق السحب الخاصة)

٧٦٣	مدفوعات القطاع غير الرسمي والقطاع غير المصرفي لسداد قروض طويلة الأجل
-	ودائع رسمية لدى البنك المركزي
٤١٢	إنخفاض في الأصول الخارجية لبنوك الودائع النقدية ذات أجل استحقاق يقل عن عام
٣٦٩	انخفاض في خصوم بنوك الودائع النقدية ذات أجل استحقاق يقل عن عام
٢٨٤	المقابل لمكاسب التقييم للأصول بالنقد الأجنبي
٤٣	إنخفاض في حيازات السلطات النقدية من الأصول بالنقد الأجنبي
-	انخفاض في وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
١٣	استخدام الائتمان المقدم في صندوق النقد الدولي
٣١٥	منح حكومية دولية

الجدول رقم ٢ - مصر: عرض تجميعي؛ بيانات عن المعاملات بالفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦  
(بالملايين من حقوق السحب الخاصة)

الوزن	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الف - الحساب الجاري؛ باستثناء المجموعة (و)	٣٦٦ -	١ ٨١٢ -	١ ٦٣٧ -	٦٨٥ -	٢ ٠٢٠ -	٢ ٢١١ -	٢ ٢١١ -
١ - السلع: الصادرات، قوب	١ ٩١١	٢ ٢٩١	٢ ١٢٩	٢ ٤٥٥	٢ ٤٥٥	٢ ٧٧٠	٢ ٧٧٠
التحويل ومتجناه	١ ٩٢٠	٢ ٢٨٩	٢ ١٢٠	٢ ٢٠١	٢ ٤٢٣	٢ ٦٠٢	٢ ٦٠٢
القطن الخام	٣٥٤	٣٦٥	٢٠٨	٢٢٣	٤٥٢	٣٧٥	٣٧٥
اخرى	٧٧٧	٧٢٧	٧١١	٨١٥	٨٨٦	٨٨٦	٨٨٦
٢ - السلع: الواردات، قوب	٥ ٢٣٥ -	٦ ٧١٥ -	٧ ٠٠٤ -	٧ ٠٢٤ -	٧ ٠٢٤ -	٧ ٠٢٤ -	٧ ٠٢٤ -
الميزان التجاري	٢ ٣٧٤ -	٢ ٣٢٤ -	٢ ٣٦٥ -	٢ ٥٧١ -	٢ ٥٧٤ -	٢ ٤٣٥ -	٢ ٤٣٥ -
٢ - سلع وخدمات وحقول أخرى؛ دائن	٢ ٠٤٦	٢ ٤٩١	٢ ٩٠١	٢ ٢٤٠	٢ ٤٢٦	٢ ٢٩٠	٢ ٢٩٠
١ - دخل الاستثمار	٢٠٧	٢٤٠	٣٦٤	٤٠٩	٥١٠	٤١٧	٤١٧
ب - أخرى	١ ٨٣٨	٢ ١٥٢	٢ ٥٣٦	٢ ٩٣١	٢ ٩١٧	٢ ٩٧٨	٢ ٩٧٨
٤ - سلع وخدمات وحقول أخرى؛ مدين	٢ ٢٥٢ -	٢ ٨٧١ -	٢ ٤٦٠ -	٢ ٥٩٩ -	٢ ٠٨٥ -	٢ ٣٢٤ -	٢ ٣٢٤ -
إجمالي؛ سلع وخدمات وحقول	٢ ٤٨١ -	٢ ٧٠٢ -	٢ ٩٩٤ -	٢ ٨٣٥ -	٢ ٩١٢ -	٢ ٣٧٩ -	٢ ٣٧٩ -
٥ - تحويلات خاصة بدون مقابل	٢ ١٤٥	١ ٨١١	٢ ٢٤٧	٢ ٤٥٠	٢ ٨٨٤	٢ ١٦٨	٢ ١٦٨
الإجمالي؛ باستثناء التحويلات الرسمية	٣٦٦ -	١ ٨١٢ -	١ ٦٣٧ -	٦٨٥ -	٢ ٠٢٠ -	٢ ٢١١ -	٢ ٢١١ -
بدون مقابل	-	-	-	-	-	-	-
٢ - تحويلات رسمية بدون مقابل	-	-	-	-	-	-	-
بإثبات -	٩٢١٢٨	٧٣١	١ ٧٢٠	١ ٢٦٠	٦١٤	١ ٢١٠	١ ٢١٠
١ - استثمار مباشر ورأس مال آخر طويل الأجل	٤١٦	١٢٣	٢٥٨	٤٤٠	٦٩٦	١ ١٥٧	١ ١٥٧
١ - استثمار مباشر	٤	٦	-	١	١	٢٠	٢٠
٢ - استثمار الحافظة	٤١٢	١١٧	٢٥٧	٤٣٩	٦٩٥	١ ١٣٧	١ ١٣٧

الجدول رقم ٢ - مصر: عرض تجميعي: بيانات عن المعاملات بالفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ (تتمة)  
(بالمليين من حقوق السحب الخاصة)

البيانات بالآلاف

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	الرمز
٢٥٢	٥٠٨	٧٠٢	١١١٠	١١٦٢	٢٧١	421X4	٣ - رأس مال آخر طويل الأجل
-	-	-	-	-	-	521X4	١ - القطاع الرسمي المقيم
٢٢٠	٦	٥٢٦	١٠٩	٨٢	٦٥	821X4	ب - بنوك الودائع النقدية
٥٥٩	٨٢٠	٢٢٩	٤١٧	٩١	٢٦٥	B1.XA	ج - تعاملات أخرى
							إجمالي المجموعتين (الف) و(ب)
٢٢٠	٤٤٨	٢٥٢	٧٥	٢١	٤٧	922XA	جيم - رأس مال آخر قصير الأجل باستثناء المجموعات (ب) إلى (ج)
-	١	-	١٤	١٦	٤٢	422XA	١ - القطاع الرسمي المقيم
٢٢٠	٤٤٩	٢٥٢	٩٠	٤٧	٩٠	522XA	٢ - بنوك الودائع النقدية
-	-	-	-	-	-	822XA	٣ - تعاملات أخرى
٦٥٤	١١٢	٢٠٠	١٢٠	١٠٥	٢٧	A.X4	دال - صفاتي السهو والخطأ
٢٢٧	٢٥٩	٧٧	٢٢٢	٤٥	٤٦٨	D1.X4	إجمالي المجموعات (الف) إلى (دال)
١٢٥	٦٨	٤٠	١٤٢	٢٩٤	١٢	2.C4	هـ - بنود مقابلة
-	-	-	-	-	-	2A.M4	١ - إعطاء وحبس العملة النقدية عن الذهب
-	-	-	-	-	-	2B.M4	٢ - تخصيص وإيداع حقوق السحب الخاصة
١٢٥	٦٨	٤٠	١٤٢	٢١٧	٢١	2.F4	٣ - تعديلات التقييم بالأحطيات
٢٦٢	١٩٧	٢٧	٢٦٦	٢٤٩	٤٥٦	E1.X4	إجمالي المجموعات (الف) إلى (هـ)
٢٤٥	٢٠٥	٦٨	٤١١	٩٨	٦٨	Y.XB	و - تمويل خارجي
٢٤٥	٩٩	-	-	-	-	IH1AB	١ - منح حكومية دولية



٢ - منح حساب الدعم	١	١	١	IHIAC
٢ - قروض الصندوق الائتماني	-	١	١	4PIWB
٤ - قروض تقنية البنك المركزي	-	١٨١	-	4PIWC
٥ - قروض تقنية للحكومة	-	٢٢٥	-	4PIWD
٦ - ودائع رسمية لدى البنك المركزي	١٠٦	٢٢٥	١١٩	4S1XB
إجمالي المجموعات (ألف) إلى (ألف)	١٨٠	-	-	FLX4
٢ - خصوم تشكل احتياطيات سلطان خارجية	-	-	-	9WX4
إجمالي المجموعات (ألف) إلى (ألف)	١٨٠	١٥١	٥٢٤	GLX4
حاء - التغيير الإجمالي في الاحتياطيات	١٨٠	١٥١	٥٢٤	2.R4
١ - الذهب النفدي	-	-	١	2AR4
٢ - حقوق السحب الخاصة	-	-	-	2BR4
٢ - وضع الاحتياطي لدى الصندوق	-	٢٤	-	2CR4
٤ - الأصول بالقد الأجنبي	٤٥	٢٢٩	٤١٩	2DR4
٥ - استحقاقات أخرى	-	-	-	2ER4
٦ - استخدام الائتمان المقدم من الصندوق	-	٢٢	١٠٧	2MR4
السعر التحويلي: الجنيه المصري بالنسبة لكل السحب الخاص	١٧٠٠٧٤	٣٧٢٨١	٩١١٠٧	_RB4

المصدر: IMF, Balance of Payments Yearbook, 1987 وصندوق النقد الدولي، مكتب الإحصاءات.

٢ - إعدادات الحسابات الخارجية (بالجنيه) = (بالدولار) = (بالدينار)

## الفصل السادس

### الحلقة الدراسية التطبيقية ٤

## العلاقات المترابطة بين الحسابات الاقتصادية الكلية

### مقدمة

تتسم حسابات الاقتصاد الكلي الرئيسية، وهي حسابات الدخل والنواتج القومي، وميزان المدفوعات وإحصاءات مالية الحكومة والمسح النقدي، بأن لها نفس الهدف العريض، الذي يتمثل في استعمالها كأساس للتحليل الاقتصادي. وعليه، فإنها تقدم عنصراً جوهرياً في عملية رسم السياسة الاقتصادية. ورغم أن كلا من هذه الحسابات يلقي الضوء على وجه معين من جوانب الاقتصاد، فهي تشكل معاً نظاماً مترابطاً، كما أنها تستخدم نفس المفاهيم الأساسية بشكل عام. وتهدف هذه الحلقة الدراسية التطبيقية إلى فحص هذا النظام، مع إيلاء اهتمام خاص للروابط بين الحسابات.

### القسم الأول: السمات المشتركة للحسابات: المقيمون والأجانب

يفترض في هذه الحلقة الدراسية التطبيقية أن حسابات الاقتصاد الكلي الأربعة موضع الدراسة هنا ترتبط باقتصاد معرف على أنه يشمل مقيمين. ويشير اصطلاح المقيمين إلى الوحدات الاقتصادية التي ترتبط مع إقليم الدولة المعنية بشكل أو ثقل من ارتباطها بأي دولة أخرى. فالوحدات الاقتصادية غير المقيمة يشار إليها باصطلاح الأجانب أو غير المقيمين. وقد يكون المقيم في دولة معينة حاملاً لجنسية دولة أخرى. وتعد الحكومة مقيمة في دولتها، حتى لو كانت تقوم بنشاطات في الخارج، مثل نشاطات سفاراتها، فالفكرات والمواطنون العاملون فيها يعتبرون مقيمون بالدولة الأم.

وتصنف كل مشاريع العمل داخل الحدود القومية على أنها مشاريع مقيمة، حتى لو كانت مملوكة لأجانب جزئياً أو كلياً. أما الفروع الأجنبية للمشاريع المقيمة فتصنف على أنها غير مقيمة.

ويصنف الأفراد المقيمون بشكل دائم في دولة من الدول على أنهم مقيمون بغض النظر عن جنسياتهم. فالعمال المهاجرون يعتبرون مقيمين بالدولة التي يعملون فيها إن لم تقل مدة إقامتهم بها عن سنة، أما لو قلت عن ذلك فيجري النظر اليهم على أنهم مقيمون بالدولة التي يقع فيها مقر إقامتهم الرئيسي.

### القسم الثاني: المعاملات الاقتصادية

يعد تسجيل المعاملات الاقتصادية سمة مشتركة للحسابات الاقتصادية الكلية. فالمعاملة الاقتصادية تحدث عند إجراء تحويل ملكية أصل حقيقي أو مالي أو أداء خدمة من وحدة اقتصادية الى أخرى. وتأخذ المعاملات الاقتصادية في معظم الحالات شكل مبادلات: فقد يجري تبادل السلع والخدمات مقابل أصول مالية أو تبادل أصول مالية مقابل أخرى. وفي بعض الحالات، يحدث هناك تحويل لسلع وخدمات وأصول مالية دون حدوث تبادل، مثال ذلك تزويد سكان منطقة داهمها الجفاف بامدادات طبية مجاناً، أو دفع الضرائب للحكومة. وتعامل هذه المعاملات أيضاً على أنها تتألف من مكونين: تدفق السلع والخدمات أو الأصول المالية من جانب، وما يسمى مدفوعات التحويل أو التحويل بلا مقابل من الجانب الآخر. ويشار الى المعاملات الاقتصادية التي تحدث أثناء الفترة المحاسبية المعنية على أنها تدفقات. وهكذا يشار الى تقديم السلع والخدمات أو الأصول المالية، أو الحصول عليها، على أنه تدفقات، كما يشار بنفس الاسم الى التحويلات بلا مقابل التي يجري تقديمها أو الحصول عليها.

ويتسع مفهوم المعاملات الاقتصادية في حسابات الدخل القومي ليشمل معاملات معينة داخل نفس الوحدة الاقتصادية. مثال ذلك الفلاح الذي يستهلك بنفسه ما ينتجه من مواد غذائية، أو المالك الذي يحصل بنفسه على خدمات الاسكان من منزل يملكه، وفي كلتا الحالتين لا توجد مدفوعات من المستهلك أو متحصلات لدى المنتج. ومن الضروري تسجيل مثل هذه المعاملات الاقتصادية داخل نفس الوحدة الاقتصادية، لكي تكون مجملات الدخل القومي عن الانتاج والاستهلاك منطقية باستمرار، وقابلة للمقارنة بين الدول المختلفة. ولذلك يفترض أن الفلاح المذكور قد باع إنتاجه كمنتج الى نفسه كمستهلك، وعلى نفس المنوال، يدرج مبلغ الايجار المتضمن في حالة المالك الذي يسكن منزله في كل من الانتاج والاستهلاك.

وسنقوم لغرض الايضاح بتقسيم التدفقات الى تدفقات غير مالية وتدفقات مالية. حيث تشمل الأولى تدفقات السلع والخدمات والتحويلات بلا مقابل، بينما تشمل الثانية التغيرات في الأصول والخصوم المالية. وفي حسابات الدخل والناتج القومي، تسجل المعاملات غير المالية المتعلقة بالقيمة المضافة (الانتاج) للبلد المعني، كما تسجل المعاملات المالية المتعلقة بالدخل والانفاق والتمويل الرأسمالي مقابل العالم

الخارجي، وتمثل إحصاءات مالية الحكومة معاملات غير مالية متعلقة باليرادات والنفقات، ومعاملات مالية متعلقة بصافي الاقراض وتمويل العجز أو الفائض الكلي. كما تمثل إحصاءات ميزان المدفوعات أيضاً معاملات غير مالية ومعاملات مالية، حيث تظهر الأولى في الحساب الجاري بينما تظهر الثانية في حساب رأس المال والاحتياطي. وعلى العكس من ذلك، لا يبين المسح النقدي المعاملات الاقتصادية، ولكن يبين الأصول والخصوم لدى الجهاز المصرفي. ولهذا فإن التغيرات في قيود المسح النقدي تمثل معاملات مالية.

وفيما يتعلق بتوقيت تسجيل المعاملات في حسابات الدخل القومي وميزان المدفوعات، يتم التسجيل وقت نشوء التعهد أو الالتزام لا وقت تسوية المعاملة، وهو ما يشار إليه بالتسجيل على أساس الاستحقاق. ومن الناحية الأخرى نجد أن إحصاءات مالية الحكومة تسجل على أساس الدفع النقدي. ولما كانت الإحصاءات النقدية تشتق من الميزانيات العمومية التي توضع طبقاً للقواعد المحاسبية، فإنها أيضاً، من حيث المبدأ، تسجل على أساس الاستحقاق. ومثال ذلك ان الخصوم تسجل في هذه الإحصاءات قبل تسويتها، غير أنه لما كانت معظم معاملات البنوك تنفذ فوراً بالنقد السائل، فإن هذا التمييز يصير بلا أهمية عملية.

### القسم الثالث: العلاقة بين حسابات الدخل والنتائج القومي، وميزان المدفوعات

#### ١ - حسابات الدخل والنتائج القومي

نقطة البدء بالنسبة لحسابات الدخل والنتائج القومي هي المتطابقة بين الناتج وبين التصرف في هذا الناتج. وإن عرض السلع والخدمات في سنة معينة يتكون من الناتج الذي ينتج محلياً زائد الواردات. كما أن التصرف في هذا العرض يتكون من الانفاق الكلي من قبل المقيمين المحليين زائد الصادرات. وفي شكل رموز، نضع ذلك كالتالي:  $GDP + M = C + I + X$ ، حيث:

- $GDP$  - إجمالي الناتج المحلي،
- $M$  - الواردات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج،
- $C$  - الانفاق الاستهلاكي للقطاعين الخاص والحكومي،
- $I$  - إجمالي الانفاق الاستثماري للقطاعين الخاص والحكومي،
- $X$  - الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج.

إن إجمالي الناتج المحلي هو مجموع القيمة المضافة المنتجة من قبل الوحدات المقيمة. وعند طرح مدفوعات «دخل عوامل الإنتاج» التي تدفع للعالم

الخارجي من متحصلات «دخل عوامل الإنتاج» من العالم الخارجي، وإضافة حاصل ذلك الى اجمالي الناتج المحلي، تكون النتيجة هي اجمالي الناتج القومي. وتناظر المتحصلات والمدفوعات الأجنبية المرتبطة بعوامل الإنتاج، أساساً، الدخل من رأس المال (الفائدة وحصص الأرباح)، ودخل العمالة، الذي يتحقق للمقيمين المحليين من العالم الخارجي في حالة المتحصلات، أو للمقيمين الأجانب من الإنتاج المحلي في حالة المدفوعات. ومن الواضح أن التمييز بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي يصبح أمراً هاماً في حالة اعتماد جزء كبير من الناتج على عناصر الإنتاج الخارجية، أي في حالة استخدام خدمات رأس المال أو العمالة من الخارج على نطاق واسع. وعند إضافة صافي مدفوعات عوامل الإنتاج الى اجمالي الناتج المحلي، ينبغي تعديل المتطابقة بين العرض الكلي والتصرف فيه بحيث تصير الواردات شاملة مدفوعات عوامل الإنتاج، والصادرات شاملة لمتحصلات عوامل الإنتاج، وبالتالي:

$$GNP + M' = C + I + X'$$

حيث:

$M'$  = واردات السلع والخدمات، المرتبطة وغير المرتبطة بعوامل الإنتاج

$X'$  = صادرات السلع والخدمات، المرتبطة وغير المرتبطة بعوامل الإنتاج.

ويمكن قياس قيمة الناتج بتكلفته، وهي تساوي إجمالي قيمة المدخلات في العملية الإنتاجية. وتبعاً لأسلوب التبويب المتبع في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية<sup>١</sup>، تقسم تكلفة إجمالي الناتج المحلي الى فئات معينة هي تعويضات الموظفين وفائض التشغيل، واستهلاك رأس المال الثابت، والضرائب غير المباشرة ناقص الدعمات. ويكوّن فائض التشغيل، جنباً الى جنب مع تعويضات الموظفين، دخل عوامل الإنتاج. كما أن إجمالي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج يساوي مجموع دخول عوامل الإنتاج المدفوعة من قبل المنتجين المقيمين، واستهلاك رأس المال الثابت. ويجري اشتقاق صافي الإنتاج المحلي عن طريق طرح استهلاك رأس المال الثابت من إجمالي الناتج المحلي. وإذا أدرجت الضرائب غير المباشرة ناقص الدعمات، فإن قياس صافي الناتج المحلي يكون بأسعار السوق، وإن لم تدرج، يكون القياس بتكلفة عوامل الإنتاج.

كما يمكن اشتقاق مقياس لاجمالي الناتج المحلي GDP عن طريق إضافة قيمة السلع النهائية والخدمات التي ينتجها كل قطاع بالاقتصاد، أي قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة... الخ. وللحصول على القيمة المضافة للقطاعات المنتجة، يتم

<sup>١</sup> United Nations: *A System of National Accounts* (New York, 1968)

تقدير إجمالي الإنتاج أو المبيعات (بما في ذلك تلك الخاصة بالصادرات) من السلع والخدمات التي تنتجها القطاعات الاقتصادية الخاصة والعامة (بما في ذلك صافي الزيادة في المخزونات السلعية) ثم تستقطع منها جميع السلع الوسيطة المستخدمة خلال عملية الإنتاج (بما فيها السلع المستوردة).

ويبين الجدول رقم (١) تقديرات لإجمالي الناتج القومي حسب مكونات الانفاق. ويمكن تعريف الاستهلاك على أنه انفاق الأسر والحكومة على السلع والخدمات، دون أن يكون هذا الانفاق موجهاً لتكوين رأس المال. ويعرف المخزون على أنه السلع التي لا تزال في مرحلة عملية الإنتاج. أما إجمالي تكوين رأس المال الثابت، فيمكن تعريفه على أنه الإضافات على السلع المعمرة لدى المنتجين المقيمين بغرض الاستخدام في الإنتاج. وعند احتساب إجمالي الناتج المحلي، لا تتضمن الصادرات والواردات أيًا من خدمات عوامل الإنتاج.

ويمكن اشتقاق إجمالي الدخل للمقيمين لغرض الانفاق على الاستهلاك والادخار، مع استبعاد أي قروض أجنبية، عن طريق طرح الاهتلاك من إجمالي الناتج المحلي وإضافة صافي دخل عوامل الإنتاج والتحويلات بلا مقابل من الخارج. ويطلق على المجموع الذي ينتج من هذه العملية إسم «الدخل القومي المتاح».

ويمكن تبيان أهمية إضافة التحويلات الجارية لدخول عوامل الإنتاج، بغرض قياس الدخل المتاح لاقتصاد ما قياساً جيداً، عن طريق النظر في وضع الإقامة للعمال المهاجرين. فإذا عومل هؤلاء العمال كمقيمين في الدولة التي يعملون بها، فسينتج عن هذا أن تصبح المبالغ المحولة منهم إلى أوطانهم الأصلية مجرد تحويلات بدلا من أن تكون مدفوعات لعوامل الإنتاج. وهذا الأخير هو الوضع الذي ينشأ لو اعتبروا مقيمين بالدولة الوطن<sup>١</sup>. وفي أي من الحالتين، تمثل هذه التحويلات دخلاً إضافياً متاحاً للدولة التي تتلقاه للانفاق على الاستهلاك والادخار. ولذلك فإن الادخار يعرف على أنه ذلك الجزء الذي لا يستهلك من الدخل القومي المتاح:

$$S = NDI - CP - CG$$

حيث:

$S$  - الادخار

$NDI$  - الدخل القومي المتاح

$CP$  - الانفاق الاستهلاكي للقطاع الخاص

$CG$  = الانفاق الاستهلاكي للقطاع الحكومي.

١ من ناحية المبدأ، ينبغي اعتبار العمال المهاجرين كمقيمين لدى الدولة التي يعملون بها لولم تقل فترة إقامتهم في دولة العمل عن عام واحد.

العلاقات المترابطة بين الحسابات الاقتصادية الكلية - الحلقة الدراسية التطبيقية ٤

الجدول رقم ١ - مصر: الانفاق على إجمالي الناتج القومي، ١٩٨٥/٨٤ - ١٩٨٦/٨٥  
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٨٦/٨٥	١٩٨٥/٨٤	
٢٣ ٢٨٠	٢٠ ١٤٥	١ - إجمالي الاستهلاك
٢٧ ٢٦٧	٢٤ ٤٣٣	أ - الخاص
٦ ١١٣	٥ ٧١٢	ب - الحكومي
٨ ١٤٢	٧ ٤٧٢	٢ - إجمالي الاستثمار
٧ ٧٥٢	٧ ٢٧٢	أ - إجمالي الاستثمار الثابت
٣٩٠	٢٠٠	ب - التغيير في المخزون
٢ ٢٠١ -	٣ ٤٠٦ -	٣ - صافي الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج
٦ ٠٣٤	٦ ٥٩٨	صادرات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج
٩ ٣٣٥ -	١٠ ٠٠٤ -	واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج
٣٨ ٢٢١	٣٤ ٢١١	٤ - إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق (= ١ + ٢ + ٣)
١ ١٧٦	١ ٦٨١	٥ - صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج
٣٩ ٣٩٧	٣٥ ٨٩٢	٦ - إجمالي الناتج القومي (= ٤ + ٥)

المصدر: IMF, *International Financial Statistics*, November 1988

## ٢ - الرابطة مع ميزان المدفوعات

تتضمن حسابات الدخل والناتج القومي ملخصاً للمعاملات التي تجري بين الاقتصاد المحلي والعالم الخارجي. وهذا الملخص، وهو حساب العالم الخارجي، يطابق من حيث المبدأ ميزان المدفوعات. ويبين الجدول رقم (٢) ملخصاً لميزان المدفوعات في مصر.

الجدول رقم ٢ - مصر: موجز ميزان المدفوعات، ١٩٨٤/١٩٨٥ - ١٩٨٦/١٩٨٥  
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٨٦/٨٥	١٩٨٥/٨٤	
٢ ٩٨٠ -	٣ ٤٦١ -	١ - ميزان الحساب التجاري <sup>١</sup>
٣٢١ -	٥٥ -	٢ - الخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج (صاف) (= ٣ - ١)
٣٣٠١ -	٣ ٤٠٦ -	٣ - صافي الصادرات من السلع والخدمات غير عوامل الانتاج <sup>٢</sup>
١ ١٧٦	١ ٦٨١	٤ - الخدمات المرتبطة بعوامل الانتاج (صاف) <sup>٢</sup>
٤٨٢	٦٠٠	٥ - التحويلات الرسمية بلا مقابل (صاف) <sup>١</sup>
١ ٦٤٣ -	١ ١٢٥ -	٦ - ميزان الحساب الجاري (= ٥ + ٤ + ٣)
٣٠٣٠	١ ١٩٤	٧ - حساب رأس المال (= ٦ - ٨)
١ ٣٨٧	٦٩	٨ - الميزان الكلي (= ٩ - ٨)
		٩ - التغيير في صافي الأصول الخارجية لدى الجهاز المصرفي (= - الزيادة في الأصول) <sup>٢</sup>
١ ٣٨٧ -	٦٩ -	

المصدر: صندوق النقد الدولي، الاحصاءات المالية الدولية، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨،  
والجدول رقم (٦).

١ من ميزان المدفوعات، بأخذ متوسطات عن السنوات الميلادية وتحويل الدولار على أساس ٧٠ قرشاً للدولار.

٢ من الجدول رقم (١).

٣ من الجدول رقم (٦).

ويمكن أن نرى بوضوح الارتباط بين قيود ميزان المدفوعات وبين المجملات الأساسية في حسابات الدخل القومي في تعريف الادخار. ولما كان الادخار يعرف على أنه الدخل القومي المتاح ناقصاً الاستهلاك، فإن مقدار زيادة الاستثمار عن الادخار ينعكس في شكل عجز في الحساب الجاري الخارجي:

$$S = NDI - C$$

$$= GNP + TR_f - D - C$$

$$= C + I + X - M + Y_f + TR_f - D - C$$

$$S - I_n = X - M + Y_f + TR_f$$

إذ يمثل الفرق ما بين S و I<sub>n</sub> ميزان الحساب الجاري للمدفوعات.



حيث:

$$\begin{aligned}
 D &= \text{الاهتلاك،} \\
 I_n &= \text{الاستثمار صافياً من الاهتلاك،} \\
 X &= \text{صادرات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج،} \\
 M &= \text{واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج،} \\
 TR_f &= \text{صافي التحويلات الأجنبية بلا مقابل،} \\
 Y_f &= \text{صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج.}
 \end{aligned}$$

ومن المفيد أن نقوم بإجراء المزيد من التقسيم الى قطاعات في متطابقة الدخل والنتاج القومي، لكي نبين بوضوح إسهام قطاع الحكومة في المستوى الكلي للاقتصاد. فلو تم إضافة صافي الضرائب  $TX$  (صافي من التحويلات المحلية الحكومية) ثم طرحها من متطابقة الدخل والنتاج القومي، وتقسيم عنصري الاستهلاك والاستثمار الى مكوناتهما، أي الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي والاستثمار الخاص والاستثمار الحكومي ( $IP, CG, CP$  و  $IG$  على التوالي)، يتم الحصول على:

$$(NDI - C) - I_n = X + TR_f + Y_f - M$$

$$(NDI - TX - CP) - IP + (TX - CG) - IG = X + TR_f + Y_f - M$$

$$(SP - IP) + (SG - IG) = SF$$

يتبين من الصيغة المبينة أعلاه أن ميزان الحساب الجاري  $SF$  يساوي الفرق بين ادخار القطاع الخاص  $SP$  واستثمار القطاع الخاص  $IP$ ، زائد الفرق بين ادخار الحكومة  $SG$  واستثمار الحكومة  $IG$ . وفي هذا الصدد، فإن العجز في الحساب الجاري الخارجي ينطوي أما على عدم كفاية الادخار الخاص بالقياس الى الاستثمار الخاص، أو على عدم كفاية الادخار الحكومي بالقياس الى الاستثمار الحكومي، أو كليهما.

#### القسم الرابع: إحصاءات مالية الحكومة، وحسابات الدخل والنتاج القومي، وميزان المدفوعات

##### ١ - إحصاءات مالية الحكومة،

##### وحسابات الدخل والنتاج القومي

توفر إحصاءات مالية الحكومة ( $GFS$ ) إطاراً لتقديم عرض نمطي موحد للبيانات الخاصة بعمليات الحكومة. وهذا الإطار يسهل تحليل معاملات الحكومة من زاوية الإيرادات والنفقات وتراكم رأس المال والتمويل. وتقدم حسابات الدخل القومي والنتاج القومي أيضاً عرضاً لبيانات مفصلة حول أنشطة الحكومة في شكل نمطي موحد.

وبالإضافة الى ذلك، يمكن ربط المجمات الأساسية للحسابات القومية بالمكونات الأساسية لإحصاءات مالية الحكومة، بسبب تشابه نظامي البيانات. لكن هناك أيضاً فوارق هامة تنبع أساساً من حقيقة أن محور اهتمام حسابات الدخل والنتائج القومي هو قياس الانتاج في الاقتصاد بأكمله، بينما ينصب اهتمام إحصاءات مالية الحكومة على قياس تأثير الحكومة على بقية الاقتصاد.

ويتشابه نطاق شمول قطاع الحكومة في كلا النظامين المحاسبيين، مع بضع استثناءات. فالحكومة تعرف في كلا النظامين على أنها تشمل كل الوحدات التي تؤدي وظائف حكومية، أي التي تقوم بتنفيذ السياسة العامة من خلال تقديم خدمات غير سوقية أساساً ومن خلال تحويل الدخل، حيث يدعم هذا الجهد جبايات اجبارية تفرض على القطاعات الأخرى. ويشمل قطاع الحكومة كلا من: الحكومة المركزية، وحكومات الولايات داخل النظام الاتحادي، والحكومات المحلية على كل المستويات. وتشكل هذه الوحدات قطاعات جزئية داخل ما يعرف بالحكومة العامة. ولا يدرج في تعريف الحكومة العامة تلك المؤسسات العامة غير المالية التي تملكها الحكومة أو تتحكم فيها، سواء كانت هذه المؤسسات على شكل شركات مساهمة أو مؤسسات حكومية تتبع الى الجمهور على نطاق واسع. ومن أمثلة ذلك هيئات خطوط السكك الحديدية وشركات الطيران والمرافق العامة والصناعات التي جرى تأميمها أو تأسيسها من قبل الحكومة. ولكي يتم الفصل كلية بين الوظائف التي تؤديها الحكومة وتلك التي تؤديها المؤسسات المالية، يتم استبعاد أي معاملات مصرفية أو نقدية تؤديها الحكومة من تعريف الحكومة العامة في إحصاءات مالية الحكومة، ولا يجري مثل هذا الاستبعاد من حسابات الدخل والنتائج القومي. وفصل هذه المعاملات عن عمليات الحكومة العامة أمر ضروري لتمييز سياسة المالية العامة عن السياسة النقدية ولتنسيق الإحصاءات النقدية والمالية مع إحصاءات مالية الحكومة.

أما الفوارق الأساسية في التسجيل بين نظامي الحسابات فهي كالتالي: إن تسجيل المعاملات في نظام إحصاءات مالية الحكومة يتم على أساس الدفع وليس على أساس الاستحقاق كما هو الحال في حسابات الدخل والنتائج القومي، كما لا تدرج في إحصاءات مالية الحكومة الموارد التي لا تمثل معاملات لفترة جارية، مثل استهلاك رأس المال الثابت والإسهامات الاعتبارية لموظفي الحكومة في أنظمة التأمين والمعاشات غير الممولة، لكنها تسجل في حسابات الدخل والنتائج القومي. وتسجل الضرائب على أساس وعائها في إحصاءات مالية الحكومة، وليس على أساس دفعها في معرض عملية الانتاج كما هو الحال في حسابات الدخل القومي والنتائج القومي. كما تصنف عمليات الاقراض الحكومية التي تجري لخدمة أغراض السياسة العامة

تحت باب الانفاق في إحصاءات مالية الحكومة وليس تحت باب التمويل كما في حسابات الدخل والنتائج القومي.

ويمكن ربط المعاملات المتعلقة بفئات الحسابات القومية الرئيسية بالقيود الموجودة في إحصاءات مالية الحكومة. كما يمكن اشتقاق استهلاك الحكومة المركزية عن طريق طرح الرسوم والأتعاب والمبيعات غير الصناعية من الانفاق الجاري على السلع والخدمات بما في ذلك الأجور والرواتب.<sup>١</sup> ويختلف الميزان الحاصل عن ذلك عن مفهوم استهلاك الحكومة المركزية في الحسابات القومية من حيث أنه لا يشمل استهلاك رأس المال الثابت ولا إسهامات الموظفين الاعتبارية في أنظمة التأمين والمعاشات غير الممولة، وكل من هذين العنصرين ينبغي إضافته إلى النفقات على الأجور والرواتب للتوصل إلى الاستهلاك الحكومي على أساس الحسابات القومية. أما تعريف تكوين رأس المال الحقيقي فهو متطابق في كلا النظامين المحاسبيين، وهو يساوي ما تحصل عليه الحكومة من أصول رأسمالية ثابتة جديدة أو موجودة ناقص مبيعات الأصول زائد المشتريات من المخزون السلعي.

ويعرف الادخار الحكومي في إحصاءات مالية الحكومة على أنه الإيرادات الجارية ناقص النفقات الجارية. ولكن بما أن المنح الجارية تدخل تحت باب خاص بها، فإنه يمكن احتساب تعريف أشمل للادخار الحكومي. أما استهلاك رأس المال الثابت (الاهتلاك)، فإنه مستبعد من هذا التعريف، ولكن يحسب عند التوصل إلى تعريف الادخار الحكومي على أساس حسابات الدخل القومي، فإن الادخار الحكومي على أساس حسابات الدخل القومي يكون أقل منه في إحصاءات مالية الحكومة. غير أن ذلك ليس إلا فارقاً اسمياً، حيث أن الاهتلاك مدرج كمصدر للتمويل جنباً إلى جنب مع الادخار في جدول تمويل رأس المال بالحسابات القومية، ويشكل مجموع هذين المكونين ما يعرف بالادخار الإجمالي.

أما فيما يتعلق بالضرائب، فإنه يمكن احتساب الضرائب غير المباشرة لأغراض حسابات الدخل القومي من إحصاءات مالية الحكومة بالرغم من أن اصطلاح «الضرائب غير المباشرة» لا يستخدم ضمن الأبواب الموجودة في هذه الإحصاءات. وتعرف الضرائب غير المباشرة على أنها مدفوعات إجبارية يدفعها المنتجون إلى الحكومة وينظر إليها كتكلفة مقابل القيام بعملية الإنتاج. وهي تختلف عن الضرائب المباشرة التي تشكل اقتطاعاً من دخول عوامل الإنتاج. وتشمل الضرائب غير المباشرة

١ تتضمن الرسوم والأتعاب المطروحة تلك التي تسبب على أنها استهلاك نهائي أو وسيط من جانب قطاعات أخرى، مثل الرسوم مقابل الاستمتاع بالمتاحف أو مرافق قضاء أوقات الفراغ.

ما يلي: الرسوم على الاستيراد والتصدير، ورسوم الانتاج، والضرائب على المبيعات، ورسوم خدمات الترفيه، ورسوم تراخيص الأعمال، ورسوم المعاملات، والجبايات على القيمة المضافة، وتراخيص السيارات بأنواعها المختلفة، والرسوم على جوازات السفر، ورسوم المطارات ورسوم المحاكم. والجدير بالذكر أن الضرائب غير المباشرة في حسابات الدخل القومي تستبعد مدفوعات قطاع الأسر الى الحكومة تحت الفئات المذكورة أعلاه، في حين أن هذه المدفوعات من جانب الاسر الى الحكومة تدرج في إحصاءات مالية الحكومة.

وباستخدام البيانات الموجودة في الجدولين (٣) و(٤)، يمكن التوصل الى أساس تقريبي لانفاق الحكومة المركزية على الاستهلاك والاستثمار كالتالي: في ١٩٨٥/٨٤، كانت نفقات استهلاك الحكومة المركزية ٦١٦٩ مليون جنيه مصري (٧٠٠١-٨٢٢) والاستثمار ١٢٠٧ مليون جنيه مصري (١٠٨٧-٢٨٠). أما أقرب رقم لمذخرات الحكومة المركزية على أساس تعريف الحسابات القومية فهو ١٠٠٩ مليون جنيه مصري (١٢٩٠٠-١٢٨٩١).

## ٢ - إحصاءات مالية الحكومة وميزان المدفوعات

تدرج معاملات الحكومة مع العالم الخارجي في كل من نظامي إحصاءات مالية الحكومة وميزان المدفوعات. وتعالج مثل هذه المعاملات بشكل متشابه في النظامين، باستثناء اختلافات طفيفة في نطاق الشمول وأساس التسجيل. فمن حيث نطاق الشمول، لا يحدث تمييز في حسابات ميزان المدفوعات بين المستويات المختلفة للحكومة. وبالإضافة الى ذلك، لا يفرق نظام ميزان المدفوعات بين المعاملات الخارجية التي تجري مع سلطات دولية عليا وبين غير ذلك من المعاملات الخارجية. أما نظام إحصاءات مالية الحكومة من الناحية الأخرى فيفرق بين الحكومة المركزية وبين مستويات الحكومة الأخرى، ويتتبع كل المعاملات بين اقتصاد البلد المجمع للبيانات وبين السلطات الدولية العليا (وهي جزء من قطاع العالم الخارجي) من خلال قطاع متفرع عن قطاع الحكومة العامة هو القطاع الفرعي للسلطات الدولية العليا.

أما فيما يتعلق بتسجيل المعاملات، فإن نظامي ميزان المدفوعات وإحصاءات مالية الحكومة يقيسان التدفقات. وتدرج القيود في ميزان المدفوعات على أساس الاستحقاق بينما تدرج في بيانات مالية الحكومة بصفة رئيسية على أساس الدفع. وبينما لا تسجل إحصاءات مالية الحكومة إلا تدفقات المدفوعات، تسجل حسابات ميزان المدفوعات تدفقات الموارد والمدفوعات والالتزامات وقت تغير الملكية بين المقيم وغير المقيم أو في حالة دخل الاستثمار الذي لم يعاد استثماره أو التحويلات

الجدول رقم ٣ - مصر: إحصاءات مختارة من الحسابات الموحدة لمالية الحكومة  
المركزية، ١٩٨٥/٨٤ - ١٩٨٦/٨٥  
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٨٦/٨٥	١٩٨٥/٨٤	
١٥ ٨٨٢	١٣ ٩٠٠	<b>الإيرادات والمنح</b>
٩ ٣٧٣	٨ ٣٧٢	١ - الإيرادات الضريبية
(٢ ٤٣٣)	(١ ٩٨٧)	١ - ١ الضرائب على الدخل، والأرباح، ومكاسب رأس المال
(٢ ١٧٧)	(١ ٨٣٦)	١ - ٢ اشتراكات التأمينات الاجتماعية
(١٤٢)	(١٢١)	١ - ٢ الضرائب على الملكية
(١ ٦٣١)	(١ ٥٤١)	١ - ٤ الضرائب المحلية على السلع والخدمات
(٣ - ٦٠)	(٣ - ٧٦)	١ - ٥ الضرائب على التجارة الدولية
(٩٣١)	(٧٣٠)	١ - ٦ ضرائب أخرى
٥ ٤٦٧	٤ ٧٥٤	٢ - الإيرادات غير الضريبية
(٢ ١٧٦)	(١ ٩٦٨)	٢ - ١ دخل الملكية
(٩٣٩)	(٨٣٢)	٢ - ٢ الرسوم والأتعاب والمبيعات غير الصناعية
(٢ ٣٥٢)	(١ ٩٥٤)	٢ - ٣ إيرادات غير ضريبية أخرى
٦٦٨	٦٥٥	٣ - الإيرادات الرأسمالية
(١٩٢)	(٢٨٠)	٣ - ١ مبيعات الأصول الرأسمالية الثابتة
(٤٧٦)	(٣٧٥)	٣ - ٢ إيرادات رأسمالية أخرى
٣٧٤	٣١٩	٤ - المنح
١٧ ٥٥٣	١٤ ٩٤٥	<b>النفقات</b>
٧ ٧١٩	٧ ٠٠١	١ - السلع والخدمات (نفقات جارية)
١ ٥٦٦	١ ٣٧٢	٢ - مدفوعات الفائدة
٥ ٧٦٩	٤ ٦١٨	٣ - الدعوم وغير ذلك من التحويلات الجارية
٢ - ٢٨	١ ٥٨٧	٤ - الحصول على أصول رأس المال الثابتة
٤٧١	٤٦٧	٥ - التحويلات الرأسمالية
(٣٧٧)	(٤٠٧)	٥ - ١ محلية
(٩٤)	(٦٠)	٥ - ٢ خارجية

المصدر: IMF, Government Finance Statistics Yearbook, 1987, and Data Fund

الجدول رقم ٤ - مصر: موجز للحسابات الموحدة لمالية الحكومة المركزية،  
١٩٨٦/٨٥ - ١٩٨٥/٨٤  
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٨٦/٨٥	١٩٨٥/٨٤	
١٤ ٨٤٠	١٣ ٠٢٦	١ - الإيرادات الجارية
(٩ ٢٧٢)	(٨ ٢٧٢)	١ - ١ الإيرادات الضريبية
(٥ ٤٦٧)	(٤ ٧٥٤)	١ - ٢ الإيرادات غير الضريبية
٦٦٨	٦٥٥	٢ - الإيرادات الرأسمالية
١٥ ٥٠٨	١٣ ٦٨١	٣ - إجمالي الإيرادات (٢ + ١)
٣٧٤	٢١٩	٤ - المنح
١٥ ٨٨٢	١٣ ٩٠٠	٥ - إجمالي الإيرادات والمنح (٤ + ٣)
١٥ ٠٥٥	١٢ ٨٩١	٦ - النفقات الجارية
٢ ٤٩٧	٢ ٠٥٤	٧ - النفقات الرأسمالية
٩٨٥	٢ ٢٩٤	٨ - الاقتراض ناقص السداد
١ ٨٣٦	١ ٣٠٧	٩ - إجمالي تكوين رأس المال الثابت
٤ ٦٥٥ -	٣ ٤٣٩ -	١٠ - العجز/الفائض الكلي (٥ - ٦ - ٧ - ٨)
٤ ٦٥٥	٣ ٤٣٩	١١ - التمويل
(٢٢٤)	(٤٩٢)	١١ - ١ الخارجي
(٤ ٤٣١)	(٢ ٩٤٧)	١١ - ٢ المحلي

المصدر: IMF, Government Finance Statistics Yearbook, 1987, and Data Fund.

بدون مقابل التي فرضت من جانب واحد على آخر (مثل الضرائب)، يجري التسجيل وقت استحقاق الدفع دون غرامة. وفي حالة الالتزام التعاقدى، مثل دفع فوائد قروض أو تسديد أصل الدين، يسجل الالتزام في حسابات ميزان المدفوعات في فترة استحقاق الدفع حتى لو لم تجر تسوية الالتزام أو لم يتم الدفع في حينه. وعندما يتوافق وقت الدفع مع وقت تغيير ملكية الموارد التي يتم الدفع بشأنها، أو وقت حدوث تحويل بلا مقابل، فإن التسجيل في نظامي ميزان المدفوعات وإحصاءات مالية الحكومة يكون متطابقاً.

ويتضمن الجدول رقم (٥) ملخصاً للتناظر بين تبويب إحصاءات مالية الحكومة وحسابات ميزان المدفوعات.

الجدول رقم ٥ – العلاقة بين تبويب إحصاءات مالية الحكومة وحسابات ميزان المدفوعات

تبويب إحصاءات مالية الحكومة	البند في ميزان المدفوعات
الإيرادات والمنح (مدفوعات من جانب غير المقيمين)	١ – قيود دائنة
١ – الضرائب على الدخل والأرباح ورأس المال، التأمينات الاجتماعية، الضرائب على الملكية، والضرائب على تبادل العملات	تحويلات دون مقابل
٢ – ضرائب محلية على السلع والخدمات	بضائع – سفر – شحن – وسائل نقل أخرى – أنواع أخرى من السلع والخدمات والدخل
٣ – الضرائب على الصادرات، أرباح احتكارات التصدير أو الاستيراد	بضائع
٤ – ضرائب الطوابع الحكومية (الدمغة)	بضائع – سفر – أنواع أخرى من البضائع والخدمات والدخل
٥ – أنواع أخرى من دخل الملكية	دخل الاستثمار
٦ – الرسوم والجبائات الإدارية، والمبيعات غير الصناعية، والغرامات والمصادرات	سفر
٧ – الأسهم في صناديق معاشات وإعانات الموظفين داخل الحكومة	مقابل لدخل العمالة (مدين)
٨ – مبيعات أصول رأس المال الثابت، ومبيعات الأسهم	بضائع
٩ – مبيعات الأراضي والأصول غير المنظورة	استثمار مباشر
١٠ – منح من الخارج ومن سلطات دولية عليا، تحويلات رأس المال	تحويلات بلا مقابل
التبويب الاقتصادي لنفقات الحكومة (مدفوعات إلى غير المقيمين)	٣ – قيود مدينة
١ – أجور ورواتب	دخل العمالة (غير مدرجة في أماكن أخرى)
٢ – مشتريات أخرى من السلع والخدمات	بضائع – شحن – أنواع أخرى من وسائل الانتقال – سفر – أنواع أخرى من السلع والخدمات والدخل
٣ – مدفوعات فائدة	دخل الاستثمار

الجدول رقم ٥ - العلاقة بين تبويب إحصاءات مالية الحكومة وحسابات ميزان المدفوعات (تمة)

تبويب إحصاءات مالية الحكومة	البند في ميزان المدفوعات
٤ - دعم وتحويلات جارية أخرى	تحويلات بلا مقابل
٥ - الحصول على أصول رأسمالية ثابتة، مشتريات من المخزون	بضائع - شحن
٦ - مشتريات الأراضي والأصول غير المنظورة	استثمار مباشر
٧ - تحويلات رأس المال الى الخارج	تحويلات بلا مقابل
٨ - الاقراض ناقص السداد في الخارج	استثمار مباشر (بالصافي) - استثمار الحافطة (بالصافي) - أنواع أخرى من رأس المال (بالصافي)
التمويل حسب نوع أداة الدين	٢ - خصوم / أصول
١ - سندات طويلة الاجل	إستثمار الحافطة - سندات القطاع العام (خصوم)
٢ - قروض طويلة الاجل غير مصنفة في أماكن أخرى	رأس مال طويل الاجل - القطاع الرسمي المقيم (خصوم)
٣ - سندات وفواتير قصيرة الاجل، قروض وسلف قصيرة الاجل غير مصنفة في أماكن أخرى	رأس مال قصير الاجل - القطاع الرسمي المقيم (خصوم)
٤ - التغيرات في النقد السائل والودائع والاوراق المالية المحمولة لأغراض السيولة	رأس مال قصير الاجل - القطاع الرسمي المقيم (الأصول)

المصدر: صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات مالية الحكومة، ١٩٨٦.

القسم الخامس: علاقة المسح النقدي بالحسابات الاقتصادية الكلية الأخرى

يرتبط المسح النقدي بميزان المدفوعات، بمعنى محاسبي، من خلال حسابات الأصول الأجنبية، بينما يرتبط المسح النقدي وإحصاءات مالية الحكومة من خلال وضع الحكومة إزاء الجهاز المصرفي. غير أن هناك علاقة غير مباشرة بين المسح النقدي وحسابات الدخل والنتائج القومي. فقد تنعكس التغيرات في بعض مكونات المسح النقدي في شكل تغيرات في مكونات الانفاق المدرجة تحت حسابات الدخل والنتائج القومي. وبالإضافة الى ذلك فلهذه التغيرات في مكونات الانفاق مقابل مباشر في



الحساب الجاري في ميزان المدفوعات قد يؤدي بدوره الى تغيير في صافي الاصول الاجنبية التي تمثل عاملا من العوامل المؤثرة على التغيير في الكتلة النقدية.

ولا ينبغي أن يكون هناك، من حيث المبدأ، فوارق محاسبية بين القيود المشتركة بين المسح النقدي واحصاءات مالية الحكومة وميزان المدفوعات. ولكن لما كانت عمليات الحكومة عادة تتطلب تمويلا من الجهاز المصرفي المحلي، فقد وضع تعريف احصاءات مالية الحكومة بحيث يناظر الحسابات النقدية ذات النمط الموحد. وبالرغم من مثل هذا التناظر، فقد تظهر تفاوتات نتيجة للأسباب التالية: (١) تقييم استحقاقات البنوك على الحكومة، خاصة حين تكون مثل هذه الاستحقاقات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول يجري الاتجار بها في سوق رأس المال، (٢) توقيت المعاملات الذي ينعكس أساسا في ودائع الحكومة، خاصة فيما يتعلق بال شيكات في مرحلة التحصيل، حيث يتم التقييد في حسابات الحكومة عادة على أساس إصدار الشيكات لا دفعها، (٣) عملية إسناد حسابات الدوائر والوكالات الحكومية المختلفة بالشكل السليم الى حسابات الحكومة.

وفيما يتعلق بتقييم استحقاقات البنوك على الحكومة في حالة الاوراق المالية القابلة للتداول التي يجري الاتجار بها في سوق رأس المال، تقييم الحكومة خصومها على أساس القيمة الاسمية (أي المبلغ الذي سيتعين عليها تسديده في النهاية) بينما جرت العادة على أن يقيم البنك هذه الخصوم أما على أساس تكلفة الحصول على الاوراق المالية المعنية أو سعر السوق، أيهما أقل. أما فيما يتعلق باختلافات التوقيت، فإن الاجراءات الخاصة بحسابات الحكومة لدى البنوك تكفل مطابقة هذه الحسابات بانتظام، ويومياً في العادة، مع كشوف حسابات البنك. وحين يتم اكتشاف تغيير في المبالغ تحت التحصيل للشيكات التي لم تدفع، ينبغي ادراج ذلك التغيير كبنود تعديل في النفقات في احصاءات مالية الحكومة. كما قد ينشأ اختلاف في التوقيت أيضاً حين يسجل البنك المركزي في حساباته ائتمانا الى الحكومة في وقت يختلف عن وقت تسجيل نفس الائتمان في حسابات الحكومة.

وتتكون حلقة الوصل بين ميزان المدفوعات والمسح النقدي، وهي التغيير في صافي الاصول الخارجية بالنسبة للأول ورسيد صافي الاصول الخارجية بالنسبة للثاني، من جزئين: الجزء المتعلق ببنوك الودائع النقدية (يشار اليها بالبنوك التجارية)، والجزء المتعلق بالسلطات النقدية. وتعتبر بعض الدول أن التحركات في الاصول والخصوم الخارجية لدى البنوك التجارية مشابهة في خصائصها للتحركات في الاحتياطات الرسمية. ويفترض مثل هذا الأسلوب أن السلطات النقدية قادرة على التحكم في الاصول الخارجية للبنوك التجارية، وأن هذه البنوك مستعدة للتفاوض بشأن الحصول على قروض أجنبية بناء على طلب السلطات النقدية حين تدعو الحاجة الى حماية

الوضع الكلي لميزان المدفوعات. وليس من المحتمل أن تقوم البنوك التجارية التي تعمل على أساس تجاري بالاقتراض ما لم يكن ذلك مربحاً. وفي هذه الحالة فقد تكون النتائج مضللة عند الجمع بين وضع الأصول الخارجية لدى السلطات النقدية ولدى البنوك التجارية ووضعهما داخل الاحتياطات في ميزان المدفوعات. ولذا فمن الأفضل أن تبوب التغييرات في صافي الأصول الخارجية لدى البنوك التجارية على أنها تحركات رأسمالية قصيرة الأجل. وتبعاً لهذا الأسلوب، فستختلف نتيجة ميزان المدفوعات الكلي، أو التغيير في الاحتياطات، عن التغيير في صافي الأصول الخارجية بالمسح النقدي، بمقدار التغيير في صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية.

وتعتبر تغييرات التقييم مصدراً محتملاً، ظاهرياً أكثر منه حقيقياً، للفوارق بين التغيير في صافي الأصول الخارجية كما هو مسجل في ميزان المدفوعات والارصدة المناظرة لصافي الأصول الخارجية في المسح النقدي. وعلى سبيل المثال فإن إعادة تقييم الأصول الخارجية نتيجة لتغيرات سعر الصرف أو لتغير في تقييم الذهب النقدي، سيؤدي إلى تغيير قيمة صافي الأصول الخارجية لدى السلطات النقدية في المسح النقدي، مع تغير مناظر يدرج في «بنود أخرى بالصافي». غير أن التغيير الذي يظهر في صافي الأصول الخارجية لدى السلطات النقدية في ميزان المدفوعات قد يختلف عن ذلك الذي يظهر في المسح النقدي، ويتوقف ذلك على طريقة عرض ميزان المدفوعات. وسيكون هذا هو الحال لو أن التغيير في صافي الأصول الخارجية الناجم عن تغيرات التقييم، يصاحبه قيماً موازناً في حسابات احتياطات السلطات النقدية، كما هو موصى به في دليل ميزان المدفوعات.

يتضمن الجدول رقم (٦) مسحاً نقدياً لمصر يشمل الفترة ١٩٨٤/٨٢ حتى ١٩٨٦/٨٥. وقد استخدمت البيانات الخاصة بصافي الأصول الخارجية لدى السلطات النقدية وبنوك الودائع النقدية في المسح النقدي لاحتساب قيد التمويل في ميزان المدفوعات.

### القسم السادس: تدفق الأموال

كما ذكرنا من قبل، فإن الادخار يعادل الدخل القومي المتاح ناقص الاستهلاك. ويشار إلى الفجوة بين الادخار والاستثمار (بما في ذلك التغيير في المخزون) على أنها ميزان المعاملات غير المالية للاقتصاد. وقد رأينا أن تمويل هذا الميزان يتم عن طريق تدفق مناظر لرأس المال أو تغير في الاحتياطي في ميزان المدفوعات. وفي حالة وجود عجز في حساب المعاملات غير المالية، يتخذ التمويل شكل زيادة في الخصوم الخارجية أو نقص في الأصول الخارجية.

الجدول رقم ٦ - مصر: المسح النقدي، ١٩٨٤/٨٣ - ١٩٨٦/٨٥  
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٨٦/٨٥	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٤/٨٣	نهاية الفترة
١ ٧٣٨	٣٥١	٢٨٢	الأصول الخارجية (صافي)
٩٦٢ -	١ ٣٥٢ -	١ ٣٥٨ -	السلطات النقدية
٢ ٧٠٠	١ ٧٠٣	١ ٥٤٠	بنوك الودائع النقدية
٤١ ٦١٠	٣٤ ٠٥٧	٢٨ ٢٩٢	الائتمان المحلي
١٨ ١٨٢	١٥ ٣٦١	١٣ ٢٤٢	الحكومة المركزية (صافي)
٩ ١١٩	٨ ٣٣٢	٦ ٣٣٣	المؤسسات العامة غير المالية
١٢ ١٨٨	٩ ٠٥١	٧ ٦٣٣	القطاع الخاص
٢ ١٢١	١ ٤١٤	١ ٠٨٥	مؤسسات أخرى شبيهة بالبنوك
٣٥ ٨٨٣	٢٨ ١١٦	٢٣ ٤٥٥	النقود وشبه النقود
١٥ ٧٩٧	١٣ ٨٩٣	١١ ٥٧٥	النقود
٢٠ ٠٨٦	١٤ ٢٢٣	١١ ٨٨٠	شبه النقود
٧ ٤٦٦	٦ ٢٩٢	٥ ١١٩	خصوم أخرى (صافي)

المصدر: IMF, *International Financial Statistics*, November 1988

وبتحليل حسابات الدخل والناتج القومي حسب القطاعات، يمكن تعريف ميزان المعاملات غير المالية لكل قطاع على أنه الفارق بين ادخار القطاع واستثماراته، كما يمكن تعريف تمويل هذا الميزان على أنه التغير في الأصول المالية والخصوم المالية للقطاع إزاء القطاعات المحلية الأخرى والقطاع الخارجي. ولما كانت المعاملات بين القطاعات المحلية تلغي بعضها البعض، فإن مجموع موازين القطاعات، طبقاً للتعريف المذكور، ينبغي أن يساوي فائض أو عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات. كما أن مجموع المعاملات المالية للقطاعات المحلية لكل فئة من فئات الأصول المالية يجب أن يساوي حركات رأس المال الدولية داخل كل فئة. ويبين الجدول رقم (٧) تخطيطاً لتدفق الأموال. وفي هذا الجدول تم تقسيم الاقتصاد إلى قطاع غير حكومي وقطاع يمثل الحكومة المركزية وقطاع يمثل الجهاز المصرفي وقطاع يمثل بقية أنحاء العالم. ويشتمل القطاع غير الحكومي على المؤسسات العامة غير المالية. ولم يكن بالإمكان إنشاء قطاع مستقل للمؤسسات العامة غير المالية نظراً لعدم توفر البيانات المطلوبة. وتبين الصفوف الأفقية الأدوات المالية الرئيسية المستخدمة في التمويل بين القطاعات. وتشير النجوم إلى القيود المحتملة. وعلى سبيل المثال، فإن زيادة في العرض النقدي الذي يمثل خصماً للقطاع المصرفي وأصلاً للقطاع غير الحكومي تسجل

مرتين في الصف رقم واحد، بالعمودين ١ و٣. وقد جرت العادة على إعطاء إشارة سالبة للزيادة في خصوم هذا القطاع، والعكس بالعكس. وهكذا، فإن الزيادة في العرض النقدي تبدو كقيد ذي إشارة سالبة في العمود رقم ١، وقيد ذي إشارة موجبة في العمود رقم ٣.

وأول خطوة في صدد وضع جدول تدفق الأموال هي احتساب ميزان المعاملات غير المالية لكل قطاع، الذي يعرف على أنه الفجوة بين الادخار والاستثمار. والخطوة الثانية هي تسجيل كيفية تمويل كل قطاع لميزان معاملاته غير المالية.

### الجدول رقم ٧ - مصر: مخطط لتدفق الأموال

القطاع ١ - القطاع ٢ - قطاع ٣ - القطاع ٤ - القطاع	القطاع ١ - القطاع ٢ - قطاع ٣ - القطاع ٤ - القطاع	القطاع ١ - القطاع ٢ - قطاع ٣ - القطاع ٤ - القطاع	الأداة
غير الحكومي	الحكومة المركزية	النقدي	الخارجي
○		○	١ - النقود وشبه النقود
		○	٢ - الائتمان المصرفي
		○	الى القطاع الخاص
	○	○	٣ - الائتمان المصرفي
		○	الى الحكومة
○		○	٤ - صافي الاصول الخارجية
		○	٥ - الاقتراض الحكومي
		○	من الخارج
	○		٦ - الاقتراض غير الحكومي
		○	من الخارج
	○	○	٧ - الاقتراض الحكومي من مصادر محلية غير مصرفية

ويمكن احتساب موازين المعاملات غير المالية لعام ١٩٨٥/٨٤، على أساس تقسيم الاقتصاد المصري الى أربعة قطاعات، حسب الجداول ١ - ٤ و٦. ولتبسيط العرض، افترضنا عدم وجود معاملات غير مالية في القطاع النقدي. وكل الأرقام الواردة هي بملايين الجنيهات المصرية.

$$١ - \text{الدخل القومي المتاح} = \text{إجمالي الناتج القومي} + \text{صافي التحويلات الرسمية من الخارج} - \text{الاهتلاك} = ٤٢٣ + ٣٥٨٩٢ = ٣٦٣١٥$$

١ أرقام الاهتلاك في مصر غير متوفرة، ولذا يفترض في هذا التمرين أن الاهتلاك يساوي صفراً.

- ٢ - الادخار (صافي) =  
 الدخل القومي المتاح - الاستهلاك = ٣٦ ٣١٥ - ٣٠ ١٤٥ = ٦ ١٧٠
- ٣ - ميزان المعاملات غير المالية =  
 الادخار (صافي) - الاستثمار الثابت (صافي) - الزيادة في المخزون = ٦ ١٧١ -  
 ٧ ٢٧٢ - ٢٠٠ = ١ ٣٠٢
- ٤ - الدخل القومي المتاح الذي يمكن عزوه للحكومة المركزية = الإيرادات والمنح -  
 مدفوعات الفوائد - التحويلات والدعومات = ١٣ ٩٠٠ - ١ ٢٧٢ - ٤ ٦١٨ +  
 ٧ ٥٤٣ = (٤٦٧)
- ٥ - إيداع الحكومة المركزية = الدخل المتاح للحكومة المركزية - نفقات استهلاك  
 الحكومة المركزية = ٧ ٥٤٣ - (٨٣٢ - ٧ ٠٠١) = ١ ٢٧٤
- ٦ - ميزان المعاملات غير المالية للحكومة المركزية = إيداع الحكومة المركزية -  
 تكوين رأس المال الثابت للحكومة المركزية = ١ ٣٠٧ - ١ ٢٧٤ = ٦٧
- ٧ - الدخل المتاح للقطاع غير الحكومي = ٣٦ ٣١٥ - ٧ ٥٤٣ = ٢٨ ٧٧٢
- ٨ - إستهلاك القطاع غير الحكومي = إجمالي الاستهلاك - استهلاك الحكومة  
 المركزية = ٣٠ ١٤٥ - ٦ ١٦٩ = ٢٣ ٩٧٦
- ٩ - إيداع القطاع غير الحكومي = الدخل المتاح للقطاع غير الحكومي - نفقات  
 استهلاك القطاع غير الحكومي = ٢٣ ٩٧٦ - ٢٨ ٧٧٢ = ٤ ٧٩٦
- ١٠ - تكوين رأس المال الثابت للقطاع غير الحكومي = إجمالي تكوين رأس المال  
 الثابت - تكوين رأس المال الثابت للحكومة المركزية = ١ ٣٠٧ - ٧ ٢٧٢ = ٥ ٩٦٥
- ١١ - ميزان المعاملات غير المالية للقطاع غير الحكومي = إيداع القطاع غير  
 الحكومي - تكوين رأس المال الثابت للقطاع غير الحكومي صافياً من الاهتلاك -  
 الزيادة في المخزون = ٤ ٧٩٦ - ٥ ٩٦٥ - ٢٠٠ = ١ ٣٦٩
- ويعطي الجدول رقم (٨) ملخصاً لتدفق الاموال في مصر لعام ١٩٨٥/٨٤.

#### القسم السابع: تمارين

- ١ - قم باعداد جدول لتدفق الاموال في مصر لعام ١٩٨٦/٨٥ على غرار الجدول رقم  
 (٨).
- ٢ - افترض أن الحكومة المصرية قد قررت زيادة انفاقها الرأسمالي، ناقش التأثيرات  
 المحتملة نتيجة لهذا التغيير على الحسابات المدرجة في ملخص عمليات ميزانية

الحكومة المركزية، والمسح النقدي، وميزان المدفوعات، والانفاق على اجمالي الناتج المحلي، وتدفق الاموال. إذا تم تمويل الزيادة في الانفاق عن طريق:

- أ - زيادة في الضرائب المباشرة  
ب - زيادة في الائتمان المصرفي المحلي المقدم للحكومة  
ج - زيادة الاقتراض من مصادر خارجية.

الجدول رقم ٨ - مصر: تدفق الاموال، ١٩٨٥/٨٤  
(بملايين الجنيهات المصرية)

القطاع الخارجي	القطاع النقدي	قطاع الحكومة المركزية	القطاع غير الحكومي <sup>١</sup>	
				الفائض أو العجز في المعاملات غير المالية
١ ٣٠٢	-	٦٧	١ ٣٦٩ -	التغير في النقود وشبه النقود
-	٤ ٦٦١	-	٤ ٦٦١ -	التغير في الائتمان المحلي للنظام المصرفي
-	٥ ٧٦٥ -	٢ ٠١٩	٣ ٧٤٦	التغير في صافي الاصول الاجنبية للسلطات النقدية
٩٤ -	٩٤	-	-	التغير في صافي الاصول الخارجية لبنوك الودائع النقدية
١٦٣	١٦٣ -	-	-	بنود أخرى (صاف)
-	١ ١٧٣	-	١ ١٧٣ -	الاقتراض الحكومي من مصادر اجنبية
٤٩٢ -	-	٤٩٢	-	اقتراض القطاع غير الحكومي من مصادر اجنبية
٨٧٩ -	-	-	٨٧٩	الاقتراض الحكومي المحلي ناقص التسديدات
-	-	٢ ٣٩٤ -	٢ ٣٩٤	الاقتراض الحكومي من مصادر محلية غير مصرفية <sup>٢</sup>

المصدر: الجداول ١، ٢، ٣، ٤ و٦.

١ يتضمن القطاع الخاص وقطاع المؤسسات العامة غير المالية.

٢ يعامل كمتبقي نظراً لأن تمويل البنوك المحلية لعجز الميزانية يؤخذ من الحسابات النقدية.

## ملحق

### تعريف الرموز

GDP	"	Gross Domestic Product	=	إجمالي الناتج المحلي
GNP	"	Gross National Product	=	إجمالي الناتج القومي
NDI	"	National Disposable Income	=	الدخل القومي المتاح
X	"	Exports of goods and nonfactor services	=	الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج
X'	"	Exports of goods and services	=	الصادرات من السلع والخدمات
M	"	Imports of goods and nonfactor services	=	الواردات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج
M'	"	Imports of goods and services	=	الواردات من السلع والخدمات
C	"	Private and government consumption expenditure	=	الانفاق الاستهلاكي للقطاع الخاص والحكومة
CP	"	Private consumption expenditure	=	الانفاق الاستهلاكي للقطاع الخاص
CG	"	Government consumption expenditure	=	الانفاق الاستهلاكي للقطاع الحكومي
D	"	Depreciation	=	الامتلاك (استهلاك رأس المال)
I	"	Gross private and government investment expenditure	=	إجمالي الانفاق الاستثماري للقطاع الخاص والحكومة
In	"	Investment net of depreciation	=	الاستثمار صافياً من الامتلاك
IP	"	Private investment	=	الاستثمار الخاص
IG	"	Government investment	=	الاستثمار الحكومي
S	"	Saving	=	الإدخار
Sp	"	Private sector saving	=	إدخار القطاع الخاص
SG	"	Government saving	=	إدخار الحكومة
Y <sub>f</sub>	"	Net factor income from abroad	=	صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج
TR <sub>f</sub>	"	Net foreign transfers	=	صافي التحويلات الاجنبية
TX	"	Net taxes (net of government domestic transfers)	=	صافي الضرائب (صافية من التحويلات الحكومية المحلية)

## الفصل السابع

### الحلقة الدراسية التطبيقية ٥

## التنبؤ

### بالمجملات النقدية

#### مقدمة

يشكل التنبؤ بالمجملات النقدية جزءاً لا يتجزأ من أي برنامج مالي. فحين يجد واضعو السياسة العامة أن التطورات المرتبطة بالدخل القومي ومعدل التضخم وميزان المدفوعات والبطالة... الخ، غير مؤاتية، فإنهم يتطلعون عندئذ إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية، بما في ذلك إجراء تغييرات في إدارة النقد. وعادة ما تحتاج السلطات، قبل اتخاذ أي تدابير في مجال السياسة النقدية والائتمانية، إلى بعض التنبؤات الخاصة بالمجملات النقدية المعنية، حتى يمكن مقارنة النتائج المحتمل حدوثها في حالة اتخاذ التدابير موضع النظر بالنتائج المحتملة في حالة عدم اتخاذ هذه التدابير. وحين تتضمن السياسة العامة وضع حدود على نمو مجملات نقدية معينة، فإن التنبؤات الخاصة بالمجملات النقدية ذات الصلة تساعد في تقرير جدوى هذه السياسة ومدى تحقيقها للأهداف المنشودة.

ويمكن التمييز بين العديد من أنواع المجملات النقدية التي تظهر في الميزانيات العمومية للسلطات النقدية ولبنوك الودائع النقدية وللجهاز المصرفي ككل. فهناك مجملات نقدية، مثل صافي الائتمان المحلي للسلطات النقدية، تخضع لتحكم السلطات النقدية مباشرة، ومجملات نقدية أخرى تعكس أداء القطاعات المختلفة بالاقتصاد، مثل التغيير في صافي الأصول الخارجية لدى السلطات النقدية الذي يعكس الوضع الكلي لميزان المدفوعات. كما أن هناك مجملات نقدية تربطها علاقات وثيقة بمتغيرات أخرى في الاقتصاد، مثال ذلك الرصيد النقدي وعلاقته بالنتاج والأسعار.

ومن أجل التوصل إلى تنبؤات واقعية للمجملات النقدية، ينبغي تقييم أداء الجهاز المصرفي خلال السنوات القليلة السابقة، ووضع أهداف أو تنبؤات بخصوص ميزان المدفوعات وميزانية الحكومة. كما ينبغي أيضاً التنبؤ بالنتاج والأسعار وربما بعض المجملات الاقتصادية الأخرى ذات الارتباط الوثيق بالمجملات النقدية والتأكد



من اتساق تنبؤات هذه المتغيرات مع تنبؤات المجملات النقدية خلال فترة التنبؤ. وبالإضافة الى ذلك، ينبغي أن تكون الميزانيات العمومية المتضمنة للمجملات النقدية المعنية متوازنة في فترة التنبؤ. على سبيل المثال، في الميزانية العمومية للسلطات النقدية، ينبغي أن يكون التوسع المخططة في الائتمان المحلي للسلطات النقدية زائد الزيادة المرغوبة (أو المتنبأ بها) في صافي الأصول الخارجية معادلاً للزيادات المتنبأ بها في النقد الاحتياطي وفي البنود الأخرى (صافي).

ويعد المسح النقدي أساساً جيداً لوضع التنبؤات النقدية، لأنه يشمل الجهاز المصرفي ككل ولأن بنود المسح النقدي على جانبي الأصول والخصوم لها أهمية كبيرة في وضع السياسة الاقتصادية. وحينما يتم وضع المستوى المستهدف لصافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي، والمعدل المستهدف للنمو في الدخل، وغير ذلك من الأهداف، مع تبيان تدابير السياسة العامة الضرورية لتحقيق هذه الأهداف، يصير المسح النقدي في فترة التنبؤ بمثابة ميزانية عمومية «مرغوبة» للجهاز المصرفي، كما يشكل مكوناً هاماً في البرنامج المالي. وسيجري بحث هذه النقطة بمزيد من التفصيل في مقدمة الحلقة الدراسية التطبيقية عن «البرمجة المالية».

ويقدم القسم الأول من هذه الحلقة الدراسية التطبيقية خلفية عن التطورات الأخيرة في القطاع النقدي في مصر. ويعرض القسم الثاني بعض معادلات التنبؤ بالطلب على النقود وعرض النقود. وتركز التمارين والمسائل للمناقشة في القسم الثالث على تنبؤات بنود المسح النقدي وحسابات السلطات النقدية في مصر لنهاية حزيران/يونيو ١٩٨٧.

### القسم الأول - التطورات النقدية في مصر خلال

الفترة ١٩٨٢/١٩٨١ - ١٩٨٥/١٩٨٦<sup>١</sup>

تباطأ معدل نمو النقود بمعناها الواسع (النقود وشبه النقود) تدريجياً من ٣٥ بالمئة خلال السنة المالية ١٩٨٢/١٩٨١، إلى ٢٠ بالمئة سنة ١٩٨٤/١٩٨٥، قبل أن يرتفع مرة أخرى الى ٢٨ بالمئة خلال ١٩٨٥/١٩٨٦. وكان العامل الرئيسي الذي أثر على التغيرات في النقود بمعناها الواسع هو التوسع في الائتمان المحلي. ولم يكن للتغيرات في صافي الأصول الخارجية تأثيراً رئيسياً إلا في السنة المالية ١٩٨٢/١٩٨٣، عندما سجل ميزان المدفوعات فائضاً كلياً كبيراً نسبياً، حيث ساهمت صافي الأصول الخارجية بحوالي ٤٠ بالمئة من التوسع النقدي خلال ذلك العام.

١ ينبغي الإشارة هنا الى الجدولين ٢ و٤ والى الرسمين ١ و٢.

٢ السنوات المالية تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيو.

ارتفع حجم الائتمان المحلي بنسبة ٤١ بالمئة في سنة ١٩٨٢/١٩٨١ نتيجة ازدياد احتياجات الحكومة لتمويل عجز الميزانية من النظام المصرفي والى توسع الاستحقاقات على القطاع الخاص. وقد تباطأت سرعة هذا النمو في سنة ١٩٨٢/١٩٨٣ إلا أنها عادت الى الارتفاع في السنتين التاليتين بسبب الاقتراض المرتفع للحكومة والقطاعات الاخرى. واستمرت الزيادة في الائتمان المحلي في سنة ١٩٨٥/١٩٨٦ انعكاساً لزيادة التوسع الائتماني لكل من الحكومة والقطاع الخاص<sup>١</sup>، بينما تباطأ الائتمان المحلي للمؤسسات العامة غير المالية. وترجع زيادة التوسع في الائتمان للحكومة في عام ١٩٨٥/١٩٨٦ الى ارتفاع عجز ميزانيتها وتمويله كله تقريباً من البنك المركزي، بينما ترجع أساساً الزيادة الكبيرة في استحقاقات النظام المصرفي على القطاع الخاص الى أثر انخفاض سعر الجنيه المصري على قيمة القروض المستحقة بالعملة الاجنبية<sup>٢</sup>، والى الزيادة في الائتمان بالجنيه المصري لنشاطات التجارة والخدمات للشركات غير المساهمة. وان قلق البنك المركزي بخصوص احتمالات وجود مضاربات على العملة أدى الى اصدار تعليمات في ابريل ١٩٨٦ بمنع الاقتراض بالجنيه المصري بضمان ودائع العملات الاجنبية باستثناء بعض المعاملات التجارية التي جرى تحديدها. كذلك فان جزءاً من نمو المستحقات على القطاع الخاص يرجع الى رسمة الفوائد على الديون المتأخرة السداد والتي زادت مع تباطؤ النشاط الاقتصادي في ١٩٨٥/١٩٨٦.

ومنذ عام ١٩٨١ اتبعت السلطات النقدية اجراءات تستهدف تحديد الحجم الكلي للائتمان والعمل على ترشيد استخدامه. فأصدر البنك المركزي المصري قراراً بالزام البنوك التجارية - اعتباراً من تموز/يوليو ١٩٨١ - ألا تتجاوز أرصدة مستحقاتها على شركات القطاع العام والخاص نسبة قدرها ٦٥ بالمئة من أرصدة الودائع بكافة صورها لشركات القطاعين المذكورين. وحفزاً للبنوك على زيادة مواردها الذاتية وتشجيعاً لاستقطاب ودائع النقد الاجنبي من الخارج، عدلت مكونات هذه النسبة في ١٩٨٢/١٩٨٤ باضافة حقوق الملكية (رأس المال المدفوع والاحتياطيات) ورصيد الودائع الطويلة الأجل للبنوك الخارجية المشتركة في رأس مال البنك الى مقام النسبة، كما تقرر استبعاد التمويل المقدم لبعض المشروعات الحيوية المتعلقة بالأمن الغذائي ومواد البناء وعمليات التصدير من بسط النسبة.

١ بما في ذلك المؤسسات المالية شبه المصرفية.

٢ تأثرت القيمة المعادلة لأرصدة الأصول والخصوم بالعملات الاجنبية بالتغيرات التي طرأت على أسعار الصرف التي تم التقييم على أساسها. فقد جاء جانب ملموس من الزيادة في الأرصدة في نهاية حزيران/يونيو ١٩٨٦ على أساس سعر الصرف بعلاوة (١٣٢ قرشاً للدولار الأمريكي) بدلا من سعر صرف مجمع البنوك المعتمدة في نهاية حزيران/يونيو ١٩٨٥ (حوالي ٨٢ قرشاً للدولار).

كذلك تقرر ابتداء من عام ١٩٨١ ألا يتجاوز معدل الزيادة في مستحقات البنوك التجارية على القطاع الخاص التجاري وعلى القطاع العائلي ١٢ بالمئة و ١٠ بالمئة سنوياً على التوالي (محسوبة على أساس أرصدة ١٩٨١/٩/٣٠). وفي عام ١٩٨٥/١٩٨٤ تم دمج هذه الحدود الفرعية للتوسع الائتماني في حد واحد يسمح له بالزيادة بمعدل ١٢ بالمئة سنوياً من الرصيد في حزيران/يونيو ١٩٨٤. وتم اعتباراً من حزيران/يونيو ١٩٨٢ وقف منح أية تسهيلات جديدة لتمويل وبيع وشراء سيارات الركوب الخاصة وكذلك السلع الاستهلاكية المعمرة المستوردة.

وجرى رفع هيكل أسعار الفائدة على الودائع خلال الفترة ١٩٧٧ – ١٩٨٢ من معدلات تتراوح بين ٢ بالمئة و ٧ بالمئة إعتباراً من آذار/مارس ١٩٧٧ الى معدلات تتراوح بين ٥ بالمئة و ١٣ر٢٥ بالمئة إعتباراً من تموز/يوليو ١٩٨٢، مع السماح بزيادات أكبر في الفوائد على الودائع الأطول أجلا، وهكذا صار هيكل سعر الفائدة على الودائع أقل انضغاطاً. كذلك حدثت عدة تعديلات لأسعار الفائدة على القروض والسلفيات حيث ارتفعت أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للقطاعات المختلفة من ٨ – ٩ بالمئة إعتباراً من آذار/مارس ١٩٧٧ الى ١٣ – ١٥ بالمئة إعتباراً من كانون الثاني/يناير ١٩٨١. وفي تموز/يوليو ١٩٨٢ تم ادخال أسعار فائدة تفضيلية على قروض البنوك بالجنهيات المصرية فأصبحت بحد أقصى قدره ١٢ بالمئة – وبدون حد أدنى – على القروض الممنوحة لقطاعي الصناعة والزراعة تشجيعاً للاستثمارات في هذا المجال، وبين ١٣ و ١٥ بالمئة سنوياً على القروض الممنوحة للقطاعات الخدمية، و ١٦ بالمئة كحد أدنى – وبدون حد أقصى – على القروض الممنوحة لقطاع التجارة للحد من النمو السريع الذي اتسم به هذا القطاع في السنوات السابقة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ وضع حد أدنى قدره ١١ بالمئة لأسعار الفائدة على القروض والسلفيات التي تمنحها البنوك لعملائها في قطاعي الزراعة والصناعة وذلك منعاً لهبوط هذا المعدل الى مستويات غير اقتصادية لا تعكس الندرة النسبية والتكلفة الحقيقية لرأس المال.

أما بالنسبة لأسعار الفائدة على الودائع بالنقد الأجنبي في مصر، والتي لا يتدخل البنك المركزي المصري في تحديدها، فيلاحظ أنها كانت قريبة من أسعار الفائدة العالمية على الودائع لأجل مماثلة<sup>١</sup>، وأنها كانت دائماً أعلى من الأسعار على الودائع المماثلة بالجنهية المصري. وأدت هذه الفوارق، وكذلك توقعات تخفيض سعر الصرف للجنهية المصري، الى تشجيع المقيمين على الاحتفاظ بمتحصلات النقد الأجنبي (بما فيها المتحصلات الناتجة عن تحويلات العمال) في شكل ودائع بالنقد الاجنبي بدلا من تحويلها الى جنهيات مصرية، كما شجعتهم على تحويل ودائعهم

١ منذ ١٩٧٦. صار من حق القطاع الخاص حيازة ودائع بالنقد الأجنبي لدى البنوك المحلية.

بالجنيه المصري الى ودائع بالنقد الاجنبي، مما وضع مزيداً من الضغوط على سعر صرف الجنيه المصري في السوق الحرة. ووصل حجم الودائع بالنقد الاجنبي لدى البنوك المحلية الى ٢٢ بالمئة من جملة السيولة المحلية في نهاية حزيران/يونيو ١٩٨٦.

## القسم الثاني: التنبؤ بالمجملات النقدية للسنة ١٩٨٧/٨٦

### ١ - الطلب على النقود

عادة ما يدرج الدخل الحقيقي كمتغير قياسي في معادلات الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية. كما يدرج بهذه المعادلات مقياس لتكلفة الفرصة البديلة يمثل تكلفة حيازة الأرصدة النقدية بدلا من حيازة الأصول الأخرى. ويمكن قياس الدخل باجمالي الناتج المحلي وقياس تكلفة الفرصة البديلة بأسعار الفائدة ومعدل التضخم.

وفي حالة مصر، يمكن قياس تكلفة الفرصة البديلة لحيازة العملة والودائع تحت الطلب بأسعار الفائدة على الودائع لأجل والودائع الادخارية، بما فيها الودائع بالنقد الاجنبي. ولكن ينبغي ملاحظة أن أسعار الفائدة على الودائع لأجل والودائع الادخارية بالعملة المحلية هي أسعار مثبتة من قبل السلطات، وأن مستويات وحركات هذه الأسعار عبر الوقت قد لا تعكس بدقة أوضاع السوق النقدية. ويلاحظ، من ناحية أخرى، أن أسعار الفائدة على الودائع بالعملات الاجنبية لا تخضع لتحكم السلطات، ولذا تقرب حركاتها جداً من حركات الأسعار في السوق العالمية. وعموماً، يتوقع أن يكون ارتباط أسعار الفائدة بالنقود بالمعنى الضيق (العملة والودائع تحت الطلب) سالبا بينما يكون ارتباطها بشبه النقود موجبا.

وعلى ذلك، فإن حدوث ارتفاع في أسعار الفائدة سواء على الودائع بالعملة المحلية أو بالعملات الاجنبية لدى البنوك المحلية قد يؤدي الى مجرد تحول عن حيازة العملات وودائع الطلب الى حيازة الودائع لأجل والودائع الادخارية، وبالتالي فقد يكون أثره ضئيلا أو معدوماً على المستوى الكلي للنقود بمعناها الواسع. ولعل المعدل المتوقع للتضخم يمثل مقياساً أكثر ملاءمة للعائد المفقود بسبب حيازة الأرصدة السائلة بدلا من حيازة الأصول ذات العوائد ويتوقع أن يكون أثره سالبا على الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية.

ويمكن أيضاً استخدام المتغير التابع المتأخر كمتغير تفسيري في معادلة الطلب على النقود في مصر إذ قد يعكس آلية التعديل الجزئي لأن تعديل الأرصدة النقدية، لكي تتناسب مع المستويات المرغوبة، عملية مكلفة وتستغرق وقتاً لكي تتم ربما بسبب الطبيعة غير السائلة لحفاظة الأصول وبسبب ضيق الأسواق المالية في مصر. ومن

ناحية أخرى، فقد يعكس المتغير التابع المتأخر آلية التوقعات المكيفة، حيث تتكون توقعات الدخل ومعدلات التضخم على أساس القيم الجارية والمتأخرة لهذه المتغيرات.

كما يمكن أيضاً إدراج ثلاثة متغيرات صورية في معادلة الطلب على النقود في مصر بغرض ادخال: (١) أثر التحولات الكبيرة السعودية في تفضيلات السيولة (أي الانخفاضات في سرعة تداول النقود بالمعنى الضيق والواسع) التي حدثت في أوائل السبعينات، ربما بسبب أوضاع الحرب في ١٩٧٣ وتزايد المعاملات المصرفية في الاقتصاد من أيار/مايو ١٩٧٤، (٢) أثر التغيرات في نطاق شمول عدد من الاحصاءات النقدية اعتباراً من ١٩٨٠/١٩٨١، و(٣) أثر إعادة تقييم أرصدة العملات الأجنبية بسعر الصرف المخفض في عام ١٩٨٥/١٩٨٦.

وتتخذ المعادلة العامة المستخدمة لتقدير الطلب على النقود في مصر الصيغة

$$MAR = a_0 + a_1 GDP + a_2 PDOT + a_3 I3D + a_4 EURO + a_5 MAR(-1) + a_6 DUM1 + a_7 DUM2 + a_8 DUM3$$

التالية:

حيث  $MAR$  = المفهوم الملازم للرصيد النقدي، مقاساً على أنه القيمة الحقيقية للوسط الحسابي للرصيد النقدي في نهاية العام الحالي ونهاية العام السابق (باستخدام المخفض الضمني لاجمالي الناتج المحلي). والأرصدة النقدية الملازمة هي النقود معرفة بمعناها الضيق ( $MO$ )، وشبه النقود ( $QQ$ )، والنقود معرفة بمعناها الواسع ( $MQ$ ).

$GDP$  - الحقيقي (إجمالي الناتج المحلي الحقيقي)

$PDOT$  - معدل التضخم مقاساً بالتغير المئوي للمخفض الضمني لاجمالي الناتج المحلي

$I3D$  - سعر الفائدة على الودائع لأجل ثلاثة أشهر

$EURO$  - سعر الفائدة على الودائع بالدولار في لندن

$DUM1$  - متغير صوري قيمته ١ في كل من سنوات الفترة ١٩٦٩/١٩٧٠ - ١٩٧٣، و (صفر) في السنوات الأخرى

$DUM2$  - متغير صوري قيمته ١ في كل من سنوات الفترة ١٩٦٩/١٩٧٠ - ١٩٧٩، و (صفر) في السنوات الأخرى

$DUM3$  - متغير صوري قيمته ١ في كل من سنوات الفترة ١٩٦٩/١٩٧٠ - ١٩٨٤/١٩٨٥، و (صفر) في ١٩٨٥/١٩٨٦.

(-١) تشير الى تأخر لمدة عام واحد.

ويتضمن الجدول رقم (١) نتائج مختارة للانحدار لكل من المجملات النقدية باستخدام بيانات سنوية عن مصر خلال الفترة ١٩٦٩/١٩٧٠ - ١٩٨٥/١٩٨٦. وتؤكد هذه النتائج بصفة عامة توقعاتنا المسبقة مع التسليم بالتغير الكبير في الهيكل الاقتصادي أثناء الفترة موضع البحث.

وتشير المعادلة رقم (١) الى أن التغيرات في النقود الحقيقية بالمعنى الضيق (*MOAR*) عبر الفترة يمكن تفسيرها بشكل كاف بواسطة التغيرات في اجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومعدل التضخم والمتغيرين الصوريين *DUM1* و *DUM2*. ولم يظهر أي من المتغيرات الأخرى أثراً معنوياً عند اضافته الى المعادلة. وتبين المعادلة رقم (٢) أن نفس المتغيرات قد أسهمت أيضاً في تفسير التغيرات في النقود الحقيقية بالمعنى الواسع (*MQAR*) أثناء الفترة. بينما لم ينتج عن ادخال أسعار الفائدة آثار معنوية. وتبين المعادلة رقم (٣) النتيجة التي تتمخض عن ادراج المتغير الصوري *DUM3* مع اسقاط *DUM1*. لاحظ أن  $\bar{R}^2$  في كل من المعادلات الثلاث تفوق ٠.٩٩٥. مما يشير الى أن القوة التفسيرية للمعادلات كبيرة. ويتضمن الجدول رقم (٣) القيم الفعلية والمنتبأ بها لهذه المعادلات. أما الرسم البياني رقم ١ فيلخص التطورات في سرعة التداول، ومعدل التضخم وسعر الفائدة خلال الفترة المستعملة في تقدير معادلات الانحدار.

## ٢ - عرض النقود

بالنسبة للفترة ١٩٧٠/٦٩ - ١٩٨٦/٨٥، جرى تقدير معادلات الانحدار لعرض النقود بمعناها الضيق والنقود بمعناها الواسع كالتالي:<sup>٢</sup>

$$MO = 865.7 + 0.8888 RM \quad RHO = 0.496 \quad (٤)$$

(2.60)      (24.15)      (2.36)

$$\bar{R}^2 = 0.9765 \quad S.E.E. = 445.5 \quad D.W. = 2.291$$

$$MQ = 3338.5 + 1.9335 RM - 3555.5 DUM3 \quad (٥)$$

(3.64)      (51.08)      (4.305)

$$\bar{R}^2 = 0.9965 \quad S.E.E. = 658.7 \quad D.W. = 1.964$$

١ تم تقدير عدد من المعادلات الأخرى، ولكن رفضت كل النتائج التي تضمنت معاملات ذات اشارة خطأ أو ذات احصاءة -٤ التي تقل عن الواحد الصحيح.

٢ لم تدرج في الانحدارات التغيرات في شروط الاحتياطي القانوني نظراً لأن هذه الشروط لم تتغير الا نادراً. D-W هي إحصائية Durbin-Watson. أما الأرقام بين الأقواس فهي إحصاءات -٤. ويتضمن الجدول رقم (٣) القيم الفعلية والمنتبأ بها لهذه المعادلات.

الجدول رقم ١ - مصدر: معادلات الطلب على النقود باستخدام بيانات سنوية 1979-1986/١٩٨٦

رقم المعادلة	متغير تابع	متغير	معادلة	R <sup>2</sup>	SEE
١	MOAR	١-٣٣٥-٣٣٥	٣٣٥-٣٣٥	٣٣٥-٣٣٥	٣٣٥-٣٣٥
٢	QOAR	٣٣٥-٣٣٥	٣٣٥-٣٣٥	٣٣٥-٣٣٥	٣٣٥-٣٣٥
٣	MOAR	٣٣٥-٣٣٥	٣٣٥-٣٣٥	٣٣٥-٣٣٥	٣٣٥-٣٣٥

١ كل المتغيرات معرفة في الملحق التكميلي الأرقام بين الأقواس هي احصائيات t-

الجدول رقم ٢ - مصدر القيم الفعلية والمتنبأ بها للمعاملات مختارة، ١٩٧٠/٦٩ - ١٩٨٦/٨٥<sup>١</sup>  
(بملايين الجنيهات المصرية)

البرمجة المالية

MQQ	MQQ		MQAR		QQAR		MOAR			
	تنبؤ قسم فعلية (٥)	تنبؤ قسم المعاملات (٤)	تنبؤ قسم فعلية (٦)	تنبؤ قسم المعاملات (٦)	تنبؤ قسم فعلية (٦)	تنبؤ قسم المعاملات (٦)	تنبؤ قسم فعلية (٦)	تنبؤ قسم المعاملات (٦)		
١ ١٩٢	١ -٢٦	---	٧٦٢	٢ ٦٢-	٢ ٧٦٤	٥٧٧	٧٣٧	٢ -٧٦	٢ -٧٦	١٩٧٠/٦٩
١ ١٠٠-	١ -٦٨	١ -٥٨	٧٧٥	٢ ١٧٢	٢ ٨٦٧	٩٠٩	٧٦١	٢ ٢٧٨	٢ ٦٠٥	١٩٧١/٧٠
١ ٢٦٤	١ ٢٥٥	١ ٢٦٤	٩٨٩	٢ ١٧٩	٢ ٩٩٦	٨٧٧	٧٨٠	٢ ٢٤٢	٢ ٢٦٦	١٩٧٢
١ ٧١٧	١ ٥٦٦	١ ٤٦٢	١ ٢٠٥	٢ -١١	٢ ٢٩٦	٧٧٥	٧٣٧	٢ ٢٦١	٢ ٦٦٤	١٩٧٣
٢ ٢٦٨	٢ ---	١ ٧٦١	١ ٥٠٢	٤ -٤٧	٤ -٤٦	٨٢-	٩٤٩	٢ ٦٤٧	٢ -٥٨	١٩٧٤
٢ ٥٧٨	٢ ٤٢-	١ ٩٠٧	١ ٨٦٢	٤ ٧١١	٤ ٦٦٤	١ ٦٤١	١ ٦٦٤	٢ ٥٦٢	٢ ٥٦-	١٩٧٥
٢ ١٧٨	٢ -٦١	٢ ٢٦١	٢ ٢٦٩	٤ ٨٦٧	٤ ٨٦٦	١ ٦٥٦	١ ٦٦٩	٢ ٧٨٨	٢ ٥٤٨	١٩٧٦
٢ ٨١-	٤ ١٠٢	٢ ٦٦٥	٢ ٩٤٢	٥ ٤٨٤	٥ ٥٦٦	١ ٥٦٥	١ ٥٦٢	٢ ٩٥٩	٤ ---٥	١٩٧٧
٤ ٩١٧	٥ ٢١٢	٢ ٢٦٨	٢ ٥٥٢	٦ ٥٥٥	٦ ٦٥٢	٢ ٦٠١	٢ -١٢	٤ ٤٨٢	٤ ٦٤-	١٩٧٨
٦ ٢٦٠	٦ ٨٤٤	٤ -٥٦	٤ ٢٥٤	٧ ٦٤٥	٧ ٦٦٢	٢ ٤٦٠	٢ ٤٩٩	٤ ٨٦٦	٤ ٧٦٢	١٩٧٩
١٠ ١٧٧	١١ ٢٦٧	٥ ٨٥٦	٦ ٨٥٨	٩ ٢٤٧	٩ -٨٦	٢ ٧٥٥	٢ ٤٨٠	٥ ٦٥٩	٥ ٦٠٦	١٩٨١/٨٠
١٦ ٩١٠	١٥ ٢٦٥	٩ ٢٥٢	٨ ٢٨٧	١١ ٦٨١	١١ ٨٥٤	٤ ٧٧٠	٥ -٧٥	٦ ٤٦٤	٦ ٤٦٤	١٩٨٢/٨١
٢٠ ٢٦٤	١٩ ٥٦٢	١٠ -٤٢	١٠ ١٧١	١٢ ٨٦٤	١٢ ٨٢-	٦ ٢٧٨	٦ ٤٥٩	٧ ٤٦٢	٧ ٢٧٢	١٩٨٣/٨٢
٢٢ -٨٢	٢٢ ٤٥٥	١١ ٥٦٩	١١ ٥٧٥	١٦ ٦٤٦	١٦ ٦٠٦	٧ ٨١١	٨ ٢٠٤	٨ ٤٠٢	٨ ٤٠٢	١٩٨٤/٨٣
٢٧ ٤٩٤	٢٨ ١١٦	١٢ ٦٠٤	١٢ ٨٤٢	١٨ ٢٠٧	١٨ ٢٥٢	٩ -٨٤	٩ ٦٨٩	٩ ٠٦٢	٩ ٠٦٢	١٩٨٥/٨٤
To MAT	To MAT	١٥ ٩٦٨	١٥ ٧٤٧	١٩ ٦٤٠	٢٠ ٢٦٦	١٠ ٨٨٦	١٠ ٨٦٤	٩ ٢٠٤	٩ ٤٠٢	١٩٨٦/٨٥

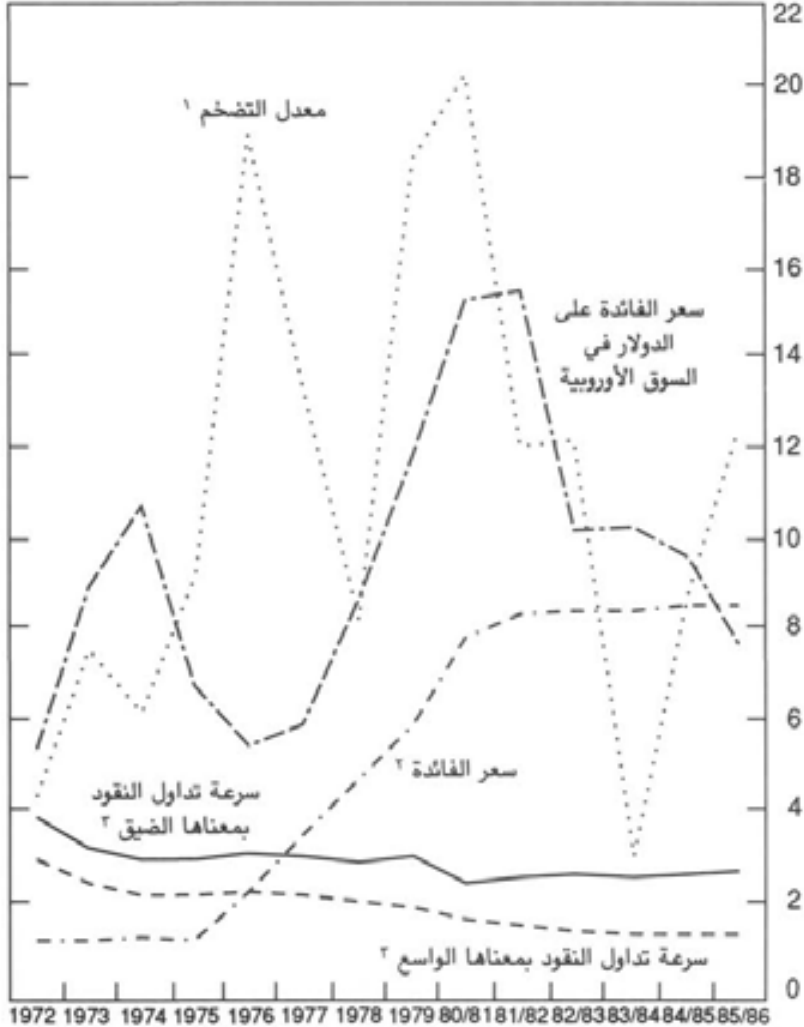
المصدر: الجدول الثالث بالملاحق الأول، وضمت التنبؤات على أساس المعاملات المتغيرة للمطابقة في الفصل التالي.  
١ المتغيرات معرفة في الملاحق التالي.



الرسم البياني رقم (١)

مصر

سرعة التداول، والتضخم، وأسعار الفائدة، ١٩٧٢ - ١٩٨٦/١٩٨٥



المصدر: الجدول الأول بالملحق الأول.

١ التغيير المئوي في مخفض إجمالي الناتج المحلي.

٢ سعر الفائدة على الودائع لأجل ٣ شهور.

٣ نسب إجمالي الناتج المحلي الاسمي الى الرصيد النقدي (بمعناه الضيق أو الواسع) في نهاية العام.

حيث

MO = النقود، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية

MQ = النقود وشبه النقود، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية

RM = النقد الاحتياطي، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية

وهناك أسلوب بديل لعرض العلاقة بين النقود والنقد الاحتياطي، يتمثل في معاملة مضاعف النقود كمتغير مركب. ويعرف مضاعف النقود في حالة النقود بالمعنى الواسع على أنه النسبة بين النقود بمعناها الواسع والنقد الاحتياطي. ومن المتطابقتين التاليتين:

$$MQ = CY + TD \quad (٦)$$

$$RM = CY + RR \quad (٧)$$

يفتح أن:

$$k = \frac{CY + TD}{CY + RR} \quad (٨)$$

ويقسمة البسط والمقام على TD:

$$k = \frac{1 + c}{r + c} \quad (٩)$$

وهكذا:

$$MQ = k RM = \frac{1 + c}{r + c} RM \quad (١٠)$$

حيث

MQ = النقود وشبه النقود

CY = العملة خارج البنوك

TD = الودائع تحت الطلب والودائع لأجل والودائع الادخارية

RM = النقد الاحتياطي

RR = الاحتياطيات (تتضمن الاحتياطيات المقابلة للودائع تحت الطلب،

والودائع لأجل والودائع الادخارية، والاحتياطيات الفائضة)

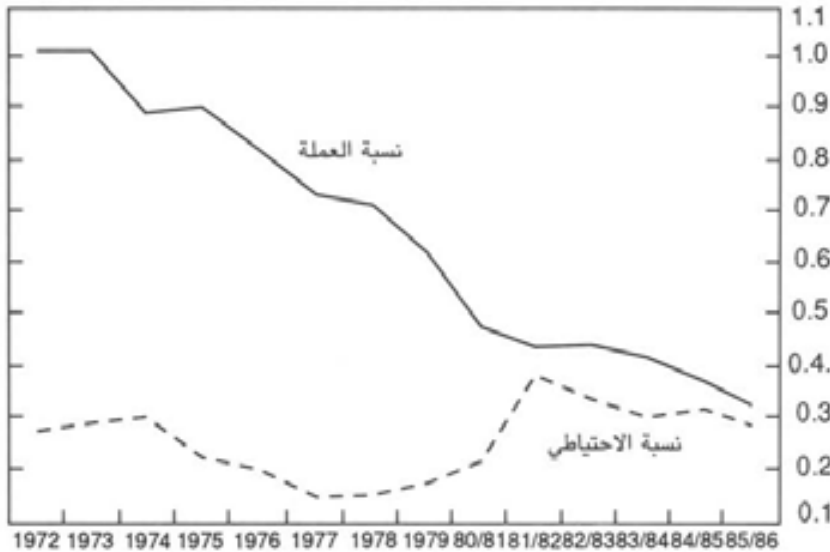
k = مضاعف النقود

c = نسبة العملة الى اجمالي الودائع

r = نسبة الاحتياطيات الى اجمالي الودائع

ويبين الرسم البياني رقم (٢) مضاعف النقود بمعناها الواسع ونسب الاحتياطي والعملة للسنوات التي تغطيها الانحدارات.

الرسم البياني رقم (٢)  
مصر  
مضاعف النقود ونسب الاحتياطي والعملة، ١٩٨٦/٨٥ - ١٩٧٢



المصدر: الجدول الثاني بالملحق الأول.

## القسم الثالث: تمارين ومسائل للمناقشة

## ١ - تمارين

أ - أكمل المسح النقدي لنهاية شهر حزيران/ يونيو ١٩٨٧ كما هو مبين بالجدول رقم (٣). ويمكن الاستعانة بالخطوات والمعلومات التالية:

(١) **صافي الأصول الخارجية:** افترض أن تنبؤات ميزان المدفوعات تشير إلى انخفاض في صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي قدره ٩٠٠ مليون جنيه مصري في ١٩٨٧/١٩٨٦ (نتاج من ارتفاع في صافي الخصوم الخارجية للسلطات النقدية بمقدار ١٧٠٠ مليون جنيه مصري وارتفاع في صافي الأصول الخارجية لبنوك الودائع النقدية بمقدار ٨٠٠ مليون جنيه مصري).

(٢) **النقود وشبه النقود:** تنبأ بالنقود بمعناها الضيق وبالنقود بمعناها الواسع لنهاية حزيران/ يونيو ١٩٨٧ مستعملاً معادلتين من المعادلات الثلاثة في الجدول رقم (١). افترض أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي GDP ورمز مخفض إجمالي الناتج المحلي PGDP في ١٩٨٧/١٩٨٦ سيزيدان بنسبة ٤٢ بالمئة و١٠ بالمئة على التوالي.

(٣) **ودائع الاستيراد:** على أساس الارتفاع المتنبأ به في الودائع، يمكن الافتراض بأن هذا البند سيزيد بنسبة ٤٠ بالمئة أثناء ١٩٨٧/١٩٨٦.

(٤) **بنود أخرى (بالصافي):** يمكن الافتراض أن النسبة بين هذا البند وبين إجمالي خصوم الجهاز المصرفي ستبقى على ما هي عليه في نهاية حزيران/ يونيو ١٩٨٦.

(٥) **الائتمان المحلي (DC):** يمكن النظر إلى هذا البند على أنه الفرق بين النقود وشبه النقود (MQ) زائد ودائع الاستيراد زائد صافي البنود الأخرى (OIN) من ناحية، وبين صافي الأصول الخارجية (NFA) من ناحية أخرى.

وفيما يتعلق بتقسيم الائتمان المحلي بين الحكومة والقطاعات الأخرى، افترض أن العجز الكلي بموازنة الحكومة للسنة المالية ١٩٨٧/١٩٨٦ سيتطلب اللجوء إلى التمويل من الجهاز المصرفي المحلي بمقدار ٢٨٨ مليار جنيه مصري. وينبغي النظر إلى الائتمان المقدم للقطاع غير الحكومي على أنه الفرق بين الائتمان المحلي وبين صافي الاستحقاقات على الحكومة.

ب - أكمل حسابات السلطات النقدية لنهاية حزيران/ يونيو ١٩٨٧ كما هو مبين في الجدول رقم (٤). ويمكن من أجل هذا الغرض استخدام المعلومات الواردة في التمرين (أ) - (١) حول الميزان الخارجي المتوقع في ١٩٨٧/١٩٨٦، وافترض أن

الحكومة لن تلجأ الى الاقتراض من البنوك التجارية لتمويل عجز ميزانيتها أثناء السنة المالية ١٩٨٧/٨٦، وافترض أن السلطات النقدية لم تقدم أي ائتمان للمؤسسات العامة غير المالية خلال ١٩٨٧/٨٦. ويمكن احتساب النقد الاحتياطي على أساس المعادلة رقم (٥) والمعلومات المقدمة في التمرين (أ - ٢) عن النقود وشبه النقود. كما يمكن التنبؤ بالنود الأخرى بالبنود الأخرى بالصافي على أساس نفس الأسلوب المستخدم للتنبؤ بالنود الأخرى في المسح النقدي. وينبغي احتساب الاستحقاقات على بنوك الودائع النقدية والمؤسسات شبه المصرفية الأخرى لنهاية حزيران/يونيو ١٩٨٧ كمتبق.

## ٢ - مسائل للمناقشة

أ - ناقش أسباب اختيار معادلات الطلب على النقود المستخدمة في التمرين (أ - ١). ناقش أسباب انخفاض سرعة تداول النقود (سواء بمعناها الضيق أو بمعناها الواسع) إبتداء من أوائل السبعينات.

ب - علق على دور أسعار الفائدة وأثارها على الطلب على النقود.

ج - ناقش تفسير المعاملات للنقد الاحتياطي في المعادلتين (٤) و(٥). قارن المعامل في المعادلة الأخيرة بمضاعف النقود للسنوات المفردة المبينة في الجدول الثاني بالملحق.

د - قم بدراسة تطورات نسبة العملة (c) ونسبة الاحتياطي (r) بالرسم البياني رقم (٢) وناقش الدور الذي يلعبه في التغيرات بمضاعف النقود. الى أي مدى قد تجعل التغيرات في هاتين النسبتين من مضاعف النقود المقدر عن طريق المعادلات (٤) و(٥) أداة غير مناسبة للاستخدام في أغراض التنبؤ؟

هـ - علق على التدابير التي قد تتخذها السلطات النقدية للتأثير على عرض النقود من خلال: (١) اجراء تغييرات في مضاعف النقود. (٢) اجراء تغييرات في النقد الاحتياطي.

الجدول رقم ٣ - مصر: المسح النقدي، ١٩٨١/١٩٨٠ - ١٩٨٦/١٩٨٥<sup>١</sup>  
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	٣٠ حزيران/يونيو
١ ٧٢٨	٣٥١	٢٨٢	٢٣٤	١ ٢٣٥-	٧٥١-		صافي الاصول الخارجية
٩٦٢-	١ ٣٥٢-	١ ٢٥٨-	١ ٤٥٦-	٢ ١٨٨-	٢ ٢٥١-		السلطات النقدية
٢ ٧٠٠	١ ٧٠٤	١ ٥٤٠	١ ٧٩٠	٨٣٣	١ ٥٠٠		بنوك الودائع النقدية
٤١ ٦١٠	٢٤ ٠٥٧	٢٨ ٢٩٢	٢٣ ٤٤٨	٢٠ ٥٠١	١٤ ٥٦٤		الاتمان المحلي
							استحقاقات على
١٨ ١٨٢	١٥ ٢٦١	١٢ ٢٤٢	١١ ٣٧١	١٠ ١٩٧	٧ ٣٦٧		الحكومة (بالصافي)
							استحقاقات على
							المؤسسات العامة
٩ ١١٩	٨ ٣٣٢	٦ ٣٣٣	٤ ٨٣٤	٤ ٢٤٩	٣ ٦٢٢		غير المالية
							استحقاقات على
١٤ ٣٠٩	١٠ ٤٦٥	٨ ٧١٨	٧ ٢٤٣	٥ ٩٥٥	٣ ٥٧٥		القطاع الخاص <sup>٢</sup>
٣٥ ٨٨٢	٢٨ ١١٦	٢٣ ٤٥٥	١٩ ٥٢٢	١٥ ٢٩٥	١١ ٣٢٧		النقود وشبه النقود
١٥ ٧٩٧	١٣ ٨٩٣	١١ ٥٧٥	١٠ ١٧١	٨ ٣٨٧	٦ ٨٥٨		النقود
٨ ٧٦١	٧ ٨٢٤	٦ ٩٧٦	٥ ٩٩٢	٤ ٦٦٩	٣ ٦٦٧		عملة خارج البنوك
٧ ٠٣٦	٦ ٠٥٩	٤ ٦٠٠	٤ ١٧٩	٣ ٧١٨	٣ ١٩١		ودائع تحت الطلب
							ومنها:
(٢ ٨٦٤)	(٢ ٠٥٥)	(١ ٦٢٩)	(١ ٥٣٦)	(١ ٢٤٧)	(١ ١٠٥)		العملات الاجنبية
٢٠ ٠٨٦	١٤ ٢٢٣	١١ ٨٨٠	٩ ٣٥١	٦ ٩٠٨	٤ ٤٧٠		شبه النقود
							ومنها:
(٨ ٧٠٧)	(٤ ٨٢٧)	(٤ ٣٥٢)	(٣ ٨٨٢)	(٣ ٠٥٤)	(١ ٧٥٩)		العملات الاجنبية
٢ ٧١٧	١ ٨٦٥	١ ٧٢٤	١ ٥٣٦	١ ٤٤٠	٩٢٢		ودائع الاستيراد
٤ ٧٤٩	٤ ٤٢٧	٣ ٣٩٤	٢ ٧٢٥	٢ ٤١١	١ ٥٦٣		بنود أخرى

المصادر:

IMF, *International Financial Statistics*; November 1988; and Data Fund .

١ تتضمن الحلقة الدراسية التطبيقية حول الاحصاءات النقدية والمالية مسحاً نقدياً أكثر تفصيلاً.

٢ تتضمن الاستحقاقات على المؤسسات شبه المصرفية.

التنبؤ بالمجملات النقدية - الحلقة الدراسية التطبيقية ٥

الجدول رقم ٤ - مصر: ملخص حسابات السلطات النقدية،  
١٩٨٠/١٩٨١ - ١٩٨٦/١٩٨٥  
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	٣٠ حزيران/يونيو
							صافي الأصول الخارجية
	٩٦٢-	١ ٣٥٢-	١ ٢٥٨-	١ ٤٥٦-	٢ ١٨٨-	٢ ٢٥١-	
	٢٠٦٤	١٩٠٢	١٩٩٠	١٨٢٢	١٦٨١	١٤٠١	أصول خارجية
	٣٠٢٦	٣ ٢٥٥	٣ ٢٤٨	٣ ٢٧٩	٣ ٨٧٠	٣ ٦٥٢	خصوم خارجية
							صافي الائتمان
	١٥ ٢٤٨	١٣ ٧٧٥	١١ ٩٤٥	١٠ ٥٥٥	٩ ٦٠٩	٥ ٤٣٩	الى الحكومة
							استحقاقات على
							المؤسسات العامة
	٤٥٧	٢٨٨	٣١٥	٣٥٧	٥١٢	٦٣٧	غير المالية
							استحقاقات على بنوك
	١ ٣٥٩	١ ٠٥٨	٧٦٣	٥٥٦	٣٦٩	١ ٤٠٥	الودائع النقدية
							استحقاقات على
							مؤسسات شبه
	١٠٢٣	٨٠٤	٦٢٠	٥٠٨	٤٤٠	٢٦٨	مصرفية أخرى
							النقد الاحتياطي
	١٦ ٨٣٢	١٤ ٣٢٢	١٢ ٠٥١	١٠ ٥٧٧	٨ ٨٥٨	٥ ٣٥٠	
	٨ ٧٦١	٧ ٨٣٤	٦ ٩٧٦	٥ ٩٩٢	٤ ٦٦٩	٣ ٦٦٧	عملة خارج البنوك
	٨٠٧١	٦ ٤٩٩	٥ ٠٧٥	٤ ٥٨٥	٤ ١٨٩	١ ٦٨٣	احتياطيات
	٣٠٢	٢٤٠	٣٢٤	٥٨-	١١٥-	١٤٨	بنود أخرى (بالصافي)

المصادر:

IMF, *International Financial Statistics*, November 1988; and Data Fund.

١ تتضمن الحلقة الدراسية التطبيقية حول المسح النقدي مزيداً من التفاصيل حول ملخص حسابات السلطات النقدية.

## الملحق الأول

الجدول الأول - مصر: سرعة التداول، ومعدل التضخم  
وسعر الفائدة، ١٩٧٠/٦٩ - ١٩٨٦/٨٥<sup>١</sup>

EURO	I3D	PDOT	V2	V1	MQA	MOA	GDPM	
	(بالمئة)		(النسب)		(بملايين الجنيهات المصرية)			
٩٩٩٢	١ر٤	٨٠٨	٢ر١٠	٤ر٢٢	٩٨٧	٧٢٥	٣٠٥٩	١٩٧٠/٦٩
٧٠٠١	١ر٤	١ر١١	٢ر٢١	٤ر٤٥	١٠٢٢	٧٦٨	٣٤١٧	١٩٧١/٧٠
٥٤٤٦	١ر٤	٤ر٢٨	٢ر٢١	٤ر١٥	١١٧٠	٩١٨	٣٦٦٢	١٩٧٢
٩٢٢٤	١ر٤	٧٨٧	٢ر٦٩	٢ر٤٢	١٣٩٦	١٠٩٧	٣٧٥٧	١٩٧٣
١١٠٠١	١ر٤	٦ر٢٣	٢ر٢٧	٢ر٠٩	١٧٦٨	١٣٥٤	٤١٩٠	١٩٧٤
٦٩٩٨	١ر٤	٩ر٢٨	٢ر٢٧	٢ر١٢	٢٢١٥	١٦٨٣	٥٢٤٧	١٩٧٥
٥٥٥٨	٢ر٤٠	١٩ر٢٥	٢ر٤٤	٢ر٢٧	٢٧٤٥	٢٠٥١	٦٧٠٥	١٩٧٦
٦٠٠٠	٢ر٧٣	١٣ر٥١	٢ر٢٩	٢ر١٧	٣٥٨٢	٢٥٩١	٨٢١٠	١٩٧٧
٨٧٧٣	٤ر٨٧	٨ر١٩	٢ر١٠	٢ر٠١	٤٦٥٧	٣٢٤٨	٩٧٨٨	١٩٧٨
١١٩٩٦	٦ر٠٠	١٨ر٥٧	٢ر٠٩	٢ر١٩	٦٠٢٨	٣٩٥٤	١٢٦١٠	١٩٧٩
١٥٧٧٥	٨ر٠٠	٢٠ر٤٨	١ر٨٩	٢ر٠٦	٩٠٨٦	٥٦٠٦	١٧١٤٩	١٩٨١/٨٠
١٥٥٥٥	٨ر٥٠	١٥ر٤٠	١ر٥٧	٢ر٧٤	١٣٣١١	٧٦٢٢	٢٠٨٨١	١٩٨٢/٨١
١٠٢٢٤	٨ر٥٠	٩ر١٠	١ر٤٣	٢ر٦٨	١٧٤٠٨	٩٢٧٩	٢٤٨٣٤	١٩٨٣/٨٢
١٠٢٣٥	٨ر٥٠	٥ر٤٠	١ر٣٣	٢ر٦٣	٢١٤٨٩	١٠٨٧٣	٢٨٦٠٠	١٩٨٤/٨٣
٩٧٧١	٨ر٥٠	١١ر٣٩	١ر٣٣	٢ر٦٩	٢٥٧٨٦	١٢٧٣٤	٣٤٢١١	١٩٨٥/٨٤
٧٧٧٤	٨ر٥٠	٦ر٦١	١ر١٩	٢ر٥٨	٣٢٠٠٠	١٤٨٤٥	٢٨٢٢١	١٩٨٦/٨٥

المصدر: مشتق من الجدول الثالث بالملحق الأول.

١ المتغيرات معرفة في الملحق الثاني.



## الملحق الأول

الجدول الثاني – مصر: مضاعف النقود، ونسب العملة والاحتياطي،  
١٩٨٦/٨٥ – ١٩٧٠/٦٩<sup>١</sup>

r	c	k	RM	MQ	
(النسب)		(بملايين الجنيهات المصرية)			
٠.٤٥	٠.٨٥	١.٤٢	٧٢٩	١٠٣٦	١٩٧٠/٦٩
٠.٣٤	٠.٩٧	١.٥١	٦٨١	١٠٣٨	١٩٧١/٧٠
٠.٢٧	١.٠١	١.٥٦	٨٠٢	١٢٥٥	١٩٧٢
٠.٢٩	١.٠٢	١.٥٤	١٠٠٠	١٥٣٦	١٩٧٣
٠.٣٦	٠.٩٠	١.٥٨	١٢٧٠	٢٠٠٠	١٩٧٤
٠.٢٣	٠.٩١	١.٦٨	١٤٤٦	٢٤٣٠	١٩٧٥
٠.٢٠	٠.٨٣	١.٧٧	١٧٣٠	٣٠٦١	١٩٧٦
٠.١٤	٠.٧٤	١.٩٧	٢٠٨٣	٤١٠٣	١٩٧٧
٠.١٦	٠.٧٢	١.٩٦	٢٦٥٥	٥٢١٢	١٩٧٨
٠.١٨	٠.٦٣	٢.٠١	٣٤٠٢	٦٨٤٤	١٩٧٩
٠.٢٢	٠.٤٨	٢.١٢	٥٣٥٠	١١٣٢٧	١٩٨١/٨٠
٠.٣٩	٠.٤٤	١.٧٣	٨٨٥٨	١٥٢٩٥	١٩٨٢/٨١
٠.٣٤	٠.٤٤	١.٨٥	١٠٥٧٧	١٩٥٢٢	١٩٨٣/٨٢
٠.٣١	٠.٤٢	١.٩٥	١٢٠٥١	٢٣٤٥٥	١٩٨٤/٨٣
٠.٣٢	٠.٣٩	١.٩٦	١٤٣٣٢	٢٨١١٦	١٩٨٥/٨٤
٠.٣٠	٠.٣٢	٢.١٣	١٦٨٣٢	٣٥٨٨٣	١٩٨٦/٨٥

المصدر: مشتق من الجدول الثالث بالملحق الأول.

١ المتغيرات معرفة في الملحق الثاني.

الجدول الثالث - مصر: بيانات إحصائية مختارة، ١٩٧٠/٢٩ - ١٩٨٦/٨٥

العملة الممثلة بالجنيه المصري

EURO	IBD	FOOT	RR	TD	CY	RM	QQ	DD	MQ	MO	PGDP	GDPK	GDPM
(بالعملة)													
٩٤٢	١٢	٨٠-٨	٢٥٤	٥٦١	٤٧٥	٧٢٩	٢٧٤	٢٥٧	١-٢٦	٧٦٢	٢٦١	٨٤٧٤	٢-٥٩
٧٢-١	١٢	١٦١١	١٧٥	٥٢٢	٥-٦	٦٨١	٢٥٢	٢٦٩	١-٧٨	٧٥٥	٢٦٢	٤٢٦٢	٢٤٧١/٧٠-
٥٤٦	١٢	٤٢٨	١٧١	٦٤٤	٦٢١	٨-٢	٢٦٦	٢٥٨	١٢٥٥	٤٨٤	٢٨١	٤٦١٤	٢٦٢٢
٩٢٤	١٢	٧٥٧	٧٥٤	٧٧٧	١-٠-٠	٢٢١	٤٢٨	١٥٢٦	١٤٢٦	١٤١١	٤١٤٦	٢٧٥٧	١٥٢٢
١٧٢-١	١٢	٦٢٢	٢٢٢	١-٥٢	٤٤٨	١٢٧-٠	٤٩٨	٥٥٥	٢-٠-٠	١٥-٢	٤٢٦	٤٥٨٨	٤١٤-
٦٥٨	١٢	٩٢٨	٢٤-	١٧٧٤	١٦٥٦	١٤٤٦	٥٦٧	٧-٧	٢٤٢-	١٨٦٢	٤٧٢٨	١-٤٧٧	٥٢٤٧
٥٢٨	١٢	١٩٢٥	٢٤٢	١٦٧٢	١٢٥٨	١٧٢-	٨٢٢	٨٥٦	٢-٦١	٢٢٢٩	٥٧٢-	١١٧٦٢	٦٧-٥
٦٢-٥	١٢	١٢٢١	٢٢٢	٢٢٥٢	١٧٥-٠	٢-٨٢	١١٦-	١١٤٤	٤١-٢	٢٤٤٢	٦٤٦	١٢٦٨٤	٨٦١-
٨٦٨	١٢	٤٢٧	٤٧٢	٢-٧٨	٢٦٨٤	٢٦٥٥	١٦٥٩	١٢٦٩	٥٢١٢	٢٥٢٢	٧٤٤٢	٤٧٨٨	١٥٧٨
١٢٢-١	١٢	١٥٥٧	٧٤٥	٤٧٨	٢٤٠٢	٢٤-٢	٢٤٩-	١٦٩٧	٦٨٤٤	٤٢٥٤	٨٢٢-	١٢١٩٢	١٢٦١-
١٥٢٧	١٢	٢-٤٤٨	١٦٨٢	٧٦٦١	٢٦٦٧	٥٢٥-	٤٤٧-	٢١٩١	١١٢٢٧	٦٨٥٨	١-٠-٢	١٧١٤٩	١٧١٤٩
١٥٢٧	١٢	١٥٢٧	٤٧٨٤	١-٦٢٦	٤٦٦٤	٨٨٥٨	٦٤٠٨	٢٧٧٨	١٥٢٤٥	٨٢٨٥	١١٥٢٤	١٨١٠٠	١٥٤٢/٥١
١-٢٢٤	١٢	٤١١١	٤٥٨٤	١٢٥٢٩	٥٤٩٢	١-٥٢٧	٤٢٥١	٤١٧٩	١٤٥٢٢	١-١٧١	١٢٥٢٩	١٩٧٢-	١٥٤٢/٥٢
١-٢٢٥	١٢	٥٤٤٤	٥-٧٥	١٦٤٧٩	٦٤٧٦	١٢-٥١	١١٨٨٠	٤٦٠-	٢٢٤٥٥	١١٥٧٥	١٢٢٢٢	٢١٥٥-	١٥٤٤/٥٢
٩٢١	١٢	١١٢٢٩	٦٤٤٩	٢-٦٨٢	٧٨٢٤	١٤٢٢٢	١٤٢٢٢	٦-٥٩	٢٨١١٦	١٢٨٩٢	١٤٧٢٨	٢٢١٤٢	٢٤٦١١
٧٢٤	١٢	٦٦١	٨-٧١	٧٧١٢٢	٨٧٦١	١٦٨٢٢	٢-٨٦	٧-٢٦	٢٥٨٨٢	١٥٧٩٦	٢٤٢٥٢	٢٨٢٢١	١٥٤٦/٥٥

المصدر: صندوق النقد الدولي، الكتاب السنوي للإحصاءات المالية الدولية، ١٩٨٨، وبيث المركزي المصري، التقرير السنوي، ١٩٨٧/١٩٨٦.

١ المتغيرات معرفة في الملاحق الثاني.

## الملحق الثاني

### تعريف المتغيرات

- c = نسبة العملة، معرفة على أنها العملة خارج البنوك في نهاية العام على إجمالي الودائع
- CY = العملة خارج البنوك، نهاية السنة، بملايين الجنيهات المصرية
- DD = ودائع الطلب لدى الجهاز المصرفي، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية، معرفة على أنها النقود ناقص العملة خارج البنوك.
- EURO = سعر الفائدة على الدولارات الأوروبية في لندن بالمئة
- GDPM = GDP بأسعار السوق التجارية، بملايين الجنيهات المصرية
- GDPR = GDP بأسعار ١٩٨٠/١٩٨١ الجارية، بملايين الجنيهات المصرية
- I3D = سعر الفائدة على الودائع لأجل ثلاثة شهور بالعملة المحلية بالمئة
- k = مضاعف النقود، نسبة النقود زائد شبه النقود في نهاية العام الى نقود الاحتياطي
- MO = النقود، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية
- MOA = متوسط قيم MO في نهاية العام الحالي ونهاية العام السابق
- MOAR = القيمة الحقيقية لـ MOA باستخدام المخفض الضمني لاجمالي الناتج المحلي
- MQ = النقود وشبه النقود، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية
- MQA = متوسط قيم MQ في نهاية العام الحالي ونهاية العام السابق
- MQAR = القيمة الحقيقية لـ MQA باستخدام المخفض الضمني لاجمالي الناتج المحلي
- PDOT = التغيير المئوي في مخفض GDP (بمعدلات سنوية فيما عدا عام ١٩٧٢ و١٩٨٠/١٩٨١، حيث قيست التغيرات خلال فترة ١٨ شهراً)
- PGDP = مخفض GDP، ١٩٨٠/١٩٨١ = ١٠٠
- QQ = شبه النقود، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية
- QQAR = القيمة الحقيقية للوسط الحسابي لـ QQ في نهاية العام الحالي ونهاية العام السابق باستخدام المخفض الضمني لاجمالي الناتج المحلي

- $r$  = نسبة الاحتياطي، معرفة على أنها احتياطيات الجهاز المصرفي الى إجمالي الودائع في نهاية العام
- RM = النقد الاحتياطي، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية
- RR = احتياطيات الجهاز المصرفي، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرفية، معرفة على أنها نقود الاحتياطي ناقص العملة خارج البنوك
- TD = إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية
- V1 = سرعة تداول النقود بالمعنى الضيق، معرفة على أنها نسبة GDPM الى MOA
- V2 = سرعة تداول النقود بالمعنى الواسع، معرفة على أنها نسبة GDPM الى MQA

## الفصل الثامن

### الحلقة الدراسية التطبيقية ٦

## التنبؤ بالميزانية

### مقدمة

تحتل التنبؤات الخاصة بإيرادات ومصروفات الحكومة المركزية أهمية كبيرة عند اعداد البرامج المالية. وتهدف هذه الحلقة الدراسية التطبيقية الى شرح كيفية التطبيق العملي لبعض المبادئ والأساليب الفنية الخاصة بالتنبؤ بمختلف بنود ميزانية الحكومة باستعمال بيانات مالية الحكومة المصرية.

### القسم الأول: التنبؤ بالإيرادات

عند التنبؤ بالإيرادات يجب، من حيث المبدأ، مراعاة العلاقات بين الضرائب وأوعيتها واستجابة كل منها للأخرى. فمثلاً، قد يكون للمعدلات المختلفة للضريبة المفروضة على الدخل تأثير على حجم الدخل ذاته. ويمكن اذا توفرت البيانات الكافية تصميم نموذج اقتصادي شامل يتيح أخذ هذه العلاقات في الاعتبار، مما يسهل عملية تقدير أثر التغيير في الهيكل الضريبي على الإيرادات عبر الوقت. ولكن قد لا يتوفر لمعظم البلدان النامية المعلومات الكافية لتصميم وتقدير مثل هذه النماذج المتطورة لهذا الغرض. ومع ذلك يمكن من الناحية العملية استخدام أسلوب التوازن الجزئي لتقدير الدوال الضريبية لمختلف أنواع الضرائب ثم التنبؤ بالإيرادات على أساس هذه الدوال استناداً الى التقديرات المعطاة للأوعية.

ويقدم هذا القسم من الحلقة الدراسية التطبيقية شرحاً لطريقة استخدام أسلوب التوازن الجزئي للتنبؤ بالإيرادات، ويتعرض أولاً الى اعداد البيانات اللازمة عن الإيرادات الحكومية وعن بعض الأوعية المختارة لمختلف الضرائب، كما يعالج مشكلة تعديل الإيرادات الضريبية لاحتماب آثار التغييرات التقديرية أو الاستثنائية (discretionary) باستخدام أسلوب التعديل التناسبي للبيانات. ثم يتناول التقدير الاحصائي للعلاقات الدالية بين الضرائب وأوعيتها، بحيث تعكس المعلمات المقدرة الهيكل الضريبي الراهن. ويتلو ذلك بعض المسائل والتمارين.

## ١ - اعداد البيانات

الخطوة الأولى في عملية التنبؤ هي إعداد البيانات عن الإيرادات والاعوية المطلوبة للقيام بالتقديرات الاحصائية.

## أ - الإيرادات والاعوية الضريبية

نظراً لأن النظام الضريبي يشمل عادة عدداً كبيراً من الضرائب ذات الحصيلة المتواضعة، فإن الامر يحتاج الى عملية اختيار دقيقة عند القيام بتجزئء الإيرادات، وذلك لتجنب التفصيل المفرط. والقاعدة المعروفة هي أنه ينبغي تغطية تلك الضرائب التي لا تقل نسبة اسهامها في الإيرادات عن ٥ بالمئة في المتوسط خلال فترة العينة. ورغم أن مدى توفر البيانات هو الذي يحدد درجة التجزئء، يجب التمييز، كحد أدنى، بين الفئات الضريبية الرئيسية. وتصنف الضرائب في **الكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي الى سبع فئات رئيسية**<sup>١</sup> حسب طبيعة الوعاء الضريبي. وعند اختيار المستوى الملائم للتجزئء داخل كل فئة رئيسية، ينبغي دراسة الشروط الاحصائية اللازمة للتقدير السليم. فلا يمكن اقرار علاقة دالية مستقرة لمجموعة من الضرائب ما لم تكن هناك ارتباطات قوية بين الضرائب المفردة داخل هذه المجموعة. وهكذا ينبغي تجزئء مجموعة الضرائب التي لا تتشابه أوعيتها تماماً، خاصة اذا كان بعض هذه الضرائب يدرّ قديراً كبيراً من الإيراد. ويكون التجزئء ملائماً أيضاً عندما تشمل معدلات الضرائب أو المجموعات الضريبية معدلات نوعية (specific) ومعدلات قيمية (ad valorem). ويفيد المزيد من التجزئء أيضاً في الاقلال بقدر الامكان من عدد التغييرات الاستثنائية (القانونية والادارية) الموجودة في سلسلة زمنية واحدة لمجموعة من الضرائب. والسبب في ذلك هو أنه من غير المحتمل أن تتعرض ضريبة واحدة من مجموعة الضرائب لمثل ما تتعرض له المجموعة ككل من تغييرات استثنائية. ومن ناحية أخرى، يصح القول عموماً انه كلما كان تقسيم الإيرادات أكثر تفصيلاً، كلما زاد احتمال وجود تقلبات عشوائية كبيرة نسبياً في أي سلسلة. ولا بد من ايجاد توازن بين هذه الاعتبارات المتناقضة.

يقدم الجدول رقم ١ سلسلة زمنية للإيرادات الضريبية للحكومة المركزية المصرية، مصنفة حسب **الكتاب السنوي لاحصاءات مالية الحكومة**، للفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦. ويلاحظ أن عدداً قليلاً من الضرائب الرئيسية يشكل الجزء الأكبر من مجموع الإيرادات الضريبية. فخلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦/٨٥ أسهمت رسوم الاستيراد، والضرائب على الدخل، والضرائب على السلع والخدمات واشتراكات

١ راجع الحلقة الدراسية التطبيقية عن احصاءات مالية الحكومة.

التأمينات الاجتماعية بما يقرب من ٨٨ بالمئة من اجمالي الإيرادات الضريبية.

وقد كانت الضرائب على المعاملات الدولية من أهم الإيرادات الضريبية في الفترة ١٩٨٠/١٩٨١ - ١٩٨٥/١٩٨٦، حيث شكلت نحو ٢٨ بالمئة في المتوسط من الإيرادات الضريبية. وكونت رسوم الاستيراد العنصر الاساسي للضريبة في هذا البند. وباستثناء الرسوم على التبغ فان كل رسوم الاستيراد هي ضرائب ذات معدلات حسب القيمة تتراوح بين ١ - ١٠ بالمئة على السلع الغذائية، و ١٠ - ٤٠ بالمئة للكثير من المواد اللازمة للاغراض الصناعية، و ٥ - ٢٠ بالمئة للسلع الرأسمالية. أما الرسوم على السلع الاستهلاكية فهي أعلى بكثير، وتتراوح بين ٦٠ - ١١٠ بالمئة للسلع الاستهلاكية المعمرة (كالثلاجات، والسيارات، وأجهزة التلفزيون الملون، الخ). وتجبي ضريبة نوعية على التبغ تتراوح بين ٦١ر - ١٢٠ جنيه للكيلوجرام الواحد. وبالنسبة للمشاريع التي جرت الموافقة عليها في ظل برامج تحفيز الاستثمار، فانه يمكن إعفاء واردات هذه المشاريع من الرسوم الجمركية لفترات محددة، غير أنه يجبي كحد أدنى ما يعادل ٥ بالمئة من قيمة الواردات المعفاة<sup>١</sup>.

كذلك كانت الضرائب على الدخل والأرباح ومكاسب رأس المال من المصادر الهامة للإيرادات الضريبية، حيث شكلت في المتوسط حوالي ٢٦ بالمئة. وتكوّن الضرائب على الشركات وعلى الأفراد العنصرين الاساسيين لهذا البند. وتجدر الإشارة الى أن ضريبة الدخل على الشركات قد ارتفعت أهميتها بشكل ملحوظ خلال الثمانينات حتى باتت تشكل ما يزيد عن ٨٠ بالمئة من عائدات الضريبة لهذا البند. وفي ظل قانون الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية، تجبي هذه الضرائب سنوياً على صافي الأرباح التي تجنيها الشركات الاجنبية والمحلية في مصر. وتبلغ معدلات الضريبة ٣٢ بالمئة على أرباح الشركات الصناعية، و٦٠ر ٤٠ بالمئة على أرباح شركات النفط، و ٤٠ بالمئة على أرباح الشركات الأخرى. وهناك عدد من الاعفاءات، كالاعفاء لمدة خمسة سنوات على أرباح المؤسسات الصناعية المنشأة حديثاً، والاعفاء لمدة عشر سنوات على أرباح المنشآت الزراعية الحديثة التي تستغل الاراضي المستصلحة، والاعفاء الكامل على أرباح عدد من النشاطات الزراعية الأخرى.

أما دخول الافراد فتقع تحت بندين ضريبيين أساسيين: (أ) ضريبة نوعية على الدخل و(ب) ضريبة عامة على الدخل. وتتضمن الأولى ضريبة على الدخل من الملكيات المنقولة، ومن الاجور ومن المهن الحرة. وتقدر الضريبة على دخل الملكية المنقولة

<sup>١</sup> كانت هذه الرسوم سارية المفعول في عام ١٩٨٧، وتعكس اصلاح رئيسي للرسوم الجمركية الذي نفذ في أغسطس ١٩٨٦ (القانون رقم ١٨٦) والذي أدى الى تبسيط هيكل التعرفة وخفض عدد البنود المعفاة.

الجدول رقم ١ - مصر: الإيراد الضريبي للحكومة المركزية،  
(السنوات المالية ١٩٧٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦)  
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
٢ ٦٩٠	٢ ٤٩٠	١ ٤٨٣	١ ٣٥٩	الإيراد الضريبي
				١ - الضرائب على الدخل والأرباح ومكاسب رأس المال
٥١٢	٢٧٧	١٩٩	١٤٢	
(٢٢٠)	(٦٩)	(٦٩)	(٧٢)	١ - ١ على الأفراد
(٢٩٢)	(٢٠٨)	(١٣٠)	(٧٠)	١ - ٢ على الشركات
(-)	(-)	(-)	(-)	١ - ٣ غير ذلك
٤٣٦	٣٩٥	٣٢٠	٢٦٩	٢ - اشتراكات التأمينات الاجتماعية
				٣ - الضرائب على قوائم المرتبات أو حجم قوة العمل
٣٩	٣٩	٢٩	٢٥	
٥٤	٥١	٤٩	٤٤	٤ - الضرائب على الملكية
٤٥٠	٣٤٧	٢٧٩	٢٤٦	٥ - الضرائب المحلية على السلع والخدمات
(٢٠٥)	(١٠١)	(٧٩)	(٧٩)	٥ - ٢ ضرائب على الإنتاج
(٥٧)	(٤)	(٣)	(٣)	٥ - ٤ ضرائب على خدمات محددة
				٥ - ٥ ضرائب على استخدام أو السماح باستخدام سلع أو أداء نشاطات
(٣٥)	(٢٦)	(٢٢)	(٢١)	
(١٥٣)	(٢١٦)	(١٧٥)	(١٤٣)	٥ - ٦ غير ذلك
٩٧٦	١ ٢١٨	٤٨٦	٥٣٦	٦ ضرائب على معاملات التجارة الدولية
(٧٦٨)	(٥٥٧)	(٣٩٩)	(٥٠٢)	٦ - ١ رسوم الاستيراد
(١٥)	(٨٣)	(٨٧)	(٣٤)	٦ - ٢ رسوم التصدير
(١٩٣)	(٥٧٨)	(-)	(-)	٦ - ٤ أرباح الصرف
٢٢٤	١٦٣	١٢٠	٩٧	٧ - ضرائب أخرى
(١٢٦)	(٩٢)	(٦٥)	(٤٥)	٧ - ٢ ضرائب على الطوابع الحكومية
(٩٨)	(٧١)	(٥٥)	(٥٢)	٧ - ٣ ضرائب أخرى (غير مدرجة في أماكن أخرى)

المصدر: International Monetary Fund, *Government Finance Statistics Yearbook*; 1987 and Data Fund .



התוצאות/הוצאות - א. המוצאות/הכנסות ו. המוצאות/הוצאות  
 1961 - המוצאות/הכנסות והוצאות/הוצאות - המוצאות/הכנסות ו. המוצאות/הוצאות

(001)	(011)	(111)	(731)	(301)	(111)	(730)
(001)	(721)	(611)	(301)	(701)	(331)	(171)
001	761	113	100	112	011	116
(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)
(1)	(731)	(101)	(31)	(1)	(1)	(111)
(706)	(013 1)	(101 1)	(611 1)	(101 1)	(101 1)	(111 1)
016	170 1	317 1	111 1	310 1	110 1	010 1
(111)	(111)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)
(71)	(71)	(11)	(33)	(00)	(70)	(11)
(07)	(11)	(11)	(11)	(31)	(61)	(13)
(661)	(111)	(111)	(131 1)	(101 1)	(333 1)	(673 1)
711	071	317	111 1	113 1	130 1	111 1
11	101	711	111	111	111	131
03	13	-	-	-	-	-
130	101	100 1	011 1	303 1	117 1	111 1
(-)	(...)	(...)	(711)	(111)	(711)	(011)
(013)	(...)	(...)	(111 1)	(611 1)	(011 1)	(101 1)
(101)	(...)	(17)	(111)	(611)	(011)	(111)
111	173 1	001 1	036 1	311 1	711 1	113 1
111 1	100 0	316 0	171 1	111 1	111 7	111 6
111 1	171 1	171 1	171 1	371 1	071 1	171 1
	071 1	171 1	171 1	171 1	371 1	071 1

(הוצאות/הוצאות - המוצאות/הכנסות)  
 (הוצאות/הוצאות - המוצאות/הכנסות) (הוצאות/הוצאות)  
 המוצאות/הכנסות והוצאות/הוצאות - המוצאות/הכנסות

ל. המוצאות/הכנסות והוצאות/הוצאות - המוצאות/הכנסות

على أساس معدل ثابت هو ٢٢ بالمئة، بينما تفرض الضرائب على الدخل من الاجور وعلى الدخل من المهن الحرة بمعدلات تصاعدية تبدأ من ٢ بالمئة للدخل الذي لا يفوق ٤٨٠ جنيه وتصل الى ٢٢ بالمئة للدخل الذي يفوق ٢٨٤٠ جنيه سنوياً. وتجبي ضريبة الدخل العامة على مجموع صافي دخل الافراد المقيمين في مصر وعلى دخل غير المقيمين الذي يتحقق في مصر. وتجدر الاشارة الى أن الالتزامات المتعلقة بالضرائب النوعية التي تكون قد دفعت سابقاً تخضم من المبالغ المستحقة السداد من الضريبة العامة على الدخل. وقد وضعت معدلات حدية للضرائب العامة لـ ٢٢ فئة من فئات الدخل. ويعفى من الضريبة الدخل السنوي الذي يقل عن ٢٠٠٠ جنيه مصري ثم يرتفع معدل الضريبة ليصل الى ٦٥ بالمئة على الدخل السنوي الذي يزيد عن ٢٠٠٠٠٠ جنيه مصري.

ويأتي بند اشتراكات التأمينات الاجتماعية في المرتبة الثالثة بعد البندين السابقين، حيث شكل في المتوسط نحو ١٨ بالمئة من الايرادات الضريبية خلال الفترة ١٩٨٠/١٩٨١ - ١٩٨٥/١٩٨٦، يليه بند الضريبة على السلع والخدمات الذي بلغ نحو ١٧ بالمئة في المتوسط خلال الفترة ذاتها، وتستحق اشتراكات التأمينات الاجتماعية على موظفي الحكومة وموظفي المشاريع ذات الملكية العامة، وليس على موظفي القطاع الخاص. ويسهم رب العمل بـ ٢٤ بالمئة والموظفون بـ ١٢ بالمئة من الأجور. أما الضرائب على السلع والخدمات فهي ضرائب انتقائية على عدد من السلع والخدمات وهي مزيج من الضرائب النوعية والقيمية وتميز بين السلع المستوردة والسلع المنتجة محلياً.

وأخيراً، هناك ثلاث ضرائب أو بنود ضريبية أقل أهمية، وقد شكلت معاً في المتوسط ما لا يزيد على ١١ بالمئة من اجمالي الايرادات الضريبية خلال ١٩٨٠/١٩٨١ - ١٩٨٥/١٩٨٦. وهي (١) ضريبة القوى العاملة، (٢) الضرائب على الملكية، (٣) والضرائب الأخرى.

وبعد اختيار التصنيف المناسب والحصول على سلاسل الايرادات الضريبية، تأتي مرحلة جمع المعلومات الكمية حول الاوعية. ومع أنه من المفضل الحصول على بيانات مناظرة للاوعية الضريبية القانونية، إلا أن مثل هذه المعلومات قد لا تكون متاحة في أغلب الأحيان أو تكون متاحة في شكل يصعب استخدامه. ولذا فقد يحتاج الامر الى اختيار بدائل للاوعية القانونية. وكثيراً ما يحدث أن يكون هناك أكثر من وعاء بديل لبعض الضرائب أو بعض البنود الضريبية. ولتسهيل الاختيار بينها في هذه الحالة، يجب الحصول على سلاسل زمنية عن كل بديل، ودراستها باستخدام المعايير الاحصائية والمعايير الأخرى الملائمة. ويتوقف اختيار انسب الاوعية البديلة أيضاً على

ما اذا كانت التوقعات الخاصة بوعاء معين متاحة عن الفترة التي يجري خلالها التنبؤ بالايادات.

وحيث أن البنود الضريبية الرئيسية ترتبط غالباً بأوعية تغطي أجزاء كبيرة من النشاط الاقتصادي في البلد، فقد يمكن استعمال بعض المتغيرات التي تشكل الحسابات القومية وميزان المدفوعات كأوعية بديلة.

إن اختيار الأوعية البديلة ذات الطابع الكلي أو المجمل يعكس الافتقار الى البيانات المجزأة المناسبة عن البنود الرئيسية للايراد الضريبي. فمثلاً لو كانت البيانات الملائمة متاحة، لكان من الأنسب اختيار أوعية أضيق نطاقاً للضرائب على دخل الافراد والشركات، فبالنسبة لمدفوعات الضرائب على الدخل الفردي، قد تكون الأوعية هي الاجور والرواتب. وبالنسبة لمدفوعات الضرائب على دخل الشركات، قد تكون الأوعية هي فوائض التشغيل للمشاريع. غير أنه في حالة مصر، لا تتوفر المعلومات المنشورة عن مثل هذا التقسيم لأوعية الضرائب على الدخل خلال السنوات الاخيرة، كما لا تتوفر معلومات أيضاً عن تقسيم اجمالي الناتج المحلي تبعاً لمكونات الدخل. وبالإضافة الى ذلك، فقد جرى استخدام اجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية كوعاء بديل في مجال الضرائب على الدخل، رغم ان اجمالي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الانتاج وبالإسعار الجارية يمكن أن يشكل وعاءً بديلاً أفضل، ولكن لا تتوفر بيانات رسمية عنه لكامل الفترة قيد الدرس.

ويتضمن الجدول رقم ٢ بعض الاقتراحات الخاصة باختيار الأوعية البديلة للايرادات الضريبية في مصر، بينما يتضمن الجدول رقم ٣ بيانات عن هذه الأوعية البديلة.

الجدول رقم ٢ - مصر: أوعية بديلة مقترحة للايرادات الضريبية

الوعاء البديل المقترح	مصدر الايراد الضريبي
إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية	١ - الضرائب على الدخل والارباح، ومكاسب رأس المال
الاستهلاك الخاص بالإسعار الجارية	٥ - الضرائب على السلع المحلية والخدمات المحلية
قيمة الواردات	٦ - ١ الرسوم على الواردات

الجدول رقم ٢ - مصر: بيانات عن الاوعية البديلة، ١٩٧٥ - ١٩٨٦/١٩٨٥<sup>١</sup>

الواردات (سيف) (أساس جمركي) بالاسعار الجارية <sup>٢</sup>	الاتفاق الاستهلاكي الخاص بالاسعار الجارية	اجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية	
(بملايين الجنيهات المصرية)			
١ ٥٣٩	٣ ٤٩٣	٥ ٢٤٧	١٩٧٥
١ ٤٩٠	٤ ١٦٣	٦ ٧٠٥	١٩٧٦
١ ٨٨٤	٤ ٩١٦	٨ ٢١٠	١٩٧٧
٢ ٦٣٢	٦ ٢٦٤	٩ ٧٨٨	١٩٧٨
٢ ٦٨٦	٨ ٣٣٨	١٢ ٦١٠	١٩٧٩
٤ ٠٥٢	١١ ١٥٥	١٧ ١٤٩	١٩٨١/١٩٨٠
٦ ٢٣٩	١٤ ٤٣٧	٢٠ ٨٨١	١٩٨٢/١٩٨١
٧ ٢٧٤	١٦ ٣٠٧	٢٤ ٨٣٤	١٩٨٣/١٩٨٢
٧ ١٥٤	٢٠ ٠٩٣	٢٨ ٦٠٠	١٩٨٤/١٩٨٣
٧ ٢٣٤	٢٤ ٤٣٣	٣٤ ٢١١	١٩٨٥/١٩٨٤
٦ ٩٦٠	٢٧ ٢٦٧	٣٨ ٢٢١	١٩٨٦/١٩٨٥

المصدر: IMF, *International Financial Statistics*, (1987 and November 1988)

١ كان تجميع بيانات الحسابات القومية يجري في الماضي على أساس السنة الميلادية حتى ١٩٧٩، ولكن بدءاً من ١٩٨٠ صار التجميع يتم على أساس السنة المالية. وقد استخرجت البيانات المتعلقة بالجمارك عن الفترة ١٩٨١/١٩٨٠ حتى ١٩٨٦/١٩٨٥ بتحويل بيانات السنوات الميلادية الى بيانات للسنوات المالية المناظرة.

٢ تم حساب الواردات للسنوات المالية بجمع الفصلين الأخيرين من السنة مع الفصلين الأولين من السنة التالية.

## ب - تعديل الإيراد الضريبي لمواءمة الاسس الهيكلية الحاضرة

للموصول الى تنبؤات للإيرادات على أساس هيكل ضريبي معين، من الضروري فصل التغيرات في الإيراد التي حصلت تلقائياً كاستجابة للنمو في الوعاء الضريبي عن تلك التي حدثت نتيجة لتغييرات استثنائية، سواء كانت قانونية أو إدارية.

التنبؤ بالميزانية - الحلقة الدراسية التطبيقية ٦

وعندما تكون التغييرات الاستثنائية قليلة بالنسبة لعدد المشاهدات، فقد يمكن تقدير أثارها على الهيكل باستخدام أسلوب المتغيرات الصورية، وعلى سبيل المثال في حالة وجود تغيير استثنائي واحد خلال فترة التقدير، يمكن استعمال معادلة الانحدار:

$$\log T_t = a + (b+cD) \log GDP_t$$

حيث المتغير الصوري (D) يساوي صفرًا قبل التغيير الاستثنائي ويساوي ١ بعد التغيير الاستثنائي

وحيث يقيس المعامل C التغيير في مرونة الضريبة نتيجة للتغيير الاستثنائي، وبالإمكان تطبيق هذا الأسلوب في حالة مصر بالنسبة للضرائب على السلع والخدمات، إذ أن هناك إجراء استثنائي واحد فقط تتوفر بيانات عن أثره على الإيراد (أنظر الجدول رقم (٤))،

الجدول رقم ٤ - مصر: تقديرات لأثار التدابير الضريبية الاستثنائية على الإيرادات، السنوات المالية ١٩٧٥ - ١٩٨٦/١٩٨٥ (بملايين الجنيهات المصرية)

الاجمالي	رسوم الاستيراد	الضرائب المحلية على السلع والخدمات	الضرائب على صافي الدخل والأرباح	
-	-	-	-	١٩٧٥
١٤٠ر٠	٦٠ر٠	-	٨ر٠	١٩٧٦
٢٦ر٠	١٨ر٠	١٤ر٠	٦ر٠ -	١٩٧٧
١٣ر٠ -	-	-	١٣ر٠ -	١٩٧٨
-	-	-	-	١٩٧٩
-	-	-	-	١٩٨١/١٩٨٠
-	-	-	-	١٩٨٢/١٩٨١
-	-	-	-	١٩٨٣/١٩٨٢
٨٢ر٠	٥٧ر٠	-	٢٥ر٠	١٩٨٤/١٩٨٣
١٧٠ر٠	٧٢ر٠	-	٩٨ر٠	١٩٨٥/١٩٨٤
-	-	-	-	١٩٨٦/١٩٨٥

المصدر: الملحق الأول.

ولكن من الصعب استخدام هذا الاجراء في حالة وجود تغييرات استثنائية عديدة، لأن كل متغير صوري يقلل من عدد المشاهدات المستقلة (درجات الحرية) بمقدار الوحدة.

وكبديل، يمكن استخدام أساليب تحويل بيانات الإيرادات الفعلية الى تقديرات للإيرادات على أساس افتراض أن النظام الضريبي خلال فترة التقدير هو النظام الساري في آخر هذه الفترة. وقد اقترحت أساليب عديدة لتحقيق مثل هذه السلسلة المعدلة للإيرادات. والأسلوب الممكن اتباعه في معظم الحالات هو أسلوب التعديل التناسبي للبيانات، الذي لا يحتاج الا الى معلومات عن الإيرادات الفعلية وعن تقديرات للآثار الكمي للتغييرات الاستثنائية على الإيرادات للسنوات التي حدثت فيها تلك التغييرات<sup>١</sup>، ويمكن ايضاح الخطوات عن طريق استخدام مثال عددي بسيط. لنفترض السلسلة الزمنية التالية للإيرادات الفعلية (T) في السنوات من ١ الى ٥ :

$$T_1 = 100, \quad T_2 = 140, \quad T_3 = 170, \quad T_4 = 250, \quad T_5 = 320$$

ولنفترض أيضاً أن سلاسل الإيرادات الفعلية تتضمن آثار التدابير الاستثنائية (D) التي أدخلت في السنتين ٢ و٤، وأن العوائد المقدرة لهذه التغييرات الضريبية كانت كالتالي:

$$D_2 = 20, \quad D_4 = 30$$

ويمكن الآن بناء سلسلة إيرادات معدلة واتخاذ السنة الحاضرة (أي سنة ٥) كسنة مرجع. ويحاول منهج التعديل التناسبي تعديل العوائد الضريبية الفعلية في السنوات السابقة للسنة رقم ٥، للتوصل الى رقم يقارب الرقم الذي كان يمكن الحصول عليه لو أن النظام الضريبي للسنة الحاضرة كان ساري المفعول خلال الفترة كلها.

ويلاحظ أن آخر سنة حدث فيها تغيير استثنائي هي السنة ٤ حيث يتضمن العائد الفعلي البالغ ٢٥٠، مبلغ ٣٠ الذي يرجع الى التدبير الضريبي الاستثنائي. لذا فإن نسبة العائد في السنة رقم ٤ الى العائد المتوقع في حالة عدم اتخاذ الاجراء الضريبي الاستثنائي هي:

$$\frac{T_4}{T_4 - D_4} = \frac{250}{250 - 30} = 1.1364$$

١ طبق هذا الاسلوب في عدد من دراسات صندوق النقد الدولي. راجع على سبيل المثال:

Charles Y. Mansfield, "Elasticity and Buoyancy of a Tax System: A Method Applied to Paraguay," *Staff Papers*, Vol. 19 (July 1972), pp. 425-46; Hessel J. Baas and Daryl A. Dixon, "The Elasticity of the British Tax System, 1950/51-1970/71" (unpublished paper, September 1974); and Sheetal K. Chand, "Tax Revenue Forecasting: An Approach Applied to Malaysia" (unpublished paper, March 1975).

أي أن العائد خلال السنة رقم ٤ قد زاد بنسبة ١٣,٦٤ بالمئة بسبب التغيير الضريبي في نفس السنة. ويجري الحصول على رقم تقريبي للعائد، أي الرقم الذي كان يمكن الحصول عليه لو كان نفس النظام الضريبي ساري المفعول خلال السنوات رقم ١ و٢ و٣، عن طريق زيادة المتحصلات الضريبية الفعلية في كل من هذه السنوات بنفس النسبة المئوية. وابتاع الأسلوب نفسه، نجد أن أثر الإجراء الاستثنائي في السنة رقم ٢ يؤدي إلى زيادة الإيراد في نفس هذه السنة بنسبة ١٦,٦٧ بالمئة، حيث أن

$$\frac{T_2}{T_2 - D_2} = \frac{140}{140 - 20} = 1.1667$$

وفي هذه الحالة لا يحتاج للتصحيح الإيرادات السنة رقم ١ على ضوء التغيير في السنة رقم ٢. وهكذا، فلو فرضنا أن كلا الإجراءين الاستثنائيين قد اتخذوا في بداية فترة البيانات، فإن سلسلة الإيرادات المعدلة (AT) ستصبح كالتالي تبعاً لفرضية التعديل التناسبي:

$$AT_5 = T_5 = 320$$

$$AT_4 = T_4 = 250$$

$$AT_3 = T_3 \quad \frac{T_4}{T_4 - D_4} = 170 \times 1.1364 = 193.2$$

$$AT_2 = T_2 \quad \frac{T_4}{T_4 - D_4} = 140 \times 1.1364 = 159.1$$

$$AT_1 = T_1 \quad \frac{T_4}{T_4 - D_4} \frac{T_2}{T_2 - D_2} = 100 \times 1.1364 \times 1.1667 = 132.6$$

وهكذا يتم تعديل العائد الضريبي خلال السنوات ١ و٢ و٣ نتيجة للتدبير الاستثنائي المتخذ في السنة ٤، كما يجري تعديل إضافي في السنة رقم ١ لادراج تأثير التغيير الضريبي الذي أدخل في السنة رقم ٢.

غير أن طريقة الاحتساب المستخدمة في المثال الرقمي قد تكون مرهقة في حالة سلسلة طويلة مع وجود عدد كبير من التغييرات الضريبية الاستثنائية. وهناك

أسلوب بديل يتمثل في استخدام الصيغة العامة التالية<sup>١</sup>:

$$AT_1 = T_1 \left( \frac{AT_{1,1}}{T_{1,1} - D_{1,1}} \right) \quad (١)$$

تقدم هذه الصيغة العامة ميزة كبيرة من حيث سهولة الاحتساب. وفي المثال العددي البسيط يمكن احتساب السلسلة المعدلة للسنة رقم ١ كالتالي:

$$AT_1 = T_1 \left( \frac{AT_2}{T_2 - D_2} \right) = 100 \left( \frac{159.1}{140 - 20} \right) = 132.6$$

وفي هذه الحلقة الدراسية، يستخدم أسلوب التعديل التناسبي للبيانات لتوليد سلسلة إيرادات معدلة لمصر تبين الإيرادات التي كان يمكن أن تتولد لو لم تكن هناك تغييرات استثنائية بالقياس الى الهيكل الضريبي لسنة ١٩٨٥ / ١٩٨٦. ويجري إعداد التقديرات الخاصة لأثر التدابير الاستثنائية على العائد الضريبي في وقت تحضير الميزانية. وفي حالة مصر، فقد وضعت السلطات عدداً من التدابير الضريبية أثناء الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ / ١٩٨٦. غير أن آثار بعض هذه التدابير على الإيرادات لا يتوفر عنها معلومات ولم تؤخذ بالتالي في الاعتبار عند تعديل بيانات الإيرادات. ويتضمن الجدول رقم ٤ تقديرات الآثار الضريبية للتدابير الاستثنائية.

على أساس المعلومات في الجدولين ١ و٤ وباستخدام أسلوب التعديل التناسبي يمكن بناء سلاسل معدلة لإيرادات الضريبة على صافي الدخل والإرباح، والضرائب المحلية على السلع والخدمات، ورسوم الاستيراد، وإجمالي الضرائب.

### ج - الإيرادات غير الضريبية

يتضمن الجدول رقم ٥ بيانات عن الإيرادات غير الضريبية للحكومة المركزية، مصنفة حسب ما هو وارد بالكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة، عن

<sup>١</sup> يمكن الحصول على الصيغة العامة عن طريق التعويض الجبري البسيط كالتالي:

$$AT_1 = T_1 \left( \frac{T_4}{T_4 - D_4} \right) \left( \frac{T_2}{T_2 - D_2} \right)$$

$$AT_2 = T_2 \left( \frac{T_4}{T_4 - D_4} \right) \quad \text{ولكن:}$$

$$AT_1 = T_1 \left( \frac{AT_2}{T_2 - D_2} \right) \quad \text{وبتعويض قيمة } AT_2 \text{ نحصل على الصيغة العامة التالية:}$$



السنوات المالية ١٩٧٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦. وفي السنة المالية ١٩٨٥/١٩٨٦، أسهمت الإيرادات غير الضريبية بـ ٤١ بالمئة من إجمالي الإيرادات، ومن أهمها: (١) دخل الملكية، الذي يأخذ شكل أرباح وفوائد وإيجارات وعوائد. (٢) الرسوم الإدارية وغيرها من الرسوم، والمبيعات غير الصناعية. (٣) الاشتراكات في صندوق معاشات الموظفين الحكوميين. وفي حالة مصرفان المصدر الأساسي لدخل الملكية هو صافي الأرباح التي تحول إلى الحكومة المركزية من المؤسسات العامة غير المالية والمؤسسات المالية العامة.

ومن الصعوبة بمكان إيجاد علاقات مستقرة بالنسبة لمعظم مكونات الإيرادات غير الضريبية. ولهذا السبب لا يوجد أسلوب للتنبؤ ينطبق على جميع الحالات. ففي بعض الأحيان يجري التنبؤ بإجمالي الإيرادات غير الضريبية عن طريق ضرب نسبة إجمالي الإيرادات غير الضريبية إلى إجمالي الناتج (GDP) في العام السابق، في القيمة المتنبأ بها لإجمالي الناتج المحلي (GDP). ولكن بدلاً من الاعتماد على هذه الطريقة الميكانيكية، قد يكون من الأنسب إجراء تعديلات اجتهادية بالنسبة للبنود المختلفة على ضوء التغيرات المتوقعة في العوامل ذات الصلة.

## ٢ - التقدير الإحصائي

بعد تعديل سلسلة الإيرادات الضريبية الفعلية لتأخذ في الحسبان آثار التغييرات الاستثنائية، فإن الخطوات الرئيسية لعملية التنبؤ تشمل تحديد العلاقات الدالية بين الإيرادات المعدلة والأوعية المختارة، وتقدير المعلمات المختلفة للمعادلات، واستخدامها في التنبؤ بالإيرادات الضريبية على ضوء قيم الأوعية المعطاة.

### أ - تحديد العلاقات الدالية

استناداً إلى الأوعية البديلة المقترحة بالجدول رقم ٢، يمكن تحديد العلاقات التالية لمختلف الفئات الضريبية:

الضرائب على الدخل والأرباح ومكاسب رأس المال

$$ATI_t = a + b GDP_t \quad (١)$$

$$\ln ATI_t = a + b \ln GDP_t \quad (٢)$$

حيث:  $ATI_t$  = الإيرادات المعدلة للضرائب على الدخل والأرباح ومكاسب رأس المال

$GDP_t$  =  $GDP_t$  بأسعار السوق الجارية

$\ln$  = الرمز اللوغاريتمي للقيم.

الجدول رقم ٥ - مصر: الإيرادات غير الضريبية للحكومة المركزية، السنوات المالية ١٩٧٥ - ١٩٨٦/١٩٨٥  
(بملايين الجنيهات المصرية)

	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥
١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥
٦ ١٢٥	٥ ٤٠٩	٥ ١١٢	٤ ١٩٤	٣ ٧٨٨	٣ ٠٧٧	١ ٤٢٩	١ ٠٢٨	٨ ٥٨	٨ ٢٢	٧ ٨٢	
٥ ٤٧٧	٤ ٧٥٤	٤ ٧٧٧	٣ ٨٣١	٣ ١٨٧	٢ ٨٧٩	١ ١١٦	١ ٠٢٦	٧ ٥١	٧ ٧٨	٧ ٢٨	إجمالي الإيرادات غير الضريبية
٢ ١٧٦	١ ٩٢٨	٢ ٠٨٨	٢ ٠٦٠	١ ٦٤٥	١ ٧٧٢	٥٢٨	٥٧٢	٢ ٣٧	٤٥٤	٢ ٣٨	الإيرادات غير الضريبية الجارية
(٢ ١٥٧)	(١ ٩٤٤)	(٢ ٠٧٥)	(٢ ٠٥٥)	(١ ٦٢٤)	(١ ٦٥٧)	(٤٢٢)	(٤٧٢)	(٢ ١٥)	(٢ ٨٩)	(٢ ٨٥)	٩ - دخل الملكية
(١٨)	(٢٤)	(١٢)	(١٥)	(١١)	(١٥)	(١٠٠)	(١٠٠)	(٨٢)	(٦٥)	(١١٢)	١٠ - الرسوم الإدارية وغيرها من الرسوم والصناديق العامة غير المالية والمؤسسات المالية العامة
٩٢٩	٨٢٠	٢٢٧	٢٢٢	٢٤٨	٢٤٨	٦٥	٥٥	٧٤	٥٦	٤٦	١١ - مبيعات غير الضريبية
-	٢	٢	١	١	١	-	-	-	-	-	١٢ - غير ذلك من الإيرادات غير الضريبية
٢ ٢٥٢	١ ٩٥٤	١ ٩٧٧	١ ٤٢٢	١ ٢٦٩	٩٧٧	٥١٢	٢ ٩٩	٢ ٨٠	٢ ٠٨	١ ٨٤	الإيرادات الرأسمالية
٦ ٣٨	٦٥٥	٢ ٢٥	٢ ٢٢	٦٠٦	١ ٨٨	٢ ٢٢	٤٢	١٤٧	١٠٥	٥٤	١٤ - مبيعات أصول رأس المال الثابت
١٩٢	٢٨٠	١٢٠	٤٥	١٨	١٢	٤	١١	١٦	١٥	٢٧	١٥ - مبيعات الأسهم
٧	٩	٩	٥	٤	٤	٢	٢	٥	٢	١	١٦ - مبيعات الأراضي والأصول غير المنقولة
٤٢٨	٢٦٦	٢٦٢	٢١٢	٥٩٩	١٧١	٢١٧	٢٨	١٢٦	٨٧	٢٦	

المصدر: IMF, Government Finance Statistics Yearbook; 1987; and Data Fund

### الضرائب على السلع والخدمات المحلية

$$AT2_t = a + b C_t \quad (٣)$$

$$\ln AT2_t = a + b \ln C_t \quad (٤)$$

حيث:  $AT2_t$  = الإيرادات المعدلة للضرائب على السلع والخدمات المحلية

$C_t$  = الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية

### الرسوم على الواردات

$$AT3_t = a + b M_t \quad (٥)$$

$$\ln AT3_t = a + b \ln M_t \quad (٦)$$

حيث:  $AT3_t$  = الإيرادات المعدلة للرسوم على الواردات

$M_t$  = قيمة الواردات (أساس جمركي)

### إجمالي الإيرادات الضريبية

$$AT_t = a + b GDP_t \quad (٧)$$

$$\ln AT_t = a + b \ln GDP_t \quad (٨)$$

حيث:  $AT_t$  = إجمالي الإيرادات الضريبية المعدلة

### ب - نتائج التقدير

يمكن تقدير معاملات المعادلات المختلفة عن طريق أسلوب المربعات الصغرى العادية، وتتضمن الفقرات اللاحقة نتائج التقدير. كما يتضمن الجدول رقم ٦ أيضاً القيم المتنبأ بها بالاستناد لبعض المعادلات. وبالنظر الى محدودية عدد المشاهدات، فإن الامر يحتاج الى توخي الحرص الشديد عند تقييم نتائج الانحدار.

### الضرائب على الدخل والإرباح ومكاسب رأس المال

$$\ln AT1_t = -6.099 + 1.335 \ln GDP_t \quad (١)$$

$$(-4.95) \quad (10.47)$$

$$\bar{R}^2 = 0.916$$

الفترة: ١٩٧٥ - ١٩٨٦/١٩٨٥

$$AT1_t = -69.157 + 0.069 GDP_t \quad (ب ١)$$

(-0.40)      (8.49)

$$\bar{R}^2 = 0.877$$

الفترة: ١٩٧٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦

## الضرائب على السلع والخدمات المحلية

$$\ln AT2_t = -2.071 + 0.934 \ln C_t \quad (أ ٢)$$

(-4.59)      (19.19)

$$\bar{R}^2 = 0.973$$

الفترة: ١٩٧٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦

$$AT2_t = 71.457 + 0.062 C_t \quad (ب ٢)$$

(1.07)      (13.92)

$$\bar{R}^2 = 0.951$$

الفترة: ١٩٧٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦

## الضرائب على الواردات

$$\ln AT3_t = 0.061 + 0.852 \ln M_t \quad (أ ٣)$$

(0.12)      (13.39)

$$\bar{R}^2 = 0.947$$

الفترة: ١٩٧٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦

$$AT3_t = 224.343 + 0.252 M_t \quad (ب ٣)$$

(2.37)      (13.49)

$$\bar{R}^2 = 0.947$$

الفترة: ١٩٧٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦

## إجمالي الضرائب

$$\ln AT_t = -0.842 + 0.952 \ln GDP_t \quad (أ ٤)$$

(-1.86)      (20.39)

$$\bar{R}^2 = 0.97$$

الفترة الزمنية: ١٩٧٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦

$$AT_t = 478.928 + 0.241 GDP_t \quad (ب ٤)$$

(1.85)      (20.34)

$$\bar{R}^2 = 0.976$$

الفترة الزمنية: ١٩٧٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦

الجدول رقم ٦ - مصر: القيم الفعلية والمتنبأ بها للإيرادات حسب المعادلات المختارة، السنوات المالية ١٩٧٥ - ١٩٨٥/١٩٨٦<sup>١</sup> (بملايين الجنيهات المصرية)

السنة	AT1	(١ ب) AT2	(٢ ب) AT3	(٣ ب) AT	(٤ ب)
١٩٧٥	٢٤١	٢٩٢	٢٥٦	٢٨٦	٢٥٩
١٩٧٦	٢٠٢	٢٩٢	٢٩١	٣٢٧	١٥٤٠
١٩٧٧	٢٨٩	٤٩٦	٣٤٧	٣٧٣	٢٥٥٩
١٩٧٨	٥٤٥	٦٠٤	٤٥٠	٤٥٧	٢٧٧٨
١٩٧٩	٦٦٩	٧٩٨	٦٧٨	٥٨٤	٣٣٣٣
١٩٨١/١٩٨٠	١٥٨٢	١١١١	٦٨٥	٧٥٨	٥١٧٠
١٩٨٢/١٩٨١	١٧١٥	١٣٦٨	٨٢٤	٩٥٩	٦١١٨
١٩٨٣/١٩٨٢	٢٠٧٨	١٦٤١	١٣١٢	١٠٧٥	٧٠٠٥
١٩٨٤/١٩٨٣	١٧١٩	١٩٠٠	١٤٣٧	١٣٠٨	٧٣٨٥
١٩٨٥/١٩٨٤	١٩٧٨	٢٣٨٦	١٥٤١	١٥٧٥	٨٢٧٢
١٩٨٦/١٩٨٥	٢٤٣٣	٢٥٦٣	١٦٣١	١٧٤٩	٩٣٧٣

١ تشير السلاسل الزمنية AT1, AT2, AT3, AT إلى الإيرادات الضريبية المختلفة المعدلة على ضوء أثر التدابير الضريبية الاستثنائية، كما هي معرفة في النص. وتشير الأرقام في العمود التالي لكل من هذه الإيرادات إلى القيم المتنبأ بها لهذه الإيرادات الضريبية على حسب المعادلات (١ ب)، (٢ ب)، (٣ ب)، (٤ ب)، على التوالي.

### ٣ - مسائل للمناقشة وتمارين

#### أ - مسائل للمناقشة

١ - أدرس علاقات الضريبة بالوعاء كما هي محددة في المعادلات المختلفة للإيرادات الضريبية. وعلى وجه الخصوص:

(أ) قارن بين نتائج تقدير المعادلات المختلفة لكل فئة ضريبية.

٢ - ناقش الافتراضات الخاصة بأسلوب التعديل التناسبي للبيانات وحدوده المحتملة.

٣ - ما هي المعايير التي تطبقها في صدد الاختيار بين المواصفات المختلفة للدوال الضريبية من منظور التنبؤ بالإيرادات؟

٤ - ناقش تأثير حدوث زيادة في الأسعار المحلية على الإيرادات الضريبية.

٥ - عقب على السلسلة الزمنية للايرادات غير الضريبية المبينة في الجدول رقم ٥. حدد المعلومات المطلوبة للتنبؤ بالعناصر الرئيسية.

### ب - تمارين

١ - استخدم أسلوب التعديل التناسبي لبناء سلسلة للايرادات الضريبية المعدلة (مع استخدام ١٩٨٥/١٩٨٦ كسنة مرجع) للبنود الرئيسية الثلاثة التالية: (أ) الضرائب على الدخل والارباح ومكاسب رأس المال. (ب) الضرائب المحلية على السلع والخدمات. (ج) رسوم الاستيراد. وستجد البيانات الضرورية للحساب موجودة في الجدولين رقم ١ و٤، كما يتضمن الملحق الثاني عينة لاسلوب التعديل التناسبي للبيانات.

٢ - تنبأ بايرادات كل فئة ضريبية، وبالايرادات الضريبية الاجمالية عن السنة المالية ١٩٨٧/١٩٨٦ باستعمال المعادلات المناسبة الواردة في الصفحات ٢٠٨ و٢٠٩. ومن أجل عمل ذلك، ينبغي وضع افتراضات فيما يتعلق بمستويات اجمالي الناتج المحلي، والاستهلاك، والواردات في السنة المالية ١٩٨٧/١٩٨٦. وبالنسبة للفئات الضريبية غير فئة «الضرائب على الدخل، والارباح ومكاسب رأس المال» وفئة «الضرائب على السلع والخدمات المحلية»، وفئة «الرسوم على الاستيراد»، يمكن وضع افتراض بأنها ستزداد بنفس معدل الزيادة في اجمالي الناتج المحلي الاسمي. افترض أيضاً عدم وجود تغييرات استثنائية في السنة المالية ١٩٨٧/١٩٨٦.

٣ - على أساس التنبؤات التي توصلت اليها في التمرين ٢، بالنسبة للبنود الضريبية للسنة المالية ١٩٨٧/١٩٨٦، قم باحتساب المرونة الذاتية المتوقعة للايرادات الضريبية الاجمالية فيما يتعلق باجمالي الناتج المحلي بالاسعار الجارية.

٤ - ضع تنبؤاً للايرادات غير الضريبية الاجمالية في السنة المالية ١٩٨٧/١٩٨٦، مفترضاً بأنها ستنمو بنفس معدل نمو اجمالي الناتج المحلي الاسمي.

### القسم الثاني: التنبؤ بانفاق الحكومة

بعكس الايرادات الحكومية، فان مجال التنبؤ بمستوى النفقات الحكومية عن طريق الاعتماد على العلاقات الاقتصادية السببية هو مجال أضيق بكثير. ويرجع ذلك الى أن عملية اتخاذ قرارات الانفاق العام هي عملية ذات طبيعة سياسية في جوهرها، مما يعني أن التغييرات في نفقات الحكومة هي تغييرات استثنائية الى حد كبير. ولذا فان تقدير آثار تغير المتغيرات الاقتصادية على الانفاق الحكومي قد لا يكون أمراً سهلاً. ويرجع أن تكون نتائجه معرضة لدرجة أعلى من الشك مقارنة بحالة الايرادات

الحكومية، أضاف الى ذلك أن تعقيد النظام المحاسبي للميزانية، في بعض الأحيان، يجعل من الصعب التوصل الى حصر شامل للانفاق الحكومي.

## ١ - إعداد البيانات عن مصر

يبين الجدول رقم ٧ نفقات الحكومة المركزية المصرية حسب التصنيف الاقتصادي. وخلال الفترة ١٩٨٢/١٩٨١ - ١٩٨٦/١٩٨٥، شكل الانفاق الجاري في المتوسط حوالي ٧٣ بالمئة من اجمالي النفقات، بينما شكل الانفاق الرأسمالي وصافي الاقراض ١٤ بالمئة، و١٣ بالمئة، على التوالي، من اجمالي النفقات.

ونظراً لأن حجم الحكومة في مصر كبير نسبياً، فانها تمارس تأثيراً كبيراً على الاقتصاد المحلي عن طريق سياساتها المالية. وقد تأثرت هذه باعترابات تتعلق بحرص السلطات على تأمين مستويات معيشة المجموعات ذات الدخل المنخفض من السكان.

وخلال الفترة ١٩٨٢/١٩٨١ - ١٩٨٦/١٩٨٥، زاد الانفاق الجاري بمعدل سنوي متوسط بلغ ١٨ بالمئة. وزادت مصروفات الاجور والمهايا بدرجة أسرع في هذه الفترة (بمعدل سنوي متوسط بلغ ٢٤ بالمئة) بسبب سياسة الحكومة في توفير العمل للخريجين وزيادة مستوى الرواتب. ومن الناحية الاخرى، فان تزايد قلق السلطات حول التكاليف التي تتحملها الحكومة نتيجة لاستخدام أسلوب الدعومات للحفاظ على استقرار الاسعار والدخول الحقيقية، أدى الى تباطؤ الزيادة في الدعومات والتحويلات بالقياس الى المكونات الاخرى الاساسية للانفاق الجاري. هذا وقد بلغ متوسط معدل ارتفاع الدعومات والتحويلات ١٩ بالمئة سنوياً خلال ١٩٨٢/١٩٨١ - ١٩٨٦/١٩٨٥. وأخيراً، وليس أخراً، كانت مدفوعات الفائدة أسرع مكونات الانفاق الجاري نمواً، حيث زادت بمعدل سنوي متوسط قدره ٢٦ بالمئة خلال الفترة موضع البحث.

تقلب الانفاق الرأسمالي تقلباً كبيراً خلال الفترة، فبعد أن ارتفع ارتفاعاً كبيراً في عام ١٩٨٢/١٩٨١ انخفض بشدة في عام ١٩٨٣/١٩٨٢ ثم باشر الزيادة بعد ذلك. أما صافي الاقراض فقد ازداد زيادة كبيرة خلال الفترة، بمعدل سنوي وسطي بلغ حوالي ١٩ بالمئة.

## ٢ - التنبؤ

لا شك في أن اجمالي الايرادات والمنح التي تحصل عليها الحكومة المركزية يعمل كقيد على نفقاتها. وهكذا يمكن اشتقاق التنبؤ باجمالي النفقات عن طريق تنبؤات الايرادات مع هدف معقول للعجز/الفائض الكلي بالميزانية (حيث يرتبط الأخير بالاهداف الاقتصادية الكلية للحكومة). كما أنه من المفضل وضع تنبؤات منفصلة

للبنود المختلفة للنفقات، بغرض اختبار مدى التناسق وتحسين درجة الواقعية في التنبؤ الكلي.

### ٣ - تمرين

استخدم تنبؤات الإيرادات للسنة المالية ١٩٨٧/١٩٨٦، مع هدف لعجز الميزانية يبلغ ٢ ٠٠٠ مليون جنيه مصري، بغرض اشتقاق تنبؤ بالنفقات عن السنة المالية ١٩٨٧/١٩٨٦. وبالإضافة الى ذلك، قم باعداد تنبؤات منفصلة للبنود المختلفة للنفقات، واختبر مدى اتساقها مع اجمالي النفقات.



الجدول رقم ٧ - مصر: النفقات وصافي القروض الحكومية المركزية، حسب النمط الاقتصادي، للسنوات المالية ١٩٨٥/١٩٨٦ - ١٩٧٥/١٩٧٦ (بملايين الجنيهات المصرية)

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
٢٠٠٢٧	١٧ ٢٢٩	١٥ ٦٠٤	١٧ ٤٤١	١٧ ٢٧٢	٩ ١٧٨	٦ ٦٥٠	٥ ٥٧٢	٥ ٥٧٢	٤ ٠٨٥	٢ ٢٢٩						
١٥ ٠٠٠	١٢ ٨٥١	١٢ ٥١٩	٩ ٢٢٧	٩ ٤٢٧	٦ ٢٢٢	٤ ٥١٦	٢ ٤٨٩	٢ ٢٠٩	٢ ٦١١	٢ ٤١٨						
٧ ٧٦٩	٧ ٠٠١	٦ ٢٤٤	٤ ٧٠٥	٤ ١١٨	٢ ٢٢٩	١ ٧٥٥	١ ٥٢٥	١ ٢٨٥	١ ٢٠٥	١ ٢٠٢						
(٢ ٤٢٧)	(٢ ٢٥٤)	(٢ ٦٥٧)	(٢ ٢٢٦)	(١ ٤٦٨)	(٩٩٢)	(٩٠٤)	(٩١٢)	(٦٤٠)	(٥٢٤)							
(٤ ٢٢٢)	(٢ ٧٥٧)	(٢ ٤٧٧)	(٢ ١٠٦)	(١ ٥١١)	(٧٦٢)	(٦٢١)	(٥٩٢)	(٥٦٥)	(٥٠٨)							
١ ٥٥٦	١ ٢٧٢	١ ١٢٨	٨٥٩	٥١٦	٤٢٢	٢٩٧	١٧٩	٩٩	٨٢							
٥ ٧٧٠	٤ ٦١٨	٥ ٢٥٧	٤ ٢٢٢	٤ ٧١٢	٤ ٨٢٨	٤ ٢٩٩	٤ ٦٥٧	٤ ٦٥٥	٤ ٢٥٧	٤ ٢٠٢						
٢ ٤٢٧	٢ ٠٤٤	١ ٨٢٤	١ ٥٥٨	١ ٢٢٩	١ ٠٥٩	١ ٠٧٤	٦٢٢	٧٠٢	١ ١١٢	٤٩٦						
٢ ٠٤٨	١ ٥٨٧	١ ٢٧٨	١ ١٢٩	١ ١٨٢	٨٧٦	٦٥٢	٤٧٠	٢٥٢	٧٥٧	١٩٩						
٤٢٨	٤٢٧	٤٢٦	٤١٩	٤٢٦	٤٢٧	٤٢٧	٤٢٧	٤٢٧	٤٢٧	٤٢٧						
٢ ٥٨٥	٢ ٢٤٤	٢ ٢٢٢	٢ ٢٢٦	١ ٦٧٦	١ ٢٨٦	١ ٠٦٠	٩١٥	٦٥١	٢٢٢	٢١٥						

المصدر: IMF, Government Finance Statistics Yearbook: 1987; and Data Fund



مصر: التدابير الضريبية الاستثنائية التي تتوفر بيانات عن  
آثارها الإيرادية ١٩٧٦ - ١٩٨٥/١٩٨٦

١٩٧٦	تغيير أساس تقييم رسوم الاستيراد. الإيراد الإضافي المتوقع هو ٦٠ مليون جنيه مصري. تحسين إدارة الضرائب على الدخل، ٨٠ مليون جنيه مصري.
١٩٧٧	١- تغييرات في معدلات الرسوم الجمركية. الإيراد الإضافي المتوقع هو ١٨ مليون جنيه مصري. ٢- إزالة ضريبة احتجاز الفائدة. الخسارة المتوقعة في الإيراد تبلغ ٦ مليون جنيه مصري.
١٩٧٨	٣- زيادة رسوم الانتاج على الخمور وبعض السلع الاستهلاكية المعمرة. الإيراد الإضافي هو ١٤ مليون جنيه مصري. زيادة في إعفاءات ضريبة الدخل. تقدر الخسارة في الإيرادات حوالي ١٣ مليون جنيه مصري.
١٩٨٣/١٩٨٤	١- زيادة في معدل الضريبة على أرباح الأعمال. الإيراد الإضافي المتوقع هو ٢٥ مليون جنيه مصري. ٢- زيادة في بعض الرسوم الجمركية، وحصص نطاق بعض الإعفاءات. الإيراد الإضافي المتوقع هو ٥٧ مليون جنيه مصري.
١٩٨٤/١٩٨٥	١- زيادة ضريبة الأرباح للشركات من ٣٢ بالمئة الى ٤٠ بالمئة، وضريبة إضافية قدرها ٢ بالمئة على أرباح الأفراد والشركات التي يزيد دخلها عن ١٨ ألف جنيه مصري. يقدر العائد بنحو ٩٨ مليون جنيه. ٢- زيادات إنتقائية في الرسوم الجمركية وتحسين طريقة تحصيل الرسوم الجمركية. يقدر العائد بنحو ٧٢ مليون جنيه.
١٩٨٥/١٩٨٦	لم يتم اتخاذ أية تدابير ضريبية، وكان هناك اقتراحاً لاصلاح التعرفة الجمركية في ذلك العام، وقدّر العائد منه بنحو ٦٩٤ مليون جنيه ولكن الاقتراح لم ينفذ.

الملحق الثاني

مصر: جدول إيضاحي لبيان أسلوب التعديل التناسبي للبيانات، الإيراد الضريبي  
(السنة المالية المستخدمة كسنة مرجع: ١٩٨٥/١٩٨٦)

$AT_t = AF_t \times T_t$	$AF_t = \frac{AT_{t,t}}{T_{t,t} - D_{t,t}}$	$T_t - D_t$	$D_t$	$T_t$	$t$
٩ ٢٧٢	١٠٠	٩ ٢٧٢	-	٩ ٢٧٢	١٩٨٦/١٩٨٥
٨ ٢٧٢	١٠٠	٨ ١٠٢	١٧٠	٨ ٢٧٢	١٩٨٥/١٩٨٤
٧ ٢٨٥	١٠٠ ٢١٠	٧ ١٥١	٨٢	٧ ٢٣٣	١٩٨٤/١٩٨٣
٧ ٠٠٥	١٠٠ ٣٢٧	٦ ٧٨٣	-	٦ ٧٨٣	١٩٨٣/١٩٨٢
٦ ١١٨	١٠٠ ٣٢٧	٥ ٩٢٤	-	٥ ٩٢٤	١٩٨٢/١٩٨١
٥ ١٧١	١٠٠ ٣٢٧	٥ ٠٠٧	-	٥ ٠٠٧	١٩٨١/١٩٨٠
٣ ٢٣٣	١٠٠ ٣٢٨	٣ ٢٣٧	-	٣ ٢٣٧	١٩٧٩
٢ ٧٧٨	١٠٠ ٣٢٨	٢ ٧٠٣	١٣-	٢ ٦٩٠	١٩٧٨
٢ ٥٦٠	١٠٠ ٣٧٧	٢ ٤٦٥	٢٦	٢ ٤٩١	١٩٧٧
١ ٥٤٠	١٠٠ ٣٨٥	١ ٣٤٣	١٤٠	١ ٤٨٣	١٩٧٦
١ ٥٥٨	١٠١ ٤٦٧	١ ٣٥٩	-	١ ٣٥٩	١٩٧٥

الرموز:

- $t$  = سنة مالية
- $T$  = الإيراد الفعلي من الضريبة على الدخل
- $D$  = تقدير لأثر الإجراءات الاستثنائية على الإيراد في سنة اتخاذ الاجراء
- $AF$  = عامل تعديل حيث ١٩٨٦/١٩٨٥ هي سنة المرجع (لاحظ أن  $AF_t = 1$  في السنوات ١٩٨٥/١٩٨٤ و ١٩٨٥/١٩٨٦).
- $AT$  = إيراد معدل حيث ١٩٨٦/١٩٨٥ هي سنة المرجع (لاحظ أن  $T_t = AT_t$  لعام ١٩٨٥/١٩٨٤ و ١٩٨٥/١٩٨٦).

## الفصل التاسع

### الحلقة الدراسية التطبيقية ٧

## التنبؤ بميزان المدفوعات

### مقدمة

إن للتنبؤ بميزان المدفوعات أهمية خاصة في البلدان النامية ذات القطاعات الخارجية الكبيرة<sup>١</sup> والتي يحتمل أن تكون عوائد صادراتها غير مستقرة. وفضلاً عن ذلك، فإن التنبؤ باحتياجات التمويل المحتملة لدعم ميزان المدفوعات وتأثير سياسات التصحيح المقترحة تعتبر عناصر هامة في البرامج المالية المدعومة من الصندوق. وتناقش هذه الحلقة الدراسية التطبيقية بعض الأساليب الممكنة للتنبؤ بميزان المدفوعات وتوضح طريقة تطبيق هذه الأساليب باستعمال البيانات المصرية.

تمثل تنبؤات ميزان المدفوعات إحدى الجوانب الأكثر صعوبة في عملية تنبؤات المجملات الاقتصادية. وبحسب التعريف، فإن دراسة القطاع الخارجي تشمل العلاقات المتبادلة مع بقية العالم ولذلك يتحتم وجود افتراضات بشأن التطورات في البلدان الأخرى. وبالإضافة إلى الحاجة إلى تناول التطورات في البلدان الأخرى، فإن تنوع مكونات ميزان المدفوعات يساهم في تعقيد التحليل حيث أنه قد تكون هناك اختلافات كبيرة في أنواع العلاقات السلوكية المستخدمة لتفسير البنود في حسابات التجارة، أو الخدمات، أو رأس المال. وفضلاً عن ذلك، فإن صياغة علاقات سلوكية مستقرة لبنود معينة قد يكون صعباً بصفة خاصة في البلدان التي لديها ضوابط على الواردات أو على النقد الأجنبي.

وفي حالة مصر، هناك أيضاً مشكلات تتعلق بالبيانات. فعلى سبيل المثال، فإن التغيرات في مجال تغطية بعض بنود ميزان المدفوعات جعلت من الصعب المقارنة بين هذه البنود عبر الوقت أو باستخدامها في تقدير معادلات انحدار. ولهذا السبب، تركز هذه الحلقة الدراسية التطبيقية على تقدير المجملات الرئيسية بدلاً من مكونات

١ بلغ حجم الصادرات والواردات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج متوسطاً قدره ٤٧ بالمئة من اجمالي الناتج المحلي في مصر خلال الفترة ١٩٨٤/٨٣ - ١٩٨٦/٨٥.

هذه المجملات. وكذلك فقد أدخلت في عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٠ تعديلات في الفترة التي تقاس عنها بيانات الحسابات القومية والتي استخدم بعضها لشرح تطورات معينة لميزان المدفوعات. وبالتحديد، فإن بيانات الحسابات القومية للأعوام ١٩٧٢ - ١٩٧٩ ترتبط بسنوات تقويمية، في حين أنه قبل ١٩٧٢ ومنذ ١٩٨٠ ترتبط هذه البيانات بسنوات مالية تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيو. ولأن معظم بيانات معدلات الانحدار في هذه الحلقة الدراسية التطبيقية متاحة عن سنوات تقويمية، فقد تم وضع تقديرات لاجمالي الناتج المحلي ولمخفض إجمالي الناتج المحلي كذلك عن السنوات التقويمية ١٩٧٠ - ١٩٧١ و ١٩٨٠ - ١٩٨٦ لتوحيد فترة القياس لهذه البيانات خلال فترة العينة.<sup>١</sup>

تنقسم هذه الحلقة الدراسية التطبيقية الى الاقسام التالية. يحتوي القسم الأول على معلومات بشأن هيكل القطاع الخارجي في مصر والتطورات الاقتصادية الأخيرة فيما يتعلق بميزان المدفوعات. ويقدم القسم الثاني عرضاً سريعاً للعوامل التي يمكن أن تؤثر في تطورات القطاع الخارجي. أما القسم الثالث فيقدم بعض المبادئ التوجيهية والمعادلات المقدرة لغرض التنبؤ بتطورات ميزان المدفوعات.

### القسم الأول: القطاع الخارجي في مصر

يقضي التنبؤ بالبنود الأساسية لميزان المدفوعات إجراء تحليل لهيكل القطاع الخارجي، ومعرفة تأثير السياسات العامة عليه، وكذلك دراسة التطورات الأخيرة في بنود ميزان المدفوعات.

#### ١ - هيكل القطاع الخارجي

يقدم الجدول رقم ١ التركيب السلعي للواردات. وعلى أساس جمركي، مثلت السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة حوالي ٦٢ بالمئة من واردات السلع في السنوات الأخيرة، والسلع الاستهلاكية حوالي ٢٣ بالمئة، والوقود والسلع الأولية البقية. واتجه أكثر من ثلثي إجمالي الواردات الى القطاع العام. وقد ارتفعت واردات القطاع الخاص، والتي تمول من خلال سوق «الصرف الذاتي» ارتفاعاً سريعاً في السنوات الأخيرة. وخلال الفترة من ١٩٨٢/١٩٨٢ الى ١٩٨٧/١٩٨٦، إرتفع نصيب السلع الاستهلاكية من الواردات عن طريق الصرف الذاتي (باستثناء تلك التي استوردتها الشركات بموجب القانون رقم ٤٣) من ٢٤ بالمئة الى ٤٥ بالمئة نظراً لأن تحويلات العمال أدت الى زيادة تدريجية في الدخول الفردية المتاحة لمجموعات الدخل الأدنى ذات الميول الحدية المرتفعة للاستهلاك. وفي نفس الوقت، إنخفض نصيب السلع الرأسمالية من ٢٩ بالمئة الى ٢١ بالمئة، عاكساً أيضاً حالة الركود التي أصابت النشاط الاستثماري

١ أنظر الحاشية رقم ٢، الجدول الأول بالملحق الأول من هذا الفصل.

## الجدول رقم ١ - مصر: الواردات من الفئات المتنوعة، ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦

١٩٨٧/٨٦	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	
تقديرات مبدئية	/٨٥	/٨٤	/٨٣	/٨٢	
(بملايين الدولارات الأمريكية)					
٥ ٢٠٢	٦ ٧٠٨	٧ ٦٤٦	٧ ٤٨٢	٦ ٧٣٧	ميزانية النقد الأجنبي
٤ ٥٧٣	٦ ٠٠٦	٦ ٧٧١	٦ ٧١٤	٥ ٩٦٦	سجل النقد
٦٢٩	٧٠٢	٨٧٥	٧٦٨	٧٧١	التعديل الاحصائي
٢ ٣٨٢	٢ ٥٩٨	٢ ٦٥٨	٢ ٦٥٩	٢ ٠٥٦	الصرف الذاتي
٦١١	٤٣٨	٣٧٥	٣٧٥	٣٦٧	شركات بموجب القانون ٤٢
١ ٧٧١	٢ ١٦٠	٢ ٢٨٣	٢ ٢٨٤	١ ٦٨٩	أخرى <sup>١</sup> منها:
(٥٦٠)	(٩٥٦)	(١ ١٢٣)	(١ ٠٨٣)	(٧٨٥)	سلع وسيطة
(٣٦٩)	(٤٢٢)	(٦١٠)	(٥١١)	(٤٩٥)	سلع رأسمالية
(٧٩٩)	(٧٦٩)	(٥٤١)	(٦٨٦)	(٤٠٢)	سلع إستهلاكية
١٧٦	٢١٩	٢١٢	١٤٦	٢٤٧	المشاركة في حصص رأس المال
٧ ٧٦٠	٩٥٢	١٠ ٥١٦	١٠ ٢٨٧	٩ ٠٤٠	الاجمالي

(بالمئة من الاجمالي)<sup>٢</sup>

٢ر٤	٣ر٤	٣ر٢	٥ر٤	٣ر٦	الوقود <sup>٢</sup>
١٠ر٦	١٠ر٦	١٠ر٢	٩ر٦	١١ر٢	السلع الأولية
٣٩ر٦	٣٩ر٨	٣٥ر٦	٣٣ر١	٣٢ر٨	السلع الوسيطة
٢٤ر٧	٢٣ر٤	٢٦ر٢	٢٧ر٩	٢٧ر٦	السلع الرأسمالية
٢٣ر٧	٢٢ر٨	٢٤ر٧	٢٤ر٠	٢٥ر٠	السلع الاستهلاكية
(٣ر٤)	(٣ر٤)	(٦ر٤)	(٦ر٧)	(٦ر٧)	المعمرة
(١٩ر٣)	(١٩ر٤)	(١٨ر٣)	(١٧ر٣)	(١٧ر٤)	غير المعمرة
١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	الاجمالي

International Monetary Fund, Arab Republic of Egypt: Recent Economic Developments, May 10, 1988 (SM/88/104). المصدر:

- ١ تشمل الواردات التي مولت عن طريق البنوك من مواردها الخاصة بمبلغ ١٢٩ مليون دولار أمريكي في ١٩٨٢/٨١ و ١٠ مليون دولار أمريكي في ١٩٨٣/٨٢ و ٣١ مليون دولار أمريكي في ١٩٨٥/٨٤. والجزء الذي لم يدرج يمثل واردات المواد الخام.
- ٢ إمتداداً على سجلات الجمارك ومن ثم فإنها تختلف عن الأرقام الخاصة بميزان المدفوعات التي تعتمد الى حد كبير على سجلات رقابة النقد.
- ٣ تقدر واردات البترول بأقل بكثير من قيمتها في كل من سجلات الجمارك ورقابة النقد.

للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة.

في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، أصبحت صادرات النفط الدعامة الأساسية للمتحصلات من النقد الأجنبي في حين انخفضت أهمية الصادرات التقليدية وأساسها القطن. ومع ذلك، فإن انخفاض أسعار النفط العالمية في السنوات الأخيرة، مع الزيادة المستمرة للاستهلاك المحلي من منتجات البترول بأسعار مدعومة، جعل من الصعب الإبقاء على المستوى المرتفع للصادرات الذي تم الوصول إليه في عام ١٩٨٢ (الجدول ٢ و٣). وتتكون الصادرات الأساسية غير النفطية من القطن الخام،

الجدول رقم ٢ - مصر: التركيب السلعي للصادرات، ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦  
(بالمئة من الإجمالي)<sup>١</sup>

/٨٦	/٨٥	/٨٤	/٨٣	/٨٢	
١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	
٤٦٩	٧١٠	٦٨٤	٦٧٩	٧٢٣	البترول والمنتجات البترولية
٣٨٢	٦١١	٥٩٨	٥٥٠	٥٦٢	النفط الخام
٨٨	٩٨	٨٦	١٢٩	١٦١	منتجات البترول
-	-	-	-	-	واردات المنتجات
٢٠٠	١٤٦	١٦٥	١٧٣	١٥٩	المنتجات الأولية
١١٥	١٠٢	١١٥	١٢٠	١٠٠	القطن الخام
٠٧	٠٢	٠٣	٠٤	٠٣	الأرز
٢٩	١٥	٢٠	١٧	١٧	البرتقال
٤٨	٢٦	٢٧	٣١	٤٠	منتجات أخرى
١٨٤	٦٥	٦٩	٦٦	٥٩	منتجات شبه مصنعة
١٥٣	٥٧	٥٩	٥٢	٤٠	غزل القطن والنفاية
٣١	٠٨	١٠	١٥	١٩	منتجات أخرى
١٤٧	٨٠	٨٢	٨٢	٥٩	منتجات كاملة التصنيع
٣٧	٣٤	١٥	١٢	٠٧	القطن المنسوج
١٥	٠٨	٠٧	٠٦	٠٥	منتجات الأنسجة
-	-	-	٠١	٠٣	السكر
٠١	-	-	-	٠٥	الكيمائيات
٩٣	٥٧	٥٩	٦٣	٣٩	منتجات أخرى
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الإجمالي

المصدر:

Arab Republic of Egypt: Recent Economic Developments, May 10, 1988 (SM/88/104).

١ النسب المئوية محسوبة على أساس بيانات الصادرات المقدمة الى صندوق النقد الدولي.

والمنسوجات القطنية، والمعادن الأساسية<sup>١</sup>، ومنتجات زراعية متنوعة (مثل الخضروات والبقول السوداني) والكيماويات. وعانت الصادرات غير النفطية من الركود في السنوات الماضية نتيجة عدة أسباب رئيسية هي اتباع سياسات مالية توسعية مع أسعار محلية مدعومة، وتقلص ربحية صناعات الصادرات في ظل السياسات السائدة لسعر الصرف والتجارة والأسعار، وتأثر الانتاج الموجه للتصدير بصعوبة الحصول على السلع الوسيطة المستوردة نتيجة عدم توفر النقد الأجنبي. وتنبؤاً تجارة مصر مع البلدان الصناعية مركزاً هاماً، إذ بلغت الصادرات لتلك البلدان ٥٦ بالمئة في عام ١٩٨٦ وبلغت الواردات ٧١ بالمئة في نفس العام (الجدول رقم ٢).

تعتبر التحويلات الخاصة بدون مقابل من أكبر بنود الحساب الجاري الأخرى وأكثرها ثقلًا. وهي تتكون أساساً من تحويلات المصريين العاملين في الخارج. وقد بلغت هذه التحويلات حوالي ٤ مليار دولار في عام ١٩٨٤، ولكنها انخفضت بعد ذلك وبلغ ٢٫٥ مليار دولار في عام ١٩٨٦ (الجدول رقم ٤). ويرجع انخفاض التحويلات الخاصة في السنوات الأخيرة الى ظروف الكساد في الدول النفطية المجاورة والقيود التي فرضتها بعض هذه البلاد على تحويلات العاملين، وكذلك عدم جاذبية أسعار الصرف والفائدة المحلية. ومنذ إعادة افتتاح قناة السويس في عام ١٩٧٥، أصبحت القناة مصدراً هاماً للنقد الأجنبي، وبلغت حصيلتها ما يقرب من ١٫١ مليار دولار بحلول عام ١٩٨٦. وبلغت متحصلات دخل الاستثمار التي تمثل أساساً الفوائد على الأصول الأجنبية للنظام المصرفي المصري ما يقرب من ٠٫٥ مليار دولار في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦. وزادت مدفوعات الخدمات بصورة مطردة حتى بلغت ٤٫٤ مليار دولار في عام ١٩٨٥، ويرجع جزء كبير من الزيادة الى ارتفاع مدفوعات الفوائد على دين مصر الخارجي.

كانت القروض الطويلة الأجل من أهم بنود الحساب الرأسمالي حتى عام ١٩٨٢. وخلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦، انخفضت قروض القطاع الرسمي التي تتسم أغلبها بشروط ميسرة من حكومات ومؤسسات إقليمية ودولية، من ١٫٢ مليار دولار الى ٠٫٦ مليار دولار. وفي نفس الوقت إرتفعت مدفوعات سداد هذه القروض. وبينما نقصت أهمية القروض الطويلة الأجل تزايدت أهمية الاستثمار المباشر حيث بلغ حوالي ثلثي ميزان الحساب الرأسمالي في عام ١٩٨٦.

يشمل نظام الصرف في مصر ثلاثة أسواق (أو مجمعات) للنقد الأجنبي<sup>٢</sup> وبموجبه يتعين تسليم إيرادات النقد الأجنبي من صادرات القطن الخام والأرز والبتترول

١ ومنها إنتاج الألمونيوم الذي يتلقى دعومات كبيرة في صورة أسعار منخفضة للوقود والكهرباء.

٢ ينطبق وصف نظام الصرف في مصر الوارد هنا على الفترة ما قبل أيار/ مايو ١٩٨٧.



ورسوم قناة السويس ورسوم خط سوميد الى مجمع البنك المركزي، الذي يقوم أساساً بتمويل الواردات من المواد الغذائية الأساسية (القمح والدقيق وزيت الطعام والسكر والشاي) والمبيدات الحشرية والأسمدة. وتتم أيضاً معظم معاملات رأس المال للقطاع العام في هذه السوق. وقد ظل نطاق تغطية مجمع البنك المركزي وسعر الصرف المطبق على معظم المعاملات من خلاله (٠٧ جنيه مصري يساوي ١ دولار أمريكي، للشراء) دون تغيير منذ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩. أما مجمع البنوك التجارية، فيمول بدرجة كبيرة من التحويلات النقدية للمصريين العاملين بالخارج، وحصيلة السياحة وحصيلة الصادرات الأخرى (عدا القطن والارز والبتترول)، بينما يقوم أساساً بتمويل واردات القطاع العام الأخرى (غير تلك المخصصة لمجمع البنك المركزي) وبعض المعاملات الرأسمالية. وظل سعر الصرف الرسمي لمجمع البنوك التجارية البالغ ٠٨٣٦٦٨ جنيه

الجدول رقم ٣ - مصر: إنتاج التجارة، ١٩٨٣ - ١٩٨٦  
(بالمئة من الإجمالي)

الواردات		الصادرات						
١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	
٧٠٨	٦٨٩	٦٧٨	٦٩٥	٥٦١	٤٦٨	٥١١	٥٠٠	البلدان الصناعية
١٨٠	١٣٠	١١٤	١٦١	٣٠	٠٩	٥٥	٦٦	الولايات المتحدة
٥١	٥٢	٦٣	٥٠	٦٢	٣١	٣٢	٣٦	اليابان
٨٥	٧٠	٧٨	٦٩	٦٠	١١٦	٦٦	٩٥	فرنسا
١٠٥	٩٦	١٠٢	١٠٦	٤٨	٣٢	٣٤	٣٢	ألمانيا
٧٥	٧٦	٨٦	٨٠	١٩٢	١٧٧	١٧٢	١٨١	إيطاليا
٤٩	٤٣	٣٥	٣٦	١٠٨	١٠	١٧	١٦	المملكة المتحدة
١٦٣	٢٢٢	٢٠٠	١٩٣	٦١	١٠٣	١٣٥	٩٤	بلدان أخرى
								البلدان المصدرة
١٨	٢١	٢٧	٢٦	٢٨	٣٧	٣٧	٣١	للنفط
								البلدان النامية
١٨٢	١٨٨	١٩٠	١٧٢	٢٥٣	٣٥٠	٣٠٦	٢٧٩	غير النفطية
								الاتحاد السوفيتي
٥٢	٦٠	٤٩	٥٣	٨٦	٨٣	٨٤	١٠٥	وأوروبا الشرقية، الخ
٤٠	٤٢	٥٦	٥٤	٧٢	٦٢	٦٢	٨٥	بلدان غير محددة

International Monetary Fund, Arab Republic of Egypt: Recent Economic Developments, May 10, 1988 (SM/88/104).

المصدر:

مصري للدولار الأمريكي (للشراء) دون تغيير منذ آب/أغسطس ١٩٨١. ثم تزايدت بعد ذلك المعاملات التي تتم في هذا المجمع بسعر صرف مميز أقل من سعر الصرف الرسمي، وشارك السوق الحر «سوق الصرف الذاتي» مع مجمع البنوك التجارية في بعض مصادر التمويل (تحويلات العمال، ومعظم متحصلات الصادرات التي يمكن الاحتفاظ بنسبة منها، ومتحصلات السياحة). وقام السوق الحر بتغطية متطلبات معظم المعاملات الخارجية المنظورة وغير المنظورة للقطاع الخاص.

## ٢ - التطورات الأخيرة لميزان المدفوعات

في عام ١٩٨١ تدهور وضع الحساب الجاري لمصر حيث ارتفع العجز إلى ٢١ مليار دولار نظراً لزيادة الواردات ومدفوعات الخدمات (خصوصاً مدفوعات الفائدة على الدين الخارجي)، والانخفاض الشديد في تحويلات المصريين العاملين بالخارج (الجدول رقم ٤). وقد أدى الانخفاض في تدفق تحويلات العاملين إلى قصور في عرض النقد الأجنبي المتاح لتمويل واردات القطاع الخاص وإلى استحداث إجراءات إدارية للحد من الواردات. وانخفضت الواردات خلال العامين ١٩٨٢ و١٩٨٣ وساهم هذا الانخفاض، بالإضافة إلى الزيادة في التحويلات الخاصة بدون مقابل، في تراجع عجز الميزان الجاري ليصل مرة أخرى إلى ٤ مليار دولار في عام ١٩٨٣.

ومرة أخرى، في عام ١٩٨٤، إرتفع عجز الحساب الجاري إلى ٢١ مليار دولار نتيجة للزيادة الحادة في الواردات السلعية (١٧ مليار دولار) ومدفوعات الخدمات (٣ مليار دولار) بينما زادت الحصيلة الجارية للنقد الأجنبي بمقدار ٤ مليار دولار فقط. وتبع ذلك، في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦، إنخفاضاً كبيراً في كل من حصيلة الصادرات (وخصوصاً البترول والمنتجات البترولية وبعض الخدمات) والتحويلات الخاصة بدون مقابل، مما أدى إلى تشديد القيود على الواردات وانخفاض قيمتها (وخصوصاً الواردات السلعية). وكانت نتيجة هذه التطورات أنه انخفض عجز الحساب الجاري إلى ١٩ مليار دولار في عام ١٩٨٦.

ساهمت التدفقات الرأسمالية بشكل كبير في تمويل عجز الحساب الجاري، وكما سبق ذكره فقد زاد الاستثمار المباشر بالتدريج حتى بلغ حوالي ١٢ مليار دولار في عام ١٩٨٦، بينما انخفضت السحوبات على القروض (وخصوصاً من قبل القطاع الرسمي) وارتفعت معدلات السداد. كذلك لعب التمويل الاستثنائي دوراً متزايداً في تمويل عجز الحساب الجاري حيث ارتفع من ٧٤ مليون دولار في عام ١٩٨٣ إلى ٢٧٠ مليون دولار

١ إن الانخفاض الواضح في التحويلات النقدية من خلال النظام المصرفي يمكن أن يعزى أساساً إلى الفارق المتزايد بين سعر «الصرف الذاتي» وسعر البنوك التجارية، الذي أدى إلى تحويل هذه المعاملات إلى سوق «الصرف الذاتي».

الجدول رقم ٤ - مصر: ميزان المدفوعات، ١٩٨٠ - ١٩٨٦  
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
ميزان الحساب الجاري	٤٣٨-	٢١٣٦-	١٨٥٣-	٤١١-	٢٨٧٠	٢٢٥٥-	١٨٧٠-
الميزان التجاري	٢٤٦٠-	٢٤١٤-	٢٧١٥-	٢٨٢٢-	٢٢٨٢	٢٢٨٣	٢٢٢٢
المصادر (قوب)	٣٥٤	٣٤٩٩	٤٠١٨	٣٦٩٣	٣٦٨٧	٣٦٨٣	٣٦٢٢
البيزول والسلع البترولية	٢٥١٢	٢٨١٧	٢٨٨٣	٢٤٦٥	٢٤٩٣	٢٦٣٢	٢٦٧٥
اللقن الخام	٣٣٠	٣١٣	٢٤٠	٣٥٦	٣٦٣	٣٨١	٣٣٢
منتجات أخرى	١٠١٢	٨٦٩	٧٨٥	٨٧٢	٩٠٩	٨١٣	٩٠٥
الواردات (قوب)	٦٨١٤-	٧٦١٨-	٧٧٣٣-	٧٥١٥-	٦٠٥٠	٧٣٣٧-	٦٣٤٦
سلع أخرى وخدمات والدخل (صاف)	٣٦٩-	٤٤٧-	٦١٨-	٣٧٧-	٦٧٢	٧٥٩-	٥٧٧-
المحصلات	٢٦٦٢	٢٤٣٨	٣٢٠٢	٣٥٧٠	٣٥١٢	٣٣٣٢	٣٢٧٢
دخل الاستثمار	٣٧٠	٤٠١	٤٠٢	٤٣٧	٥٢٢	٧١٨	٦٠٣
رسوم قناة السويس	٦٦٣	٨٨٨	٩٤٠	٩٧٠	٩٥١	٩٣٥	٧٩٠
خدمات الركاب وأوجه النقل الأخرى	٥٩١	٦٩٩	٨٠٥	٨٥٧	٥٣٥	٥٨٧	٨٨٧
المسافر	٥٩٣	٤١٨	٢٤٦	٢٨٥	٣٧٨	٣١٧	٢٧٠
جوانب أخرى	٥٤٥	٥٣٢	٧٠٩	١٠٢١	٨٦٦	١٠٢	١٥٣
المدفوعات	٢٤٣١-	٣٢٨٥-	٣٨٢٠-	٣٤٤٧-	٤١٨٨	٤٠٠٣	٤١٣٤
المسحون	٧٥٧-	٨٠٠-	٨٥٩-	٨٣٥-	١٠٧٨	٩٢٧-	٧٣٨-
دخل الاستثمار	٥٨٨-	٨٨٧-	١٠٩٢-	١٠٧٨-	١٠٩٣	١٠٢١	١١٢٧
خدمات الركاب وأوجه النقل الأخرى	٣٦٣-	٢٢٤-	٢١٧-	٣١٦-	٣١٦	٢٥٠-	٢٥١-

الجدول رقم ٤ - مصر: ميزان المدفوعات، ١٩٨٠ - ١٩٨٦ (تتمة)  
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
السفر	١٦٨-	١٧٤-	١٧٩-	١٥١-	١٤٦-	١٠٦-	٥٢-
جوانب أخرى	١ ١٥٥-	١ ٢٠٥-	١ ٤٢٣-	١ ٤٦٦-	١ ٦٠٦-	١ ٨٠٧-	١ ٨٨١-
التحويلات الخاصة بدون مقابل	٢ ٧٩١	٢ ٢٣٠	٢ ٤٨١	٣ ٦٨٨	٣ ٩٨١	٣ ٢١٦	٢ ٥١٥
التحويلات الرسمية بدون مقابل لم تدرج في مكان آخر	-	-	-	-	-	-	-
ميزان الحساب الراسمالي	١٠١٣	٢٠٦٦	١ ٤٧٣	٣٧٨	١ ٧٠٠	١ ٣٥٠	١ ٨٩٤
الاستثمار المباشر	٥٤١	٧٤٧	٢٨٥	٤٧١	٧١٣	١ ١٧٥	١ ٣١١
إستثمار الحافطة	٥	٧	-	٦	١	٢٠	-
قروض طويلة الأجل	٦٩٦	٤٣١	٦٩٢	١٨٢-	٤٥٦	٢٧٤	٥٧-
القطاعات الرسمية							
السحوبات	١٠٧٦	١٠١٤	١ ١٥٠	٧٨٨	٨٤٩	٧٢٥	٦٣٨
التسديتات	٢٩٧-	٤٨٧-	٣٦٣-	٢٩٧-	٣٩٩-	٦٨٥-	٥٩٠-
القطاعات الأخرى							
السحوبات	٧٨٦	٨٠٠	٩٧٣	٧١٠	٩٢٧	١ ١١١	٧٩٠
التسديتات	٨٦٩-	٨٩٦-	١٠٦٨-	١ ٢٨٣-	٩٢١-	٨٧٧-	٨٩٥-
رأس مال آخر طويل الأجل	٢٩١-	٨٤٤	٤١٣	٣٦١	٧١	٢١٦	٥٧٢
رأس مال آخر قصير الأجل	٦١	٣٦	٨٣	٣٧٧-	٤٥٩	٣٢٥-	١٦٨

٩٦-	٦١٤	١١٥	٢١٣	١٣٣	١٢٤	٢٥	صافي السهو والخطأ
٢٤٩-	٥٦-	٢٤	٧٧-	١٩١-	٤٢--	٣٦-	النود المقبلة
--	--	--	--	--	٢٠	٣١	تخصيصات حقوق السحب الخاصة
٢٤٩-	٥٦-	٢٤	٧٧-	١٩١-	٤٥--	٦٧-	تغيرات التقييم في الاحتياطيات
٣٢٢-	٢٨٧-	٢٤٢-	٥	٤٣٦-	٣٦٨-	٥٧٢	الميزان الكلي باستثناء التمويل الاستثنائي
٣٧٠	٢٥٠	٢١١	٧٤	٤٦٠	١١٦	٨٩	التمويل الاستثنائي <sup>١</sup>
٤٨	٦٣	٣٢-	٧٩	٢٤	٢٥٢-	١١٢	الميزان الكلي

المصدر: IMF, *Balance of Payments Statistics Yearbook*, 1985; and *International Financial Statistics Yearbook*, 1987

١ إحصاءات ميزان المدفوعات مستمدة من سجلات رقابة النقد. وهي لا تشمل المعاملات المتعلقة بالمساعدات العسكرية.

٢ يشمل التمويل الاستثنائي منح حكومية أو منح حصل الدعم وقروض صندوق الاستثمار، وقروض إلى الحكومة، والبيك المركزي وليداعام رسمية لدى البيك

المركزي.

في عام ١٩٨٦. وسجل الميزان الكلي فوائض متواضعة في كل عام منذ عام ١٩٨٢ فيما عدا عام ١٩٨٤ حيث سجل في هذه السنة عجزاً طفيفاً.

### القسم الثاني: منهجية للتنبؤ بميزان المدفوعات<sup>١</sup>

يمكن أن يبدأ التنبؤ بميزان المدفوعات بالنسبة لأي برنامج مالي من العلاقة التعريفية بين التغيرات في صافي الأصول الخارجية ( $NFA$ ) والبند الأخرى في ميزان المدفوعات:

$$\Delta NFA_t = X_t - M_t + SERV_t - SERVP_t + UT_t + CM_t + ERR_t \quad (١)$$

حيث:

التغير في صافي الأصول الخارجية	=	$\Delta NFA$
حصيلة الصادرات السلعية	=	$X$
مدفوعات الواردات السلعية	=	$M$
حصيلة الخدمات	=	$SERV$
مدفوعات الخدمات	=	$SERVP$
صافي التحويلات بدون مقابل	=	$UT$
صافي التدفقات الرأسمالية الى البلاد	=	$CM$
صافي السهو والخطأ	=	$ERR$
تشير الى السنة الجارية	=	$t$

وتعتمد التعاريف المتبناة وكذلك مستوى التجميع لكل متغير على توفر البيانات وعلى متطلبات تحديد العلاقات السلوكية. وقد يحتاج الأمر بالنسبة للصادرات والواردات الى تحديد مستقل لسعر وحجم الوحدة. ومع أن العملة المستخدمة للحصول على التنبؤات المبدئية قد تختلف، فلا بد وأن يكون أحد الأهداف النهائية هو التوصل الى تقدير لصافي الأصول الخارجية بالعملة المحلية لادراجه بالمسح النقدي.

<sup>١</sup> يرد عرض المشكلات الفنية المتضمنة في التنبؤ بميزان المدفوعات في Edward E. Leamer and R. M. Stern, *Quantitative International Economics*, (Aldine, Chicago, 1970) and George McKenzie, "Imports and Exports," in David F. Heathfield (editor), *Topics in Applied Macroeconomics*, (Macmillan, London, 1976), pp. 144 - 63.

انظر أيضاً Morris Goldstein and Mohsin S. Khan, "Income and Price Effects in Foreign Trade," IMF, DM/82/61, September 20, 1982.

## ١ - الواردات

تقوم المعادلة التقليدية للتنبؤ بحجم الواردات على الافتراض بأن الطلب الحقيقي على الواردات يعتمد على الدخل (أو الناتج) المحلي الحقيقي وعلى نسبة أسعار الواردات الى الأسعار المحلية كمؤشر للاحتلال الممكن بين السلع المحلية والمستوردة. وفي أبسط صورها تأخذ هذه المعادلة الصيغة:

$$\left( \frac{M}{PM} \right)_t = a_0 + a_1 GDPR_t - a_2 \left( \frac{PM}{PD} \right)_t \quad (٢)$$

حيث  $M$  = قيمة الواردات  
 $PM$  = قيمة وحدة الواردات  
 $G DPR$  = إجمالي الناتج المحلي الحقيقي  
 $PD$  = مستوى الأسعار المحلية

ينطوي تقدير المعادلة بهذه الصيغة على افتراضات هامة وعديدة. أولاً، لكي تنتبأ بالواردات باستخدام معادلة الطلب فقط، من الضروري أن نستخدم ما يسمى بفرضية البلد الصغير، ومؤها أن حجم الواردات المحلية ليس له تأثير فعلي على أسعار الواردات، حتى أن سعر الواردات يمكن أن يعامل بصورة صحيحة على أنه متغير خارجي. وبالحد الذي لا يكون لهذه الفرضية ما يبررها، يجب الاهتمام كذلك بتقدير معادلة لعرض الواردات<sup>١</sup> ومن النتائج الحتمية لافتراضية البلد الصغير هي أن أسعار الواردات يجب تقديرها من خلال تحليل للأسواق العالمية والتطورات لدى شركاء تجاريين معينين.

ثانياً، إن صياغة المعادلة (٢) تفترض أيضاً بأن الواردات الحقيقية تتعدل طبقاً للمستوى المرغوب في نطاق فترة المشاهدة. ومع ذلك فقد لا يحدث التعديل الكامل في خلال فترة واحدة نتيجة التكاليف المتضمنة في تغيير مستوى الواردات في الأجل القصير أو بسبب القيود التي تفرضها الترتيبات التعاقدية. وقد يكون من الملائم حينئذ صياغة معادلة تتضمن تعديلاً جزئياً كما في المعادلات (٣) و (٤) أدناه:

$$\left( \frac{M}{PM} \right)_t - \left( \frac{M}{PM} \right)_{t-1} = \delta \left[ \left( \frac{M}{PM} \right)_t^* - \left( \frac{M}{PM} \right)_{t-1} \right] \quad (٣)$$

$$\left( \frac{M}{PM} \right)_t^* = b_0 + b_1 GDPR_t - b_2 \left( \frac{PM}{PD} \right)_t \quad (٤)$$

حيث  $(M/PM)_t^*$  تمثل الحجم المرغوب من الواردات، و  $0 < \delta < 1$

١ أنظر Mohsin S. Khan, "Import and Export Demand in Developing Countries," IMF, *Staff Papers*, Vol. 21 (November 1974), pp. 678-93.

وبإعادة ترتيب المعادلة بعد التعويض من المعادلة (٤) في المعادلة (٣) نحصل على التالي:

$$\left( \frac{M}{PM} \right)_t = \delta b_0 + \delta b_1 \text{ GDP}_t - \delta b_2 \left( \frac{PM}{PD} \right)_t + (1 - \delta) \left( \frac{M}{PM} \right)_{t-1} \quad (٥)$$

حيث يمثل المعاملان  $\delta b_1$  و  $\delta b_2$  أثر الدخل الحقيقي والأسعار النسبية في المرحلة الأولى على التوالي<sup>١</sup>.

ولكن حتى في صورتها الحركية، فإن الصيغة التقليدية لمعادلة الواردات قد لا تقدم تفسيراً كافياً للتغيرات الملحوظة في الواردات وبخاصة عندما يستحيل تحقيق الطلب المرغوب على الواردات عند المستويات المناسبة من الدخل الحقيقي والأسعار النسبية. وقد تكون هذه هي الحال في البلدان النامية حيث تفرض القيود الكمية على الواردات وعلى الائتمان المحلي نتيجة لعدم توفر النقد الأجنبي<sup>٢</sup>. وفي ظل هذه الظروف يكون من الملائم افتراض أن هناك طلب على الواردات غير متحقق عند مستويات الأسعار والدخول الجارية، وأن القيود الفعلية على الواردات هي مدى توفر النقد الأجنبي والائتمان المحلي. وفي هذه الحالة قد تكون معادلة الواردات التالية أكثر ملاءمة:

$$\left( \frac{M}{PM} \right)_t = a_0 + a_1 \left( \frac{\Delta DC}{PM} \right)_t + a_2 \left( \frac{PX}{PM} \right)_t + a_3 \left( \frac{M}{PM} \right)_{t-1} \quad (٦)$$

حيث

$$DC = \text{الائتمان المحلي}$$

$$PX = \text{وحدة قيمة الصادرات}$$

تتضمن هذه المعادلة تأثيرات معدلات التبادل التجاري ( $PM/PX$ )، ويمكن النظر إليها على أنها صيغة مختصرة لمعادلة استيراد تشمل تأثيرات مدى توفر حصة النقد الأجنبي أو القوة الشرائية لحصيلة الصادرات مقابل الواردات. وفي هذه الصياغة، فإن قيمة وحدة الصادرات يفترض أن تمثل المصدر الرئيسي للتغيرات في حصة النقد الأجنبي.

١ يمثل المعاملان  $b_1$  و  $b_2$  التأثيرات على الأجل الطويل.

٢ أنظر William L. Hemphill, "The Effect of Foreign Exchange Receipts on Imports of Less Developed Countries," IMF, *Staff Papers*, Vol. 21 (November 1974), pp. 637-77, and Iqbal Mehdi Zaidi, "A Rationing Model of Imports and the Balance of Payments in Developing Countries: Theoretical Framework and an Application to the Philippines Economy" IMF, DM/84/62.



## ٢ - الصادرات

على جانب الصادرات تنطوي فرضية البلد الصغير على أن البلد غير هام في السوق العالمي بحيث أن التغييرات في ناتجه الموجه للتصدير لا يؤثر على الأسعار العالمية. ومعنى ذلك أن التنبؤات بحجم الصادرات قد تعتمد على تحليل لعملية العرض المحلي، وأن التوقعات الخاصة بأسعار الصادرات سوف تركز على التطورات في الأسواق العالمية<sup>١</sup>. ومع الاستثناء الممكن للقطن الطويل الثيلة، فإن فرضية البلد الصغير تبدو ملائمة للتطبيق على الصادرات السلعية لمصر<sup>٢</sup>.

يمكن تقسيم التنبؤ بعرض الصادرات الى شقين - تقدير الإنتاج المحلي المتوقع والنظر في العوامل المحددة لنسبة الصادرات الى الناتج. وفي أي برنامج مالي، يشمل التنبؤ على جانب العرض توقعات بشأن إنتاج السلع الرئيسية. ومع ذلك فإن هذه التوقعات ينبغي أن تأخذ في الحسبان إستجابة الإنتاج المحلي لأسعار الصادرات. وقد تحدث مثل هذه الاستجابة بالنسبة للزراعة على سبيل المثال من خلال الفلاحة المكثفة. ومع ذلك فإن السعر الذي يحدد حوافز الإنتاج هو سعر المنتج، الذي قد يختلف اختلافاً كبيراً عن سعر التصدير. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد نسبة الإنتاج التي يجري تصديرها تلك العلاقة بين أسعار الصادرات وأسعار المبيعات المحلية للسلع القابلة للتصدير. وإضافة الى ذلك، فإن تخصيص المبيعات بين الأسواق المحلية والخارجية قد يتأثر بالضرائب على الصادرات وبالهدومات وكذلك بالقيود التي تقف عقبة في محاولة التوصل الى الأسواق الخارجية.

وبصفة عامة، من المعقول أن نتوقع أن حدوث زيادة في الدخل العالمي الحقيقي، أو زيادة في الناتج المحلي تفوق مستوى الناتج المقدر على أساس الاتجاه العام طويل الأجل، من شأنه أن يؤدي الى زيادة الصادرات. وبالإضافة الى ذلك فإن الصادرات من شأنها أن تميل الى الزيادة عندما تكون أسعار الصادرات منخفضة بالنسبة لأسعار صادرات المنافسين، ولكنها تكون مرتفعة بالنسبة للأسعار المحلية.

١ يمكن الحصول على التنبؤات بأسعار الصادرات من الوكالات المتخصصة في السلع المعنية أو من منظمات دولية متنوعة. وللتعرف على المنهج المستند الى أسلوب السلسلة الزمنية، أنظر:

Ke-Young Chu, "Short-Run Forecasting of Commodity Prices: An Application of Autoregressive Moving Average Models," IMF, *Staff Papers*, Vol.25 (March 1978), pp. 90-111.

٢ تساهم مصر بحوالي ٤٥ بالمئة من حجم الصادرات العالمية للقطن الطويل الثيلة. ولهذا القطن قيمة كبيرة في تحويله الى خيوط قوية وغزل رفيع، ويتمتع بعلاوة في السعر. وخلال أواسط السبعينات، كانت أسعار الغزل الطويل الثيلة أكثر من ضعف تلك الخاصة بالمتوسط الثيلة. ولكن استجابات الإنتاج في البلدان الأخرى قللت من الفارق الى النصف في أوائل الثمانينات.

وهكذا، ففي الحالات التي قد يكون فيها من الملائم التنبؤ بالصادرات عن طريق استخدام معادلة، فقد يستخدم هذا النوع من الصياغة<sup>١</sup>:

$$\left( \frac{X}{PX} \right)_t = d_0 + d_1 GDPRW_t + d_2 \left( \frac{GDPRT}{GDPRT} \right)_t + d_3 \left( \frac{PXW}{PX} \right)_t + d_4 \left( \frac{PX}{PD} \right)_t \quad (V)$$

حيث:

$X$  = قيمة الصادرات

$PX$  = قيمة وحدة الصادرات

$GDPRW$  = إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي

$GDPRT$  = القيمة المقدرة لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي على أساس الاتجاه العام طويل الأجل.

$PXW$  = مؤشر أسعار الصادرات العالمية

ولمراعاة احتمالات التعديل التدريجي للصادرات الحقيقية إستجابة للتغيرات

في الناتج ومتغيرات الأسعار النسبية يمكن لنا أن ندخل متغيراً تابعاً متأخراً كالتالي:

$$\left( \frac{X}{PX} \right)_t = d_0 + d_1 GDPRW_t + d_2 \left( \frac{GDPRT}{GDPRT} \right)_t + d_3 \left( \frac{PXW}{PX} \right)_t + d_4 \left( \frac{PX}{PD} \right)_t + d_5 \left( \frac{X}{PX} \right)_{t-1} \quad (A)$$

## ٢ - الخدمات

رأينا في الحلقة الدراسية التطبيقية بشأن إحصاءات ميزان المدفوعات أن العناصر الرئيسية لحساب الخدمات هي الشحن، وخدمات النقل الأخرى، والسفر، ودخل الاستثمار، وسلع وخدمات أخرى. وتفسر متحصلات ومدفوعات الشحن عادة

<sup>١</sup> انظر Khan, *op. cit.*, pp. 683-4. ولإجراء تحليل على الأجل القصير، يفضل أن يرجح مؤشر الطلب العالمي طبقاً لأنصبة السوق. وفي بعض الحالات، فإن الانتاج الصناعي قد يكون متغيراً أكثر ملاءمة من الدخل. كذلك ينبغي إيلاء الاهتمام بالوضع الدوري للاقتصاد المحلي والأسواق المتوقعة. ويمكن الحصول على التنبؤات للتطورات على الأجل القصير من البلدان الصناعية من مطبوعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مثل *Economic Outlook*، ومطبوعات صندوق النقد الدولي مثل *World Economic Outlook*، ومطبوعات المملكة المتحدة للمعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية مثل *National Institute Economic Review*.

بالتحركات في صادرات وواردات السلع على التوالي<sup>١</sup>، ولعله من المفيد تقسيم أوجه النقل الأخرى إلى خدمات ركاب وخدمات موانئ<sup>٢</sup>، تشمل الخدمات الأولى النقل الدولي للركاب المتعلق بالسفر، ويحتمل أن يتأثر بعوامل مثل عدد المسافرين، والموقف التنافسي للحاملات المحلية وتكلفة الوقود. وتتأثر متحصلات ومدفوعات خدمات الموانئ بدرجة كبيرة بالواردات والصادرات للسلع والخدمات.

قد تتأثر متحصلات ومدفوعات السفر بمتغيرات تتعلق بالقدرة التنافسية، وبالدخول المحلية والأجنبية وبالأسعار النسبية<sup>٣</sup>، وعلى سبيل المثال، قد تتأثر المتحصلات بالدخول في البلدان التي يأتي منها المسافرون وكذلك بالدورة الاقتصادية في تلك البلدان. وفي الواقع، فإن تحليل تأثيرات القدرة التنافسية للأسعار أمراً معقداً، ينطوي على مقارنات للتحركات في الأسعار وأسعار الصرف للبلد المعني وكذلك البلدان المنافسة. كذلك فإنه يمكن لتكاليف النقل الدولية أن تكون عاملاً هاماً مؤثراً في حصيلة السياحة. وعلى الأجل القصير، قد ينخفض عدد السياح بسبب عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وقد يكون للتحسينات في الخدمات السياحية مثل الفنادق تأثيرات هامة على حصيلة السفر على الأجل الأطول.

يمكن التمييز بين دخل الاستثمار الناشء عن استثمار مباشر واستثمار غير مباشر. وقد تختلف عوائد الاستثمار المباشر اختلافاً كبيراً تبعاً لمستوى النشاط الاقتصادي في البلد أو في قطاعات محددة يتركز فيها هذا الاستثمار. وهناك تمييز في ميزان المدفوعات بين العوائد المعاد استثمارها وتلك الموزعة. والتقليد المتبع هو معاملة الأرباح المستبقاة كما لو أنها كانت معادة الاستثمار<sup>٤</sup>، وعلى ذلك فإن حصيلة الأرباح المستبقاة تؤدي إلى قيد موازن تلقائي في حساب رأس المال. وتختلف نسبة الأرباح الموزعة تبعاً للربحية المقارنة للاستثمار محلياً أو في الخارج (أي في البلد المضيف)، وتوقعات سعر الصرف، والأدوات الضريبية والعوامل الأخرى المؤثرة على إعادة تحويل الأرباح. وبالنسبة لدخول الاستثمار الأخرى، فإن مدفوعات الفائدة ومتحصلاتها تعكس مقدار وتكلفة الاقتراض والاقتراض الخارجي الذي تم في الماضي. وإيجازاً للقول، فعلى المستوى الكلي، يتأثر حساب الخدمات على الأقل بالتغيرات في قيمة الصادرات والواردات (التي تؤثر أساساً في خدمات الشحن

١ لا تسجل حصيلة مصر لخدمات الشحن بصورة منفصلة في ميزان المدفوعات، فهي متضمنة في الصادرات، ورسوم قناة السويس، أو أوجه النقل الأخرى.

٢ حتى ١٩٧٦، أدرجت المبالغ الملائمة لحصيلة خدمات الركاب تحت بند حصيلة خدمات أخرى في ميزان مدفوعات مصر.

٣ قد يكون المسافرون من رجال الأعمال، والطلاب والسياح. ويفترض أن يمثل السياح الفئة الرئيسية.

٤ أنظر الحلقة الدراسية التطبيقية بشأن إحصاءات ميزان المدفوعات.

والموانئ) وبالذخول المحلية والعالمية (التي تؤثر أساساً في مدفوعات ومتحصلات السفر، على التوالي). وعلى ذلك فقد يكون من الملائم تقدير المعادلتين التاليتين:

$$SERVP_t = e_0 + e_1 M_t + e_2 GDP_t + e_3 SERVP_{t-1} \quad (9)$$

$$SERVR_t = g_0 + g_1 X_t + g_2 GDPW_t + g_3 SERVR_{t-1} \quad (10)$$

حيث

$SERVP$	=	إجمالي المدفوعات للسلع الأخرى والخدمات والدخل.
$SERVR$	=	إجمالي المتحصلات من السلع الأخرى والخدمات والدخل.
$GDP$	=	إجمالي الناتج المحلي.
$GDPW$	=	إجمالي الناتج المحلي العالمي.

#### ٤ - بنود أخرى

يتطلب التنبؤ بالتحويلات بدون مقابل والتدفقات الرأسمالية في العادة أساليب متعددة، وفي أحيان كثيرة يكون المجال للتحليل الاقتصادي القياسي محدوداً. ومع ذلك فإنه يمكن الإشارة لنوع العوامل التي تؤثر على المجملات الرئيسية خارج حسابات الخدمات والتجارة.

تشكل تحويلات العمال في العادة عنصراً رئيسياً من عناصر التحويلات الخاصة بدون مقابل<sup>١</sup> ويمكن التمييز بين إجمالي متحصلات العمال في البلد المضيف والمقدار الذي يجري تحويله إلى الوطن. وقد يختلف إجمالي المتحصلات تبعاً للوضع الدوري في البلد المضيف. وقد تتأثر التحويلات بالحوافز المعطاة بالوطن الأم<sup>٢</sup>. وينبغي أن تستخدم تنبؤات ميزان المدفوعات للتحويلات الرسمية بدون مقابل تقديرات الميزانية

١ من المفيد من وجهة النظر التحليلية تجميع دخل العمل وتحويلات العمال. وفي حسابات ميزان المدفوعات، فإن التحويلات من الأفراد العاملين في الخارج لأقل من سنة واحدة ينبغي أن تضمن في دخل العمل تحت بند: سلع وخدمات أخرى. ومع ذلك فعندما تزيد الفترة عن عام واحد، فإنها تصنف كتحويلات للعمال تحت بند تحويلات خاصة بدون مقابل.

٢ إسترعى الكاتب A.G. Chandavarkar هذه الحوافز في مقاله بعنوان "Use of Migrants' Remittances in Labor Exporting Countries," *Finance and Development*, June 1980.

للمنح الأجنبية، وأن تكون متسقة معها.<sup>١</sup>

في الحلقة الدراسية التطبيقية بشأن الاطار المحاسبي لميزان المدفوعات، قسمت التدفقات الرأسمالية على حسب نوع رأس المال (إستثمار مباشر، وإستثمار الحافظة، وقروض، الخ)، وعلى حسب طول أجل الاستحقاق (طويل وقصير الأجل)، وعلى حسب القطاعات (عام وخاص). ويمكن الحصول على المعلومات بشأن التدفقات الرأسمالية الرسمية من خطط التنمية ومن الميزانية. وبالنسبة لبعض البلدان فإن التدفقات الرأسمالية الخاصة يمكن أيضاً أن تعكس قرارات السياسة العامة. وبصفة خاصة فقد يؤدي نظام الرقابة على النقد الى الحد من قدرة القطاع الخاص على الاقتراض من الخارج أو الاقتراض للخارج.<sup>٢</sup>

وفي الحالات التي تستجيب فيها التدفقات الرأسمالية لقوى السوق، تصبح فوارق أسعار الفائدة ذات أهمية، وتميل الأرصة الى التحرك من أسواق أسعار الفائدة الأقل الى تلك ذات الأسعار الأعلى. ومع ذلك، فإنه ينبغي النظر الى تأثيرات فوارق أسعار الفائدة في سياق التوقعات بشأن سعر الصرف. وعلى سبيل المثال فقد تقابل مزايا أسعار الفائدة الأعلى وجود توقع بانخفاض في سعر الصرف. وبصورة أكثر عمومية، فإن الموقف السياسي والاجتماعي في البلاد يحتمل أن يكون عاملاً هاماً مؤثراً في تقدير المخاطرة المتضمنة في التدفقات الرأسمالية الطويلة الأجل. وكثيراً ما يتأثر الإستثمار المباشر بالأحكام الضريبية والحوافز الأخرى. وقد ترتبط التدفقات التجارية بإمكانية توفير الائتمان محلياً، والذي يتأثر بالسياسة النقدية في البلد المعني.

### القسم الثالث: المبادئ التوجيهية للتنبؤ بتطورات ميزان المدفوعات في مصر

يقدم هذا القسم بعض التقديرات التجريبية لبعض المعادلات المتعلقة بميزان مدفوعات مصر على أساس ما ناقشناه في القسم الثاني باستخدام البيانات السنوية

١ لا تتم معالجة بيانات المنح الرسمية العينية الى مصر من خلال النظام المصرفي، ومثل هذه المنح لا تدرج في ميزان المدفوعات. ومع ذلك، فإن هذا لا يؤثر في المستوى المقدر لعجز الحساب الجاري نظراً لأن البند المقابل للاستيراد لهذه المنح يستبعد أيضاً من ميزان المدفوعات.

٢ ليست هناك في الواقع قيود في مصر على المدفوعات الجارية والتحويلات الرأسمالية من خلال السوق الحر. ويسمح للمواطنين المصريين بالاحتفاظ بمتحصلاتهم في صورة نقد أجنبي في حسابات حرة وقد يستخدمون هذا النقد الأجنبي بحرية للقيام بمدفوعات في الخارج أو بيعها الى مقيمين آخرين لاستخدامها لنفس الغرض.

من ١٩٧٠ الى ١٩٨٦. وإضافة الى ذلك، يقدم هذا القسم بعض المؤشرات عن التطورات الأخيرة وكذلك معلومات عامة أساسية أخرى. والهدف هو التمهيد لمناقشة التمارين والمسائل في القسم الرابع.

## ١ - الواردات

ارتبطت الواردات في مصر ارتباطاً ضعيفاً بالدخل المحلي والأسعار النسبية، وبخاصة في فترات النقص الشديد في النقد الأجنبي التي أدت في معظم الأحيان الى تضيق الائتمان المحلي ومتطلبات أذونات الترخيص<sup>٢</sup> وتخفيض حصص واردات القطاع العام بموجب ميزانية النقد الأجنبي. وهذا يفسر السبب في أن معادلة الواردات التقليدية (٥) قد تؤدي الى معاملات غير معنوية إحصائياً<sup>٣</sup> أو أن لها علامات غير صحيحة، كما هو مبين على سبيل المثال في المعادلات التالية:<sup>٤</sup>

$$\left( \frac{M}{PM} \right)_t = 786.7 + 0.1604 \text{ GDP}_t + 2,723 \left( \frac{PM}{E.PGDP} \right)_t \quad (11)$$

(0.69) (1.06) (1.24)

$$+ 0.3768 \left( \frac{M}{PM} \right)_{t-1}$$

(0.99)

$$\bar{R}^2 = 0.7302 \quad DW = 1.555 \quad \text{الفترة } 1970 - 1986$$

حيث E هي سعر الصرف المعبر عنه بالدولار الأمريكي بالنسبة للجنيه المصري و PGDP هو مخفض إجمالي الناتج المحلي. وعلى العكس من ذلك، فقد أدت المعادلة (٦) الى نتائج معقولة:

$$\left( \frac{M}{PM} \right)_t = -5,557 + 7,246 \left( \frac{PX}{PM} \right)_t + 0.1970 \left( \frac{E.\Delta DCE}{PM} \right)_t \quad (12)$$

(3.10) (4.54) (2.32)

$$+ 0.6142 \left( \frac{M}{PM} \right)_{t-1}$$

(4.48)

$$\bar{R}^2 = 0.8810 \quad D.W. = 2.656 \quad \text{الفترة } 1970 - 1986$$

١ يجب توخي الحرص عند تفسير معادلات الانحدار نظراً لعدد المشاهدات المحدودة وتعقيد العوامل المؤثرة في العناصر المختلفة لميزان المدفوعات.

٢ شملت متطلبات الترخيص هذه في العادة سلعاً متعددة يستوردها القطاع الخاص، بما في ذلك المواد الغذائية، وسلعاً تنافس الانتاج المحلي، وسلعاً غير مرغوبة اجتماعياً، وبعض السلع الكمالية.

٣ إحصاءات E موجودة بين الأقواس وتحت المعاملات المقدره في كل معادلة.

٤ يقدم الملحق الثاني تعاريف لجميع المتغيرات المستخدمة في معادلات الانحدار.

وفي المعادلة (١٢) تمثل  $\Delta DCE$  التغير في إجمالي الإئتمان المحلي بالجنيه المصري. وتشير المعادلة الى أن أثر كل من الإئتمان المحلي ومعدل التبادل التجاري والواردات الحقيقية في العام السابق خلال فترة التقدير يبدو معنوياً من الناحية الاحصائية. كذلك تم تقدير العديد من المعادلات للواردات الاسمية بالدولارات الامريكية. وقد وجد أفضل تحديد في الصيغة التالية:

$$M_t = 554.6 + 0.3869 F_t + 0.5713 (F_{t-1} - F_{t-2}) \quad (12)$$

(2.43)      (2.81)      (3.18)

$$+ 0.3907 M_{t-1} \quad (2.22)$$

$$\bar{R}^2 = 0.9711 \quad D.W. = 2.071 \quad \text{الفترة } 1970 - 1986$$

وفي هذه المعادلة فإن التغير في الواردات الاسمية بالدولارات الامريكية يتأثر أساساً بمستوى حصيللة الإيرادات الجارية في العام الحالي (F)، والتغير في المتحصلات الجارية في العام السابق. وميزة هذه المعادلة هي أنها يمكن أن تقدم توقعات بشأن الواردات بدلالة حصيللة النقد الاجنبي المتوقع خلال فترة التنبؤ. وتظهر جميع معاملات المتغيرات في المعادلة (١٢) معقولة ومعنوية ويزيد معامل التحديد المعدل عن ٠.٩٧.

## ٢ - الصادرات

كما ذكرنا سابقاً تمثل الصادرات النفطية جزءاً هاماً من مجموع صادرات مصر. ويمكن التنبؤ بالصادرات النفطية استناداً للتوقعات بخصوص الأسعار العالمية وحجم الصادرات. وبالنسبة للصادرات غير النفطية يمكن صياغة معادلة للتنبؤ بها على ضوء متغيرات تفسيرية مشابهة لتلك المبينة في المعادلة ٧ أعلاه، إلا أنه لا يتوفر بيانات تفصيلية عن أسعار صادرات السلع غير النفطية. ولذلك تم التركيز في هذه الحلقة الدراسية على التنبؤ بالصادرات ككل.

يمكن الاستناد في التنبؤ بعرض صادرات مصر الى الانتاج المحلي المتوقع وبالنسبة المحتملة للصادرات الى الناتج، وتتأثر نسبة الصادرات الى الناتج بالسياسات المالية والسياسات التسعيرية. وفي أوائل الثمانينات، أدت السياسات المالية التوسعية في مصر التي واكبتها أسعار محلية مدعومة الى الحد من نمو الصادرات، والى تحويل جزء كبير من السلع القابلة للتصدير الى السوق المحلي. وبصفة خاصة، فقد نمت

صادرات البترول في السنوات الأخيرة بمعدل أبطأ من معدل نمو الانتاج<sup>١</sup>. وبسبب المستوى المنخفض للاسعار المحلية، فقد فاق الاستهلاك المحلي لمنتجات البترول نصف اجمالي العرض المحلي لهذه المنتجات (بما في ذلك الواردات).

وفي الزراعة، فان حوافز الانتاج قد تأثرت تأثراً كبيراً بسياسة الحكومة المتعلقة بالتوريد والتسعير. وحتى عام ١٩٨٦، خضع العديد من المحاصيل الى نظام التوريد الحكومي، وهي أساساً القطن وقصب السكر والقمح والارز والفول، وكذلك العدس والسمسم الموجه للاستهلاك المحلي، وأيضاً البصل والثوم والفول السوداني الموجه للتصدير. وتحتّم بيع كل محصول القطن ومحصول قصب السكر الى الحكومة من خلال الجمعيات التعاونية المحلية، وتحدّد توريد المحاصيل الأخرى عن طريق الحصص التي اختلفت بحسب الاقليم وبمرور الوقت. وفي السنوات الأخيرة التي سبقت عام ١٩٨٦، فان نصيب التوريد الفعلي بالنسبة لاجمالي الانتاج بلغ في المتوسط ٨٠ بالمئة بالنسبة للبصل و ٥٠ بالمئة بالنسبة للارز والسمسم، و ٤٦ بالمئة للفول، و ٢٤ بالمئة للعدس، و ١٧ بالمئة للقمح. أما التعديلات بالنسبة لاسعار التوريد فقد كانت بصفة عامة متباعدة زمنياً وضئيلة بحيث لا تعوض عن الزيادة في تكاليف الانتاج. وكنتيجة لذلك فقد كان صافي العائدات على المحاصيل بموجب نظام التوريد الرسمي متدنياً، مما أدى الى التحول في أنماط الانتاج بعيداً عن المحاصيل التي تتمتع مصر بميزة تنافسية فيها، وبخاصة القطن، في اتجاه محاصيل ذات عائد اقتصادي منخفض أو حتى سالب، وبخاصة محاصيل العلف لانتاج اللحوم. كذلك فقد تأثر انتاج القمح بصورة غير مباشرة من خلال الاسعار المنخفضة في السوق الحر نتيجة للمبيعات المدعومة من الدقيق المستورد.

ومع أن الفلاحين يستفيدون من عدد من الدعومات المباشرة وغير المباشرة (الأسمدة، والمبيدات الحشرية، والبذور، والآلات، والوقود) وكذلك ائتمانات بأسعار فائدة منخفضة، فان صافي الضريبة على الانتاج الزراعي ظل كبيراً نتيجة لنظام التسعير الرسمي. وبالتالي، فخلال العقد الماضي، أدى الناتج الزراعي البطيء الذي صحبته زيادة سريعة في الطلب المحلي الى تضائل الفائض القابل للتصدير من

١ يمثل الفارق بين إنتاج البترول وصادراته أساساً نصيب الشركات المشاركة والاستهلاك المحلي. وبموجب اتفاقات المشاركة في الانتاج، بلغ متوسط نصيب هذه الشركات حوالي ٢٠ بالمئة. وتكاد جميع أنشطة استكشاف البترول ونتاجه في مصر تتم عن طريق شركات النفط الاجنبية التي تدفع تكاليف الكشف وما يرتبط به من تنمية وتقوم باستردادها، بدون فوائد، خلال فترة محددة. وبمجرد أن يبدأ الانتاج، فان هذه التكاليف وكذلك تكاليف التشغيل الجارية يتم استردادها من جانب الشركات الاجنبية في صورة كميات من البترول.



محاصيل التصدير التقليدية مثل القطن والارز، والى زيادة استيراد المحاصيل المنافسة مثل القمح.

تم تقدير معادلات كلية للصادرات تماثل الصياغة الواردة في المعادلة (٨) أعلاه<sup>١</sup>، وتدل المعادلة (١٤) على صحة الافتراض بأن الصادرات الحقيقية ( $X/PX$ ) هي دالة لانحراف إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ( $GDP$ ) عن قيمة الناتج المقدرة على أساس الاتجاه العام طويل الأجل ( $GDPRT$ )، وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي للعالم ( $GDPRW$ )، إلا أن ربحية الصادرات، مقاسة بنسبة أسعار الصادرات ( $PX$ ) الى مؤشر سعر الجملة ( $E.WPI$ )، لا تبدو معنوية إحصائياً.

$$\left( \frac{X}{PX} \right)_t = -5,809 + 5,957 \left( \frac{GDP}{GDPRT} \right)_t + 307.5 \left( \frac{PX}{E.WPI} \right)_{t-1} \quad (14)$$

(3.90)      (4.21)      (0.53)

$$+ 33.80 GDPRW_t$$

(5.07)

$\bar{R}^2 = 0.7862$        $D.W. = 1.739$       الفترة ١٩٨٦ – ١٩٧٠

$$X_t = -601.9 + 4573 \left( \frac{PX}{E.WPI} \right)_{t-1} + 11.33 GDPW_t \quad (15)$$

(2.15)      (6.63)      (6.48)

$\bar{R}^2 = 0.9063$        $D.W. = 1.817$       الفترة ١٩٨٦ – ١٩٧٠

وتدل المعادلة (١٥) على أن الصادرات الاسمية ( $X$ ) هي دالة في ربحية الصادرات وإجمالي الناتج المحلي الاسمي للعالم. ومن الجدير بالذكر أن إضافة انحراف الناتج المحلي الحقيقي عن الاتجاه العام للمعادلة رقم (١٥) لم يحسن من نتائج المعادلة. وقد يتطلب الأمر استخدام عنصر الاجتهاد لتعديل التوقعات التي يمكن عملها على أساس هذه المعادلات، وفي هذا الخصوص، فإنه من المفيد معرفة الانتاج المخطط والأسعار المتوقعة لبنود الصادرات الرئيسية (مثل البترول والقطن) من أجل القيام بالتنبؤ بالصادرات (الجدول رقم ٥).

<sup>١</sup> ومع ذلك فقد تبين أن تأثير القدرة التنافسية لأسعار الصادرات، مقاسة بنسبة قيمة وحدة الصادرات العالمية الى قيمة وحدة صادرات مصر، كان غير ذي مغزى، وعلى ذلك فقد حذف المتغير من المعادلة.

الجدول رقم ٥ - مصر: المؤشرات السعرية، ١٩٨٣ - ١٩٨٧  
(النسبة المئوية للتغيير عن الفترة السابقة)

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	
					أسعار الجملة للسلع الأولية <sup>١</sup> المتبرول
٢٨٦	٤٩٨ -	٥٠ -	٢١ -	١١٩ -	الخام (البلاد المصدرة للبتروال)
٥٦٠	٢٠٠ -	٣٦٠ -	٣٨٨ -	١٦٠ -	القطن الخام (مؤشر ليفربول)
٩٥	١٦٤ -	١٤١ -	٥٨ -	٥٦ -	الارز (تاليند، بانكوك)
٤٢	٣٠ -	٦٤ -	١٤ -	١٠٦ -	السكر (سعر المستورد بالولايات المتحدة)
					أسعار الصادرات للبلدان الرئيسية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية <sup>٢</sup>
٢٨	٠٣ -	٠٦ -	١٤ -	١٠	الولايات المتحدة
٣٠	١٤٨ -	٠٥ -	٠١ -	٦٨ -	اليابان
٢٣ -	٤٣ -	٣٩ -	٣٥	١٣	ألمانيا
-	٤٣ -	٤٦ -	١١٤	١٠٩	فرنسا
٣٨	٨٠ -	٥١ -	٦٨	٧٥	المملكة المتحدة
٠٨ -	٥٠ -	٩٣ -	١١١	٦٣	إيطاليا
٢٣	٢٠ -	١٣ -	١٢	١٠ -	كندا
					إجمالي بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
١٥	٥٠ -	٣٨	٥٦	٣١	
					أسعار الواردات في البلدان الرئيسية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية <sup>٢،١</sup>
١٨ -	٤٥ -	٢٤ -	١٧	٣٧ -	الولايات المتحدة
٢٣ -	٣٤٥ -	٤١ -	٢٢ -	٩٩ -	اليابان
٣٨ -	١٥٨ -	٢٥ -	٥٩	٠٣ -	ألمانيا
١٣ -	١٣٨ -	١٣ -	١٠٩	٧٦	فرنسا
٥٣	٢٠ -	٣٩ -	٩٩	٥٨	المملكة المتحدة
٠٥ -	١٤٨ -	٧٤ -	١٣٠	٣٧	إيطاليا
٢٥	٢٠ -	٣٨	٥١	٣٥ -	كندا
					إجمالي بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
١٠	١٠٠ -	٢٥	٦١	١٤	

المصادر: International Monetary Fund, *International Financial Statistics*, April 1988; *World Economic Outlook*, April 1988 and Organization for Economic Cooperation and Development, *Economic Outlook*, December 1986.

١ بالدولارات الأمريكية.

٢ البيانات الفعلية للأعوام من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٥، والتنبؤ للعامين ١٩٨٦ و١٩٨٧.

٣ الأسعار هي متوسط القيم بالعملة الوطنية.

## ٢ - الخدمات

تلخص المعادلتين (١٦) و(١٧) العوامل الرئيسية المؤثرة في حساب الخدمات. والتركيز هنا هو على توفير معادلات التنبؤ الملائمة بدلا من محاولة التفسير السلوكي الكامل لكل مجمل على حدة.

ويفترض بأن المتحصلات الجارية من السلع الأخرى والخدمات والدخل (SERVR) تتأثر بقيمة الصادرات (X)، والمتغير التابع المتأخر:

$$SERVR_t = 18.47 + 0.1743 X_t + 0.8661 SERVR_{t-1} \quad (16)$$

(0.15)      (1.87)      (10.02)

$$\bar{R}^2 = 0.9786 \quad D.W. = 1.669 \quad \text{الفترة } 1970 - 1986$$

ترتبط المدفوعات الجارية للسلع الأخرى والخدمات والدخل (SERVP) بقيم الواردات (M)، والمتغير التابع المتأخر:

$$SERVP_t = -67.77 + 0.1886 M_t + 0.6756 SERVP_{t-1} \quad (17)$$

(0.97)      (6.30)      (12.06)

$$\bar{R}^2 = 0.9928 \quad D.W. = 2.843 \quad \text{الفترة } 1970 - 1986$$

## ٤ - بنود أخرى

كما أشرنا في القسم الثاني فليس هناك سوى مجال محدود للقيام بتحليل سلوكي دقيق للبنود خارج حسابات الخدمات والتجارة. وتتكون التحويلات الجارية بدون مقابل أساساً من تحويلات العمال التي انخفضت بشكل واضح في السنوات الأخيرة. ومن المتوقع أن يستمر ضعف التحويلات كنتيجة لركود اقتصادات البلدان المجاورة المنتجة للنفط. وعادة ما تتحدد البنود في الحساب الرأسمالي على أساس التنبؤات التي تقوم بها الهيئات الحكومية المعنية. ومن المفيد أيضاً تحليل هيكل التدفقات الرأسمالية، ودراسة الاتجاهات العامة للبنود الرئيسية، واستخدام المعلومات المتوفرة عن العوامل المؤثرة عليها.

وينبغي أن تكون التنبؤات بالاقتراض الخارجي للحكومة المركزية متسقة مع توقعات الميزانية وسياساتها العامة. ويجب أن تأخذ التوقعات بشأن احتياجات التمويل الخارجي لمؤسسات الدولة بعين الاعتبار أي تغيرات في السياسات السعري والاستثمارية التي يمكن أن تؤثر في الحاجة إلى مثل هذه القروض.

### القسم الرابع: تمارين ومسائل للمناقشة

أ - يقدم القسم الأول معلومات عن هيكل ميزان المدفوعات في مصر وتطوراته خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦. وعلى أساس هذه المعلومات، ما هي في نظرك المشكلات الرئيسية المتعلقة بالتنبؤ بميزان المدفوعات لعام ١٩٨٧؟

ب – علق على التأثير الممكن للتغيرات في البنود التالية على التنبؤ بالحساب الجاري:

- (١) الائتمان المحلي
- (٢) الناتج المحلي
- (٣) سعر الصرف
- (٤) التسعير المحلي للطاقة والقطن
- (٥) أسعار الفائدة المحلية والخارجية

الى أي مدى يمكن دمج هذه التأثيرات بصورة رسمية في معادلات التنبؤ؟

ج – قارن وبين أوجه التضاد بين معادلات الاستيراد المقدرة في القسم الثالث، باستخدام المعلومات بشأن القيم الحقيقية والمقدرة المقدمة في الجدول (٦).

د – على أساس البيانات الفعلية للمتغيرات المستقلة (ملحق البيانات)، استخدم أيًا من معادلات الاستيراد (١٢) أو (١٣) لتقدير حجم وقيمة الواردات لعام ١٩٨٦، وبالإضافة الى ذلك:

- (١) قارن التقديرات مع النتائج الفعلية لعام ١٩٨٦. ما هي العوامل التي يحتمل أن تكون قد أدت الى أي خطأ؟
- (٢) راجع كيف يمكن لتقديرائك أن تكون قد تأثرت بخفض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار بمقدار ١٠ بالمئة في ١٩٨٦.

هـ – ناقش الأساليب الممكنة للتنبؤ بالصادرات في مصر، وبصفة خاصة:

- (١) علق على الصياغة المستخدمة في المعادلتين (١٤)، (١٥).
- (٢) كيف يمكن أن تستفيد من المعلومات في الجدول (٥) للقيام بالتنبؤ بالصادرات؟

و – علق على صياغة المعادلات (١٦) و(١٧) بالنسبة للخدمات واقترح أي صياغات بديلة تراها مناسبة.

ز – تستجيب التدفقات الرأسمالية للقطاع الخاص أساساً لقوى السوق. في هذا السياق ناقش التأثير الممكن على هذه التدفقات الرأسمالية في مصر نتيجة للتغيرات في العوامل التالية:

- (١) أسعار الفائدة المحلية والأجنبية
- (٢) الائتمان المحلي
- (٣) التوقعات بشأن سعر الصرف

الجدول رقم 1 - مصدر القيم الفئوية والمستنبأ بها المعادلات مختارة<sup>1</sup>

SERVP	SERVR		X		M		M/PM			
	A	P(I16)	A	P(I15)	A	P(I13)	A	P(I12)		
T01	T1T	T1V	1E0	V81	A1V	1E01	1-AE	TAT6	E3T1	19V-
T91	T81	T9T	10E	A6A	A01	101A	11T1	E71A	E301	19V1
E1E	E2T	T9E	T-3	4V9	A1T	1E3-	11V-	E001	E1A-	19VT
E81	00V	TV-	T-3	111E	1--	1E1-	1E2T	E-AT	T4V-	19VT
A0A	A2T	0VT	EE-	1T2A	11VT	T22T	T4VE	0AT1	0T4T	19VE
1T0	11VA	1VT	V1T	T114	101V	T114	T4E1	T4-E	V-TA	19V0
1E0T	1T1-	411	1T2-	T-T0	1T1-4	T19T	TAE2T	T11A	T1E1	19V1
10E0	1VT3	1E14	1T3T	1A00	1V9E	E3V1	E-TA	T1VA0	T01T	19V2
T-1A	14T-	1VW1	1V14	T--T	14T4	EVA0	EVE2T	VTA4	T4VE	19VA
T2A9	T14T	14T-	14T-	1A1E	T2T3	0EAO	T--T	T29T	V3T-	19V4
T144	T4T1	T2AV	T11T	T1-4	TAOE	V114	TAV2	VTA4	TAV2	19V4
T-E-1	T2A0	T-T1	T4TA	T4-T	T444	A7A-	V4VA	ATW	ATEA	19A1
T1V4	TAT-	T11T	T-T2	E-41	E-1A	V3T1	V3T2	4T-E	A44V	19AT
T4T-	TAEV	TET1	T0V-	TV3T	T14T	A11A	V010	A0VA	A0E-	19AT
E1V1	E1AA	TVAE	T01T	TET2	TAV2	A044	4T0-	A0VA	1-14T	19AE
E2TE	E-E-	TVT4	TET2	T0-0	TAT1	AET1-	ATTA	1-100	4T4T	19A0
E10A	E1T4	TEOA	TV1E	TET2	T12T	T1V1	T1E2	V011	VVTE	19A1

المصدر: المؤلف.

1 تعريفات المتغيرات كما هي في النص. تشير A وM إلى القيم الفئوية والمستنبأ بها على التوالي. يشير الرقم بين الأقواس إلى المعادلة المختصة في النص.

الجدول الأول - مصر: بيانات عن متغيرات مختارة تؤثر  
في ميزان المدفوعات، ١٩٧٠ - ١٩٨٦<sup>١</sup>

GDPRW	GDPW	GDPRT	GDPR	<sup>٢</sup> GDPE	F	E	DCE	
٧٠٠٥	٢٤٠٠	٨٠٦٨	٨٩٢٠	٣٢٢٨	١٢٩٩	٢٣٠٠٠	١٠٠٢	١٩٧٠
٧٣٠١	٢٦٦٠	٨٦٥٠	٩٣٧٧	٣٤٥١	١٣١١	٢٣٠٠٠	١٦٦٠	١٩٧١
٧٦٠٩	٢٩٠٩	٩٣٧٣	٩٦١٤	٣٦٦٣	١١٢٨	٢٣٠٠٠	١٧٧٧	١٩٧٢
٨١٠٣	٣٥٠٠	٩٩٤١	٩١٤١	٣٧٥٧	١٤٢٨	٢٥١٦٢	١٩٤٣	١٩٧٣
٨٢٠٨	٤١٠٣	١٠٦٥٧	٩٥٨٨	٤١٩٠	٢٤٢٢	٢٥٥٥٦	٢٤٧٥	١٩٧٤
٨٣٠٢	٤٧٠٠	١١٤٢٥	١٠٩٧٧	٥٢٤٧	٢٧٣٥	٢٥٥٥٦	٣٧٢٥	١٩٧٥
٨٧٠٥	٥٥٠٠	١٢٢٤٨	١١٧٦٣	٦٧٠٥	٣٦٧١	٢٥٥٥٦	٤٢٧٩	١٩٧٦
٩١٠٠	٦٣٠٣	١٣١٣٠	١٢٦٨٩	٨٢١٠	٤٦٠٢	٢٥٥٥٦	٥٠٢٤	١٩٧٧
٩٤٠٧	٧٣٠٤	١٤٠٧٦	١٣٩٨٣	٩٧٨٨	٥٤٨٣	٢٥٥٥٦	٧٩٠١	١٩٧٨
٩٨٠٠	٨٤٠٨	١٥٠٩١	١٥١٩٣	١٢٦١٠	٦٦٥٣	١٤٢٨٦	٩٨٩٧	١٩٧٩
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٦١٧٨	١٥٨٦٣	١٥٥٤٦	٩٣٠٧	١٤٢٨٦	١٤٠٦٥	١٩٨٠
١٠١٠٦	١١٥٠١	١٧٣٤٣	١٧٦٦٠	١٩٠١٥	٩١٦٧	١٤٢٨٦	١٧٨٧١	١٩٨١
١٠١٠٧	١٢٩٠١	١٨٥٩٣	١٨٩٥٤	٢٢٨٥٨	٩٧٠١	١٤٢٨٦	٢٢٠٠٨	١٩٨٢
١٠٣٠٩	١٤٩٠٢	١٩٩٣٢	٢٠٥٨٨	٢٦٧١٧	١٠٩٥١	١٤٢٨٦	٢٦١٠٤	١٩٨٣
١٠٨٠٢	١٧٣٠٦	٢١٣٦٨	٢٢٣٧١	٣١٤٠٦	١١٣٥٧	١٤٢٨٦	٣١٥٥٣	١٩٨٤
١١١٠٢	١٩٧٠٥	٢٣٩٠٦	٢٣٧٦٢	٣٦٢١٦	١٠٤٩٤	١٤٢٨٦	٣٧٦٧٤	١٩٨٥
١١٤٠٥	٢٠٩٠٤	٢٤٥٥٤	٢٤٨٠٣	٤١١٣٦	٨٩١٢	١٤٢٨٦	٤٤٧٤٧	١٩٨٦

IMF, *Balance of Payments Statistics Yearbook*, several issues;

المصادر:

*International Financial Statistics Yearbook*, several issues;

United Nations Conference on Trade and Development,

*Handbook of International Trade and Development Statistics*, Supplement, 1987.

بالنسبة للسنوات التقويمية ١٩٧٠، ١٩٧١، و١٩٨١ - ١٩٨٦، فإن GDPE و PGDP هي من تقديرات موظفي الصندوق. وتحسب GDPRT و GDPR على أساس هذه التقديرات.

الجدول الأول - مصر: بيانات عن متغيرات مختارة تؤثر في ميزان المدفوعات، ١٩٧٠ - ١٩٨٦<sup>١</sup> (تسمة)

X	WPI	SERVR	SERVP	PXW	PX	PM	PGDP	M
٨١٧	٠٤٢	١٤٥	٣٦٣	٠٣٧	٠٢٤	٠٢٥	٠٣٦	١٠٨٤
٨٥١	٠٤٢	١٥٤	٣٨٦	٠٢٩	٠٢٦	٠٢٦	٠٣٧	١١٣١
٨١٣	٠٤٢	٢٠٤	٤٢١	٠٣١	٠٢٨	٠٢٨	٠٣٨	١١٧٠
١٠٠٠	٠٤٥	٣٠٤	٥٥٧	٠٣٨	٠٣٤	٠٣٦	٠٤١	١٤٢٩
١٦٧٢	٠٥٢	٤٤٠	٨٢٩	٠٥٣	٠٦٣	٠٥٤	٠٤٤	٢٩١٤
١٥٦٧	٠٥٥	٧١٣	١١٧٨	٠٥٨	٠٦٢	٠٥٦	٠٤٨	٣٩٤١
١٦٠٩	٠٦٠	١٢٣٠	١٣٦٠	٠٥٩	٠٥٨	٠٥٧	٠٥٧	٣٨٤٢
١٩٧٤	٠٦٥	١٦٣٩	١٧٦٣	٠٦٤	٠٦٥	٠٦٢	٠٦٥	٤٠٢٨
١٩٣٩	٠٧٥	١٧١٩	١٩٦٠	٠٧١	٠٦٣	٠٦٨	٠٧٠	٤٧٤٣
٢٤٢٤	٠٨٢	١٩٦٠	٢١٩٣	٠٨٣	٠٧٩	٠٨٢	٠٨٣	٦٠٠٢
٣٨٥٤	١٠٠	٢٦٦٢	٢٩٣١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠٩٨	٦٨١٤
٣٩٩٩	١٠٨	٢٩٢٨	٣٣٨٥	٠٩٩	١٠٩	٠٩٢	١٠٨	٧٩١٨
٤٠١٨	١١٨	٣٢٠٢	٣٨٢٠	٠٩٥	٠٩٩	٠٨٨	١٢١	٧٧٣٣
٣٦٩٣	١٣٧	٣٥٧٠	٣٨٤٧	٠٩٠	٠٨٩	٠٨٧	١٢٩	٧٥١٥
٣٨٦٤	١٥١	٣٥١٢	٤١٨٨	٠٨٨	٠٨٨	٠٨٥	١٤٠	٩٢٥٠
٣٨٣٦	١٧١	٣٤٤٢	٤٤٠٠	٠٨٧	٠٨٨	٠٨٥	١٥٣	٨٣٣٨
٢٦٣٢	٢٠٠	٣٧٦٤	٤١٣٩	٠٩٤	٠٦١	٠٩٠	١٦٦	٦٦٤٣

١ يقدم الملحق الثاني تعريفات لجميع المتغيرات.

٢ في حالات عدم توفر بيانات رسمية عن GDPE و PGDP عن السنوات التقييمية، تم تقدير قيم هذين المتغيرين عن السنوات التقييمية فيما عدا عام ١٩٧١ بأخذ متوسط البيانات الرسمية للسنوات المالية  $t-1$  و  $t+1$  كالتالي:

$$GDPE_t = 0.5 (GDPE_{t-1/t} + GDPE_{t/t+1})$$

$$PGDP_t = 0.5 (PGDP_{t-1/t} + PGDP_{t/t+1})$$

حيث  $t$  = السنة التقييمية (١٩٧٠ أو أي من السنوات ١٩٨١ إلى ١٩٨٦). وبالنسبة لعام ١٩٧١ التقديرات هي متوسطات للأرقام المحتسبة لعام ١٩٧٠ والأرقام الرسمية لعام ١٩٧٢ كالتالي:

$$GDPE_{1971} = 0.5 (GDPE_{1970} + GDPE_{1972})$$

$$PGDP_{1971} = 0.5 (PGDP_{1970} + PGDP_{1972})$$

## الملحق الثاني

## تعريف المتغيرات

DCE	إجمالي الائتمان المحلي من النظام المصرفي، بالجنيهات المصرية
E	سعر الصرف، دولارات أمريكية مقابل جنيه مصري واحد
F	حصيلة الحساب الجاري، بملايين الدولارات الأمريكية
GDPE	إجمالي الناتج المحلي، بملايين الجنيهات المصرية (معدلاً بحسب السنوات التقويمية)
GDPR	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بملايين الجنيهات المصرية (GDPE/PGDP)
GDPRТ	تقدير لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي على أساس معدل نمو سنوي مركب ثابت قدره ٧.٢ بالمئة، بملايين الجنيهات المصرية
GDPW	مؤشر إجمالي الناتج المحلي للعالم، ١٩٨٠ = ١٠٠
GDPRW	مؤشر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للعالم، ١٩٨٠ = ١٠٠
M	واردات البضائع، فوب، بملايين الدولارات الأمريكية
PGDP	مخفض إجمالي الناتج المحلي، ١٩٨١/١٩٨٠ = ١٠٠، (معدلاً بحسب السنوات التقويمية)
PM	مؤشر قيمة وحدة الواردات، ١٩٨٠ = ١٠٠، محتسباً بقيمة الدولارات الأمريكية
PX	مؤشر قيمة وحدة الصادرات، ١٩٨٠ = ١٠٠، محتسباً بقيمة الدولارات الأمريكية
PXW	مؤشر قيمة وحدة الصادرات العالمية، ١٩٨٠ = ١٠٠، محتسباً بقيمة الدولارات الأمريكية
SERVP	مدفوعات السلع الأخرى والخدمات والدخل، بملايين الدولارات الأمريكية
SERVR	متحصلات السلع الأخرى والخدمات والدخل، بملايين الدولارات الأمريكية
WPI	مؤشر سعر الجملة، ١٩٨٠ = ١٠٠
X	الصادرات السلعية، فوب، بملايين الدولارات الأمريكية



## الفصل العاشر

### الحلقة الدراسية التطبيقية ٨

## البرمجة المالية

### مقدمة

تستعرض هذه الحلقة الدراسية التطبيقية الأساليب المتبعة في إعداد برنامج مالي، وتقدم معلومات عامة وبيانات من أجل تطبيق هذه الأساليب على حالة البلد موضع الدراسة. ويقدم القسم الأول وصفاً لطبيعة البرمجة المالية، ويستعرض الأساليب الفنية الممكنة لإعداد برنامج مالي. ويقدم القسم الثاني وصفاً موجزاً للاقتصاد المصري وللتطورات الاقتصادية الحديثة ولخطة التنمية الخمسية لفترة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١. أما القسم الثالث فيحتوي على إرشادات عامة لإعداد برنامج مالي افتراضي لمصر لعام ١٩٨٨/٨٧ على أساس المعلومات المتوفرة في بداية ذلك العام<sup>١</sup>.

### القسم الأول: مقدمة في البرمجة المالية

#### ١ - طبيعة البرمجة المالية

يتكون البرنامج المالي من مجموعة من السياسات تهدف لازالة الاختلال بين إجمالي الطلب المحلي (الاستيعاب) وإجمالي العرض في الاقتصاد، والذي يظهر في شكل عجوزات في ميزان المدفوعات وارتفاع مستويات الأسعار. والهدف الأساسي لأي برنامج مالي هو التوفيق بين الموارد المتاحة والاحتياجات، بما يؤدي الى تحقيق نتيجة مرغوبة لميزان المدفوعات وأقل قدر ممكن من الضغوط على مستويات الأسعار المحلية.

نشأت أساليب البرمجة المالية في سياق برامج التصحيح التي تتضمن استخدام موارد الصندوق، وتم تطويرها على أساس الاحتياجات المتغيرة لهذه البرامج التي لها

---

١ ينبغي استكمال وصف الأساليب والمعلومات عن مصر بمراجعة الفصول السابقة وخاصة تلك التي تتناول أساليب التنبؤ.

سمة أساسية وهي التركيز على النواحي المالية. ويفترض هذا التركيز وجود علاقة مستقرة نسبياً بين المتغيرات المالية (مثل النقود والائتمان المحلي) والمتغيرات غير المالية (مثل الدخل القومي الحقيقي والأسعار) وكذلك قدرة السلطات النقدية على التحكم في بعض المتغيرات المالية للتأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد. كما يعكس هذا التركيز حقيقة هامة هي أن السياسات المالية غير الملائمة كانت في حالات عديدة سبباً رئيسياً في اختلال وضع القطاع الخارجي وظهور مشكلات أخرى تتعلق بالاداء الاقتصادي. ومما سهل التركيز على النواحي المالية أيضاً هو توفر البيانات المالية الملائمة، وخصوصاً الاحصاءات المصرفية.

ويشكل البرنامج المالي مجموعة متنسقة من السياسات والتدابير تتناسب مع ظروف كل دولة. ويتطلب إعداد برنامج مالي تحديداً كمياً للسياسات المالية اللازمة لتحقيق تحسن مرغوب في ميزان المدفوعات وفي معدل التضخم، ويتضمن تحليلاً كمياً لأثر هذه السياسات على مجرى تدفق الأموال في الاقتصاد، وبصفة خاصة من خلال النظام المصرفي. ويشكل هذا التحليل الكمي واحداً من الأسس لوضع الحدود العليا للتوسع الائتماني المحلي، وللإئتمان المقدم الى الحكومة، وللقروض الخارجية، وأحياناً لتحديد المستوى الأدنى لصافي الاحتياطيات الدولية. وتستعمل هذه الحدود عادة كمعايير أداء في برامج التصحيح المدعومة من الصندوق. وتعتبر السياسات التي يتم تحديدها كمياً في تمارين البرمجة المالية، وبصفة خاصة التوسع الائتماني المحلي والتغيرات في سعر الصرف، من الأدوات الرئيسية المستخدمة من جانب السلطات القومية لتحقيق توازن أفضل بين الموارد المتاحة واستخداماتها.

وبسبب حدة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء في الصندوق والتغير في معطيات الاقتصاد العالمي، فقد احتوت معظم البرامج التي قامت بها هذه الدول في السنوات الأخيرة على سياسات ذات طبيعة هيكلية تستهدف زيادة العرض الكلي، هذا الى جانب السياسات المالية والتدابير الموجهة لخفض الطلب الكلي. ولذلك فإن أي برنامج مدعم من الصندوق يتطلب عادة وضع سياسات تتعلق بسعر الصرف والنقد والائتمان وميزانية الحكومة وأسعار الفائدة المحلية وأسعار المنتج وكذلك سياسات تستهدف زيادة الاستثمار وتحسين فاعليته، وتحرير التجارة، وكبح الزيادة في الأجور.

وبصفة عامة تغطي البرامج المالية التي يوافق عليها صندوق النقد الدولي فترات تتراوح بين سنة وثلاث سنوات، غير أن أهداف البرامج وسياسات التصحيح توضع عادة في إطار زمني أطول. وتستخدم موارد الصندوق لدعم هذه البرامج لتحقيق وضع مرض لميزان المدفوعات قابل للاستمرار في ظل مستويات مستقرة للأسعار بما فيها سعر الصرف، ومعدل مناسب للنمو الاقتصادي، ونظام متحرر للمدفوعات الدولية.

وفي العادة، يقصد بالوضع القابل للاستمرار إمكانية الاستمرار في تمويل عجز الحساب الجاري عن طريق صافي التدفقات الرأسمالية بما يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة وبالتالي مع قدرة البلد على تحمل أعباء الدين. وبينما توضع أيضاً تصورات مختلفة للأجل المتوسط في إطار زمني يمتد عادة خمس سنوات، فإن تحقيق الأهداف وتنفيذ أدوات السياسة يتطلب برامج مالية سنوية تفصيلية.

ويمكن تطبيق أساليب البرمجة المالية بصورة مفيدة حتى في غيبة وجود ترتيب مالي مع الصندوق، أو حتى عندما يكون الموقف الاقتصادي للدولة مرضياً. ومن شأن تطبيق مثل هذا النهج أن يساعد على الاحتفاظ بوضع مرض لميزان المدفوعات وعلى تسهيل عملية التنسيق بين السياسات الاقتصادية.

## ٢ - الأساليب الفنية لاعداد برنامج مالي

يمكن استخدام أساليب فنية متنوعة لاعداد برنامج مالي. فإذا توفرت البيانات، وكذلك الوقت اللازم وتسهيلات الاحتساب، أمكن وضع نموذج اقتصادي شامل. وإذا أمكن التحقق من صحة النموذج بشكل كاف (أي إذا كانت الاختبارات الاحصائية مرضية وإذا أظهرت المحاكاة أن النموذج قد «عمل» بصورة طيبة خلال فترة العينة)، فمن الممكن استخدامه لاعداد البرنامج. وتبدأ أولى الخطوات بتحديد الأهداف المراد تحقيقها في فترة محددة من الزمن، وبعد إدراج قيم المتغيرات الخارجية المتنبأ بها، يمكن القيام باحتساب القيم المطلوبة لأدوات السياسة الاقتصادية أما عن طريق حل أو محاكاة النموذج.

إلا أن هذه الطريقة في احتساب قيم أدوات السياسة الاقتصادية قد تكون معرضة لأخطاء متنوعة، وخصوصاً لأخطاء في البيانات الاحصائية، وفي تحديد مواصفات النموذج، وفي القيام بعملية التقدير، والتنبؤ بالمتغيرات الخارجية. وفضلاً عن ذلك لا يمكن التسليم باستقرار العلاقات السلوكية التي تربط بين المتغيرات في النموذج خارج فترة العينة، خاصة عندما تطبق هذه الأساليب على اقتصاد بلد نام يمر بتغيرات هيكلية سريعة. ولذلك فإن إدخال الاعتبارات الاجتهادية قد يكون أمراً لا مفر منه لتحديد القيم المناسبة لأدوات السياسة الاقتصادية.

وعلى أي الحالات فإنه من المفيد عموماً صياغة واستخدام نموذج اقتصادي شامل، حيث أن النماذج الجزئية المبسطة غير قادرة عادة على إعطاء وصف دقيق للهيكل الاقتصادي للبلد المعني، كما أنها قد لا تمكن من إدخال جميع الأهداف المراد تحقيقها. ففي معظم البرامج المالية، هناك حاجة لوضع أهداف متعددة تتعلق بمعدلات نمو الناتج، والتضخم، وميزان المدفوعات. وتحقيق هذه الأهداف يستلزم استخدام عدد متنوع من الأدوات مثل تقييد الائتمان، وخفض عجز الميزانية، وتغيير

سعر الصرف. وبالنظر لتعدد الأهداف والأدوات المستخدمة فإن النموذج الاقتصادي الشامل يكون أكثر ملاءمة لمقدرته على استقصاء التأثيرات المختلفة لتدابير السياسة الاقتصادية على جميع المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة.

وفي معظم البلدان نجد أن عدم وفرة البيانات المطلوبة تحول دون استعمال نموذج اقتصادي شامل. ولذلك يكون من الضروري في أحيان كثيرة اللجوء الى نهج عملي أكثر يستخدم ما هو متاح من بيانات، ويسمح بإدخال عنصر الاجتهاد في تقدير التأثيرات المحتملة لاجراءات السياسة المقترحة. وعلى أساس هذا النهج العملي، يمكن للسلطات المختصة تحديد مزيج من الاجراءات والسياسات الاقتصادية المقبولة من الناحيتين السياسية والاجتماعية والتي تتيح بلوغ الأهداف المرجوة. وفيما يلي، على سبيل الايضاح، عرض للخطوات العملية التي يمكن اتّباعها.

### ٣ - خطوات متبعة في إعداد برنامج مالي

يتطلب إعداد برنامج مالي تقييم المشكلات الاقتصادية التي تواجه البلد وتحديد الأهداف الملائمة للبرنامج، واختيار مجموعة متنسقة من أدوات السياسة ومعاييرها كميًا لتحقيق هذه الأهداف. وبالإضافة الى ذلك لا بد من استكمال الحسابات الرئيسية لفترة البرنامج، وتتعلق هذه الحسابات بالدخل القومي، ومالية الحكومة المركزية، والقطاع النقدي وميزان المدفوعات، وتشير هذه الحسابات في مجموعها الى مدى الجهود المطلوبة لتحقيق أهداف البرنامج. وتجدر الإشارة الى أن الأساليب المنهجية المتبعة في البرمجة المالية بالصندوق هي في الأساس أساليب عملية تختلف بحسب احتياجات التصحيح وحسب خصائص البلد المعني وتوافر البيانات<sup>١</sup>، وفيما يلي إرشادات عامة لوضع البرنامج المالي.

(١) **تقييم المشكلات الاقتصادية:** قبل القيام بتحليل السياسة المالية والاقتصادية ووضع تنبؤات للمتغيرات الرئيسية يجب استعراض التطورات الاقتصادية الأخيرة التي تسبق فترة البرنامج للتعرف على المشكلات الهيكلية والدورية وعلى موقف السياسة الراهنة والأهداف الاقتصادية للدولة. ومن الأهمية بمكان استقراء التطورات المحتملة للمتغيرات التي لا يكون للبلد المعني سيطرة عليها مثل أسعار التجارة الخارجية وأسعار الفائدة العالمية. وللحصول على تقييم للمشكلات الاقتصادية يمكن وضع تصور أو سيناريو أساسي ليس فقط لسنة البرنامج بل للأجل المتوسط.

١ للتعرف على وجهة نظر غير الصندوق للطبيعة العملية لتمارين البرمجة المالية أنظر:

John Williamson, "Economic Theory and International Monetary Fund Policies," *Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy*, Autumn 1980.

ويتضمن ذلك إعداد مجموعة من التنبؤات للحسابات الرئيسية على أساس السياسات القائمة، الأمر الذي يشير إلى مدى التغيير المطلوب والتدابير اللازمة لتحسين الوضع.

(٢) **تحديد الأهداف المبدئية وإعداد التنبؤات:** إن معرفة الوضع الراهن للاقتصاد تساعد على تكوين فكرة مبدئية عن الأهداف المناسبة لكل من سنة البرنامج والمدى الأطول. وعادة ما تشمل الأهداف على الأجل القصير إحراز تقدم ملموس في وضع ميزان المدفوعات قابل للاستمرار، وتحسن في معدلات النمو والتضخم. وبالنسبة لميزان المدفوعات يمكن أن تكون الأهداف متعلقة بكل من ميزان الحساب الجاري والميزان الكلي (أو مستوى الاحتياطيات الرسمية الدولية). وتحدد الأهداف على ضوء تنبؤات مفصلة لاجمالي الناتج المحلي الحقيقي ولـمؤشرات الأسعار ولميزان المدفوعات. ويتم التنبؤ بميزان المدفوعات لعدد من السنوات بعد فترة البرنامج للتأكد من قابلية وضع المدفوعات على الاستمرار في الأجل المتوسط. ويمكن الاعتماد هنا على الأساليب المنهجية التي جرى استعراضها في الحلقة الدراسية التطبيقية عن التنبؤ بميزان المدفوعات. وعند وضع التوقعات المتعلقة بمعدل التضخم يجب التأكد من تناسق مؤشرات أسعار المستهلك ومخفض إجمالي الناتج المحلي وأسعار الواردات والأسعار الأخرى المستعملة في البرنامج. وفي حالة وجود موقف يبدو فيه التصحيح المرغوب لميزان المدفوعات أمراً صعب التحقيق في سياق أهداف النمو والتضخم، فإن ذلك يكون بمثابة دلالة مبكرة لضرورة مراجعة موقف السياسة المقترض.

على أساس الأهداف المبدئية وموقف السياسة المقترض، يمكن إعداد التنبؤات بالمجمعات النقدية وبميزانية الحكومة لفترة البرنامج باستخدام الأساليب الوارد وصفها في الحلقات الدراسية التطبيقية بشأن التنبؤ بالميزانية وبالمجمعات النقدية. وقد تختلف التنبؤات بالميزانية إلى حد كبير عن التقديرات الرسمية، بسبب اختلاف تدابير السياسة المقترحة، وأساليب التنبؤ المستخدمة. وبالنسبة لتمويل عجز الميزانية يمكن في بادئ الأمر تقدير حجم الاقتراض من الجهاز المصرفي كمتبق، بعد الأخذ في الاعتبار حجم الاقتراض من المصادر المحلية الأخرى ومن الخارج، على أن تجري مراجعته كجزء من عملية التكرار المتعلقة باتساق الحسابات كما هو مبين أدناه. ويمثل التنبؤ بالطلب على النقود عنصراً رئيسياً في البرنامج ويجب أن يكون متسقاً مع أهداف الناتج والأسعار. وبعد أن يتم تقدير النقود بمعناها الواسع وعلى أساس القيمة المستهدفة لصافي الأصول الخارجية وحساب القيمة العددية «لصافي البنود الأخرى» في المسح النقدي يصبح من الممكن احتساب مقدار الائتمان المحلي للنظام المصرفي

١ إن تحديد الناتج، والتضخم وميزان المدفوعات في التصور الأساسي من شأنه أن يعكس الافتراضات المتعلقة بموقف السياسات الراهنة.

في نهاية فترة البرنامج من المتطابقة التالية:

$$DC_t = MQ_t + NOI_t - NFA_t$$

حيث يرمز  $DC$  الى الائتمان المحلي، و  $MQ$  الى النقود بالمعنى الواسع و  $NOI$  الى صافي البنود الأخرى و  $NFA$  الى صافي الأصول الخارجية، والرمز  $t$  الى نهاية فترة البرنامج. ولتحقيق الهدف المحدد لصافي الأصول الخارجية، لا بد من حصر التوسع الائتماني بالمقدار:  $\Delta DC_t = DC_t - DC_{t-1}$  حيث الرمز  $\Delta$  يشير الى التغير (بين بداية فترة البرنامج ونهايتها)، والرمز  $DC_{t-1}$  يشير الى الائتمان المحلي في بداية فترة البرنامج. وينبغي أن توفر حسابات السلطات النقدية اتساق القاعدة النقدية مع النمو المرغوب للنقود والائتمان، على أساس المستوى المتوقع للمضاعف النقدي، ويمكن استكمال التنبؤات بالطلب الكلي في الاقتصاد عن طريق القيام بتنبؤات الاستهلاك والاستثمار الخاص بالإضافة الى المعلومات التي يتم الحصول عليها من حسابات الحكومة وحسابات القطاع الخارجي.

(٣) **مراجعة نواحي الاتساق في التنبؤات القطاعية:** إن استخدام أسلوب التكرار في عملية التنبؤ له أهمية كبيرة للتأكد من وجود الاتساق المحاسبي والاتساق المتعلق بجوانب الاقتصاد الكلي، وبالأهداف والأدوات. ويتطلب الاتساق المحاسبي مطابقة البيانات المدرجة لنفس المتغيرات أو لمتغيرات مماثلة في أجزاء مختلفة من البرنامج. فعلى سبيل المثال، فإن لجوء الحكومة الى الاقتراض من الجهاز المصرفي كما هو مبين في الميزانية ينبغي أن يكون متسقاً مع التغير في صافي الائتمان المحلي الى الحكومة المبين في الحسابات النقدية. وقد نوقشت قضايا الاتساق المحاسبي في الحلقة الدراسية التطبيقية بشأن العلاقات المترابطة بين الحسابات الاقتصادية الكلية. ويتطلب الاتساق في جوانب الاقتصاد الكلي أن تكون التنبؤات بالمتغيرات في الأجزاء المختلفة من البرنامج متسقة من الناحية السلوكية. فعلى سبيل المثال، فإن الائتمان الى القطاع الخاص ينبغي أن يكون متسقاً مع قيم استثمار القطاع الخاص ووارداته، كما ينبغي أن تكون تقديرات الضرائب متسقة مع توقعات الدخل والاستهلاك المتعلقة بالقطاع الخاص. أما اتساق الأهداف والأدوات فإنه يتطلب التأكد من إمكانية تحقيق جميع الأهداف عن طريق استعمال أدوات السياسة المفترضة، وإن لم يكن تحقيق جميع الأهداف ممكناً وجب القيام بمراجعة الأهداف أو اعتماد مزيد من تدابير السياسة.

(٤) **تدابير السياسة الاقتصادية:** كما ذكرنا من قبل، إن الغرض الأساسي لبرامج التصحيح التي تستهدف تحسين وضع ميزان المدفوعات هو إزالة الاختلال بين إجمالي الطلب المحلي وإجمالي العرض مع إعادة توزيع الموارد بالقدر المرغوب نحو القطاع الخارجي. ومن ناحية الموازن غير المالية لكل قطاع، فينبغي أن يشير البرنامج

الى مدى اتساق التغييرات المتوقعة في الادخار والاستثمار في القطاع الحكومي والقطاع الخاص مع مقدار التحسن المستهدف في الحساب الجاري لميزان المدفوعات. ويمكن تقسيم تدابير السياسة بصفة عامة الى تدابير تتعلق بجانب الطلب وتدابير تتعلق بجانب العرض، وبالإضافة الى تدابير تحسين القدرة التنافسية الدولية.<sup>١</sup> وتشمل سياسات جانب الطلب في العادة خفض عجوزات الميزانية وخفض الائتمان المصرفي المقدم الى الحكومة. ويحدد البرنامج التصحيحي مدى التحسن المطلوب في وضع الميزانية كما يحدد تدابير الإنفاق والضرائب اللازمة لبلوغ هذه النتيجة. وكما ذكرنا سابقاً يجب أن يكون التوسع في الائتمان المحلي متنسقاً مع الأهداف الخاصة بالأسعار والناتج وصافي الأصول الأجنبية. وتحدد السياسة النقدية التدابير التي من شأنها خفض النمو الكلي للنقد والائتمان اتساقاً مع أهداف البرنامج، مع الأخذ في الاعتبار التوزيع المرغوب للائتمان بين قطاع الحكومة والقطاع الخاص.

وتهدف السياسات المتعلقة بجانب العرض الى زيادة الناتج المحلي عن طريق تحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة (مثل رأس المال والعمل)، وذلك بتخفيف أو إزالة التشوهات الناتجة عن جمود الأسعار، والاحتكارات، والضرائب، والدعومات، والقيود على التجارة. كما تهدف الى نمو أسرع للطاقة الإنتاجية عن طريق الحوافز لتشجيع الادخار والاستثمار. وتحتوي السياسات التي تهدف الى تحسين القدرة التنافسية الدولية على مكونات تتعلق بسياسات جانب الطلب وجانب العرض، نظراً لأنها تعتمد على مزيج من الاجراءات (مثل خفض سعر الصرف الاسمي مع كبح زيادات الأجور) التي تستهدف التأثير على سعر الصرف الحقيقي للبلد الذي يقوم بتنفيذ البرنامج. وإن النظر في القضايا المتعلقة بنظام الصرف وبسعر الصرف الملائم كثيراً ما يشكل عنصراً رئيسياً في تصميم البرنامج. ومن القضايا الهامة المرتبطة بمزيج أدوات السياسة هي تحديد المعدل الأمثل لسرعة القيام بالتصحيح، الأمر الذي يعتمد على طبيعة المشكلة في القطاع الخارجي، وتوفر التمويل، والاعتبارات السياسية والاجتماعية.

(٥) مراجعة الرغبة في استخدام موارد الصندوق: تتطلب البرامج المدعومة بموارد الصندوق تحديد معايير للأداء. وتشمل هذه من الناحية التقليدية سقوفاً على التوسع الائتماني المحلي وحدوداً فرعية على الائتمان المصرفي المقدم الى الحكومة وحدوداً على الاقتراض الأجنبي بشروط غير ميسرة، واتفاقاً بالآيستحدث البلد العضو أو يكثف من القيود على المدفوعات والتحويلات المتعلقة بالمعاملات

١ يشير هذا التقسيم الى التأثير الأساسي المستهدف للتدابير، نظراً لأن كثيراً من التدابير لها تأثيرات عديدة على الطلب، والعرض، والقدرة التنافسية الخارجية.

الدولية الجارية. ويمكن تحديد السقوف على التوسع الائتماني إما على مستوى المسح النقدي أو حسابات السلطات النقدية. ويتيح المسح النقدي اتساقاً فورياً مع أهداف البرنامج (عن طريق استخدام معدلات النمو والتضخم في التنبؤ بالطلب على النقود والتغير في صافي الأصول الأجنبية)، كما أنه يترك المجال مفتوحاً أمام التدابير التي يمكن أن تتخذها السلطات للتأثير على المجملات النقدية. أما وضع السقوف على مستوى حسابات السلطات النقدية فله ميزة التعامل مع المجملات التي تخضع بدرجة أكبر لتأثير التدابير التي تتخذها السلطات، ولكنه يعني أن الاتساق مع أهداف البرنامج يعتمد على استقرار الدالة المفترضة لعرض النقود. وينبغي النظر في وضع سقوف مرحلية على الائتمان، وإن وضع مثل هذه السقوف على أساس ربع سنوي يتطلب تحليلاً حريصاً للأنماط الموسمية للمتغيرات الداخلة في الحسابات النقدية.

إن المراحل المشار إليها أعلاه تمثل فقط أسلوباً منهجياً واحداً لوضع برنامج مالي. وفي الختام يجب التأكيد مرة أخرى على أهمية التكرار في عملية البرمجة لغرض الوصول إلى الاتساق الكامل للبرنامج المالي المقترح.

### القسم الثاني – مصر: التطورات الاقتصادية الحديثة

يحتوي هذا القسم على معلومات عامة أساسية تفيد في إعداد برنامج مالي إفتراضي لمصر للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧. ويفترض هنا بأن البرنامج سيوضع في أوائل ذلك العام. وفيما يلي عرضاً للتطورات الاقتصادية للفترة ١٩٨٣/٨٢ – ١٩٨٧/٨٦ ووصفاً لخطة التنمية الاقتصادية للفترة ١٩٨٨/٨٧ – ١٩٩٢/٩١.

#### ١ – التطورات الاقتصادية للفترة ١٩٨٣/٨٢ – ١٩٨٧/٨٦

إحتوت مقدمة هذا الكتاب على وصف موجز للهيكل الاقتصادي في مصر وعرض سريع للتطورات الاقتصادية فيها منذ منتصف الستينات. وكما جرى ذكره في المقدمة، فإن الاختلالات الأساسية في وضع الميزانية وميزان المدفوعات قد جلت بوضوح أكبر إبتداء من عام ١٩٨٤/٨٣ مع انخفاض أسعار النفط العالمية وأثر ذلك على الاقتصاد المصري. وستتناول هنا عرضاً مفصلاً للتطورات الاقتصادية للفترة ١٩٨٣/٨٢ – ١٩٨٧/٨٦، وهي فترة الخمس سنوات التي تسبق السنة التي سيعد البرنامج المالي من أجلها، وهي أيضاً فترة الخطة الخمسية الأولى في أفق التخطيط البعيد الأمد الذي يمتد عشر سنوات عاماً. ويعتمد تحليل التطورات الاقتصادية على البيانات الفعلية الرسمية التي تظهر في مطبوعات صندوق النقد الدولي، وفي منشورات مصرية رسمية.

#### أ – الانتاج والانفاق والأسعار

تشير تقديرات الدخل القومي الصادرة عن وزارة التخطيط بأن معدل نمو إجمالي



الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج إنخفض تدريجياً من ٩ر٩ بالمئة في عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٤ر٢ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦ (الجدول رقم ١). وتشير البيانات القطاعية الى أن الانخفاض يعود بشكل رئيسي الى التباطؤ في نمو القطاعات السلعية وكذلك في قطاعات الخدمات الانتاجية وخصوصاً التجارة (الجدول رقم ٢).

الجدول رقم ١ - مصر: الأصل القطاعي لاجمالي الناتج المحلي  
بالأسعار الثابتة، ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦  
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٨٧/٨٦	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٣/٨٢	
١٤ ١٤٨	١٣ ٨٣٦	١٣ ٢٩١	١٢ ٣٩٦	١١ ٤٢٦	القطاعات السلعية
٤ ٦٧٠	٤ ٥٤٠	٤ ٣٩٤	٤ ٢٥٨	٤ ٠٩٠	الزراعة
٤ ١٢٩	٣ ٨٤٩	٣ ٥٨٤	٣ ٢٦٠	٢ ٩٩٥	الصناعة والتعدين
٣ ٨٦٧	٣ ٩٤٩	٣ ٩١١	٣ ٥٣٦	٣ ٠٩٢	البتروك ومنتجاته
٢٤١	٢١٩	١٧٩	١٦٣	١٤١	الكهرباء
١ ٢٤٢	١ ٢٧٣	١ ٢٢٤	١ ١٧٩	١ ١٠٨	البناء والتشييد
٨ ٤٨٧	٨ ٠٦١	٧ ٧٥٧	٧ ٢٧١	٦ ٧٩٦	قطاعات الخدمات الانتاجية
٢ ١٧٧	٢ ٠٥٢	١ ٩٢٣	١ ٨٢٧	١ ٥٩٥	النقل، والمواصلات والتخزين
٦٦٣	٦٥٣	٦٠٨	٦٥٦	٦٦٢	قناة السويس
٣ ٤٢٩	٣ ٢٨٧	٣ ٢٠١	٢ ٩٨٢	٢ ٧٩٠	التجارة
١ ٩٢٠	١ ٨١١	١ ٧٣٨	١ ٥٤٩	١ ٥٠٩	العمال والتأمين
٢٩٩	٢٥٨	٢٧٧	٢٥٧	٢٤٠	الفنادق والمطاعم
٥ ٣٢٢	٤ ٩٣٨	٤ ٥٦٢	٤ ١٨٢	٣ ٨٦٩	قطاعات الخدمات الاجتماعية
٥٨٠	٥٣٧	٤٩٨	٤٥٩	٤١٢	ملكية العقارات
١١٣	٩٤	٧٩	٦٥	٥١	المرافق العامة
١ ١٩٠	١ ١٠٧	١ ٠١٨	٩٤٣	٨٧١	الخدمات الاجتماعية والشخصية
٤٦	٣٩	٣٥	٣٢	٢١	التأمينات الاجتماعية
٣ ٣٩٣	٣ ١٦١	٢ ٩٣٢	٢ ٦٨٣	٢ ٥٠٤	الخدمات الحكومية
					إجمالي الناتج المحلي
٢٧ ٩٥٧	٢٦ ٨٢٩	٢٥ ٦١٠	٢٣ ٨٤٨	٢٢ ٠٩١	بتكلفة عوامل الانتاج
٤ر٢	٤ر٨	٧ر٤	٨ر٠	٩ر٩	معدل النمو (بالمئة)

المصدر: وزارة التخطيط.

## الجدول رقم ٢ - مصر: معدلات النمو القطاعية، ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦

	النصيب في الإجمالي (بالمئة)		معدل النمو السنوي بالنسبة المئوية	
	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٢/٨١	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٦/٨٥ ١٩٨٥/٨٤ ١٩٨٤/٨٣ ١٩٨٣/٨٢
القطاعات السطحية	٥٢.٠	٢٢.٢	٤.١	٧.٢
الزراعة	١٢.٧	٢.٩	٢.٢	٨.٥
الصناعة والتعدين	١٤.٨	٧.٣	٧.٤	٨.٨
الجيول وميتجانه	١٣.٨	٢.١ -	١.٠	١٤.٤
الكهرباء	٠.٩	٠.٦	٢٢.٩	١٥.٤
البناء والتشييد	٤.٤	٥.٢	٢.٠	٤.٦
قطاعات الخدمات الانتاجية	٢.٠٤	٢.٠	٢.٩	٧.٠
التل، والمراملات والتخزين	٧.٨	٦.٨	٥.٨	١٤.٦
قناة السويس	٢.٤	٢.٢	٧.٢ -	٢.٢
التجارة	١٢.٢	٤.٣	٢.٧	٦.٩
العمال والتأمين	٦.٩	٦.٠	٤.٠	١٠.٤
القبائق والمطاعم	١.١	٧.١	١٢.٩	٤.٦
قطاعات الخدمات الاجتماعية	١٩.٠	٧.٤	٨.٢	٦.٨
ملكية العقارات	٢.١	١.٩	٧.٩	١٠.٢
المراق العامة	٠.٤	٠.٢	١٩.٩	٢.٨
الخدمات الاجتماعية الشخصية	٤.٢	٤.٠	٨.٧	٧.٦
التأمينات الاجتماعية	٠.٢	٠.١	١٧.٨	١٣.٨
الخدمات الحكومية	١٢.١	١١.٨	٧.٤	٦.٠
اجمالي الناتج المحلي	١٠٠.٠	١٠٠.٠	٤.٨	٩.٩

المصدر: وزارة التخطيط.

إنخفض معدل النمو في قطاع الزراعة من ٤ بالمئة في عام ١٩٨٢/٨٢ إلى ٢٫٩ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦، عاكساً عدة عوامل منها ضعف ربحية المحاصيل التقليدية الناجم عن عدم زيادة أسعار التوريد بشكل يماشى الزيادة في نفقات الإنتاج، ونقص العمالة في القطاع الزراعي، وفقدان الأراضي الزراعية في وادي النيل وفي الدلتا بسبب التحضر. وحيث أن متوسط معدل النمو السنوي في هذا القطاع خلال الفترة ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ (٢٫٥ بالمئة) كان أقل من متوسط معدل النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي (٦٫٨ بالمئة)، فقد انخفض نصيب قطاع الزراعة في إجمالي الناتج المحلي من ١٩٫٦ بالمئة في عام ١٩٨٢/٨١ إلى ١٦٫٨ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦. وقد حدث تحول مهم في السياسات الزراعية في عام ١٩٨٦ عندما قررت السلطات إلغاء نظام التوريد وتحرير أسعار جميع المنتجات الزراعية ما عدا القطن والسكر ونصف محصول الارز. ومن المتوقع أن يكون لهذا التغيير في السياسة أثر إيجابي على الإنتاج الزراعي في الأمد المتوسط.

وانخفض أيضاً معدل النمو في قطاع الصناعة والتعدين (باستثناء البترول) من ١٢٫٢ بالمئة في عام ١٩٨٢/٨٢ إلى ٧٫٢ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦ أساساً بسبب عدم توفر مستلزمات الإنتاج المستوردة. وبشكل عام، فقد عانى القطاع العام الصناعي من الضوابط العديدة المفروضة على سياسات التسعير والإنتاج والعمالة في المؤسسات الصناعية. وقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات في عام ١٩٨٦/٨٥ لتقوية الوضع المالي لهذه المؤسسات، وذلك باعطائها حرية أكبر في تسعير منتجاتها وبخفض عدد السلع الخاضعة للضوابط السعرية.

إنخفضت معدلات النمو في قطاعات البترول والبناء إنخفاضاً كبيراً خلال الفترة ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦. وقد تأثر قطاع البترول سلباً بالركود في إنتاج البترول، إضافة إلى أن شركات البترول الأجنبية لم تبد اندفاعاً للتغيب بسبب عدم وجود حوافز مادية كافية. وعكس الانخفاض في معدل نمو قطاع البناء أساساً التباطؤ في الانفاق الحكومي الرأسمالي. ونتيجة لهذه التطورات في مختلف القطاعات السلعية الأساسية، إنخفض نصيب هذه القطاعات في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من ٥٢ بالمئة في عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٥٠٫٦ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦.

أما بالنسبة لقطاعات الخدمات الانتاجية، فيمثل قطاع التجارة النصيب الأكبر فيها. وقد انخفض معدل النمو في هذا القطاع إنخفاضاً كبيراً خلال الفترة ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ولكن السبب الرئيسي لذلك هو هبوط الواردات بعد عام ١٩٨٥/٨٤، مما أدى إلى تراجع معدل نمو قطاعات الخدمات الانتاجية من ١٢٫٩ بالمئة في عام ١٩٨٢/٨٢ إلى ٥٫٣ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦. ومع ذلك، فقد فاق معدل النمو السنوي الوسطي في قطاعات الخدمات الانتاجية خلال الفترة ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ (٧٫١)

بالمئة) ذلك الذي أحرزه إجمالي الناتج المحلي (٦٨ بالمئة)، مما أدى الى ارتفاع بسيط في نصيب تلك القطاعات في إجمالي الناتج المحلي من ٣٠ بالمئة في عام ١٩٨٢/٨١ الى ٣٠ر٤ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦. وتابعت قطاعات الخدمات الاجتماعية نموها السريع خلال الفترة مما أدى الى ارتفاع نصيبها في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من ١٨ بالمئة في عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٩ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦.

وبالقيم الاسمية، ازداد إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق بحوالي ١٦ بالمئة سنوياً خلال الفترة ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ (الجدول رقم ٣) عاكساً بصورة رئيسية الزيادة الكبيرة في إجمالي الاستهلاك. وبالرغم من أن نصيب الاستهلاك الحكومي إنخفض نتيجة لعصر الانفاق في مجالات الأجور والعمالة، إلا أن إجمالي الاستهلاك ازداد من حوالي ٨٢ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٨٢/٨٢ الى حوالي ٩٢ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦. وفي نفس الوقت، إنخفضت نسبة الاستثمار الى إجمالي

الجدول رقم ٢ - مصر: الانفاق على إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ (بملايين الجنيحات المصرية)

١٩٨٧/٨٦	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٣/٨٢	
٤٠ ٥٩٠	٣٣ ٣٨٠	٣٠ ١٤٥	٢٥ ٠٥٠	٢٠ ٤٦١	الاستهلاك
٣٤ ٢٦٠	٢٧ ٢٦٧	٢٤ ٤٣٣	٢٠ ٠٩٢	١٦ ٣٠٧	الخاص
٦ ٣٣٠	٦ ١١٣	٥ ٧١٢	٤ ٩٥٧	٤ ١٥٤	الحكومي
٨ ١٥٠	٨ ١٤٢	٧ ٤٧٢	٦ ٩١٠	٦ ٥٩٩	إجمالي الاستثمار
٧ ٧٠٠	٧ ٧٥٢	٧ ٣٧٢	٦ ٧١٠	٦ ٣٩٩	إجمالي الاستثمار الثابت
٤٥٠	٣٩٠	٣٠٠	٢٠٠	٢٠٠	التغير في المخزون
					صافي الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة
٤ ٦٩٠-	٣ ٣٠١-	٣ ٤٠٦-	٣ ٣٦٠-	٢ ٢٢٦-	بمعايير الإنتاج
٦ ٣٣٠	٦ ٠٣٤	٦ ٥٩٨	٦ ٣٧١	٦ ١٥٩	الصادرات
١٠ ٩٢٠-	٩ ٣٣٥-	١٠ ٠٠٤-	٩ ٧٣١-	٨ ٣٨٥-	الواردات
٤٤ ٠٥٠	٣٨ ٢٢١	٣٤ ٢١١	٢٨ ٦٠٠	٢٤ ٨٣٤	إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق

المصدر: IMF, International Financial Statistics, November 1988

الناتج المحلي من حوالي ٢٧ بالمئة الى حوالي ١٩ بالمئة خلال الفترة نتيجة للنمو البطيء جداً في استثمارات القطاع العام، في حين أن استثمارات القطاع الخاص حافظت على نسبتها الى إجمالي الناتج المحلي والتي بلغت حوالي ٦ بالمئة (الجدول رقم ٤). وحيث أن الزيادة في نصيب الاستهلاك من إجمالي الناتج المحلي فاقت الانخفاض في نصيب الاستثمار، فإن العجز في الميزان الخارجي للسلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج ازداد من ٩ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٨٣/٨٢ الى ١١ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦.

تخضع العديد من السلع الاستهلاكية في مصر الى ضوابط على الأسعار. وتشمل السلع والخدمات المحددة أسعارها من قبل الحكومة المواد الغذائية الرئيسية، وعدداً كبيراً من منتجات القطاع العام الصناعي، والمواد البترولية المستهلكة محلياً، والكهرباء والمياه، وبعض أنواع الايجارات. وقد كانت الزيادات في أسعار هذه السلع والخدمات محدودة على مدى سنوات طويلة بغرض حماية المستهلك. وحيث أن الزيادات في التكاليف الحقيقية للإنتاج والاستيراد فاقت كثيراً الزيادات في الأسعار المحددة، فقد أدى ذلك الى ظهور دعومات كبيرة في الميزانية وعدم كفاءة في تخصيص الموارد.

إلا أنه ابتداء من عام ١٩٨٦/٨٥، تم اتخاذ عدة إجراءات لتحرير بعض الأسعار أو زيادتها بشكل يتماشى أكثر مع زيادات تكاليف الإنتاج والاستيراد. ففي عامي

الجدول رقم ٤ - مصر: الاستثمارات الفعلية العامة والخاصة،

١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦

(بملايين الجنيهات المصرية)

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص <sup>١</sup>	الاجمالي <sup>١</sup>
١٩٨٣/٨٢	٥٠٣٨	١٤٦١	٦٤٩٩
١٩٨٤/٨٣	٥٣٦٩	١٤٥٢	٦٨٢١
١٩٨٥/٨٤	٥٧١٩	١٦٨٩	٧٤٠٨
١٩٨٦/٨٥	٥٧٦١	٢٠٨٩	٧٨٤٩
١٩٨٧/٨٦	٥٢٤٠	٢٥٩٥	٧٨٣٥

المصدر: وزارة التخطيط، الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١.

١ باستثناء استثمارات القطاع الخاص بالبترول والتي بلغت حوالي ٤ر٤ مليار جنيه خلال فترة الخمس سنوات.

١٩٨٦/٨٥ و١٩٨٧/٨٦، تمت زيادة أسعار عدد من منتجات القطاع العام الصناعي بنسب تتراوح بين ٢٠ و٣٠ بالمئة كما تم خفض عدد السلع المحددة أسعارها من ٢٩ الى ١٩ سلعة. وزيدت أسعار بعض المواد البترولية المستهلكة محلياً زيادات طفيفة في كل من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ وأب/ أغسطس ١٩٨٦، أعقبها زيادات كبيرة تتراوح ما بين ٦٥ بالمئة و٧٠ بالمئة في أيار/ مايو ١٩٨٧. وقد حدث تغيير مهم في السياسة السعرية حيث أجازت وزارة التموين في عام ١٩٨٥ للمستوردين في القطاع الخاص بأن يحددوا أسعار المنتجات الغذائية المستوردة على أساس سعر الصرف الحر. وهكذا، فإنه في حين أن أسعار المواد الغذائية ازدادت بمعدل متوسط سنوي بلغ ١٢ بالمئة خلال فترة السنتين ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٤/٨٣، فقد ازدادت بمعدل متوسط سنوي قدره ٢٦ بالمئة خلال فترة الثلاث سنوات ١٩٨٥/٨٤ - ١٩٨٧/٨٦ (الجدول رقم ٥). وقد كان هذا هو السبب الرئيسي في زيادة مؤشر تكاليف المعيشة بحوالي ٢٥ بالمئة في عام ١٩٨٧/٨٦.

### ب - التطورات المالية

تزايد العجز في ميزانية الحكومة تدريجياً خلال الفترة ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٦/٨٥ من حوالي ٢ر٤ مليار جنيه الى حوالي ٤ر٧ مليار جنيه (الجدول رقم ٦). وكنسبة الى

الجدول رقم ٥ - مصر: التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومكوناته،  
١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦  
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)

التغير خلال العام	الوزن بالمئة	١٩٨٢/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	(١٠٠٠)	١٨٦	١٩٧	١٢٢	١٦٩	٢٥١
الطعام والشراب	(٥٢٥)	٢٢٥	١٧	٢٧٥	١٩٢	٣٠٧
المسكن ومستلزماته	(١٥٧)	٤٢	٠٤	٢٢	٣٦	٢٩
الأثاث والسلع المعمرة	(١٢)	٢٢	١١٩	٦٦	٣٥	٧٠
الملابس والأقمشة	(٨٤)	١٢٢	٢٢٩	١٧٤	١٢٩	٢١
النقل والمواصلات	(٤٤)	٠	١١	٠	١٢٠	٧٦
النفقات الطبية والاجتماعية	(٩٩)	١٥٤	٣٣٥	٢١٩	٢٩٠	١٥٩
المصروفات الشخصية	(٧٨)	٢٢	٢٣١	٩١	٧٧	٢٤٦

المصدر: الهيئة المركزية للتعبة العامة والاحصاء.

إجمالي الناتج المحلي، ازداد العجز من ٩٥ بالمئة في عام ١٩٨٢/٨٢ الى ١٢٣ بالمئة في عام ١٩٨٦/٨٥. وبسبب عدم مرونة النظام الضريبي، فقد انخفضت نسبة الايراد الحكومي الى إجمالي الناتج المحلي من ٤٤٢ بالمئة في عام ١٩٨٢/٨٢ الى ٤٠٦ بالمئة في عام ١٩٨٦/٨٥ بالرغم من اتخاذ الحكومة لعدة إجراءات استثنائية من أجل تحسين الايراد. وفي نفس الوقت، ازداد الانفاق وصافي الاقتراض الحكومي بمعدل قريب من معدل زيادة الدخل مما أدى الى انخفاض بسيط في نسبة الانفاق

الجدول رقم ٦ - مصر: مالية الحكومة المركزية، ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦  
(بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٨٧/٨٦	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٣/٨٢	السنة المالية
١٧ ٨٤٩	١٥ ٨٨٢	١٣ ٩٠٠	١٢ ٣٤٦	١١ ٠٧٧	إجمالي الإيرادات والمنح
١٦ ٧٦٨	١٥ ٥٠٨	١٣ ٦٨١	١٢ ٣٤٥	١٠ ٩٧٧	إجمالي الإيرادات
(٩ ٧٦٥)	(٩ ٣٧٣)	(٨ ٢٧٢)	(٧ ٢٣٣)	(٦ ٧٨٢)	الضريبة
(٥ ٧٤٣)	(٥ ٤٦٧)	(٤ ٧٥٤)	(٤ ٧١٧)	(٣ ٨٣١)	غير الضريبة
(١ ٢٦٠)	(٦٦٨)	(٦٥٥)	(٣٩٥)	(٣٦٣)	الرأسمالية
١٠٨١	٣٧٤	٢١٩	١	١٠٠	المنح
٢٠ ٤٦٢	٢٠ ٥٢٧	١٧ ٣٣٩	١٥ ٦٠٤	١٣ ٤٤١	إجمالي النفقات وصافي الاقتراض
١٥ ٠٠٦	١٥ ٠٥٥	١٢ ٨٩١	١٢ ٥١٩	٩ ٦٣٧	الجارية
٣ ٠٨٣	٢ ٤٩٧	٢ ٠٥٤	١ ٨٣٤	١ ٥٥٨	الرأسمالية
—	—	—	٩٩٢ -	—	تعديل للاقتراض
٢ ٣٧٣	٢ ٩٨٥	٢ ٣٩٤	٢ ٢٤٣	٢ ٢٤٦	صافي الاقتراض
٢ ٦١٣ -	٤ ٦٥٥ -	٣ ٤٣٩ -	٣ ٢٥٨ -	٢ ٣٦٤ -	الفائض أو العجز الكلي (-)
٢ ٦١٣	٤ ٦٥٥	٣ ٤٣٩	٣ ٢٥٨	٢ ٣٦٤	التمويل (صافي)
٣١٦	٢٢٤	٤٩٢	٢٥٧	٣٣٠	خارجي
٢ ٢٩٧	٤ ٤٣١	٢ ٩٤٧	٣ ٠٠١	٢ ٠٣٤	محلي
(٢ ٤١٩)	(٤ ١٦٠)	(٢ ٨٠٩)	(٢ ٤٦٧)	(١ ٤٧٩)	البنك المركزي
(١٢٢ -)	(٥٧ -)	(٢٥٢)	(٤٤٧)	(٥٨٨)	مصارف الودائع النقدية
(٦٦٩)	(٨٢٥)	(٣٤٥)	(٤٢٤)	(٢٨٤)	غير مصرفي
(٦١٨ -)	(٤٩٧ -)	(٤٥٩ -)	(٣٣٧ -)	(٣١٧ -)	تسديد محلي غير مصنف

المصدر: IMF, Government Finance Statistics Yearbook, 1987

وصافي الاقتراض الى إجمالي الناتج المحلي من ٥٤ر١ بالمئة في عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٥٣ر٧ بالمئة في عام ١٩٨٦/٨٥.

أما في عام ١٩٨٧/٨٦، فتشير الأرقام الأولية الى استمرار انخفاض نسبة الايراد الحكومي الى إجمالي الناتج المحلي حيث بلغت ٢٨ر١ بالمئة. إلا أنه بسبب الزيادة الملحوظة في المنح فإن نسبة الايرادات والمنح الى إجمالي الناتج المحلي ظلت قريبة من مستواها في العام الماضي. وفي نفس الوقت، بقي إجمالي الانفاق وصافي الاقتراض (بالقيمة المطلقة) تقريباً على ما كان عليه في السنة السابقة، حيث لم تحدث زيادة في الانفاق الجاري بينما وازن الانخفاض في صافي الاقتراض الزيادة في الانفاق الرأسمالي. ونتيجة لذلك، فقد انخفضت نسبة الانفاق وصافي الاقتراض الى إجمالي الناتج المحلي الى ٤٦ر٤ بالمئة. كما انخفض العجز الكلي بصورة مطلقة وبلغت نسبته الى إجمالي الناتج المحلي ٦ بالمئة. أما بالنسبة لتمويل عجز الميزانية، فتشير إحصاءات مالية الحكومة الى أنه تم تمويل هذا العجز بصفة رئيسية عن طريق الاقتراض من النظام المصرفي المحلي، حيث بلغت نسبة تمويل العجز من هذا المصدر حوالي ٨٨ بالمئة خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦.

إنخفض معدل الزيادة في السيولة المحلية (النقد وشبه النقد) من ٢٨ بالمئة في عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٢٠ بالمئة في كل من عامي ١٩٨٤/٨٣ - ١٩٨٥/٨٤، بالرغم من ارتفاع معدلات الزيادة في الائتمان المحلي الناجم أساساً عن الاقتراض المرتفع للحكومة والمؤسسات العامة غير المالية من النظام المصرفي (الجدول رقم ٧ - ٩). ويعود السبب في ذلك الى أنه في عام ١٩٨٣/٨٢ حدثت زيادة كبيرة في صافي الأصول الخارجية كان لها أثراً توسعياً كبيراً على السيولة المحلية، في حين أن أثر التغيير في صافي الأصول الخارجية على السيولة المحلية في كل من عامي ١٩٨٤/٨٣ و١٩٨٥/٨٤ كان محدوداً جداً. وفي عام ١٩٨٦/٨٥، إستمرت الزيادة الكبيرة في الائتمان المحلي ورافقتها أيضاً زيادة كبيرة في صافي الأصول الخارجية مما أدى الى ارتفاع معدل الزيادة في عرض النقد بالمعنى الواسع الى حوالي ٢٨ بالمئة. أما في عام ١٩٨٧/٨٦، وبالرغم من الزيادة الكبيرة في الائتمان المحلي، فقد انخفض معدل الزيادة في السيولة المحلية الى ما يقرب من ١٠ بالمئة فقط بسبب الأثر الانكماشى للهبوط الكبير في صافي الأصول الخارجية وللزيادة الكبيرة في ودائع الواردات وصافي الخصوم الأخرى. والجدير بالذكر أنه قد حدث إعادة تقييم الأصول والخصوم بالعملة الأجنبية في حسابات مصارف الودائع النقدية في أواخر حزيران/ يونيو ١٩٨٦ وأواخر حزيران/ يونيو ١٩٨٧، ففي حين كانت هذه الأصول والخصوم تقيم ب ٨٢ قرشاً للدولار في حزيران/ يونيو ١٩٨٥، قيمت ب ١٣٣ قرشاً للدولار في حزيران/ يونيو ١٩٨٦ وقيم بعضها ب ١٤٦ قرشاً للدولار وبعضها ب ٢٢٠ قرشاً للدولار في حزيران/ يونيو ١٩٨٧.



الجدول رقم ٧ - مصر: موجز حسابات السلطات النقدية، ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦  
(بملايين الجنيهات المصرية)

نهاية الفترة	١٩٨٥													
	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٦	يونيو	سبتمبر	ديسمبر	مارس	يونيو	سبتمبر	ديسمبر	يونيو	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢
الأصول الخارجية	٢ ٣٢٢	٢ ٢٤٩	٢ ١٢٨	٢ ١٠١	٢ ٠٦٤	١ ٩٩٠	١ ٨٨٨	١ ٩٧٠	١ ٩٠٣	١ ٩٩٠	١ ٨٢٣	١ ٨٢٣	١ ٨٢٣	١ ٦٨١
مستحقات على الحكومة	١٩ ٧٦٩	١٨ ٥٨٥	١٧ ٨٤١	١٧ ١٧٩	١٦ ٦٢١	١٥ ٩٧٠	١٥ ٩٦٦	١٥ ٢٤٨	١٤ ٨٤٨	١٢ ٩٠٩	١١ ٢٨٥	١١ ٢٨٥	١٠ ١١٧	
مستحقات على المؤسسات العامة غير المالية	٤٣٢	٥٢٥	٤٩٢	٤٦٢	٤٥٧	٥٤٠	٤٢٥	٣٠٠	٢٨٨	٣١٥	٣٥٧	٣٥٧	٥١٢	
مستحقات على مصارف الودائع النقدية	١ ٩٣٤	١ ١٦٩	١ ١٧٣	١ ١٧٧	١ ٣٥٩	١ ١١٩	١ ٠٧٥	٩٥٤	١ ٠٥٨	٧٦٣	٥٥٦	٥٥٦	٣٦٩	
مستحقات على مؤسسات أخرى شبه مصرفية	١ ١٩٩	١ ٠٩٥	١ ٠٧٨	٩٩٧	١ ٠٣٣	٨٦٢	٨٣٧	٧٧١	٨٠٤	٦٢٠	٥٠٨	٥٠٨	٤٤٠	
التقد الاحتياطي منها:	١٨ ٣٤٤	١٧ ٧٥٧	١٧ ٦٥٥	١٧ ١١٧	١٦ ٨٢٢	١٥ ٩٦٥	١٥ ٨١٤	١٤ ٨٦٣	١٤ ٣٢٢	١٢ ٠٥١	١٠ ٥٧٧	١٠ ٥٧٧	٨ ٨٥٨	
العملة خارج البنوك	(٩ ٢٢٠)	(٨ ٩٦٣)	(٨ ٨٠٣)	(٨ ٦٨٤)	(٨ ٧٦١)	(٨ ٣٢٧)	(٨ ٢٨٥)	(٧ ٨٩٣)	(٧ ٨٣٤)	(٦ ٩٧٦)	(٥ ٩٩٢)	(٥ ٩٩٢)	(٤ ٦٦٩)	
ودائع الودائع العامة	(١ ١٥٧)	(١ ٣١٩)	(١ ٠٣١)	(١ ٠٨٠)	(٩٩٥)	(٩٩٦)	(٨٠٥)	(٧٦٢)	(٩٩٠)	(٥٥٠)	(٤٥٦)	(٤٥٦)	(٥٧٥)	
الالتزامات الخارجية	٤ ٩٣٢	٤ ٠٤٤	٣ ٤١٣	٣ ٠٣١	٣ ٠٢٦	٣ ٠٣٠	٣ ٠٢١	٣ ١٨٦	٣ ٢٥٥	٣ ٢٤٨	٣ ٢٧٩	٣ ٢٧٩	٣ ٨٧٠	
ودائع الحكومة	١ ٧٦٠	١ ٣٤٢	١ ٢٠٩	١ ٢٧٨	١ ٣٧٣	٩١٧	٩٣٣	٨٢١	١ ٠٧٣	٩٦٤	٨٣٠	٨٣٠	٥٠٨	
بنود أخرى (صافي)	٥٢٩	٤٨٢	٤٣٥	٤٩١	٣٠٣	٥٦٨	٤٢٢	٣٧٥	٢٤٠	٣٣٤	٥٨	٥٨	١١٥	

المصدر: IMF, International Financial Statistics, March 1986 and April 1988

الجدول رقم ٨ - مصر: موجز حسابات مصارف الودائع النقدية، ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦  
(بملايين الجنيهات المصرية)

نهاية الفترة	١٩٨٥		١٩٨٥		١٩٨٥		١٩٨٥		١٩٨٥	
	يونيو	١٩٨٤	يونيو	سبتمبر	ديسمبر	مارس	يونيو	سبتمبر	ديسمبر	مارس
الاحتياطيات	٣ ٤٧٤	٤ ٩٥٣	٥ ٩٣٢	٦ ٧٨٧	٧ ٦٦٤	٨ ٧٧٧	٩ ٣٤٤	١٠ ٢٦٢	١١ ٣٣٣	١٢ ٣٤٤
الأصول الخارجية	٣ ١٩٤	٥ ٨٢٥	٦ ١٩٠	٥ ٨١٠	٦ ٤٤٢	٧ ٤٤٣	٨ ٤٦٠	٩ ٢٦٦	١٠ ٢٤٦	١١ ٣٥٧
المستحقات على الحكومة	١ ٠٧٠	١ ٢٩١	٢ ٤٤١	٢ ٨٨١	٣ ٦٨٤	٤ ٤٤٦	٥ ٢٧٧	٦ ٠٩٢	٦ ٩١١	٧ ٨٧٢
المستحقات على المؤسسات العامة غير المالية	٣ ٣٧٧	٤ ٤٧٧	٥ ٤٤١	٦ ١٠٦	٧ ٠٥٢	٧ ٨٧١	٨ ٦٦٧	٩ ٦٨٣	١٠ ٦٨٣	١١ ٧٨٠
المستحقات على القطاع الخاص	٥ ٠٨٥	٦ ٦١٦	٧ ٠٥١	٦ ٦٥١	٦ ١٤٥	٥ ٨١٧	٥ ٢٨١	٤ ٧٨٨	٤ ٣٥٧	٣ ٧٠٤
المستحقات على المؤسسات الأخرى شبه المصرفية	٤٣٠	٤٢٠	٤٦٥	١١٦	١٠٨	٦٧٦	٨٦٧	١٢١١	١٣١١	١٤٣٧
الودائع تحت الطلب منها:	٣ ١٣٥	٣ ٧٨٣	٤ ٠٥٠	٥ ٣١٦	٥ ٦٠٦	٦ ١٤٤	٦ ٤٠٤	٦ ٩١٦	٧ ٣٣٥	٧ ٨١٥
الودائع الهيئات العامة	(١) (٣ ٨٤)	(١) (٤٩٥)	(١) (٦٠٦)	(١) (٦٠٦)	(١) (٦٠٦)	(١) (٦٠٦)	(١) (٦٠٦)	(١) (٦٠٦)	(١) (٦٠٦)	(١) (٦٠٦)
الودائع لأجل، والودائع الادخارية وبالعلة الأجنبية منها:	٦ ٩٠٨	٩ ٣٥١	١١ ٨٨٠	١٤ ٣٣٣	١٥ ١٣٠	١٦ ٥٨٤	١٧ ٠٨٦	١٧ ٦٠٤	١٨ ١٢٧	١٨ ٦٩٦
الودائع الهيئات العامة	(١) (٣ ١٢)	(١) (٥٤٦)	(١) (٦٠٦)	(١) (٦٠٦)	(١) (٦٠٦)	(١) (٦٠٦)	(١) (٦٠٦)	(١) (٦٠٦)	(١) (٦٠٦)	(١) (٦٠٦)
الودائع الخارجية	٤٤٠	١ ٥٣٦	١ ٦٨٤	١ ٧٨٨	١ ٤٤٢	١ ٥٤٥	١ ٦١٧	١ ٧٨٩	١ ٩٠٧	٢ ٠٧٠
التزامات خارجية	٣ ٠٨٧	٤ ٠٣٥	٤ ٣٧٠	٤ ٤٨٧	٤ ٦٧٨	٤ ٨٧٥	٥ ٠٨٧	٥ ٢٦٠	٥ ٤٥٥	٥ ٦٤٨
الودائع الحكومية	٤٨٣	٤٧٥	٤٦٢	٤٦٢	٤٦٢	٤٦٢	٤٦٢	٤٦٢	٤٦٢	٤٦٢
الالتزام من البنك المركزي	٤٠٩	٦٥٢	٦١١	٥٩١	١٦٠	١٦٠	١٦٠	١٦٠	١٦٠	١٦٠
بنود أخرى (صافي)	٢ ٣٥٤	٢ ٨٠٢	٣ ٣٣٥	٤ ٤٤٧	٥ ٠٤٤	٥ ٥٥١	٥ ٥٤٧	٥ ٤٤٧	٥ ٤٤٧	٥ ٤٤٧

المصدر: IMF, *International Financial Statistics*, March 1986 and April 1988.

الجدول رقم ٩ - مصر: المسح النقدي، ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦  
(بملايين الجنيهات المصرية)

نهاية الفترة	١٩٨٧												
	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو
الأصول الخارجية (صافي)	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
الائتمان المحلي	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
المستحقات على الحكومة (صافي)	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
المستحقات على المؤسسات العامة غير المالية	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠
المستحقات على القطاع الخاص	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
المستحقات على المؤسسات الأخرى شبه المصرفية	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠
التقويم منها:	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠
الودائع بالعملة الأجنبية	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
شبه التقويم منها:	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الودائع بالعملة الأجنبية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ودائع الواردات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
بنود أخرى (صافي)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: IMF, International Financial Statistics, March 1986 and April 1988

## ج - القطاع الخارجي

## ميزان المدفوعات

عكست التطورات في إجمالي الصادرات خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ بشكل رئيسي التطورات في صادرات البترول. وقد كانت صادرات البترول مستقرة نوعاً ما خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥ ولكنها انخفضت بشدة عام ١٩٨٦. أما صادرات القطن والصادرات الأخرى فلم تبد أي اتجاهات تصاعدية خلال الفترة وبقيت تمثل أقل من نصف إجمالي الصادرات عام ١٩٨٦ بالرغم من الانخفاض الشديد في صادرات البترول في ذلك العام. أما بالنسبة للواردات، فقد ارتفعت بشدة في عام ١٩٨٤ ثم انخفضت انخفاضاً كبيراً في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ بسبب التباطؤ الاقتصادي ووضع قيود إضافية على الواردات، ونقصت قيمة الواردات في عام ١٩٨٦ عن قيمتها في عام ١٩٨٢ بحوالي مليار دولار أمريكي (الجدول رقم ١٠).

الجدول رقم ١٠ - مصر: موجز ميزان المدفوعات، ١٩٨٢ - ١٩٨٦  
(بملايين الدولارات الأمريكية)

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	السنة التقويمية
٤٠١١ -	٤٥٠٢ -	٥٣٨٦ -	٣٨٢٢ -	٣٧١٥ -	الميزان التجاري
٢٦٣٢	٣٨٣٦	٣٨٦٤	٣٦٩٣	٤٠١٨	الصادرات (فوب)
(١٣٨٥)	(٢٦٤٢)	(٢٤٩٣)	(٢٤٦٥)	(٢٨٩٣)	البترول ومنتجاته
(٣٤٢)	(٣٨١)	(٤٦٣)	(٣٥٦)	(٣٤٠)	القطن
(٩٠٥)	(٨١٣)	(٩٠٩)	(٨٧٣)	(٧٨٥)	صادرات أخرى
٦٦٤٧ -	٨٣٣٨ -	٩٣٥٠ -	٧٥١٥ -	٧٧٣٣ -	الواردات (فوب)
٣٧٥ -	٩٥٨ -	٦٧٦ -	٢٧٧ -	٦١٨ -	الخدمات (صافي)
٣٧٦٤	٣٤٤٢	٣٥١٢	٣٥٧٠	٣٢٠٢	الإيرادات
(١٠٩٨)	(٩٣٥)	(٩٥١)	(٩٧٠)	(٩٤٠)	رسوم قناة السويس
(٢٨٠)	(٤١٧)	(٣٢٨)	(٢٨٥)	(٣٤٦)	السفر
(٤٠٦)	(٤١٨)	(٥٢٢)	(٤٣٧)	(٤٠٢)	دخل الاستثمار
(١٩٨٠)	(١٦٧٢)	(١٧١١)	(١٨٧٨)	(١٥١٤)	إيرادات أخرى
٤١٣٩ -	٤٤٠٠ -	٤١٨٨ -	٣٨٤٧ -	٣٨٢٠ -	المدفوعات
(٧٣٨)	(٩٢٧)	(١٠٢٨)	(٨٣٥)	(٨٥٩)	ال شحن والتأمين
(١١٣٧)	(١٢١٠)	(١٠٩٢)	(١٠٧٩)	(١٠٩٢)	دخل الاستثمار
(٣٣٧٤)	(٢٣٦٣)	(٢٠٦٨)	(١٩٣٣)	(١٨٦٩)	مدفوعات أخرى
٣٥١٥	٣٢١٦	٣٩٨١	٣٦٨٨	٣٤٨١	التحويلات الخاصة بدون مقابل
١٨٧٠ -	٢٢٤٥ -	٢٠٨١ -	٤١١ -	١٨٥٢ -	رصيد الحساب الجاري

الجدول رقم ١٠ - مصر: موجز ميزان المدفوعات، ١٩٨٢ - ١٩٨٦ (تمة)  
(بملايين الدولارات الأمريكية)

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	السنة التقويمية
					الحساب الرأسمالي
١ ٢١١	١ ١٩٥	٧١٤	٤٧٧	٣٨٥	الاستثمار
٥٧ -	٢٧٤	٤٥٦	١٨٢ -	٦٩٢	قروض طويلة الأجل
٤٨	٤٠	٤٥٠	٣٩١	٧٨٧	القطاع الرسمي
(٦٣٨)	(٧٢٥)	(٨٤٩)	(٧٨٨)	(١ ١٥٠)	السحوبات
(٥٩٠ -)	(٦٨٥ -)	(٣٩٩ -)	(٣٩٧ -)	(٣٦٣ -)	التسديدات
١٠٥ -	٢٣٤	٦	٥٧٣ -	٩٥ -	القطاعات الأخرى
(٧٩٠)	(١ ١١١)	(٩٢٧)	(٧١٠)	(٩٧٣)	السحوبات
(٨٩٥ -)	(٨٧٧ -)	(٩٢١ -)	(١ ٢٨٣ -)	(١ ٠٦٨ -)	التسديدات
٥٧٢	٢١٦	٧١	٣٦١	٤١٣	رأس مال آخر طويل الأجل
١٦٨	٣٣٥ -	٤٥٩	٣٧٧ -	٨٣	رأس مال قصير الأجل
٩٦ -	٦٦٤	١١٥	٢١٣	١٣٣	صافي السهو والخطأ
٢٤٩ -	٥٦ -	٢٤	٧٧ -	١٩١ -	البندو المقابلة
٣٧٠	٣٥٠	٣١١	٧٤	٤٦٠	التمويل الاستثنائي
٤٨	٦٣	٣٢ -	٧٩	٢٤	الميزان الكلي

المصدر: IMF, *Balance of Payments Yearbook*, 1987 .

وتقلب العجز في ميزان الخدمات تقلباً كبيراً خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ولكنه بقي صغيراً نسبياً بالنسبة إلى العجز في الميزان التجاري. وتراوحت مدفوعات الفائدة على الدين الخارجي بين ١٠ و ١٢ مليار دولار سنوياً خلال الفترة. أما بالنسبة لتحويلات العمال، فقد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً في ١٩٨٣ عقب السماح للبنوك التجارية المملوكة من قبل الحكومة اعتباراً من نيسان/ ابريل ١٩٨٣ باستخدام سعر صرف قريب من ذلك السائد في السوق الحرة في ذلك الحين لاجتذاب التحويلات. وانخفضت تحويلات العمال انخفاضاً كبيراً خلال العامين ١٩٨٥ و ١٩٨٦ بسبب الركود الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط.

شهد العجز في حساب الميزان الجاري تقلباً شديداً خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ صحبه أيضاً تقلب في ميزان الحساب الرأسمالي. وبلغت تسديدات القروض الخارجية الطويلة الأجل حوالي ١٥ مليار دولار سنوياً خلال الفترة. أما بالنسبة للميزان الكلي (معرفة على أنه مساو للتغير في الاحتياطيات الرسمية للبنك المركزي)، فقد سجل

فوائض في كل الأعوام ما عدا العام ١٩٨٤ حينما سجل عجزاً صغيراً. وانعكاساً لهذه التطورات، فقد ارتفعت الاحتياطيات الرسمية (باستثناء الذهب) من ٧١٦ مليون دولار في نهاية عام ١٩٨١ إلى ٨٢٩ مليون دولار في نهاية ١٩٨٦.

### الدين الخارجي

ارتفع الدين الخارجي لمصر (باستثناء دين القطاع الخاص المتوسط والطويل الأجل) من ٢٧٦ مليار دولار أمريكي في آخر عام ١٩٨٢/٨٢ إلى ٢٧٦ مليار دولار أمريكي في آخر عام ١٩٨٧/٨٦ (الجدول رقم ١١). ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة مقدارها حوالي ١١ مليار دولار في الدين المتوسط والطويل الأجل الحكومي والمضمون حكومياً، في حين أن الدين القصير الأجل للقطاع المصرفي إنخفض بحوالي ١ مليار دولار خلال الفترة نتيجة لانخفاض التسهيلات الائتمانية المقدمة من بعض المؤسسات المالية الأجنبية لمصر.

يشكل الدين الناجم عن قروض ثنائية من حكومات أجنبية القسم الأكبر من دين مصر الخارجي، حيث بلغ حوالي ٢١٣ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ١٩٨٧/٨٦. وتعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا واليابان والكويت والمملكة العربية السعودية من أهم الدول المقرضة لمصر. وقد تمت إعادة جدولة ديون مصر لثمانية عشر دولة عضواً في «نادي باريس» في أيار/ مايو ١٩٨٧.

الجدول رقم ١١ - مصر: الدين الخارجي، ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦  
(بملايين الدولارات الأمريكية)

١٩٨٧/٨٦	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٣/٨٢	
٢٣ ١٥٠	٢٩ ٨٦٣	٢٨ ٩٥٦	٢٥ ٥٦٦	٢٢ ٢٤٩	الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل الحكومي والمضمون حكومياً
٦ ٨٧٥	٥ ٨١٨	٤ ٦٥٠	٤ ٢٦٠	٣ ٧٢٠	اتتمان الموردین
٥ ٠٠٥	٤ ٨٧٦	٤ ٥٦١	٤ ٢٣٦	٣ ٨٢٢	قروض من هيئات إقليمية ودولية
٢١ ٢٧٠	١٩ ١٦٩	١٩ ٧٤٥	١٧ ٠٧٠	١٤ ٧٠٧	قروض ثنائية
٤ ٤٦٩	٥ ١٢٨	٥ ٦٣٧	٥ ٦٥٥	٥ ٣٣٠	الدين قصير الأجل
٢٧ ٦١٩	٢٤ ٩٩١	٢٤ ٥٩٢	٢١ ٢٢١	٢٧ ٥٧٩	إجمالي الدين

المصدر: IMF, Egypt: Recent Economic Developments, SM/88/104

وشملت إعادة الجدولة هذه جميع القروض المعطاة أو المضمونة من جانب حكومات هذه الدول الى القطاع العام في مصر والتي بلغت آجال استحقاقها أكثر من عام وتم التعاقد عليها قبل نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦. وحسب اتفاقيات إعادة الجدولة، فإن جميع المستحقات الناجمة عن هذه القروض والمتوجب دفعها ضمن فترة تمت منذ بداية عام ١٩٨٧ الى منتصف عام ١٩٨٨، سوف يتم دفعها في عشرة أقساط نصف سنوية ابتداء من آخر أيار/ مايو ١٩٩٢. وتمت أيضاً إعادة جدولة بعض المتأخرات التي تراكمت منذ عام ١٩٨٥/٨٤. ونتيجة لاعادة الجدولة هذه، فإن مستحقات دين مصر الخارجي انخفضت من حوالي ٤ر٨ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٦/٨٥ الى حوالي ٢ر٥ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٧/٨٦.

### نظام سعر الصرف

حدثت بعض التغييرات في نظام سعر الصرف في مصر خلال الفترة ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦. كان أهمها التغيير الذي تم في أيار/ مايو ١٩٨٧. قبل ذلك الوقت، كان سوق الصرف الأجنبي مجزأ الى ثلاثة مجتمعات رئيسية: مجمع البنك المركزي، ومجمع البنوك التجارية، ومجمع السوق الحرة. وكانت مصادر النقد الأجنبي لمجمع البنك المركزي تشمل صادرات البترول والقطن والأرز ورسوم قناة السويس، بينما شملت استخدامات النقد لهذا المجمع الواردات من السلع الرئيسية الأساسية (القمح، الدقيق، الزيوت، الشاي، السكر)، والمبيدات والأسمدة، ومعظم المعاملات الرأسمالية للقطاع العام. وكان مجمع البنوك التجارية يتلقى المتحصلات من تحويلات العمال والسياحة والصادرات التي لا تتم عن طريق مجمع البنك المركزي، بينما كان يوفر النقد الأجنبي لمدفوعات القطاع العام التي لا تتم عن طريق مجمع البنك المركزي. وبالنسبة لمجمع السوق الحرة، فقد كان يشترك مع مجمع البنوك التجارية في تلقي المتحصلات من تحويلات العمال والسياحة، وفي توفير النقد الأجنبي للمعاملات المنظورة وغير المنظورة للقطاع الخاص. وكانت المعاملات في مجمع البنك المركزي تتم على أساس سعر الصرف الرسمي بمعدل ٧٠ قرشاً للدولار الأمريكي، بينما كان السعر الرسمي في مجمع البنوك التجارية يعادل ٨٤ قرشاً للدولار الأمريكي. وابتداء من نيسان/ أبريل ١٩٨٢ تم استحداث سعر مميز في مجمع البنوك التجارية بمعدل ١ر١ جنيه للدولار الأمريكي من أجل استجلاب تحويلات العمال. وتم زيادة هذا السعر تدريجياً حتى بلغ ١ر٣٦ جنيهاً للدولار الأمريكي في تموز/ يوليو ١٩٨٦ حين تم إلغاء سعر الصرف الرسمي في مجمع البنوك التجارية. أما بالنسبة لسعر الصرف في مجمع السوق الحرة، فقد كان يتحرك أساساً تحت تأثير قوى العرض والطلب.

وفي ١١ أيار/ مايو ١٩٨٧، تم استحداث سوق جديدة للنقد الأجنبي تشمل معاملات معينة بسعر صرف جديد بمعدل ٢ر١٦٥ جنيه مصري للدولار الأمريكي،

ينطبق على جميع البنوك التجارية وعلى وكالتين للسفر والسياحة. ومنذ ذلك الحين، تم تحريك سعر الصرف في مجمع البنوك التجارية عدة مرات كل شهر إلى أن وصل إلى ١٫٨٩ جنيه للدولار في آذار/ مارس ١٩٨٨، وهو تاريخ إلغاء مجمع البنوك التجارية. وهكذا، إبتداء من آذار/ مارس ١٩٨٨، أصبح هناك سعرين أساسيين للصرف: سعر الصرف الرسمي الذي ينطبق على معظم معاملات مجمع البنك المركزي والذي ما زال محددًا بـ ٧٠ قرشاً للدولار، وسعر سوق البنوك الجديد. وتبين التقديرات أن نصف الصادرات وخمس الواردات وربيع المعاملات غير المنظورة لعام ١٩٨٨/٨٧ قد تمت عن طريق سعر الصرف الرسمي.

## ٢ - خطة التنمية الخمسية: ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١

حددت السلطات المصرية ثلاثة أهداف رئيسية للتنمية الاقتصادية: (١) زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد المصري عن طريق التأكيد على الإنتاج السلعي، وتعبئة إمكانيات التمويل المحلي، وتدعيم دور كل من القطاع الخاص والقطاع التعاوني في الإنتاج، (٢) دعم البنية الأساسية المادية والاجتماعية من أجل إزالة المعوقات في طريق النمو، (٣) تشجيع الحركة الاقتصادية في مواقع جغرافية جديدة بغرض تخفيف الضغوط في المناطق ذات الزيادات السكانية الكبيرة والتي تتمركز على جانب النيل.

وتعتبر السلطات المصرية الخطة الخمسية للسنوات ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ مرحلة ثانية في أفق التخطيط البعيد الأمد الذي يمتد عشرون عاماً. ويبين الجدول رقم (١٢) الأهداف الاقتصادية الكلية للخطة. وتهدف الخطة إلى تحقيق معدل نمو سنوي لاجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق يبلغ ٧٫٥ بالمئة. ومن المتوقع أن يزيد الادخار المحلي بصورة أسرع من ذلك، بحيث يرتفع من ٧٫٩ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في ١٩٨٧/٨٦ إلى ١٣ بالمئة في ١٩٩٢/٩١. ونتيجة لذلك، سوف يتم تمويل نسبة أقل من الاستثمار عن طريق مصادر خارجية. ويتوقع أن تزيد الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج بمعدل سنوي يبلغ ٦ بالمئة وأن تبلغ الزيادة في الواردات ٣ بالمئة فقط، وينخفض عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات من ٢٠٦٦ مليون جنيه (أي ما يعادل ٤٧ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي) في عام ١٩٨٧/٨٦ إلى ٧٠٠ مليون جنيه (أي ما يعادل ١٫٢ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي) في عام ١٩٩٢/٩١.

أما بالنسبة للعام الأول من الخطة الخمسية (١٩٨٨/٨٧)، فإن الزيادة المستهدفة لاجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق تعادل ٧٫٥ بالمئة. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الادخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي إلى ٩٫٢ بالمئة وأن تزيد الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج بـ ٦ بالمئة بينما



الجدول رقم ١٢ - مصر: الانفاق على إجمالي الناتج المحلي،  
الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١

متوقع	مستهدف	مستهدف	معدلات النمو السنوية
١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧	١٩٩٢/٩١	١٩٩٢/٩١ - ١٩٨٨/٨٧
(بملايين الجنيهاً وبأسعار ١٩٨٧/٨٦)			
٤٠ ٥٩٢	٤٢ ٢٨٦	٥٠ ٥٨١	٤٥
٣٤ ٢٦٢	٣٥ ٦٣٦	٤٢ ٩٩٦	٤٤
٦ ٣٣٠	٦ ٦٥٠	٨ ٠٨٥	٥٠
٨ ١٥٠	٨ ٤٠٠	١٠ ٣٠٠	٤٨
٧ ٧٠٠	٨ ٣٠٠	١٠ ٣٠٠	٦٠
٤٥٠	١٠٠	-	٠٠٠
صافي الصادرات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج			
٤ ٦٩٠-	٤ ١٣٥-	٢ ٧٤٥-	٠٠٠
٦ ٢٣٠	٦ ٦٠٥	٨ ٣٥٥	٦٠
١٠ ٩٢٠-	١٠ ٧٤٠-	١١ ١٠٠-	٦٣
إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق			
٤٤ ٠٥٢	٤٦ ٥٥٦	٥٨ ١٢٦	٥٧
صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج			
٢ ٠٢٦	١ ٩٣٠	١ ٤٠٣	٠٠٠
٤٦ ٠٧٨	٤٨ ٤٨١	٥٩ ٥٢٩	٥٣

المصدر: وزارة التخطيط، الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١.

تنقص الواردات بـ ٢ بالمئة، وأن ينخفض عجز الحساب الجاري إلى ١ ٦٠٠ مليون جنيه أي ما يعادل ٣ر٤ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي المستهدف (الجدول رقم ١٢).

يبين الجدول رقم (١٤) الأهداف القطاعية للخطة الخمسية. وتهدف الخطة إلى تحقيق معدل نمو سنوي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج يبلغ ٨ر٥ بالمئة مقابل معدل نمو سنوي متحقق بلغ ٨ر٦ بالمئة خلال الخطة الخمسية السابقة. وبالنسبة للقطاعات السلعية، تعتبر الأهداف الخاصة بمعدلات النمو السنوية

الجدول رقم ١٢ - مصر: الادخار والاستثمار، الخطة الخمسية  
١٩٩٢/٩١ - ١٩٨٨/٨٧  
(بملايين الجنيهات المصرية وبأسعار ١٩٨٧/٨٦)

مستهدف ١٩٩٢/٩١	مستهدف ١٩٨٨/٨٧	متوقع ١٩٨٧/٨٦	
١٠٣٠٠	٨٤٠٠	٨١٥٠	إجمالي الادخار
٧٥٤٥	٤٢٦٥	٣٤٦٠	الادخار المحلي
١٤٠٣	١٩٣٠	٢٠٢٦	صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج
٦٥٢	٦٠٥	٥٩٨	صافي التحويلات من الخارج
٧٠٠	١٦٠٠	٢٠٦٦	عجز الحساب الجاري
١٠٣٠٠	٨٤٠٠	٨١٥٠	إجمالي الاستثمار
٦١٨٠	٥٦٠٠	٥٢٠٠	عام
٤١٢٠	٢٧٠٠	٢٥٠٠	خاص
—	١٠٠	٤٥٠	زيادة في المخزون

المصدر: وزارة التخطيط، الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١.

في قطاعات الزراعة والبناء (٤ بالمئة و٩ بالمئة، على التوالي) طموحة نوعاً ما عندما تقارن بمعدلات النمو المتحققة خلال الخطة الخمسية السابقة (٣٥ بالمئة و٣٢ بالمئة، على التوالي)، في حين أن الأهداف المتعلقة بالقطاعات السلعية الأخرى هي أقل مما تحقق خلال الخطة السابقة. وبالنسبة للخدمات الحكومية، تهدف الخطة الخمسية الى معدل نمو سنوي يبلغ ٥ بالمئة تمشياً مع السياسة الهادفة الى ترشيد الانفاق والعمالة في القطاع الحكومي.

### القسم الثالث: تمارين ومسائل للمناقشة

المطلوب إعداد برنامج مالي إفتراضي لمصر للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ معتمدين بشكل عام على الأساليب المنهجية الوارد عرضها في القسم الأول من الحلقة الدراسية التطبيقية ويفترض بأن إعداد البرنامج يجري في شهر تموز/ يوليو من نفس العام. وكما أشرنا من قبل، يمكن الاسترشاد بالخطوات التفصيلية الوارد عرضها في القسم الأول. وقد تساعد مناقشة المسائل والخطوات التالية في وضع البرنامج المالي.

الجدول رقم ١٤ - مصر: الأصل القطاعي لإجمالي الناتج المحلي،  
الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١

مستهدف	مستهدف	معدلات النمو السنوية	مستهدف	مستهدف	مستهدف
١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧	١٩٩٢/٩١	١٩٨٨/٨٧	١٩٩٢/٩١	١٩٨٧/٨٦
(بملايين الجنيهات وبأسعار ١٩٨٧/٨٦) (بالمئة)					
١٩ ٧٧٠	٢٠ ٨٦٣	٢٦ ٢٢١	٥٨	القطاعات السلعية	
٨ ٦٤٠	٨ ٩٦٠	١٠ ٥٥٠	٤٠	الزراعة	
٦ ٩٣٣	٧ ٤٤٦	١٠ ٣٩٧	٨,٥	الصناعة والتعدين	
١ ٦٩٠	١ ٧٦٩	١ ٨٩٨	٢,٤	البتروك ومنتجاته	
٥١٨	٥٦٠	٧٢٩	٧,١	الكهرباء	
١ ٩٨٩	٢ ١٢٨	٢ ٦٤٧	٥,٩	البناء والتشييد	
١٣ ٨٠١	١٤ ٤٧١	١٨ ١١١	٥,٦	قطاعات الخدمات الإنتاجية	
٣ ٧٥٦	٣ ٩٢٩	٤ ٨١٩	٥,١	النقل والمواصلات والتخزين	
٩ ٦٤٦	١٠ ١١٨	١٢ ٦٢٤	٥,٦	وقناة السويس	
٣٩٩	٤٢٤	٦٦٨	١٠,٩	التجارة والمال والتأمين	
٧ ٣٦١	٧ ٧١٧	٩ ٧٩٤	٦,٢	الفنادق والمطاعم	
٨٢٠	٨٩٦	١ ٤٠٩	١١,٤	قطاعات الخدمات الاجتماعية	
١ ٨٤٢	١ ٩٢٣	٢ ٣٧٥	٥,٢	ملكية العقارات	
٤ ٥٩٩	٤ ٨٩٨	٦ ٠١٠	٥,٥	والمرافق العامة	
٤٠ ٨٣٢	٤٣ ٠٥١	٥٤ ١٢٦	٥,٨	الخدمات الاجتماعية والشخصية	
				والتأمينات الاجتماعية	
				الخدمات الحكومية	
				إجمالي الناتج المحلي	
				بتكلفة عوامل الإنتاج	

المصدر: وزارة التخطيط، الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١.

أولا - المشكلات الاقتصادية الراهنة وتدبير السياسة:

أ - ما هي المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد المصري على الأمد القصير والمتوسط؟ إلى أي مدى تعكس هذه المشكلات عوامل تخرج عن نطاق سيطرة السلطات؟

ب – إستعرض استخدام الأدوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية في مصر. يمكن إعطاء اهتمام خاص لمدى ملاءمة سياسات التسعير الراهنة والخاصة بالسلع، والسياسات المتعلقة بإدارة الطلب الكلي، وأسعار الفائدة وسعر الصرف. وبصورة محددة، يمكن تناول النقاط التالية:

(١) ما إذا كان ينبغي إحداث زيادات في أسعار المنتج للغلات الزراعية التي يكون فيها لمصر ميزة تنافسية تجارية (مثل القطن والقمح)، وذلك من أجل تشجيع إنتاجها وتحسين الميزان التجاري.

(٢) ما إذا كانت أسعار منتجات البترول المحلية بحاجة للزيادة من أجل تثبيط الاستهلاك المحلي، وزيادة الصادرات، وتحسين وضع الميزانية.

(٣) ما إذا كانت دعومات الميزانية على السلع الأساسية بحاجة الى الخفض في محاولة للحد من الانفاق الحكومي.

(٤) ما إذا كان نظام الصرف الحالي ومعدلات أسعار الصرف متسقة مع هدف تحسين وضع ميزان المدفوعات.

ثانياً – إعداد برنامج مالي لعام ١٩٨٨/٨٧:

أ – ما هي أهداف السياسة الملائمة لعام ١٩٨٨/٨٧ (تعتبر معدلات النمو الحقيقي ومعدلات التضخم والنتيجة المرغوبة لميزان المدفوعات ضمن الأهداف التي يجب مناقشتها في هذا السياق).

ب – إقترح الاجراءات المتعلقة بالسياسة المالية والاقتصادية المطلوبة لتحقيق أهداف البرنامج. (يجب القيام بتقييم كمي، أو على الأقل تقديري، لتأثير هذه الاجراءات على الأهداف).

ج – قم بأعداد مجموعة متسقة من التنبؤات على أساس الأهداف والاجراءات المحددة أعلاه.

د – ناقش مدى ضرورة وجود ترتيب استعداد ائتماني مع صندوق النقد الدولي في المناخ الاقتصادي الذي تتصوره لمصر لعام ١٩٨٨/٨٧. فإذا كان مثل ذلك الترتيب مفيداً، ما هي معايير الأداء التي تختارها؟

الجدول الأول - مصر: بيانات إحصائية مختارة، ١٩٧٠/٦٩ - ١٩٨٧/٨٦

CR	NTR	T3	T2	T1	T	MC	WPI	CPI	PC	PGDP	GDPR	GDPM	السنة
٥٤	٦٢٨	٥٠٢	٢٤٥	١٤٢	١٣٥٧	١٠٣٩	٥٥,٤	٤٥,٦	٢٤٩٣	٤٧,٧	١٠٩٧٧	٥٢٤٧	١٩٧٥
١٠٥	٧١٨	٣٩٩	٣٦٩	١٩٩	١٧٨١	١٤٩٠	٥٩,٧	٦٠,٢	٤٦٦٣	٥٧,٠	١٠٧٦٣	٦٧٠٥	١٩٧١
١٤٧	٧٥١	٥٥٧	٣٤٧	٣٧٧	٢٤٩٠	١٨٨٤	٦٥,٢	٦٧,٩	٤٩٦٦	٦٤,٧	١٢٦٨٩	٨٢١٠	١٩٧٧
٤٢	١٠٢٦	٧٦٨	٤٥٠	٥١٢	٢٦٩٠	٢٦٣٢	٧٤,٩	٧٥,٤	٦٣٦٤	٧٠,٠	١٣٩٨٣	٩٧٨٨	١٩٧٨
٣٢٣	١١١٦	٩٥٨	٦٧٨	٦٢٦	٣٢٢٧	٢٦٨٦	٨٢,٢	٨٢,٩	٨٣٣٨	٨٢,٥	١٥١٩٣	١٢٦١٠	١٩٧٩
١٨٨	٢٨٧٨	١٤٣٥	٦٨٥	٤٨١	٥٠٠٦	٤٠٠٢	١٠٠,٤	١٠٠,١	١٠٥١١١	١٠٠,٠	١٤٩١٨١	١٤٩١٨١	١٩٨١/٨٠
٦٠١	٣١٨٧	١٧٠١	٨٢٤	٦٠٦	٥١٢٢	٦٢٢٦	١٢١,٢	١١٧,٩	١٢٨٢٢٢	١٢١,١	١٤١٠٠٠	٢٠٢٩٠	١٩٨٢/٨١
٣٦٢	٢٨١١	١١٨١	٣١٢	١٤٥	٦٧٨٢	٧٢٨٤	١٢٨,٠	١٣٥,٩	١٦١٣٣	١٢٥,٨	١٧٧٣٠	٢٤٨٢٠	١٩٨٣/٨٢
٣٩٥	٤٧١٧	٢٠٢١	١٤٣٧	١٦٢٤	٧٢٢٣	٧١٥٤	١٤٣,٢	١٦٠,٤	١٦٧١٦١	١٢٩,٤	٢١٥٥٠	٢٧٨٨٨	١٩٨٤/٨٣
٦٥٥	٤٧٥٤	٢٠٧٣	١٥٤١	١٩٧٨	٨٢٧٢	٧٢٢٤	١٥٩,١	١٨٢,٥	٢٢٥٠٦	١٤٠,٥	٢٣١٤٣	٣٢٥١٦	١٩٨٥/٨٤
٦٦٨	٥٤٦٧	١٩٢٧	١٦٢١	٢٤٣٢	٩٢٧٣	٦٩٦٠	١٨٤,٣	٢١٢,٢	٢٦٩٠٢	١٥٧,٩	٢٤٢٥٢	٣٨٢٩٥	١٩٨٦/٨٥
١٢٦١	٥٧٤٢	٢٠٦٨	١٨٦١	٢٣٦٠	٩٧٦٥	٨٤٦٧	٢١٣,٨	٢٦٦,٦	٣٤٢٦٠	١٧٤,٣	٢٥٢٧٣	٤٤٠٥٠	١٩٨٧/٨٦

المصادر: IMF, *International Financial Statistics Yearbook, 1987*; *Government Finance Statistics Yearbook, 1987*; and *Data Fund*.  
 السنوات المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيو. السنة المالية والسنة التقويمية متطابقتان من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٩. يمكن الحصول على بيانات إضافية من الحلقات الدراسية التطبيقية.

## الجدول الأول - مصر: بيانات إحصائية مختارة، ١٩٧٠/٧١ - ١٩٨٧/٨٦ (تمة)

EURO	ISD	RR	TD	CY	RM	QQ	DD	MQ	MO	السنة
٩٠٨٢	٤٢١	٢٥٤	٥٦١	٤٧٥	٧٢٩	٧٧٤	٢٨٧	١ - ٢٦	٧٢٢	١٩٧٠/٧١
٧٢٠١	٤٢١	١٧٥	٥٢٢	٥٠٦	٩٨١	٢٥٢	٢٦٩	١ - ٢٨	٧٧٥	١٩٧١/٧٠
٥٤٦٦	٤٢١	١٧١	٦١٤	٦٢١	٨٠٢	٢٦٦	٢٥٨	١ ٢٥٥	٩٨٩	١٩٧٢
٩٢٧٤	٤٢١	٢٢٢	٧٥٩	٧٧٧	١ - - -	٢٢١	٤٧٨	١ ٥٢٦	١ ٢٠٥	١٩٧٣
١١٢٠١	٤٢١	٢٢٢	١ - ٥٢	٩٤٨	١ ٢٧٠	٤٩٨	٥٥٥	٢ - - -	١ ٥٠٢	١٩٧٤
٦١٥٨	٤٢١	٢٩٠	١ ٢٧٤	١ ١٥٦	١ ٤٤٦	٥٦٧	٧٠٧	٢ ٤٢٠	١ ٨٢٣	١٩٧٥
٥٢٥٨	٢٤٠	٢٤٢	١ ٦٧٢	١ ٢٨٨	١ ٧٢٠	٨٢٢	٨٥١	٢ - ٦١	٢ ٢٢٩	١٩٧٦
٦١٠٠	٢٢٧	٢٢٢	٢ ٤٥٢	١ ٧٥٠	٢ - ٨٢	١ ٦٦٠	١ ١٩٤	٤ ١٠٢	٢ ٩٤٢	١٩٧٧
٨٢٧٢	٤٧٧	٤٧٢	٢ - ٢٨	٢ ١٨٤	٢ ٦٥٥	١ ٦٥٩	١ ٢٦٩	٥ ٢١٢	٢ ٥٥٢	١٩٧٨
١٢٠٠١	٦١٠٠	٧٤٥	٤ ١٨٧	٢ ٦٥٧	٢ ٤٠٢	٢ ٤٩٠	١ ١٩٧	٦ ٨٤٤	٤ ٢٥٤	١٩٧٩
١٥٤٧	٨٠٠	١ ٦٨٢	٧ ٦٦١	٧ ٦٦٧	٥ ٢٥٠	٤ ٤٧٠	٢ ١٩١	١١ ٢٢٧	٦ ٨٥٨	١٩٨٠/٧٩
١٥٧١	٨٠٥	٤ ١٨٩	١٠ - ٦٦٦	٤ ٦٦٩	٨ ٨٥٨	٦ ٩٠٨	٢ ٧١٨	١٥ ٢٦٥	٨ ٢٨٧	١٩٨٢/٨١
١٠٢٤	٨٠٥	٤ ٥٨٥	١٢ ٥٢٩	٥ ٩٩٢	١٠ - ٥٧٧	٩ ٢٥١	٤ ١٧٩	١٩ ٥٢٢	١٠ - ١٨١	١٩٨٣/٨٢
١٠٢٥	٨٠٥	٥ - ٧٥	١٦ ٤٧٩	٦ ٩٧٦	١٢ - ٥١	١١ ٨٨٠	٤ ٦٠٠	٢٢ ٤٥٥	١١ ٥٧٥	١٩٨٤/٨٣
٩١١	٨٠٥	٦ ٤٩٩	٢٠ - ٢٨٢	٧ ٨٢٤	١٤ ٢٢٢	١٤ ٢٢٢	٦ - ٥٩	٢٨ ١١٦	١٢ ٨٩٢	١٩٨٥/٨٤
٧١٧٤	٨٠٥	٨ - ٧١	٢٧ ١٢٢	٨ ٧٦١	١٦ ٨٢٢	٢ - - ٨٦	٧ - ٢٦	٢٥ ٨٨٢	١٥ ٧٩٧	١٩٨٦/٨٥
٦١٤٢	٨٠٥	٩ ١٢٤	٢٠ - ٦٨	٩ ٢٢٠	١٨ ٢٤٤	٢٢ ١٩٧	٧ ٢٧٢	٢٩ ٢٨٨	١٦ ٥٩٢	١٩٨٧/٨٦

المصدر: IMF, *International Financial Statistics Yearbook, 1987*; *Government Finance Statistics Yearbook, 1987*; and *Data Fund* - ١ السنوات المالية المنتهية في ٢٠ حزيران/يونيو. السنة المالية والسنة القومية متطابقتان من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩. يمكن الحصول على بيانات إضافية من الحقائق الدراسية التطبيقية.

## تعريف المتغيرات في الجدول الأول

- GDPM = إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية، بملايين الجنيهات المصرية.
- GDPR = إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨١/٨٠، بملايين الجنيهات المصرية.
- PGDP = المخفض الضمني لإجمالي الناتج المحلي، ١٩٨١/٨٠ = ١٠٠ .
- PC = الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية، بملايين الجنيهات المصرية.
- CPI = الرقم القياسي لأسعار المستهلك (السكان في الحضر)، ١٩٨٠ = ١٠٠ .
- WPI = الرقم القياسي لسعر الجملة، ١٩٨٠ = ١٠٠ .
- MC = الواردات (سيف)، بملايين الجنيهات المصرية.
- T = الإيراد الضريبي، بملايين الجنيهات المصرية.
- T1 = الضرائب على الدخل، الأرباح والمكاسب الرأسمالية، بملايين الجنيهات المصرية.
- T2 = الضرائب على السلع والخدمات المحلية، بملايين الجنيهات المصرية.
- T3 = الرسوم على الواردات، بملايين الجنيهات المصرية.
- WTR = الإيراد غير الضريبي، بملايين الجنيهات المصرية.
- CR = الإيراد الرأسمالي، بملايين الجنيهات المصرية.
- MO = النقود، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية.
- MQ = النقود وشبه النقود، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية.
- DD = الودائع تحت الطلب لدى الجهاز المصرفي، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية، معرفة على أنها النقود ناقص العملة خارج البنوك.
- QQ = شبه النقود، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية.
- RM = النقد الاحتياطي، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية.
- CY = العملة خارج البنوك، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية.
- TD = إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية.

RR = إحتياطيات الجهاز المصرفي، نهاية العام، بملايين الجنيهات المصرية، معرفة على أنها النقد الإحتياطي ناقص العملة خارج البنوك.

I3D = سعر الفائدة على الودائع لأجل ثلاثة شهور بالعملة المحلية، بالمئة.

EURO = سعر الفائدة على الودائع بالدولار في لندن، بالمئة.

الجدول الثاني - مصر: بيانات إحصائية مختارة، ١٩٧٠ - ١٩٨٦

السنة	DCE	E	F	GDPE	GDPR	GDPRT	GDPW	GDPRW
١٩٧٠	١ ٥٠٢	٢,٣٠٠٠	١ ٢٩٩	٣ ٢٢٨	٨ ٩٢٠	٨ ٠٦٨	٢٤٣٠	٧٠٣٥
١٩٧١	١ ٦٦٠	٢,٣٠٠٠	١ ٣١١	٣ ٤٥١	٩ ٢٧٧	٨ ٦٥٠	٢٦٦٦	٧٣٦١
١٩٧٢	١ ٧٧٧	٢,٣٠٠٠	١ ١٢٨	٣ ٦٦٣	٩ ٦١٤	٩ ٢٧٢	٢٩٦٩	٧٦٦٩
١٩٧٣	١ ٩٤٣	٢,٥١٦٢	١ ٤٢٨	٣ ٧٥٧	٩ ١٤١	٩ ٩٤١	٣٥٣٠	٨١٣٢
١٩٧٤	٢ ٤٧٥	٢,٥٥٥٦	٢ ٤٢٢	٤ ١٩٠	٩ ٥٨٨	١٠ ٦٥٧	٤١٣٢	٨٢٦٨
١٩٧٥	٣ ٧٢٥	٢,٥٥٥٦	٢ ٧٣٥	٥ ٢٤٧	١٠ ٩٧٧	١١ ٤٢٥	٤٧٣٠	٨٢٣٢
١٩٧٦	٤ ٢٧٩	٢,٥٥٥٦	٣ ٦٧١	٦ ٧٠٥	١١ ٧٦٣	١٢ ٢٤٨	٥٥٣٠	٨٧٣٥
١٩٧٧	٥ ٠٢٤	٢,٥٥٥٦	٤ ٦٠٢	٨ ٢١٠	١٢ ٦٨٩	١٣ ١٣٠	٦٣٦٣	٩١٣٠
١٩٧٨	٧ ٩٠١	٢,٥٥٥٦	٥ ٤٨٣	٩ ٧٨٨	١٣ ٩٨٣	١٤ ٠٧٦	٧٢٣٤	٩٤٣٧
١٩٧٩	٩ ٨٩٧	٢,٤٢٨٦	٦ ٦٥٣	١٢ ٦١٠	١٥ ١٩٣	١٥ ٠٩١	٨٤٦٨	٩٨٣٠
١٩٨٠	١٤ ٠٦٥	٢,٤٢٨٦	٩ ٣٠٧	١٦ ٣١٠	١٦ ١٤٩	١٦ ١٧٨	١٠٠٣٠	١٠٠٣٠
١٩٨١	١٧ ٨٧١	٢,٤٢٨٦	٩ ١٦٧	١٨ ٧٢٠	١٧ ٦٦٠	١٧ ٣٤٣	١١٥٣١	١٠١٦٦
١٩٨٢	٢٢ ٠٠٨	٢,٤٢٨٦	٩ ٧٠١	٢٢ ٥٥٥	١٨ ٦٥٤	١٨ ٥٩٣	١٢٩٣١	١٠١٦٧
١٩٨٣	٢٦ ١٠٤	٢,٤٢٨٦	١٠ ٩٥١	٢٦ ٣٥٢	٢٠ ٥٨٨	١٩ ٩٣٢	١٤٩٣٢	١٠٢٣٩
١٩٨٤	٣١ ٥٥٣	٢,٤٢٨٦	١١ ٣٥٧	٣٠ ٢٠١	٢٢ ٣٧١	٢١ ٣٦٧	١٧٢٣٦	١٠٨٣٢
١٩٨٥	٣٧ ٦٧٤	٢,٤٢٨٦	١٠ ٤٩٤	٣٥ ٤٠٦	٢٣ ٧٦٢	٢٢ ٩٠٥	١٩٧٣٥	١١١٣٢
١٩٨٦	٤٤ ٧٤٧	٢,٤٢٨٦	٨ ٩١٢	٤١ ١٧٣	٢٤ ٨٠٣	٢٤ ٥٥٤	٢٠٩٣٤	١١٤٣٥

المصادر: IMF, *Balance of Payments Statistics Yearbook*, several issues;  
 IMF, *International Financial Statistics Yearbook*, several issues;  
 United Nations Conference on Trade and Development,  
*Handbook of International Trade and Development Statistics, Supplement*,  
 1987; and staff calculations.

١ سنوات تقويمية.



الجدول الثاني - مصر: بيانات إحصائية مختارة، ١٩٧٠ - ١٩٨٦ (تتمة)

السنة	M	PGDP	PM	PX	PXW	SERVP	SERVR	WPI	X
١٩٧٠	١٠٨٤	٠٣٦	٠٢٥	٠٢٤	٠٢٧١	٣٦٣	١٤٥	٠٤١٥	٨١٧
١٩٧١	١١٣١	٠٣٧	٠٢٦	٠٢٦	٠٢٨٧	٣٨٦	١٥٤	٠٤١٦	٨٥١
١٩٧٢	١١٧٠	٠٣٨	٠٢٨	٠٢٨	٠٣١٣	٤٢١	٢٠٤	٠٤٢٢	٨١٣
١٩٧٣	١٤٢٩	٠٤١	٠٢٩	٠٣٤	٠٣٨٦	٥٥٧	٣٠٤	٠٤٥٠	١٠٠٠
١٩٧٤	٢٩١٤	٠٤٤	٠٥٨	٠٦٣	٠٥٣٨	٨٢٩	٤٤٠	٠٥١٥	١٦٧٢
١٩٧٥	٣٩٤١	٠٤٨	٠٦٠	٠٦٢	٠٥٨٣	١١٧٨	٧١٣	٠٥٥٤	١٥٦٧
١٩٧٦	٣٨٤٢	٠٥٧	٠٦٠	٠٥٨	٠٥٩١	١٢٦٠	١٢٢٠	٠٥٩٧	١٦٠٩
١٩٧٧	٤٠٢٨	٠٦٥	٠٦٦	٠٦٥	٠٦٤٣	١٧٦٣	١٦٣٩	٠٦٥٢	١٩٧٤
١٩٧٨	٤٧٤٣	٠٧٠	٠٧٣	٠٦٣	٠٧٠٧	١٩٦٠	١٧١٩	٠٧٤٩	١٩٣٩
١٩٧٩	٦٠٠٢	٠٨٣	٠٨٧	٠٧٩	٠٨٣٦	٢١٩٣	١٩٦٠	٠٨٢٢	٢٤٢٤
١٩٨٠	٦٨١٤	٠١٠	٠١٠	٠١٠	١٠٠٠	٢٩٣١	٢٦٦٢	١٠٠٠	٣٨٥٤
١٩٨١	٧٩١٨	٠١٦	٠٩٢	٠٠٩	٠٩٨٩	٣٣٨٥	٢٩٣٨	١٠٨٠	٣٩٩٩
١٩٨٢	٧٧٣٣	٠١٩	٠٨٨	٠٩٩	٠٩٥٣	٣٨٢٠	٣٢٠٢	١١٨١	٤٠١٨
١٩٨٣	٧٥١٥	٠٢٨	٠٨٧	٠١٩	٠٩٠٣	٣٨٤٧	٣٥٧٠	١٣٧٠	٣٦٩٣
١٩٨٤	٩٢٥٠	٠٣٥	٠٨٥	٠٨٨	٠٨٨٥	٤١٨٨	٣٥١٢	١٥٠٧	٣٨٦٤
١٩٨٥	٨٣٣٨	٠٤٩	٠٨٥	٠٨٨	٠٨٧١	٤٤٠٠	٣٤٤٢	١٧٠٦	٣٨٣٦
١٩٨٦	٦٦٤٣	٠٦٦	٠٩٠	٠٦١	٠٩١٣	٤١٣٩	٣٧٦٤	٢٠٠٠	٢٦٣٢

المصادر:  
 IMF, *Balance of Payments Statistics Yearbook*, several issues;  
 IMF, *International Financial Statistics Yearbook*, several issues;  
 United Nations Conference on Trade and Development,  
*Handbook of International Trade and Development Statistics, Supplement*,  
 1987; and staff calculations.

١ سنوات تقويمية.

## تعريف المتغيرات في الجدول الثاني

- DCE = إجمالي الائتمان المحلي من الجهاز المصرفي، بالجنيهات المصرية.
- E = سعر الصرف، دولارات أمريكية مقابل جنيه مصري واحد.
- F = إيرادات الحساب الجاري، بملايين الدولارات الأمريكية.
- GDPE = إجمالي الناتج المحلي، بملايين الجنيهات المصرية (معدلاً بحسب السنة التقويمية).
- GDPRТ = تقدير لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي على أساس معدل نمو سنوي مركب ثابت قدره ٧,٢ بالمئة، بملايين الجنيهات المصرية.
- GDPW = مؤشر إجمالي الناتج المحلي للعالم، ١٩٨٠ = ١٠٠ .
- GDPRW = مؤشر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للعالم، ١٩٨٠ = ١٠٠ .
- M = واردات السلع، فوب، بملايين الدولارات الأمريكية.
- PGDP = مخفض إجمالي الناتج المحلي، ١٩٨١/٨٠ = ١٠٠، (معدلاً بحسب السنوات التقويمية).
- PM = مؤشر قيمة وحدة الواردات، ١٩٨٠ = ١٠٠، محتسباً بقيمة الدولارات الأمريكية.
- PX = مؤشر قيمة وحدة الصادرات، ١٩٨٠ = ١٠٠، محتسباً بقيمة الدولارات الأمريكية.
- PXW = مؤشر قيمة وحدة الصادرات العالمية، ١٩٨٠ = ١٠٠، محتسباً بقيمة الدولارات الأمريكية.
- SERVR = الإيرادات من السلع الأخرى والخدمات والدخل بملايين الدولارات الأمريكية.
- SERVP = مدفوعات السلع الأخرى والخدمات والدخل بملايين الدولارات الأمريكية.
- WPI = الرقم القياسي لأسعار الجملة، ١٩٨٠ = ١٠٠ .
- X = صادرات السلع، فوب، بملايين الدولارات الأمريكية.











